

زین تیرکل کے سرفروشی

احمد شاہ الباری علی طبع الحاشیہ تین علی شرح الکافیہ ملا جامی شفا

ملا جامی سال

و

ملا جامی الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین اعظم آبادی اداۃ اللہ ذوالایادی

زین طبع لعاوی بیہما علی بخش خان لکنؤ













[illegible][illegible]







[illegible]

وثانيها ان الحديث قد دل على ان حد الانبياء ازيد من حد الرسل انتهى اقول لما برى في المعطف من الخابرة ولو بالاعتبار فلا بد في الظاهر  
 من عدم القول بالمباينة ثم قيل قد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدادوا حد الانبياء في المساواة وعموم الرسل لا المباينة  
 والعموم من وجهين اوله قالوا تعالى خطا بالانبياء صلعم باسما النبي قول تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نوح الا نزلنا منكم الكتاب  
 ونجعل اى كوازيلا محابة الى ذلك الخاص بعد نفى العام وقوله وهو النطق قول تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح الواحده والرسول  
 في مع كتاب وشرع والنبى غير الرسول من الكتاب بعد بل امر بالمباينة شرع من قبله ثم كلامه اقول ظاهر كلامه ان النبي ليس من الرسل  
 والنبى يتباين وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبى من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب ام لم يوجده عليه لم يوجده عليه قوله  
 امر بالمباينة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من مع كتاب والنبى من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه  
 مع ان في قوله والرسول نبى على احد التباينين على الآخر وليكن محله عموم الرسول وان من مع كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه  
 بل امر بالمباينة والنبى من مع كتاب لم ينزل عليه بل امر بالمباينة وقد عرفت ما فيه ايضا ان في غير كل الاخص على العام والصلوة اسم  
 من التعبدية بالعبادة لرسول الوادى لغذاء بالوادى كناية عن عبادته لانه قد نقل الى الاركان المخصوصة شرعا وما يراه الرتبة لعلامة  
 السببية والمبينة وقيل تحريك الصلوة من الاركان بها لان الصلوة يحرك الصلوة في ركوعه وسجوده وسبحي الداعي مصليا تشبها  
 في تشبهه بالراح والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استارة وفي الاركان حقيقة او مجازا وسلا وقيل تعظيم العود بالصلوة ثم قيل ان  
 صلوة انشأها لما معنى تعظيم الفعل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها يجوز قيل معناه انشأها لكان الان ذلك ليس في وصفنا قلنا  
 ان كل ذلك انما تعالى وتبين التعظيم معنى في قوله في الدنيا بالعبادة وذكره سابقا وشرعته في الآخرة بتشفيده وتضعيفه وهذا  
 قالوا الصلوة من امر رحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس وما فقال البعض شركت لعلني بين التثنية وقال البعض شركت بمعنى  
 لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى مشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد فتختلف باختلاف الموقوف ولا يدل على ما  
 موقوفه لعمان مختلفة باوضاع متعده وليدوم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المعنى حيث قال الصلوة لغة بمعنى راحة وهو لفظ  
 ثم لفظ بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى المؤمنين وما يفتهم البعض ثم الصلوة في المعنى صاحبها  
 ذكره الرسل فله معنى غيرهم استقلاله لا يجوز تقيده بعبادة على تعيين معنى الزوال اى الرحمة الكاشفة عنه من ملو حجاب الحق على من يعبده  
 خبر من نزول الرحمة الكاشفة من الله تعالى عليه صلعم وانما كان عبادة الحمد اخبار عن رجوع جميع المعاد الى الله تعالى والله صل على محمد  
 وعلى آل محمد فيكون انشائه وعاش الشوق قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وعلى آل محمد فيكون معطوف على جملة الحمد او كانت انشائية انشأ الحمد ثم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية فيقدر في المعطوف تقول وعلى  
 باضافته الصلوة الى الله تعالى ظاهرة او لا بد في الدعاء من اضافته الفعل الذي يراه الحمد عودا الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة  
 على الال رديا لصلوة صلعم كايدي عليه الصلوات المردية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الال كانه لم يكن قال  
 وعلى آل محمد صل على رضى الله الشيعية الشيعية معتبرة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فعل بيني وبين آل كبريائه عليين  
 والله بدل من الهجرة المبجلة من المبادئ بل لعل الانه خص من له شرف وحظ ديني او دنيوي كما قال اتم فالتقطه آل فرعون فجعل  
 الابل وهذا عند البصريين ومن الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو من الكوفة سمعت اعرابيا نفعيا يقول آل واويل

[illegible]

[illegible][illegible]





كانهم القائل كيف و هو مكره كذا يعني الفصل صرح به الوضوح بالجملة ان مثل البعد بما فيه المشهور كذا التقديرين بعيدان وان  
مثل بعيد و هو ان القرينة على المحذوف وليس شيئا منها بعيدا ما و هو جسي و هو ان لو قيل فلما عرفت بالقرينة و اما ما بينا السمع فم  
فلان اسم السمع في المعطوف عليه مبتدأ لا خبر كذا ثم القرينة كيف و مبتدأ مكره على ما عرفت و كون البنية في الاولى في المعطوف  
عليه مبتدأ على الخ و كون الثاني لا يتقوت به الحال في القرب و البعد كما لا يخفى على ذي بصيرة و على تقدير ان المخصوص هو ما كان  
لا يلزم حذف الانشائي الاخبار على الإطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف و اما اذا جعل مبتدأ خبره فله سبب اليه كثير من  
و جزم به الرضي يستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف و ذلك كيف و سناج و هو مقول في حقه نعم لو قيل فقول القائل من هذا يكون  
تجسس حلف الانشائي الاخبار في خبر المبتدأ ثم انه قد روي على ان شارح بعض الفاضل المذكور ان المراد بالجملة الى ولى انشائي الكل  
لا الاخبار بهانه كما كانت و هو ظاهر و انما يجوز ان لا يغير حلف القصة على القصة و كون ما حلف الاخبار به و الانشائي انتهى اقول  
المراد الثاني انما يجوز ان لو كان حلف الانشائي على الخبر جازا باعتبار حلف القصة على القصة على الإطلاق و اما لو كان حلف القصة  
على القصة مشروطا لكان كل من المعطوف و المعطوف عليه جملة متحدة كما لا يخفى اليه كلام السيد السند قدس سره و حيث قال يعني انه  
ليس من حلف الجملة على الجملة ليطالب هناك مناسبة مع الاولى بل من حلف على مسوقة لغرض على كل آخر مسوقة لغرض فالحق  
بالحلف بالجميع و بشرط المناسبة بين مجموع الغرضين و قال مع ان يكون الواو و حلف القصة على جميع حلف على جميع  
شكلا فليس يعلم و المراد الاول هو و بان الاصل في الجمل الاخبار بسيما الاسمية فان نقلنا الى الانشائي اقل قليل قوله لم يصح  
يقول قولنا الحمد لله و نحو ليس هو كونه شكلا على لفظ الحمد لكونه مبتدأ من التثنية و من صفات الكمال لكان يكون نظرا ليقين قوله  
و الله و التسمية في اول الكتاب لعل بالحدث فيتمتع فيه الحمد فيعتل المراد التقدير على وجه التسمية لم يكتب التسمية في اوله  
اصلا فضلا عن ان يجعله جزءا من التثنية كما لا يخفى و انما يذكر التسمية باللسان او بغيره باللسان او يكتب على قصد التبرك  
عن غير ان يجعله جزءا من الكتاب او مقول مقصود و الله انما يحل جزءا من الاستقلال كما يجعله السلف كذلك تأمل ما يعبرن من ظاهر لفظ  
الشيء فيقولون انما هو ليس ترك كل منها على ما لا يشترط بالاستقلال على ان في بعض و اشي تشرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست  
جزءا منها و اما ذكره في اوائل القصة فمقتضى و هو انما يقتضيه في كل كتاب و قيل ليس بجزء منها و انما يقتضيه في كل كتاب  
لأنه من حكم النبي اذا دخل على كلام في التثنية من وجه ما ان يوجه الى ذلك التقدير و ان يقع و خصوص ما شكلا فان قيل لم يملك القوم  
اجمعون كان نقلا لاجتماع و هذا كما لا يسيل للشك فيه انتهى و قد يكون قيد النفي موجب نفى اصل الفعل الا انه قد يشبه ما  
بالاخر فيحتاج الى بيان انه اعبر القيد و لا ثم النفي او العكس و قد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد للتثبت اصلا و لا حاجة  
الى البيان كما يحتاج فيه و انما يجب من العلامة ان كيف قال ان تعريفا فعقول له لا تقتصر معنى لم يابح كانه قال تركت المسابقة  
في الاقتصار تعريفا و لو لم ياول الفعل النفي بالثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المسابقة في الاقتصار لم يكن التعريب و اقل  
بل الامر اخرج ان القيد المذكور لا يصح ان يكون قيد للنفي حتى يصح رتوبه النفي اليه قوله لم يصح ان كتابه ابي بايقا حه  
في الجمال لانه في الواقع كذلك قوله عزنا ايتنا به بالجملة غير ان جملة جزم من كتابه و لو في ضمن البسطة او هي ليست بجزء من كتاب

في انشائي انما هو ليس ترك كل منها على ما لا يشترط بالاستقلال على ان في بعض و اشي تشرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست  
جزءا منها و اما ذكره في اوائل القصة فمقتضى و هو انما يقتضيه في كل كتاب و قيل ليس بجزء منها و انما يقتضيه في كل كتاب  
لأنه من حكم النبي اذا دخل على كلام في التثنية من وجه ما ان يوجه الى ذلك التقدير و ان يقع و خصوص ما شكلا فان قيل لم يملك القوم  
اجمعون كان نقلا لاجتماع و هذا كما لا يسيل للشك فيه انتهى و قد يكون قيد النفي موجب نفى اصل الفعل الا انه قد يشبه ما  
بالاخر فيحتاج الى بيان انه اعبر القيد و لا ثم النفي او العكس و قد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد للتثبت اصلا و لا حاجة  
الى البيان كما يحتاج فيه و انما يجب من العلامة ان كيف قال ان تعريفا فعقول له لا تقتصر معنى لم يابح كانه قال تركت المسابقة  
في الاقتصار تعريفا و لو لم ياول الفعل النفي بالثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المسابقة في الاقتصار لم يكن التعريب و اقل  
بل الامر اخرج ان القيد المذكور لا يصح ان يكون قيد للنفي حتى يصح رتوبه النفي اليه قوله لم يصح ان كتابه ابي بايقا حه  
في الجمال لانه في الواقع كذلك قوله عزنا ايتنا به بالجملة غير ان جملة جزم من كتابه و لو في ضمن البسطة او هي ليست بجزء من كتاب





*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, written diagonally from top-left to bottom-right. The text is highly cursive and fills most of the page area.]*







*(Faint handwritten Arabic script)*

في الكلمة الواحدة النوحية لا للفرعية وتوسل المفردة مستفاد من تكثير لفظها احتياج الى زيادة التاكيد وذكر بعض الفضلاء ان قلت  
نحو جسدك وجلبك وتابط شر وغير ذلك من الاحكام لم يكن داخل في الكلمة عند الصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشرح وقد  
سره اللفظ المعنى والمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالداخل وهو يخالف ما ذكره المصنف في تحقير الاصل وكيف التفسير بما ذكره وقد  
عليه في حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع المعنى للجزء وبذلك فيه المركب بخلاف فيما فسر جيبك مركب على الاول لان  
المفرد بما فسر المصنف في تحقيره حتى لا يكون ما ذكره مما لا فائدة له في تحقير قلت على ذلك لا بد من عليه فيلزم ان يكون نحو احرب  
واخلنا في الكلمة بل قالوا وتاوا وتقلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فاطر لقان تسايان في الورود وكيف الترتيب  
لاحد ما قلت قد اجاب بعض الاناضل عن رد المصنف بما رده الا بجزء والى هي الفاعل تترتبة قلت مع كون ذلك الجواب محتملا لا يشترط  
على ما مر من ذلك البعض بل الجواب عاود وعلى الصنف ايضا بما رده كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بفضل ولا بالقوة فويل لم  
يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح واللام يجمع قصد ما في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصد ما فيها لصدقه وان كان على الكلمة  
الواحدة بخلاف كل كلم في الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع المعنى مفرد فنتاط الوحدة عنده الا فواذ بخلاف صاحب الفصل  
فانه يصلح ساطق الوحدة ان لا يجمع التلغظ بهما مرتين حينئذ ان الامكان فيه انه لم يرد ليس بكلمة لا كان التلغظ مرتين باعتبار  
الاشياء في هذا الكلام قوله تعالى والاشياء وان كان عدم التصديق لعدم الصحة لم يجمع قصد ما في الكلمة لكن الثاني باطل لانه قصد الوحدة في الكلمة  
بل لا راد للوحدة فالتعريف من شأنه ان يبين الملازمة فلا بد ان يجمع قصد الوحدة في لفظ البقي لفظا بلفظ بجملة واحدة ولا يتلفظ بترتين بانبا  
بالاصح قصد ما في الكلمة ليس بجملة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما قاله في المثال عند قوله واللام فيها الجنب الحقيقي ان انما  
ليس لوحدة مسمى اشار الى اللام على لفظ افراد هذا الجنس شريطة واحدة في كونها افراد الحق لا يجمع بل كلمتين جاعزا والادوات  
واللغات المساواة بين المحدث والقديم صدق المحدث على مبداء معد وجلبك وتابط شر لكونها اكثر من كلمة باعتبار مع  
صدق لخصيصها فاذا قصد الوحدة في اللفظ لا يجب ان يقصد في اللفظ ايضا لانه ترك الثاني لفظ لعدم الاحتياج لصدق اللفظ  
بدون الثاني في الكلمة الواحدة بخلاف الكلام فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى على ما مضى في الوحدة في اللفظ والتصديق  
في غير المنع على ما ذكره تعريف المصنف سياتي لتعريف الفصل فخرج جميع ما يخرج من تعريف الفصل من اللفظ ودخل جميع ما دخل في  
تعريف الفصل فيه ايضا وبهذا طرأ قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لانه لا معنى لول ساقط لما ذكره من قبل قوله  
لعدم الاشتقاق التوافقي بين اللفظ والجزء فاجب ثبوت شرط احدا بان يكون الجزأ شقفا او في حكمه وثانيه ان لا يكون ما يفرقه  
الذكر والمؤنث كترتيب وتاثيره ان يكون رافعا لغيره فلا يورث في نحو هند من وجهها بخلاف هندسة الوجة فان قلت اللفظة  
بمعنى الماهية فالتلغظ موجوده قلت قال الرضي الا ان اصله معدود في غير الاصل في شدة كونه امرأة صوم ورجلان صوم ورجلان صوم  
فلا يورث ولا يثنى ولا يجمع وقيل في مباحثه يجمع اما الوصف الذي كان في الاصل يصعد نحو صوم ونحو فيجوز ان يقع في الاصل  
فلا يثنى ولا يجمع ولا يورث ويجوز اعتبار الالة المتشعبة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول والآن في ثانيا  
خلاص من الصفات الامارة وضع وصفا انتهى فذكر ما ذكره فاطر ان قوله مع كون اللفظ قصيرا ليس الترتيب احد المتساويين في الجواز

[illegible]







من الجازات الكليات والاعلى تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرأتهما الخالية والمقالية ومن ضرر  
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فمعه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاولى نسب  
بقواعد العقول هذا كلامه فتأمل انتهى أقول لعل الغرض من الاستدراك والام بالمثل هو الاشارة الى ان بين كلاميهما  
جرح يعنى كلامه وان الدال هو المجموع المركب من الجاز والقرينة كما هو انطس كون القرينة من جهة المتعنى عند اهل العربية  
لأن ما ذكره توجيه لتعريف الوضوح ومن ان الدال عند الفريق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو انطس قوله وهذا هو المناسب  
بقواعد العربية الجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح شمسية وتعرض بعض الافاضل بان الدال على المعنى الجازي ان  
اللفظ لا القرينة لم يكن الجاز في نحو ايت اسد في الحمام جازي في المفعول لم يوجد جازي في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرح به أقول و  
في بحث لان قوله لم يوجد جازي في المفرد غير محتمل بان الدال الجازي هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة نعم من  
ان يكون حالها ومقالية وعلى هذا يلزم كون الجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلها اذ الجاز المركب هو اللفظ  
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير والقرينة المقالية من ارادة الموضوع له قد  
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرى مثلا اذا كانت مانعة من ارادة المعنى الموضوع له  
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن الجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التوجيه من كونها حقيقة  
او مجازا والجاز انما يكون في المجموع المركب وليس كذلك اذا لم يكن الجاز في المفرد الا لفظا آخر قرينة على كون ذلك المعنى متصلا  
في غير ما وضع له و آخر عرض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بقرينة او لا الاول يستلزم التسلسل والثاني  
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه اربع بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظان القرينة المانعة من ارادة الموضوع  
له يكون الدال هو اللفظان القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة  
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فرض الوضوح تعيين اللفظ بنفسه لمعنى مقدم اللفظ ظاهر فان تعييده ليس بنفسه  
بل بقرينته وكذا لو فرض تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين الجاز لا يتحقق بالموضوع وليس للدلالة فانه لم يعبر به  
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يشترط من الواضع بالتحديد لكان انفعام المعنى والدلالة عليه بحالها على ما مر وعلى هذا فالجاء  
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيد بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالبين كائنا ما هما ولا يتفرق  
الى قرينته والمجاز ليس كذلك فان العلم بالبين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه الجازي بل لابد من قرينة مانعة  
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستلزما للمعنى الجازي والاعلى عليه خلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ يستلزم المعنى الحقيقي  
على ما هو الاصل ورح وان لزوم تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وتغير منه لما متناه الا انه كالمستلزم تصور  
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجاز لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالة عليه بنفسه فاقال بعض الافاضل في شرح الوضوح  
لا يخرج بغيره بنفسه جميع الجازات فان ما يكون معناه لازما لموضع لا غير متفك عنه في التصور ولا عليه بنفسه بالمعنى المذكور لا  
ان يقع المراد والدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المحببة عند اهل العرب وارباب البلاغة فانها تتوقف على القرينة او المراد  
يكون ما بنفسه ان لا يكون نفسه بواسطة شئ آخر ونعم القارئ لو اوسطه فمعه اللزوم محل تأمل ثم اوضح بالحق المذكور هو المعنى عند الجمهور

انما سطره على ان يكون  
المركب من الجازات الكليات والاعلى تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرأتهما الخالية والمقالية ومن ضرر  
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فمعه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاولى نسب  
بقواعد العقول هذا كلامه فتأمل انتهى أقول لعل الغرض من الاستدراك والام بالمثل هو الاشارة الى ان بين كلاميهما  
جرح يعنى كلامه وان الدال هو المجموع المركب من الجاز والقرينة كما هو انطس كون القرينة من جهة المتعنى عند اهل العربية  
لأن ما ذكره توجيه لتعريف الوضوح ومن ان الدال عند الفريق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو انطس قوله وهذا هو المناسب  
بقواعد العربية الجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح شمسية وتعرض بعض الافاضل بان الدال على المعنى الجازي ان  
اللفظ لا القرينة لم يكن الجاز في نحو ايت اسد في الحمام جازي في المفعول لم يوجد جازي في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرح به أقول و  
في بحث لان قوله لم يوجد جازي في المفرد غير محتمل بان الدال الجازي هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة نعم من  
ان يكون حالها ومقالية وعلى هذا يلزم كون الجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلها اذ الجاز المركب هو اللفظ  
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير والقرينة المقالية من ارادة الموضوع له قد  
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرى مثلا اذا كانت مانعة من ارادة المعنى الموضوع له  
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن الجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التوجيه من كونها حقيقة  
او مجازا والجاز انما يكون في المجموع المركب وليس كذلك اذا لم يكن الجاز في المفرد الا لفظا آخر قرينة على كون ذلك المعنى متصلا  
في غير ما وضع له و آخر عرض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بقرينة او لا الاول يستلزم التسلسل والثاني  
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه اربع بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظان القرينة المانعة من ارادة الموضوع  
له يكون الدال هو اللفظان القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة  
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فرض الوضوح تعيين اللفظ بنفسه لمعنى مقدم اللفظ ظاهر فان تعييده ليس بنفسه  
بل بقرينته وكذا لو فرض تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين الجاز لا يتحقق بالموضوع وليس للدلالة فانه لم يعبر به  
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يشترط من الواضع بالتحديد لكان انفعام المعنى والدلالة عليه بحالها على ما مر وعلى هذا فالجاء  
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيد بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالبين كائنا ما هما ولا يتفرق  
الى قرينته والمجاز ليس كذلك فان العلم بالبين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه الجازي بل لابد من قرينة مانعة  
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستلزما للمعنى الجازي والاعلى عليه خلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ يستلزم المعنى الحقيقي  
على ما هو الاصل ورح وان لزوم تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وتغير منه لما متناه الا انه كالمستلزم تصور  
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجاز لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالة عليه بنفسه فاقال بعض الافاضل في شرح الوضوح  
لا يخرج بغيره بنفسه جميع الجازات فان ما يكون معناه لازما لموضع لا غير متفك عنه في التصور ولا عليه بنفسه بالمعنى المذكور لا  
ان يقع المراد والدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المحببة عند اهل العرب وارباب البلاغة فانها تتوقف على القرينة او المراد  
يكون ما بنفسه ان لا يكون نفسه بواسطة شئ آخر ونعم القارئ لو اوسطه فمعه اللزوم محل تأمل ثم اوضح بالحق المذكور هو المعنى عند الجمهور

[illegible][illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]





بجسمة بان ان اساده ان زمان الوضع والقصاص انتهى بالافراد وسه فمومات لقوله فان القصاص لمعنى بالافراد والتركيب انما  
هو بعد الوضع الا ان ليقه البعدية ذاتية وفيه انه خلاف انط والسباق وان اراد انه قبل الحاصل بعده كالحاصل بعد فبعضه ايضا يجوز  
لكن حقيقة ما يجوز على قوله وفيه القدر كفا من ان لا دخل للنية الذاتية في المالية ولا يتفاوت بها الحال قوله لم يخرج من عد الكلمة  
تسمان من تلك الكلمات الغير الكلامية احدها ما يجب خروجه عالم بكل الجرح اعراب واحد على كل منها ما يستتبع من اعراب والبناء  
مثل الرجل ورجل بالتون فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وتماثيا ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشيء لا متراج  
لفظة واحدة ولم يخط اكل من الجرحين ما يستتبع من اعراب واحد بكل الشئ مثلا اد اعرابا بحيث لا يخطو كلمة واحدة وهو قائمه و  
يعبري قوله واما لما يارخ علف على قائمه المسطوح على مثل الرجل لا الرجل والالاما امثالها اي امثال قائمه واما كان امثالها واما  
يعبري مقده في الحكم كتنى ذكر امثالها واما امثال قائمه ويعبري بجملة كلمة واحدة وانما هما في الحكم وبند التوجيه الذي ليس فيه كثر  
لظاهر من مائيل وكذا من لان التون كالكلام كل واحد من كلمتان عد كلمة واحدة لشيء لا متراج فزية بلامة مقدره وان اراد  
الفصل واحد بعد واحد على الترتيب سره ما ورد به السبب قدس سره على الرضى على قوله ذى في قوله يعبري وقائمة رجل وحر اظهر لان  
الاعراب في آخر التركيب على جزم لا يستتبع اصلا واما الممنون فالتون فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي التني والجرح ان جعل  
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فاعراب التركيب بل الجزء الاول والاعراب في آخر الرجل واضرب انما هو الجزء الثاني  
الذي يستتبعه الجرح التركيب منه ومن الجزء الاول ليس هو قوله واعرب باعراب واحد بكل الشئ مثلا الاعراب او اعرابا  
فلا يثبت الى ما يستتبعه فلا لا متراج التفت الى ما يستتبعه وقيل ان السبب ان يجعل قوله واحد مصداقيا لاصفة فيكون لمعنى انه  
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وتبين انهم هم المضاف لولا لا متراج لاعرب باعراب اللفظين فبعضه مضافا اليه لا ينع ما يتركب  
قوله مع انه عرب باعرابين حال السيد قدس سره في حواشي التوسط التركيب الاضافي اذ جعل معاكسا بعد اجري الاعراب على  
جزئية معاقبة على كلمة واحدة حال العلية واعرب باعرابين نظر الى اصلا وهو المناسب لما ذكره المعرب في عد الكلمة وقيل بكلمة  
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لقوله بالكلمة باللفظ الدالة على النسب لهما عد العرية وتعاقد ما وكذا حال التركيب من الموصوف وبعضه  
اذ جعل معاكسا وان ناطق قوله بالعرض من علم الخور هو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمراد على هذا ما يكون من حيث  
اللفظ مع احوال ان كان معناه مركبا والتركيب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا قوله لو كان الامر بالعكس بان  
يكون قائمه ويعبري واما لما واختلف في عد الكلمة وعدها واحدة واما لما جازعته قوله لكان السبب لانه يكون اللفظ واحدا  
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا عن اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان  
على سبيل الحكاية لا يعقبي المتعد في اللفظ وانت جبر بان تعد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا قوله  
ولو لم يجرى على مثل قائمه ويعبري قوله بتركيز كذا يتركز قيد الافراد بان لفظ الدالة على سبب بالوضع قوله لكان السبب بدخل  
ما كان مفردا من حيث اللفظ في عد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر الى المعنى وفيه انه يدخل في عد الكلمة اضرب لانه لفظه وكذا  
قالوا وقالوا قلت على ما صرح به الرضى والسيد قدس سره في حواشيه قوله لانه الدلالة كون شئى بركبت يعبري معنى آخر  
وهو ما يصحح بالوضع لانه نسبة بين شئين يصحح بها الاتصال من احدهما الى الآخر حقيقة ليتكلم تحتها هذا وانت جبر بان الوضع

بجسمة بان ان اساده ان زمان الوضع والقصاص انتهى بالافراد وسه فمومات لقوله فان القصاص لمعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع الا ان ليقه البعدية ذاتية وفيه انه خلاف انط والسباق وان اراد انه قبل الحاصل بعده كالحاصل بعد فبعضه ايضا يجوز لكن حقيقة ما يجوز على قوله وفيه القدر كفا من ان لا دخل للنية الذاتية في المالية ولا يتفاوت بها الحال قوله لم يخرج من عد الكلمة تسمان من تلك الكلمات الغير الكلامية احدها ما يجب خروجه عالم بكل الجرح اعراب واحد على كل منها ما يستتبع من اعراب والبناء مثل الرجل ورجل بالتون فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وتماثيا ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشيء لا متراج لفظه واحدة ولم يخط اكل من الجرحين ما يستتبع من اعراب واحد بكل الشئ مثلا اد اعرابا بحيث لا يخطو كلمة واحدة وهو قائمه ويعبري قوله واما لما يارخ علف على قائمه المسطوح على مثل الرجل لا الرجل والالاما امثالها اي امثال قائمه واما كان امثالها واما يعبري مقده في الحكم كتنى ذكر امثالها واما امثال قائمه ويعبري بجملة كلمة واحدة وانما هما في الحكم وبند التوجيه الذي ليس فيه كثر لظاهر من مائيل وكذا من لان التون كالكلام كل واحد من كلمتان عد كلمة واحدة لشيء لا متراج فزية بلامة مقدره وان اراد الفصل واحد بعد واحد على الترتيب سره ما ورد به السبب قدس سره على الرضى على قوله ذى في قوله يعبري وقائمة رجل وحر اظهر لان الاعراب في آخر التركيب على جزم لا يستتبع اصلا واما الممنون فالتون فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي التني والجرح ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فاعراب التركيب بل الجزء الاول والاعراب في آخر الرجل واضرب انما هو الجزء الثاني الذي يستتبعه الجرح التركيب منه ومن الجزء الاول ليس هو قوله واعرب باعراب واحد بكل الشئ مثلا الاعراب او اعرابا فلا يثبت الى ما يستتبعه فلا لا متراج التفت الى ما يستتبعه وقيل ان السبب ان يجعل قوله واحد مصداقيا لاصفة فيكون لمعنى انه اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وتبين انهم هم المضاف لولا لا متراج لاعرب باعراب اللفظين فبعضه مضافا اليه لا ينع ما يتركب قوله مع انه عرب باعرابين حال السيد قدس سره في حواشي التوسط التركيب الاضافي اذ جعل معاكسا بعد اجري الاعراب على جزئية معاقبة على كلمة واحدة حال العلية واعرب باعرابين نظر الى اصلا وهو المناسب لما ذكره المعرب في عد الكلمة وقيل بكلمة نظرا الى اللفظ وهو المناسب لقوله بالكلمة باللفظ الدالة على النسب لهما عد العرية وتعاقد ما وكذا حال التركيب من الموصوف وبعضه اذ جعل معاكسا وان ناطق قوله بالعرض من علم الخور هو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمراد على هذا ما يكون من حيث اللفظ مع احوال ان كان معناه مركبا والتركيب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا قوله لو كان الامر بالعكس بان يكون قائمه ويعبري واما لما واختلف في عد الكلمة وعدها واحدة واما لما جازعته قوله لكان السبب لانه يكون اللفظ واحدا في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا عن اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان على سبيل الحكاية لا يعقبي المتعد في اللفظ وانت جبر بان تعد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا قوله ولو لم يجرى على مثل قائمه ويعبري قوله بتركيز كذا يتركز قيد الافراد بان لفظ الدالة على سبب بالوضع قوله لكان السبب بدخل ما كان مفردا من حيث اللفظ في عد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر الى المعنى وفيه انه يدخل في عد الكلمة اضرب لانه لفظه وكذا قالوا وقالوا قلت على ما صرح به الرضى والسيد قدس سره في حواشيه قوله لانه الدلالة كون شئى بركبت يعبري معنى آخر وهو ما يصحح بالوضع لانه نسبة بين شئين يصحح بها الاتصال من احدهما الى الآخر حقيقة ليتكلم تحتها هذا وانت جبر بان الوضع

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

[illegible]

قوله من صفته انما المتغير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من الكمال الحسن اولاً لا كان صفته بعد ان دل خبره بملام  
حصر الصفته في الدلالة ودرجاته ان ليس كمال على ما هو الثالث من ان البشارة اذا كان معناه بالاسم او معناه بالصفة التي البشر  
اتقنى حصر السند اليه في السند صريح بعض الافاضل الهندي في هذا المقام فانه قد قيل ان السند اسما لا من المسمى غير ان السند يشترك  
مع اللفظ في تقديره وخصته على ان يكون متبادراً ان اللفظ في تقديره قد يكون اللفظ في تقديره وعلى اللفظ الهندي حيث  
شتر حصول المعنى في نفس الكلمة كونه لولا لما خلف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره وهو كاتري فاسد  
قوله ان دل عليه نفساً ما فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى قلت يفسر بما هو صفة المعنى وهو كونه متعلقاً  
كونه لولا عليه نفساً ما كما هو في الدلالة اللفظية يفسر المعنى من اللفظ مع ان اللفظ ليس صفة اللفظ لانه يفسر بما هو صفة اللفظ  
وهو كونه يفسر المعنى من اللفظ مع ان اللفظ ليس صفة اللفظ لانه يفسر بما هو صفة اللفظ وهو كونه متعلقاً  
اصالة المعنى المحض المذكورين بل خاصان متصوران بتبادر وسيله معرفة حال شئ آخر على معنى فكيف يفسر اللفظ المذكور قلت قد قيل  
على تفسيره في الحروف بالمثل ما ذكره في معنى من هو ابتداء الفاعل غير من الابتداءات الخصومة المتصورة بتبادر ابتداء المطلق الذي  
هو مشترك بينهما ولازم لتبديل اللفظ في غير ذلك مع انما ليست معانيها والامكانات هو وقابل اسما لان الحرفية والاسمية  
انما هي باعتبار المعنى بل تعلقات معانيها اي اذا جاءت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه جود استلزام وهو مشترك  
المعنى المطلق قوله في الغرض من ان الغرض من المعنى المفسر من المصدر المفسر من بعد الا انه في الواقع فيبقى ان يكون  
معناه قوله من السند عند البصريين وقدم طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من التوسم وهو قول الكوفيين واما بقوله وقيل ان  
قوله لان اشتقاقه وجوبه في معنى واسمى به في هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصحار باليد وليس قوله لغرضه فان  
ما تفسر الفعل الاصطلاحي هو الفعل يقع الغا والاسم كسك الطوفان هو ليس بالمصدر بل اسم الحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدر اللفظ  
عليه قوله قد وادعى اللفظ فعل الزمان وقام الصلوة واما الزكاة قوله وان الحرف آه ليني علم من وجه الحصر اعتبار اللفظ  
معن حوزية الى الكمية التي هو مشترك بين التثنية وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقدير حقيقي كما هي نحن نيتشيل على ما هو مشترك بين  
اقسامه وعلى ما يتبادر لكل من خواصه وعلى اعتبار انقسام اللفظ الى المشترك والاسمي لهذا الا ذلك فاصحاب اللفظ المشترك فيما ذكره ليس  
انما تعرف الحرف عليه بل لانه في التقسيم فالعرف التثنية هو الاخر من تقسيم اعتبار اللفظ الى المشترك وقوله قدس سره قال في التثنية  
اشاره الى ان التقسيم حقيقي وان الحرف هو حاصل منه فظن ان ما قيل ولا دخل له في هذا هو بعد وانه من علم كل واحد من المعرف الجاهل  
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق مجرد اللفظ وكذا وجهه بان هذا بناء على ما راي متاخرى متعنتين فانه  
يشترطون التركيب في اللفظ بعد اكان او رسا القول قوله لكنه الاول تركه على ما قيل لانه لا بد في مدرك من الاقسام مما يميزه من الآخر  
في الفعل انما يتم بانقسام تبادر الاقران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان عدلا اسم تجم بانقسام عدم الاقران  
خلاصته للاستدراك قبل تمامه فانه قيل لا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة تدل على معنى في نفسه  
توهم منه ان كفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر اخر قد دفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد ان يفسر مصدر باب العربية قوله  
ان المعرف الجامع المانع لا يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب العقول قال السيد قدس سره اعلم ان ارباب العربية

صاحب كتاب اصول الفقه

صاحب كتاب اصول الفقه

صاحب كتاب اصول الفقه

اللفظ في تقديره وخصته على ان يكون متبادراً ان اللفظ في تقديره قد يكون اللفظ في تقديره وعلى اللفظ الهندي حيث  
شتر حصول المعنى في نفس الكلمة كونه لولا لما خلف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره وهو كاتري فاسد  
قوله ان دل عليه نفساً ما فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى قلت يفسر بما هو صفة المعنى وهو كونه متعلقاً  
كونه لولا عليه نفساً ما كما هو في الدلالة اللفظية يفسر المعنى من اللفظ مع ان اللفظ ليس صفة اللفظ لانه يفسر بما هو صفة اللفظ  
وهو كونه يفسر المعنى من اللفظ مع ان اللفظ ليس صفة اللفظ لانه يفسر بما هو صفة اللفظ وهو كونه متعلقاً  
اصالة المعنى المحض المذكورين بل خاصان متصوران بتبادر وسيله معرفة حال شئ آخر على معنى فكيف يفسر اللفظ المذكور قلت قد قيل  
على تفسيره في الحروف بالمثل ما ذكره في معنى من هو ابتداء الفاعل غير من الابتداءات الخصومة المتصورة بتبادر ابتداء المطلق الذي  
هو مشترك بينهما ولازم لتبديل اللفظ في غير ذلك مع انما ليست معانيها والامكانات هو وقابل اسما لان الحرفية والاسمية  
انما هي باعتبار المعنى بل تعلقات معانيها اي اذا جاءت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه جود استلزام وهو مشترك  
المعنى المطلق قوله في الغرض من ان الغرض من المعنى المفسر من المصدر المفسر من بعد الا انه في الواقع فيبقى ان يكون  
معناه قوله من السند عند البصريين وقدم طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من التوسم وهو قول الكوفيين واما بقوله وقيل ان  
قوله لان اشتقاقه وجوبه في معنى واسمى به في هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصحار باليد وليس قوله لغرضه فان  
ما تفسر الفعل الاصطلاحي هو الفعل يقع الغا والاسم كسك الطوفان هو ليس بالمصدر بل اسم الحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدر اللفظ  
عليه قوله قد وادعى اللفظ فعل الزمان وقام الصلوة واما الزكاة قوله وان الحرف آه ليني علم من وجه الحصر اعتبار اللفظ  
معن حوزية الى الكمية التي هو مشترك بين التثنية وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقدير حقيقي كما هي نحن نيتشيل على ما هو مشترك بين  
اقسامه وعلى ما يتبادر لكل من خواصه وعلى اعتبار انقسام اللفظ الى المشترك والاسمي لهذا الا ذلك فاصحاب اللفظ المشترك فيما ذكره ليس  
انما تعرف الحرف عليه بل لانه في التقسيم فالعرف التثنية هو الاخر من تقسيم اعتبار اللفظ الى المشترك وقوله قدس سره قال في التثنية  
اشاره الى ان التقسيم حقيقي وان الحرف هو حاصل منه فظن ان ما قيل ولا دخل له في هذا هو بعد وانه من علم كل واحد من المعرف الجاهل  
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق مجرد اللفظ وكذا وجهه بان هذا بناء على ما راي متاخرى متعنتين فانه  
يشترطون التركيب في اللفظ بعد اكان او رسا القول قوله لكنه الاول تركه على ما قيل لانه لا بد في مدرك من الاقسام مما يميزه من الآخر  
في الفعل انما يتم بانقسام تبادر الاقران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان عدلا اسم تجم بانقسام عدم الاقران  
خلاصته للاستدراك قبل تمامه فانه قيل لا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة تدل على معنى في نفسه  
توهم منه ان كفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر اخر قد دفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد ان يفسر مصدر باب العربية قوله  
ان المعرف الجامع المانع لا يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب العقول قال السيد قدس سره اعلم ان ارباب العربية



والاصول يستعملون المسمى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين قوله وسعد والمعبر قال ارمي  
المر في الاصل ما يدعى نيزل من الفرج من اللعين ومن الغنم المطرقة كناية عن فعل المدح والصادرة وانما نسب اليه تم قصيرا  
تلقب منه لان الله لم يمشي العجايب فكل شيء عظيم ويرون تعجب منه فينبو له اليه ويضعون اليه معنى لمروره واجب فله قوله  
استشار الى حدود ما يتفرعها الغفلان ثم به عليها لتبسطه من صرح به اليها النبي قوله هو المبرج وجعل تعجبهم بالكرية والذلال  
على نسبة الحكيمية هو الحركة الاحراية لفظا وتقدير او محلا وهو وكان على اختلاف فيه كما هو لفظا وتعجبهم بسبب الاستعداد والاعوجاج  
بدونه لم يمتحج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذ جعل تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين فان  
قيل الاستعداد بمعنى التنبه جزاء الكلام المفعول لا للفظ وانما الجوزية ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال  
فلا يراد به لعل جلد جرسه وسوسه او اريد بالاستعداد بانه لا يدرك الا بالاعتناء والاهتمام لان شيا من هذا المبرج والكلام على مدلوله  
لا جواز له وليس فيه يحمل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار ذهب التاويل وجعل الميتة التاليفية عبارة صورية للكلام يلزم ان  
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الاختصاص به بل فيه وما ذكره الشرح قدس سره فلا يصح وجها لاختياره وبالمجمل لا مجال لتوهم الا كما  
لوجعل الدال على الاستعداد واطلا في التعجب حتى يحتاج الى التاويل فهو يحتاج اليه مع ذلك وجعل الباء بمعنى مع كاجل الرضى حيث قال  
السيد بنده قدس سره قيل يرد عليه ان الاستعداد يكون دخلا في التعجب بالفتح ويلزم اتحاد مع ما تضمنه فيها اذ يتركب الكلام  
من كلتين فقط يحتاج الى التاويل بغيره بطلان من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد انتمى وانت خبير بان هذا التاويل عليه على ما عليه جمهور  
النحاة من ان الباء التي بعدها لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ظرفا مستقرا صفة للكلتين اي تعجب كلتين كما ينبغي مع الاستعداد  
واما على ما عليه الرضى وصاحب اللباب من انه لا يمنع من كونها متواخلا ووجه جزئية الاستعداد وفيه بعد جزئية الدال ولعل قوله  
قيل اشارة الى نظر ان ما قيل بعد نقل القولين تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين ولا يخفى ان هذا القول  
مبنى على جعل الميتة جزاء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يحمل جزاء كما في الشرح ينتج الى التاويل ليس  
على ما ينبغي قوله وحكما كما يحمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوما صوابا حسا نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية  
طولية تتجاضى في حكم ما يدل عليها اجمالها من المفردات والتركيبات التقديرية والاستعدادية فان الحكم عليها به فيها انحاء الموصوف  
او المضاف كما هو الظاهر جريان الاحراب عليه ومن قوام المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة وادخله والمضاف اليها  
فذاك والاستعداد ايضا اجمالية لو قوما صوابا موقع المفردات في منزلة المفردات قوله فائدة تامة بان لا يكون الخطاب ينظر لفظا  
آخر انتخاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عايد او انتخاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به لا ليقول بان لا يلزم ان لا يكون مثل ضرب  
زيدم كما تاملان الخطاب في نظر ان بين المضروب وبقية مر والى غير ذلك من التيقن كالزمان والمكان قوله في الكلامية عطف  
على الكلامية فيكون وصفا للتركيبات فيلزم توصيف المعرفة بالثبوت لان غير المتوعلما في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان  
يكون المضاف اليه ضد واخبر في غيرية كقولك حليك باخرة تخر السكون ويكون ان يقع اللفظي النكرة كالحمار والظن وان  
غير معرفة بالاضافة لا تستلزم المركب التام بمفارقة المركب الناقص لو ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة  
من تعريف خبر اللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض الحكماء انهم

الاصول يستعملون المسمى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين قوله وسعد والمعبر قال ارمي  
المر في الاصل ما يدعى نيزل من الفرج من اللعين ومن الغنم المطرقة كناية عن فعل المدح والصادرة وانما نسب اليه تم قصيرا  
تلقب منه لان الله لم يمشي العجايب فكل شيء عظيم ويرون تعجب منه فينبو له اليه ويضعون اليه معنى لمروره واجب فله قوله  
استشار الى حدود ما يتفرعها الغفلان ثم به عليها لتبسطه من صرح به اليها النبي قوله هو المبرج وجعل تعجبهم بالكرية والذلال  
على نسبة الحكيمية هو الحركة الاحراية لفظا وتقدير او محلا وهو وكان على اختلاف فيه كما هو لفظا وتعجبهم بسبب الاستعداد والاعوجاج  
بدونه لم يمتحج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذ جعل تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين فان  
قيل الاستعداد بمعنى التنبه جزاء الكلام المفعول لا للفظ وانما الجوزية ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال  
فلا يراد به لعل جلد جرسه وسوسه او اريد بالاستعداد بانه لا يدرك الا بالاعتناء والاهتمام لان شيا من هذا المبرج والكلام على مدلوله  
لا جواز له وليس فيه يحمل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار ذهب التاويل وجعل الميتة التاليفية عبارة صورية للكلام يلزم ان  
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الاختصاص به بل فيه وما ذكره الشرح قدس سره فلا يصح وجها لاختياره وبالمجمل لا مجال لتوهم الا كما  
لوجعل الدال على الاستعداد واطلا في التعجب حتى يحتاج الى التاويل فهو يحتاج اليه مع ذلك وجعل الباء بمعنى مع كاجل الرضى حيث قال  
السيد بنده قدس سره قيل يرد عليه ان الاستعداد يكون دخلا في التعجب بالفتح ويلزم اتحاد مع ما تضمنه فيها اذ يتركب الكلام  
من كلتين فقط يحتاج الى التاويل بغيره بطلان من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد انتمى وانت خبير بان هذا التاويل عليه على ما عليه جمهور  
النحاة من ان الباء التي بعدها لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ظرفا مستقرا صفة للكلتين اي تعجب كلتين كما ينبغي مع الاستعداد  
واما على ما عليه الرضى وصاحب اللباب من انه لا يمنع من كونها متواخلا ووجه جزئية الاستعداد وفيه بعد جزئية الدال ولعل قوله  
قيل اشارة الى نظر ان ما قيل بعد نقل القولين تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين ولا يخفى ان هذا القول  
مبنى على جعل الميتة جزاء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يحمل جزاء كما في الشرح ينتج الى التاويل ليس  
على ما ينبغي قوله وحكما كما يحمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوما صوابا حسا نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية  
طولية تتجاضى في حكم ما يدل عليها اجمالها من المفردات والتركيبات التقديرية والاستعدادية فان الحكم عليها به فيها انحاء الموصوف  
او المضاف كما هو الظاهر جريان الاحراب عليه ومن قوام المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة وادخله والمضاف اليها  
فذاك والاستعداد ايضا اجمالية لو قوما صوابا موقع المفردات في منزلة المفردات قوله فائدة تامة بان لا يكون الخطاب ينظر لفظا  
آخر انتخاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عايد او انتخاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به لا ليقول بان لا يلزم ان لا يكون مثل ضرب  
زيدم كما تاملان الخطاب في نظر ان بين المضروب وبقية مر والى غير ذلك من التيقن كالزمان والمكان قوله في الكلامية عطف  
على الكلامية فيكون وصفا للتركيبات فيلزم توصيف المعرفة بالثبوت لان غير المتوعلما في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان  
يكون المضاف اليه ضد واخبر في غيرية كقولك حليك باخرة تخر السكون ويكون ان يقع اللفظي النكرة كالحمار والظن وان  
غير معرفة بالاضافة لا تستلزم المركب التام بمفارقة المركب الناقص لو ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة  
من تعريف خبر اللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض الحكماء انهم

الاصول يستعملون المسمى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين قوله وسعد والمعبر قال ارمي  
المر في الاصل ما يدعى نيزل من الفرج من اللعين ومن الغنم المطرقة كناية عن فعل المدح والصادرة وانما نسب اليه تم قصيرا  
تلقب منه لان الله لم يمشي العجايب فكل شيء عظيم ويرون تعجب منه فينبو له اليه ويضعون اليه معنى لمروره واجب فله قوله  
استشار الى حدود ما يتفرعها الغفلان ثم به عليها لتبسطه من صرح به اليها النبي قوله هو المبرج وجعل تعجبهم بالكرية والذلال  
على نسبة الحكيمية هو الحركة الاحراية لفظا وتقدير او محلا وهو وكان على اختلاف فيه كما هو لفظا وتعجبهم بسبب الاستعداد والاعوجاج  
بدونه لم يمتحج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذ جعل تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين فان  
قيل الاستعداد بمعنى التنبه جزاء الكلام المفعول لا للفظ وانما الجوزية ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال  
فلا يراد به لعل جلد جرسه وسوسه او اريد بالاستعداد بانه لا يدرك الا بالاعتناء والاهتمام لان شيا من هذا المبرج والكلام على مدلوله  
لا جواز له وليس فيه يحمل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار ذهب التاويل وجعل الميتة التاليفية عبارة صورية للكلام يلزم ان  
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الاختصاص به بل فيه وما ذكره الشرح قدس سره فلا يصح وجها لاختياره وبالمجمل لا مجال لتوهم الا كما  
لوجعل الدال على الاستعداد واطلا في التعجب حتى يحتاج الى التاويل فهو يحتاج اليه مع ذلك وجعل الباء بمعنى مع كاجل الرضى حيث قال  
السيد بنده قدس سره قيل يرد عليه ان الاستعداد يكون دخلا في التعجب بالفتح ويلزم اتحاد مع ما تضمنه فيها اذ يتركب الكلام  
من كلتين فقط يحتاج الى التاويل بغيره بطلان من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد انتمى وانت خبير بان هذا التاويل عليه على ما عليه جمهور  
النحاة من ان الباء التي بعدها لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ظرفا مستقرا صفة للكلتين اي تعجب كلتين كما ينبغي مع الاستعداد  
واما على ما عليه الرضى وصاحب اللباب من انه لا يمنع من كونها متواخلا ووجه جزئية الاستعداد وفيه بعد جزئية الدال ولعل قوله  
قيل اشارة الى نظر ان ما قيل بعد نقل القولين تعجبهم بالكسرة مجموع الكلتين والاستعداد وتعجبهم بالفتح مجموع الكلتين ولا يخفى ان هذا القول  
مبنى على جعل الميتة جزاء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يحمل جزاء كما في الشرح ينتج الى التاويل ليس  
على ما ينبغي قوله وحكما كما يحمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوما صوابا حسا نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية  
طولية تتجاضى في حكم ما يدل عليها اجمالها من المفردات والتركيبات التقديرية والاستعدادية فان الحكم عليها به فيها انحاء الموصوف  
او المضاف كما هو الظاهر جريان الاحراب عليه ومن قوام المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة وادخله والمضاف اليها  
فذاك والاستعداد ايضا اجمالية لو قوما صوابا موقع المفردات في منزلة المفردات قوله فائدة تامة بان لا يكون الخطاب ينظر لفظا  
آخر انتخاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عايد او انتخاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به لا ليقول بان لا يلزم ان لا يكون مثل ضرب  
زيدم كما تاملان الخطاب في نظر ان بين المضروب وبقية مر والى غير ذلك من التيقن كالزمان والمكان قوله في الكلامية عطف  
على الكلامية فيكون وصفا للتركيبات فيلزم توصيف المعرفة بالثبوت لان غير المتوعلما في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان  
يكون المضاف اليه ضد واخبر في غيرية كقولك حليك باخرة تخر السكون ويكون ان يقع اللفظي النكرة كالحمار والظن وان  
غير معرفة بالاضافة لا تستلزم المركب التام بمفارقة المركب الناقص لو ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة  
من تعريف خبر اللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض الحكماء انهم





لا يكون مبنيا وليس يعرف وجهه استحقاق الاعراب الذي يجري عليه حتى بعد الايضاح من اجزاء الاول ان يكون مجموع  
 سبعة اقسام في يخرّب في زيد يخرّب فان المضارع اعراب في نفسه واذ وقع مع فاعله خبر المبتدأ كان مجموع اعراب اخرجه في بحسب  
 اعراب الموصوف وكون الاعراب الاول والاعراب ثانيا تميز اعراب الجارية عليه بحسب وادخل المبتدأ بحسب اعراب اعراب  
 على اعراب الذي استحقه المجموع يكون خبرا وصفته انتهى فان قلت قد علم ما ذكره قدس سره ان مجموع اعراب الاول ان يكون مبنيا لا يجري  
 اعرابا على ما ذكرنا ذلك المجموع واذ كان مبنيا جري اعراب المجموع على اجزاء اعراب الاخر شئت فقل اعرابا او غيرهما  
 وهو مقتضى بقولهم كنهه فانه الى في اجزاء الاعراب على الجملة الواحدة حاله وهو المنصب على اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد  
 قدس سره في حاشيته شرح المفتاح قد سبق الى اتمام القاصرين ان نحو فانه الى في جملة مبتدئة جري اعرابها بما الذي استحقه على اجزاء  
 الاول احمى فانه وليس ينبغي فان ذلك الاجزاء ما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار معنى مشتاقا من غير ان يلاحظ هناك مفردات  
 هذه المفردات اصلا كما شرح الشيخ ابن الحبيب في شرح المفصل فيكون معزدا لاجل ان هذه الكلمة قلت فيشكل خبرها انصارا حيث  
 اجري على انصار اعراب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع ان يبنى قائما ليس لك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة هي في نحو  
 الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب بما ذكره قدس سره في حاشيته شرح المفتاح  
 فاجري الاعراب على انصار اعراب شل الاجزاء على الرجل في جاني الرجل فلا يكون من قبيل اجزاء المبنى على اجزاء فانه كانت غير مبنية  
 عن خبره فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوهم قد وقع خبرا لمجموع معب ووجه الا انه اجري اعراب المجموع  
 على قائم فيشغل جزاء الاية بما عايناه فاعلم قائم ووجه ابوهم ام يبنى قائم بل هو معب لانه لاجل المركب كلمة واحدة معربة فانه  
 صار الكلمة الواحدة المعربة قائما يشغل ابوهم يا عراب نفسه نصرا قائم لم يزل قائم الاب قائم فانه في ما قبل ان قلت فيلزم ان يكون  
 قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربة وليس لك قلت بل هو لك لان المعرب قد ذهب الى ان لا  
 في المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو كمثل التركيب مع الفاعل ولا تركيب مع مفعول ابوهم مركب مع فاعله وهو قائم  
 فيزيد من ان يقول مبنيا قائم في زيد قائم بين ما ذكره مع ان فساده انهم من ان يفتي قوله حيث كانت كلمتان وفي ما ذكره الرضوي  
 على وجه ان يقول كلمتين او اكثر ثم يجوز ان يكون قائم وزيد قائم ابوهم ثم انه استعمل الشراح قدس سره كلمة حيث في عبارة استعمال  
 كما ان لفظين يستعمل استعمال لكن يستعمل لشرط بقوله فيقول حيث كانت كلمتان لم يزل لشرط وقوله دخل في اللفظ  
 لم يزل لاجل ان لم يزل حيث ظرف زمان يستعمل بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على وجهين وفي معنى التعريف ما ذكره وقد  
 يكون كلمتين نعم حيث يحكي الزمان اللفظ بغيره في المعنى قوله فانه اى المسند اليه في التركيب المذكورين قوله في خبر اللفظ الاول  
 ضروري في نفسه لانه المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظا تعين كلمتين تعينا خاصا لاسباب  
 احدي كلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولوجوب الياسمين مع كمال احتياض احداهما ما ذهب اليه الجمهور وان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا  
 ظرفا مستقرا فيكون الباء حقة للكلمتين والمعنى تعين كلمتين كائنتين مع الاستاء وح تعيين التاييل وتايينهما ان الباطل فانما يكون  
 الباطل فالتعريف المعنى تعين مع الاستاء وكذا في ج لا يلزم ان يكون الاستاء غير كلمتين فلا يحتاج الى التبرير بالنظر الى التعريف لكنه  
 ضروري لان المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما فظفر ان ما قبل ولا يوجب عليك ان ادخل شل ويزيد قلب زيد في التعريف

لا يكون مبنيا وليس يعرف وجهه استحقاق الاعراب الذي يجري عليه حتى بعد الايضاح من اجزاء الاول ان يكون مجموع  
 سبعة اقسام في يخرّب في زيد يخرّب فان المضارع اعراب في نفسه واذ وقع مع فاعله خبر المبتدأ كان مجموع اعراب اخرجه في بحسب  
 اعراب الموصوف وكون الاعراب الاول والاعراب ثانيا تميز اعراب الجارية عليه بحسب وادخل المبتدأ بحسب اعراب اعراب  
 على اعراب الذي استحقه المجموع يكون خبرا وصفته انتهى فان قلت قد علم ما ذكره قدس سره ان مجموع اعراب الاول ان يكون مبنيا لا يجري  
 اعرابا على ما ذكرنا ذلك المجموع واذ كان مبنيا جري اعراب المجموع على اجزاء اعراب الاخر شئت فقل اعرابا او غيرهما  
 وهو مقتضى بقولهم كنهه فانه الى في اجزاء الاعراب على الجملة الواحدة حاله وهو المنصب على اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد  
 قدس سره في حاشيته شرح المفتاح قد سبق الى اتمام القاصرين ان نحو فانه الى في جملة مبتدئة جري اعرابها بما الذي استحقه على اجزاء  
 الاول احمى فانه وليس ينبغي فان ذلك الاجزاء ما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار معنى مشتاقا من غير ان يلاحظ هناك مفردات  
 هذه المفردات اصلا كما شرح الشيخ ابن الحبيب في شرح المفصل فيكون معزدا لاجل ان هذه الكلمة قلت فيشكل خبرها انصارا حيث  
 اجري على انصار اعراب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع ان يبنى قائما ليس لك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة هي في نحو  
 الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب بما ذكره قدس سره في حاشيته شرح المفتاح  
 فاجري الاعراب على انصار اعراب شل الاجزاء على الرجل في جاني الرجل فلا يكون من قبيل اجزاء المبنى على اجزاء فانه كانت غير مبنية  
 عن خبره فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوهم قد وقع خبرا لمجموع معب ووجه الا انه اجري اعراب المجموع  
 على قائم فيشغل جزاء الاية بما عايناه فاعلم قائم ووجه ابوهم ام يبنى قائم بل هو معب لانه لاجل المركب كلمة واحدة معربة فانه  
 صار الكلمة الواحدة المعربة قائما يشغل ابوهم يا عراب نفسه نصرا قائم لم يزل قائم الاب قائم فانه في ما قبل ان قلت فيلزم ان يكون  
 قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربة وليس لك قلت بل هو لك لان المعرب قد ذهب الى ان لا  
 في المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو كمثل التركيب مع الفاعل ولا تركيب مع مفعول ابوهم مركب مع فاعله وهو قائم  
 فيزيد من ان يقول مبنيا قائم في زيد قائم بين ما ذكره مع ان فساده انهم من ان يفتي قوله حيث كانت كلمتان وفي ما ذكره الرضوي  
 على وجه ان يقول كلمتين او اكثر ثم يجوز ان يكون قائم وزيد قائم ابوهم ثم انه استعمل الشراح قدس سره كلمة حيث في عبارة استعمال  
 كما ان لفظين يستعمل استعمال لكن يستعمل لشرط بقوله فيقول حيث كانت كلمتان لم يزل لشرط وقوله دخل في اللفظ  
 لم يزل لاجل ان لم يزل حيث ظرف زمان يستعمل بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على وجهين وفي معنى التعريف ما ذكره وقد  
 يكون كلمتين نعم حيث يحكي الزمان اللفظ بغيره في المعنى قوله فانه اى المسند اليه في التركيب المذكورين قوله في خبر اللفظ الاول  
 ضروري في نفسه لانه المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظا تعين كلمتين تعينا خاصا لاسباب  
 احدي كلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولوجوب الياسمين مع كمال احتياض احداهما ما ذهب اليه الجمهور وان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا  
 ظرفا مستقرا فيكون الباء حقة للكلمتين والمعنى تعين كلمتين كائنتين مع الاستاء وح تعيين التاييل وتايينهما ان الباطل فانما يكون  
 الباطل فالتعريف المعنى تعين مع الاستاء وكذا في ج لا يلزم ان يكون الاستاء غير كلمتين فلا يحتاج الى التبرير بالنظر الى التعريف لكنه  
 ضروري لان المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما فظفر ان ما قبل ولا يوجب عليك ان ادخل شل ويزيد قلب زيد في التعريف

لا يكون مبنيا وليس يعرف وجهه استحقاق الاعراب الذي يجري عليه حتى بعد الايضاح من اجزاء الاول ان يكون مجموع  
 سبعة اقسام في يخرّب في زيد يخرّب فان المضارع اعراب في نفسه واذ وقع مع فاعله خبر المبتدأ كان مجموع اعراب اخرجه في بحسب  
 اعراب الموصوف وكون الاعراب الاول والاعراب ثانيا تميز اعراب الجارية عليه بحسب وادخل المبتدأ بحسب اعراب اعراب  
 على اعراب الذي استحقه المجموع يكون خبرا وصفته انتهى فان قلت قد علم ما ذكره قدس سره ان مجموع اعراب الاول ان يكون مبنيا لا يجري  
 اعرابا على ما ذكرنا ذلك المجموع واذ كان مبنيا جري اعراب المجموع على اجزاء اعراب الاخر شئت فقل اعرابا او غيرهما  
 وهو مقتضى بقولهم كنهه فانه الى في اجزاء الاعراب على الجملة الواحدة حاله وهو المنصب على اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد  
 قدس سره في حاشيته شرح المفتاح قد سبق الى اتمام القاصرين ان نحو فانه الى في جملة مبتدئة جري اعرابها بما الذي استحقه على اجزاء  
 الاول احمى فانه وليس ينبغي فان ذلك الاجزاء ما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار معنى مشتاقا من غير ان يلاحظ هناك مفردات  
 هذه المفردات اصلا كما شرح الشيخ ابن الحبيب في شرح المفصل فيكون معزدا لاجل ان هذه الكلمة قلت فيشكل خبرها انصارا حيث  
 اجري على انصار اعراب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع ان يبنى قائما ليس لك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة هي في نحو  
 الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب بما ذكره قدس سره في حاشيته شرح المفتاح  
 فاجري الاعراب على انصار اعراب شل الاجزاء على الرجل في جاني الرجل فلا يكون من قبيل اجزاء المبنى على اجزاء فانه كانت غير مبنية  
 عن خبره فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوهم قد وقع خبرا لمجموع معب ووجه الا انه اجري اعراب المجموع  
 على قائم فيشغل جزاء الاية بما عايناه فاعلم قائم ووجه ابوهم ام يبنى قائم بل هو معب لانه لاجل المركب كلمة واحدة معربة فانه  
 صار الكلمة الواحدة المعربة قائما يشغل ابوهم يا عراب نفسه نصرا قائم لم يزل قائم الاب قائم فانه في ما قبل ان قلت فيلزم ان يكون  
 قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربة وليس لك قلت بل هو لك لان المعرب قد ذهب الى ان لا  
 في المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو كمثل التركيب مع الفاعل ولا تركيب مع مفعول ابوهم مركب مع فاعله وهو قائم  
 فيزيد من ان يقول مبنيا قائم في زيد قائم بين ما ذكره مع ان فساده انهم من ان يفتي قوله حيث كانت كلمتان وفي ما ذكره الرضوي  
 على وجه ان يقول كلمتين او اكثر ثم يجوز ان يكون قائم وزيد قائم ابوهم ثم انه استعمل الشراح قدس سره كلمة حيث في عبارة استعمال  
 كما ان لفظين يستعمل استعمال لكن يستعمل لشرط بقوله فيقول حيث كانت كلمتان لم يزل لشرط وقوله دخل في اللفظ  
 لم يزل لاجل ان لم يزل حيث ظرف زمان يستعمل بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على وجهين وفي معنى التعريف ما ذكره وقد  
 يكون كلمتين نعم حيث يحكي الزمان اللفظ بغيره في المعنى قوله فانه اى المسند اليه في التركيب المذكورين قوله في خبر اللفظ الاول  
 ضروري في نفسه لانه المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظا تعين كلمتين تعينا خاصا لاسباب  
 احدي كلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولوجوب الياسمين مع كمال احتياض احداهما ما ذهب اليه الجمهور وان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا  
 ظرفا مستقرا فيكون الباء حقة للكلمتين والمعنى تعين كلمتين كائنتين مع الاستاء وح تعيين التاييل وتايينهما ان الباطل فانما يكون  
 الباطل فالتعريف المعنى تعين مع الاستاء وكذا في ج لا يلزم ان يكون الاستاء غير كلمتين فلا يحتاج الى التبرير بالنظر الى التعريف لكنه  
 ضروري لان المبتدأ لا يكون لاسما حقيقة او حكما فظفر ان ما قبل ولا يوجب عليك ان ادخل شل ويزيد قلب زيد في التعريف



[illegible]

قوله لا تشي مركب من هذين والاعلى ان اجزاء هذا لا غير وان قولنا زيد ابوه قائم في قوة الكلمتين دون ضربت زيدا  
قائما بوجهه وفي كلامناين بحث قوله ذهب الى تراوف الكلام وبكيفية حيث قال الاول الكلام مركب من كلمتين هذين  
الى الاخرى وسبب الجملة وانما في مركب الكلمتين او يا جري مجزا ما بحيث يفيض السامع ويسمى كلاما وبكيفية قوله (له على الجمل الجزئية) بما  
لان هاتين الكلمتين لا تقع جوارب دون التاكيد بل ما حقيقة السيد الهند قدس سره في حاشية المطول وشرح المقتضب وبعد التاكيد يكون  
الاصح والاولى خبرية حيث ياول يجوز ما خبره زيد بقوله في حقه ان العيرب اذ ستم ان يعيرب وكما اذا وقت صفة في زمانه او  
الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقفت خبر او وصفا لا انشائية ولو سلمنا المقصود هو المذكور على وجه التيش قوله وفي بعض النسخ  
اي حاشي المفاضل الهندى واقرض عليه بعض الفضلاء بان تعبيره لا سندا بالمقصود ولذا لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على  
اشترط ذلك لان الاصطلاح مشترك اذ بعض اصطلحوا على اشتراط عدم الاشتراط باعتبار زمانها ساقط علم بوجه خبر  
قرينة اصلا فانه لا يدرك ان اراءه الجواز بقا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذي هو الحقيقة وشبهه لا يجوز في غير هذه النسخ  
اولى انتهى ويمكن ان يقع انه مشهور وشبهه كون الكلام اخر من الجملة وان التاكيد من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بلا تيقاع  
بالضبط وكل ما فيه الاتي بالفضل فمواشاة الى مقصود ولذا قوله لا في ضمن اي لا تحقيق العام الذي هو خاص حصل  
من عين واحد من جنسين ولا يلزم منه تحققه في ضمن جميع الافراد وهل في ضمن اي لا تحقيق العام الذي هو خاص حصل  
آخر يفرض باعتبار العموم فانه ياتي على ما سبق قوله لان التركيب التناخي الذي لا بد منه في كل كلام يكون احدهما سندا الى  
سندا اليه والآخر مقصورا كونهما معا اذ ستم المذكورين اخر الكلام مطلقا فيما يظهر من التيش حصر التركيب التناخي في سندهما  
ما ذكره اثنان في وجوب الاصر الكلام التناخي في اثنين والحمد لله مطلق الكلام ليس بما ينبغي قوله فتذكر العيرب على لفظ الموصول  
ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جملة موصولة في حيث سنده بالكرة لانه قال اي كذا قلت بل جملة موصولة وقصر بالكرة  
اشعرا لانه بعد ذلك معنى لان المراد اي كذا كانت على التبيين وكما على المعرفة باللام بعد ان يفي كذا الموصولة في كذا قال السلامه  
التي هي اني ناقلا عن التلشاف ان الذين انعت عليهم لا توحيث فيه هو كقولهم وقد اقرض على التبيين فيقع ان يقع الشكره في خبر  
وصفا انتهى وانما قال انه كذا معنى على لفظ الموصول اذ كوني على المراد منه وهو التاكيد لا ان قال به الشرح لان الشغل او السند في خبره  
و لو نظرت في تاييده فانه لا يمتد في نفسه ما توهم من رجوع العيرب الى المعنى لا لا معنى لكون المعنى ماصلا في نفس المعنى التناخي  
اي متعلق باعتبار ما هو واستقل بمعنى لفظ الاصل اي دل على ما يقصد ليبا كونه معتبرا في ذاته اي لابل ذاته لا باعتبار ما هو  
له اي دل على منتهى معتبر في ذاته قوله على معنى في خبره اي بسبب كونه معتبرا في خبره اي لابل غيره لانه لا ذاته قوله ومحصله ذكر  
بعض المحققين قال السيد الهند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشرح وهو انه يحصل ما ذكره اثنان في وجوب الاصر الكلام التناخي في اثنين  
المحصل حيث قال العيرب على دل على منتهى الى آخر ما ذكر الشرح معنى عبارة على وجوبه منتهى التحقيق سواء قصد اوله ولا فطران التيش  
لانه اراد الشرح التبيين على ان هذا التحقيق ليس من السيد الهند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظن بعض على  
ما ينبغي قوله قائما بما لا ليس تابعا وجوده شي آخر كما يجوز قوله قائما بخبره حيث يكون وجوده تابعا لوجوده والحل كالسواد والبيضا  
التي وجوبها لوجوده وحل والا قرب بعلم الهندى ما ذكره قدس سره في حاشي شرح التبيين من ان نسبة البعيرة الى

الاجزاء من هذا الكلام...  
قوله لا تشي مركب من هذين...  
قوله ذهب الى تراوف الكلام...  
قوله وبكيفية حيث قال الاول...  
قوله الكلام مركب من كلمتين...  
قوله هذين...  
قوله الى الاخرى...  
قوله وسبب الجملة...  
قوله وانما في مركب الكلمتين...  
قوله او يا جري مجزا...  
قوله ما بحيث يفيض السامع...  
قوله ويسمى كلاما...  
قوله وبكيفية قوله...  
قوله (له على الجمل الجزئية)...  
قوله بما لان هاتين الكلمتين...  
قوله لا تقع جوارب دون التاكيد...  
قوله بل ما حقيقة السيد الهند قدس سره...  
قوله في حاشية المطول...  
قوله وشرح المقتضب...  
قوله وبعد التاكيد...  
قوله يكون الاصح والاولى...  
قوله خبرية حيث ياول...  
قوله يجوز ما خبره زيد...  
قوله بقوله في حقه ان العيرب...  
قوله اذ ستم ان يعيرب...  
قوله وكما اذا وقت صفة...  
قوله في زمانه او الجملة...  
قوله عن الكلام لا يكون...  
قوله الا جملة خبرية...  
قوله وقفت خبر او وصفا...  
قوله لا انشائية ولو سلمنا...  
قوله المقصود هو المذكور...  
قوله على وجه التيش...  
قوله قوله وفي بعض النسخ...  
قوله اي حاشي المفاضل...  
قوله الهندى واقرض عليه...  
قوله بعض الفضلاء بان...  
قوله تعبيره لا سندا...  
قوله بالمقصود ولذا لا...  
قوله قرينة عليه سوى...  
قوله الاصطلاح على اشتراط...  
قوله ذلك لان الاصطلاح...  
قوله مشترك اذ بعض...  
قوله اصطلحوا على اشتراط...  
قوله عدم الاشتراط...  
قوله باعتبار زمانها...  
قوله ساقط علم بوجه خبر...  
قوله قرينة اصلا فانه...  
قوله لا يدرك ان اراءه...  
قوله الجواز بقا قرينة...  
قوله موجبة للعدول عن...  
قوله الاطلاق الذي هو...  
قوله الحقيقة وشبهه لا...  
قوله يجوز في غير هذه...  
قوله النسخ اولى انتهى...  
قوله ويمكن ان يقع...  
قوله انه مشهور وشبهه...  
قوله كون الكلام اخر...  
قوله من الجملة وان التاكيد...  
قوله من الاسناد ان يكون...  
قوله بين الكلمتين بلا...  
قوله تيقاع بالفضل...  
قوله فمواشاة الى مقصود...  
قوله ولذا قوله لا في...  
قوله ضمن اي لا تحقيق...  
قوله العام الذي هو خاص...  
قوله حصل من عين واحد...  
قوله من جنسين ولا يلزم...  
قوله منه تحققه في ضمن...  
قوله جميع الافراد وهل...  
قوله في ضمن اي لا...  
قوله تحقيق العام الذي...  
قوله هو خاص حصل آخر...  
قوله يفرض باعتبار...  
قوله العموم فانه ياتي...  
قوله على ما سبق قوله...  
قوله لان التركيب التناخي...  
قوله الذي لا بد منه في...  
قوله كل كلام يكون...  
قوله احدهما سندا الى...  
قوله سندا اليه والآخر...  
قوله مقصورا كونهما...  
قوله معا اذ ستم...  
قوله المذكورين اخر...  
قوله الكلام مطلقا...  
قوله فيما يظهر من...  
قوله التيش حصر...  
قوله التركيب التناخي...  
قوله في سندهما ما...  
قوله ذكره اثنان في...  
قوله وجوب الاصر...  
قوله الكلام التناخي...  
قوله في اثنين والحمد...  
قوله لله مطلق...  
قوله الكلام ليس...  
قوله بما ينبغي قوله...  
قوله فتذكر العيرب...  
قوله على لفظ الموصول...  
قوله ان قلت كيف...  
قوله قال لفظ الموصول...  
قوله وقد جملة موصولة...  
قوله في حيث سنده...  
قوله بالكرة لانه قال...  
قوله اي كذا قلت...  
قوله بل جملة موصولة...  
قوله وقصر بالكرة اشعرا...  
قوله لانه بعد ذلك...  
قوله معنى لان المراد...  
قوله اي كذا كانت...  
قوله على التبيين وكما...  
قوله على المعرفة باللام...  
قوله بعد ان يفي كذا...  
قوله الموصولة في كذا...  
قوله قال السلامه التي...  
قوله هي اني ناقلا...  
قوله عن التلشاف ان...  
قوله الذين انعت عليهم...  
قوله لا توحيث فيه هو...  
قوله كقولهم وقد اقرض...  
قوله على التبيين فيقع...  
قوله ان يقع الشكره...  
قوله في خبر وصفا انتهى...  
قوله وانما قال انه...  
قوله كذا معنى على...  
قوله لفظ الموصول اذ...  
قوله كوني على المراد...  
قوله منه وهو التاكيد...  
قوله لا ان قال به...  
قوله الشرح لان الشغل...  
قوله او السند في خبره...  
قوله و لو نظرت في...  
قوله تاييده فانه لا...  
قوله يمتد في نفسه ما...  
قوله توهم من رجوع...  
قوله العيرب الى المعنى...  
قوله لا لا معنى لكون...  
قوله المعنى ماصلا في...  
قوله نفس المعنى التناخي...  
قوله اي متعلق باعتبار...  
قوله ما هو واستقل...  
قوله بمعنى لفظ الاصل...  
قوله اي دل على ما...  
قوله يقصد ليبا كونه...  
قوله معتبرا في ذاته...  
قوله اي لابل ذاته...  
قوله لا باعتبار ما هو...  
قوله له اي دل على منتهى...  
قوله معتبر في ذاته...  
قوله قوله على معنى...  
قوله في خبره اي بسبب...  
قوله كونه معتبرا في...  
قوله خبره اي لابل...  
قوله غيره لانه لا...  
قوله ذاته قوله ومحصله...  
قوله ذكر بعض المحققين...  
قوله قال السيد الهند...  
قوله قدس سره بعد...  
قوله ذكر التحقيق الذي...  
قوله ذكره الشرح وهو...  
قوله انه يحصل ما...  
قوله ذكره اثنان في...  
قوله وجوب الاصر...  
قوله الكلام التناخي...  
قوله في اثنين والحمد...  
قوله لله مطلق...  
قوله الكلام ليس...  
قوله بما ينبغي قوله...  
قوله قائما بما لا...  
قوله ليس تابعا...  
قوله وجوده شي آخر...  
قوله كما يجوز قوله...  
قوله قائما بخبره...  
قوله حيث يكون...  
قوله وجوده تابعا...  
قوله لوجوده والحل...  
قوله كالسواد والبيضا...  
قوله التي وجوبها...  
قوله لوجوده وحل...  
قوله والا قرب بعلم...  
قوله الهندى ما...  
قوله ذكره قدس سره...  
قوله في حاشي شرح...  
قوله التبيين من ان...  
قوله نسبة البعيرة...  
قوله الى

[illegible]

[illegible][illegible]







الاسم والاشياء في صيغة المفرد...  
من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم يكون من ضرب واحد...  
ان سلت غلبت بالوضع قلما يشترط في الالفاظ المصطلكة كقولك صبي ممل...  
عليه من لاسمته في مباحث الالفاظ...  
هي بانها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ ما بآية...  
اعرف لم يكن هناك ضرب والاشياء على جو الحكم عليه بالتركيب...  
ولك اذا حكمت على لفظ ما بآية...  
هو من الالفاظ وتساوية الاقدام في جواز الحكم عليها...  
ثم المذكور من ضرب ومن وقع بغيره والاسمية لازمة للبيان...  
المبتدأ هو الاسم مخصوص او ياول والتاويل ليس ليدرك...  
ماله تعدد وافراده او ياول وهو المراد من الشريف قدس سره...  
مشهور وهو ان الاسماء والاصحاب بالاسم لا يمكن ان يوجد في غيره...  
يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض...  
او اذ من حيث ان الحيوان ناطق مبدء من حيث انه جسم...  
ان اريد منه مجازا الالفاظ فلا قول اختصاص لواحد...  
الاسم من لازم الالفاظ الغلطية والتعريف مع التحقير...  
فالامر بعدم اختصاص تخصيص بالاسم كما اورد...  
من بين الحرف والفعل هو الفصل على ما ورد...  
على بعض المدعي قوله لان الفعل او الجملة...  
بما ورد المصدر فاذا لم يكن سببا للتفكير فاذا لم يكن...  
ظاهر وان كان في الحقيقة ما دل على المصدر...  
يريد بقوله لان الفعل انه قد يقع مضافا...  
يلزم استيفاء الخاص الى ان محل الالفاظ...  
اليه لهم رح قال الرضي قبل الدليل على ان المضاف...  
يوم قدم زيد الحار والبارد واما انما فلا...  
قدم زيد الجملة الغلطية للفعل وحده...  
هو المضاف الى الزمان في الحالتين قوله فان مررت مضاف على ما هو...

الاسم والاشياء في صيغة المفرد...  
من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم يكون من ضرب واحد...  
ان سلت غلبت بالوضع قلما يشترط في الالفاظ المصطلكة كقولك صبي ممل...  
عليه من لاسمته في مباحث الالفاظ...  
هي بانها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ ما بآية...  
اعرف لم يكن هناك ضرب والاشياء على جو الحكم عليه بالتركيب...  
ولك اذا حكمت على لفظ ما بآية...  
هو من الالفاظ وتساوية الاقدام في جواز الحكم عليها...  
ثم المذكور من ضرب ومن وقع بغيره والاسمية لازمة للبيان...  
المبتدأ هو الاسم مخصوص او ياول والتاويل ليس ليدرك...  
ماله تعدد وافراده او ياول وهو المراد من الشريف قدس سره...  
مشهور وهو ان الاسماء والاصحاب بالاسم لا يمكن ان يوجد في غيره...  
يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض...  
او اذ من حيث ان الحيوان ناطق مبدء من حيث انه جسم...  
ان اريد منه مجازا الالفاظ فلا قول اختصاص لواحد...  
الاسم من لازم الالفاظ الغلطية والتعريف مع التحقير...  
فالامر بعدم اختصاص تخصيص بالاسم كما اورد...  
من بين الحرف والفعل هو الفصل على ما ورد...  
على بعض المدعي قوله لان الفعل او الجملة...  
بما ورد المصدر فاذا لم يكن سببا للتفكير فاذا لم يكن...  
ظاهر وان كان في الحقيقة ما دل على المصدر...  
يريد بقوله لان الفعل انه قد يقع مضافا...  
يلزم استيفاء الخاص الى ان محل الالفاظ...  
اليه لهم رح قال الرضي قبل الدليل على ان المضاف...  
يوم قدم زيد الحار والبارد واما انما فلا...  
قدم زيد الجملة الغلطية للفعل وحده...  
هو المضاف الى الزمان في الحالتين قوله فان مررت مضاف على ما هو...

الاسم والاشياء في صيغة المفرد...  
من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم يكون من ضرب واحد...  
ان سلت غلبت بالوضع قلما يشترط في الالفاظ المصطلكة كقولك صبي ممل...  
عليه من لاسمته في مباحث الالفاظ...  
هي بانها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ ما بآية...  
اعرف لم يكن هناك ضرب والاشياء على جو الحكم عليه بالتركيب...  
ولك اذا حكمت على لفظ ما بآية...  
هو من الالفاظ وتساوية الاقدام في جواز الحكم عليها...  
ثم المذكور من ضرب ومن وقع بغيره والاسمية لازمة للبيان...  
المبتدأ هو الاسم مخصوص او ياول والتاويل ليس ليدرك...  
ماله تعدد وافراده او ياول وهو المراد من الشريف قدس سره...  
مشهور وهو ان الاسماء والاصحاب بالاسم لا يمكن ان يوجد في غيره...  
يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض...  
او اذ من حيث ان الحيوان ناطق مبدء من حيث انه جسم...  
ان اريد منه مجازا الالفاظ فلا قول اختصاص لواحد...  
الاسم من لازم الالفاظ الغلطية والتعريف مع التحقير...  
فالامر بعدم اختصاص تخصيص بالاسم كما اورد...  
من بين الحرف والفعل هو الفصل على ما ورد...  
على بعض المدعي قوله لان الفعل او الجملة...  
بما ورد المصدر فاذا لم يكن سببا للتفكير فاذا لم يكن...  
ظاهر وان كان في الحقيقة ما دل على المصدر...  
يريد بقوله لان الفعل انه قد يقع مضافا...  
يلزم استيفاء الخاص الى ان محل الالفاظ...  
اليه لهم رح قال الرضي قبل الدليل على ان المضاف...  
يوم قدم زيد الحار والبارد واما انما فلا...  
قدم زيد الجملة الغلطية للفعل وحده...  
هو المضاف الى الزمان في الحالتين قوله فان مررت مضاف على ما هو...







بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالغيرين قوله حقيقة كما اذا كان لاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالكونية  
قوله باختلاف العوارض الامام قد اطلق معنى الجمعية فانه ليس العقد في عدم الاستعراق قائل العلامة الاعتقادي في التلويح  
فان قلت لا يتوحد النسب ولا يثبت في العبد ولا يتكلم الناس تحت بالواحد لان اسم ليس حقيقة تميزه الثلاثة في الجمع ثم قال  
هذا الجنس بغير التكرار يخص في الاثبات كما اذا علمت كمال الجمل يحصل الجبركوب واحد وعلى هذا فالحق في ثبوت آخره باختلاف  
جنس العوارض قوله الداخلة عليه خرج باختلاف آخره مستقيم عنه كلمة من نحو جازية من زيد ورأيت زيدا من زيد ومررت بزيد  
زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل بخرج عن حكم العرب باختلاف آخره ومنها معنى باختلاف العوارض الداخلة  
على المستقيم من كمال زيد ورأيت عمر ومررت بكرا انتهى وقيل انه اخراج المخرج لما عرفت واليه الحاق الحروف الثلاثة في آخره  
انما يكون اذا كان المستقيم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الاثبات المعرف بعد من معرفة او حكمية على ما صرح به في بعض  
وشرح الباب وعلى هذا فالعرب ان يقول جازيل آه قوله اي يحذف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من نسبة الى الفعل  
فاحل كما ان من نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي مهمل آخره المعروف  
قوله قد اختلف العوارض فيه فان الفعل حقيقة النسب والبناء الجوالان كل غير قابل فلا اتفاق انما جازيل قبل لاسم لاسم العارضا  
على ما هو لفظ التبادر والعقل بان الفعل والبناء ليسا على اثنين في غير المنصرف واما لان يختلفان في المنصرف في غير المنصرف ثم قوله  
فان قد اختلفت العوارض فيه اي اختلفت جنس العارض لانه من انه اذا لم يكن العقد في العبد والاستعراق كما في هذا المقام يكون الامام  
الجنس والاصل فيه ان يتبين الحكم بالجنس فانه في ما قبل من العوارض مخرج وتلويح تميزه في اثنان فانظر ان العرب والاختلاف  
اختلاف جماعت من العوارض وادارة ما فوق الواحد خلاف الاصل قوله وقولنا اي انما يتبعض بقولنا المعنوم من التفتيش المذكور  
وهو كمن نفى الشيء والمجموع على سبيل البدل لا شك في الحقيقة فيما على ما يشهد به قول التلويح وتوابعه والعرض من الاشياء يكون  
كايها مادة لا تتعوض بقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنسب المستقيم المتعارف على وفق قوله تميز قولنا تميز وقولنا معطوف  
على قولنا آخره تقديره لانه يتبعض قبل قولنا رأيت سلبين ومررت بسلبين فتوالت شيئا او مجموعا متعلق بالمثل لا بعد القول فلا يتوجه  
ان لا يصلح الا ان يكون شيئا او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اوله فلا حاجة الى حمل قوله شيئا او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت  
واما الثاني فلان المقصود من بيان ان الفعل بحسب المتعارف استعراق افراد على الاضيق الميلش لا ادخال ما يجازيها في التحصيل قبل  
قوله فان قلت لا يتحقق انظر ان هذا السؤال غير وار واولا من ان لا يثبت في الاصل بغيره فتوهم قولنا ان الحكم على افراد العرب وما يشبه  
منها لا يجوز بان كل حكم معرب يختلف ليس بشيئا او لا وجه للقول به مع قول التلويح قد سببه اي من جهة ان الحكم معرب قوله ليس بما  
ابتداء في اول الامام من غير ان يكون مسبوقا بلام آخر خلاصه ما قبل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا مجزوا  
ان يكون التركيب مع العامل اميد لمسبقا بالتركيب الذي يتحقق مع عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوارض  
اجب بان المراد باختلاف العوارض كما اختلفت في الفعل وذلك لا يوجد فيما فرض لان كل العامل المعنوي ليس الا المرفوع على ان قوله  
وذلك لا يوجد فيما فرض تركيبه والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيبه معنى فيه  
العامل المعنوي يكون مرفوعا في الثاني يكون اما منصوبا او مجزوا فيتحقق اختلاف العوارض واختلاف الآخران فلت يتبين فيما

قوله بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالغيرين قوله حقيقة كما اذا كان لاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالكونية  
قوله باختلاف العوارض الامام قد اطلق معنى الجمعية فانه ليس العقد في عدم الاستعراق قائل العلامة الاعتقادي في التلويح  
فان قلت لا يتوحد النسب ولا يثبت في العبد ولا يتكلم الناس تحت بالواحد لان اسم ليس حقيقة تميزه الثلاثة في الجمع ثم قال  
هذا الجنس بغير التكرار يخص في الاثبات كما اذا علمت كمال الجمل يحصل الجبركوب واحد وعلى هذا فالحق في ثبوت آخره باختلاف  
جنس العوارض قوله الداخلة عليه خرج باختلاف آخره مستقيم عنه كلمة من نحو جازية من زيد ورأيت زيدا من زيد ومررت بزيد  
زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل بخرج عن حكم العرب باختلاف آخره ومنها معنى باختلاف العوارض الداخلة  
على المستقيم من كمال زيد ورأيت عمر ومررت بكرا انتهى وقيل انه اخراج المخرج لما عرفت واليه الحاق الحروف الثلاثة في آخره  
انما يكون اذا كان المستقيم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الاثبات المعرف بعد من معرفة او حكمية على ما صرح به في بعض  
وشرح الباب وعلى هذا فالعرب ان يقول جازيل آه قوله اي يحذف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من نسبة الى الفعل  
فاحل كما ان من نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي مهمل آخره المعروف  
قوله قد اختلفت العوارض فيه فان الفعل حقيقة النسب والبناء الجوالان كل غير قابل فلا اتفاق انما جازيل قبل لاسم لاسم العارضا  
على ما هو لفظ التبادر والعقل بان الفعل والبناء ليسا على اثنين في غير المنصرف واما لان يختلفان في المنصرف في غير المنصرف ثم قوله  
فان قد اختلفت العوارض فيه اي اختلفت جنس العارض لانه من انه اذا لم يكن العقد في العبد والاستعراق كما في هذا المقام يكون الامام  
الجنس والاصل فيه ان يتبين الحكم بالجنس فانه في ما قبل من العوارض مخرج وتلويح تميزه في اثنان فانظر ان العرب والاختلاف  
اختلاف جماعت من العوارض وادارة ما فوق الواحد خلاف الاصل قوله وقولنا اي انما يتبعض بقولنا المعنوم من التفتيش المذكور  
وهو كمن نفى الشيء والمجموع على سبيل البدل لا شك في الحقيقة فيما على ما يشهد به قول التلويح وتوابعه والعرض من الاشياء يكون  
كايها مادة لا تتعوض بقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنسب المستقيم المتعارف على وفق قوله تميز قولنا تميز وقولنا معطوف  
على قولنا آخره تقديره لانه يتبعض قبل قولنا رأيت سلبين ومررت بسلبين فتوالت شيئا او مجموعا متعلق بالمثل لا بعد القول فلا يتوجه  
ان لا يصلح الا ان يكون شيئا او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اوله فلا حاجة الى حمل قوله شيئا او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت  
واما الثاني فلان المقصود من بيان ان الفعل بحسب المتعارف استعراق افراد على الاضيق الميلش لا ادخال ما يجازيها في التحصيل قبل  
قوله فان قلت لا يتحقق انظر ان هذا السؤال غير وار واولا من ان لا يثبت في الاصل بغيره فتوهم قولنا ان الحكم على افراد العرب وما يشبه  
منها لا يجوز بان كل حكم معرب يختلف ليس بشيئا او لا وجه للقول به مع قول التلويح قد سببه اي من جهة ان الحكم معرب قوله ليس بما  
ابتداء في اول الامام من غير ان يكون مسبوقا بلام آخر خلاصه ما قبل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا مجزوا  
ان يكون التركيب مع العامل اميد لمسبقا بالتركيب الذي يتحقق مع عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوارض  
اجب بان المراد باختلاف العوارض كما اختلفت في الفعل وذلك لا يوجد فيما فرض لان كل العامل المعنوي ليس الا المرفوع على ان قوله  
وذلك لا يوجد فيما فرض تركيبه والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيبه معنى فيه  
العامل المعنوي يكون مرفوعا في الثاني يكون اما منصوبا او مجزوا فيتحقق اختلاف العوارض واختلاف الآخران فلت يتبين فيما

قوله بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالغيرين قوله حقيقة كما اذا كان لاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالكونية

قوله باختلاف العوارض الامام قد اطلق معنى الجمعية فانه ليس العقد في عدم الاستعراق قائل العلامة الاعتقادي في التلويح

قوله الداخلة عليه خرج باختلاف آخره مستقيم عنه كلمة من نحو جازية من زيد ورأيت زيدا من زيد ومررت بزيد

[illegible]







كذلك بناء على ما تقدم من ان البناء انتهى فخال قول له اي علامة كون شي فاعلا انما كون اليا  
معه رية لانه توجيه لا على خلاف بل على الغلبة فانه لا يخلو عن حدثة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة  
الى الفاعل وقية محذوران ان احد ما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيها ان لا يكون الرفع علامة للفاعل وكما علم  
باطلان ويكون الرفع بان يقع الرفع علامة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة وحكما وكونه فاعلا منسوب  
الى الفاعل لانه صفة له فانه مع المحذوران قول له اي علامة كون شي مضافا اليه فاعلا بقدر اليه اقرية المقابلة ولن  
كون شي مضافا اليه مقابل لما لا كون شي مضافا وانت فيه بان هذا هو المصير ارادة كل واحد من كون شي مضافا  
وكون شي مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تطلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا تطلق تارة على بذواته وتارة على ك  
قوله وانما اخص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يخص بالفاعل مع انه يوجد في غيره ايف فاعلا الاختصاص اضافي علم  
ان الرفع علم للعدة وهي ثلثة الفاعل والبناء والجزء عند الرضى وعند المعبر علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع  
واللاحاق وكذا انصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه واللاحاق قوله فاعلي فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما  
السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضي اعطاء الرفع له لا العكس وقوله الفاعل ما أصل على علم الفاعلية وهو مفعول  
اول والثقل بالنصب مفعول ثان والثقل تعليل اي فاعلي الفاعل الثقل لاجل انه قليل والتعليل بنسبته الثقل وهذا  
توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من النحول والمذكور بين الفضلاء الى الآن ان الثقل مفعول اول  
والثقل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية في المفعول المتأخر من فعل فانه لا يجوز مع ما فيه من مخالفة السياق  
فوجه بعضهم تعيين معنى الجمل اي على الثقل محمول للثقل وبعضهم تعيين معنى العوض اي على الثقل عارضا للثقل فوجه  
بان الجمل مع الاعطاء لقول وكذا العلم وض مقابل وبان المفعول الثاني محذوف للثقل تعليل اي على الثقل ما اعطى  
من المرفوعات لاجل انه الثقل وفيه ان المفعول الثاني في باب عهيت لا يخل على الاول لكونه سببا له وعلى التوجيهين قد  
عمل عليه وان الثاني يوجب تعديك النظم مع ما فيه من جمل الخاصة آخذوا صاحب ما ذكره قوله ولما لم يثبت المضاف اليه  
آه يشترع لعدم اعتبار النسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على النسبة لان المضاف اليه ليس بغيره كفاعل ولا  
كثير لانه ثمان ولا يلائم كثيرا في العرف والجزءين متوسطين غاية الثقل والنفقة وقيل لان المضاف اليه اية كثيرة لا يرى  
الى قولنا مرت بزيدي في يوم الجمعة وما يبيح ان كثيرا وان كثرة النعمان انتهى وفيه كنه لان المضاف اليه بانما عرف  
لا يكون مفعولا به فيه له لك المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا لاية اخرى فذلك وبالحكمة ان اعتبر اختلاف احوال  
فكثرة فوق كثرة المضاف والافليس بكثرة قوله الفاعل اي عامل الاسم على ما هو الظاهر وعامل الفعل هذا واعلم ان نحو  
للمعاني وعلا ما بناه من الكلام لان النسخة وجاء الالة كانهما هي الموجهة لهما ولذا سموا حاكما قوله ما به اي بسبب كونه مفعولا  
اصطلاحا حاصل المعنى فلا بد والاسناد ولا المركب منه ومن العامل قوله اي معنى من المعاني في إشارة الى ان اللام إشارة  
الى معنى من المعاني الثلاثة قوله وفي رايته زيد رايته عامل فاعلا بونه هيا بصيرين وقال الفاعل انما صاحب هو الفعل مع الفاعل اذ  
ببناء واحد على الآخر صارت فضلة كما صاحب كونهما فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة اي حال الرضى وهو توجيه حال

منه ما لم يثبت  
لأنه لا يخلو عن حدثة  
الاشياء المنسوبة  
الى الفاعل وقية  
محذوران ان احد  
ما كون الرفع  
علامة لذوات  
الاشياء وثانيها  
ان لا يكون الرفع  
علامة للفاعل  
وكما علم  
باطلان ويكون  
الرفع بان يقع  
الرفع علامة  
المنسوبة الى  
الفاعل وهي  
كونه فاعلا  
حقيقة وحكما  
وكونه فاعلا  
منسوب الى  
الفاعل لانه  
صفة له فانه  
مع المحذوران  
قوله اي علامة  
كون شي مضافا  
اليه مقابل لما  
لا كون شي  
مضافا وانت  
فيه بان هذا هو  
المصير ارادة  
كل واحد من  
كون شي مضافا  
وكون شي مضافا  
اليه باعتبار ان  
الاضافة تطلق  
على قدر مشترك  
حقيقة او مجازا  
تطلق تارة على  
بذواته وتارة  
على ك قوله وانما  
اخص الرفع  
بالفاعل فان  
قيل كيف يخص  
بالفاعل مع  
انه يوجد في  
غيره ايف فاعلا  
الاختصاص  
اضافي علم  
ان الرفع علم  
للعدة وهي  
ثلثة الفاعل  
والبناء  
والجزء عند  
الرضى وعند  
المعبر علم  
للفاعل  
اصالة ولغيره  
على سبيل  
التبع واللاحاق  
وكذا انصب  
علم للمفعول  
اصالة ولغيره  
على سبيل  
الشبه واللاحاق  
قوله فاعلي  
فيه ضمير  
يرجع الى  
الفاعل على  
ما السياق لان  
اختصاص  
الرفع  
بالفاعل  
يقتضي  
اعطاء  
الرفع  
له لا  
العكس  
وقوله  
الفاعل  
ما أصل  
على علم  
الفاعلية  
وهو مفعول  
اول والثقل  
بالنصب  
مفعول  
ثان والثقل  
تعليل اي  
فاعلي  
الفاعل  
الثقل  
لاجل انه  
قليل  
والتعليل  
بنسبته  
الثقل  
وهذا  
توجيه  
وجيه  
قابل  
للقبول  
وان كان  
على خلاف  
ما ذكره  
كثير من  
النحول  
والمذكور  
بين  
الفضلاء  
الى الآن  
ان الثقل  
مفعول  
اول والثقل  
مفعول  
ثان فاشكل  
عليهم  
دخول  
لام  
التقوية  
في  
المفعول  
المتأخر  
من فعل  
فانه  
لا يجوز  
مع ما  
فيه من  
مخالفة  
السياق  
فوجه  
بعضهم  
تعيين  
معنى  
الجمل  
اي على  
الثقل  
محمول  
لثقل  
وبعضهم  
تعيين  
معنى  
العوض  
اي على  
الثقل  
عارضا  
لثقل  
فوجه  
بان  
الجمل  
مع  
الاعطاء  
لقول  
وكذا  
العلم  
وض  
مقابل  
وبان  
المفعول  
الثاني  
محذوف  
لثقل  
تعليل  
اي على  
الثقل  
ما اعطى  
من  
المرفوعات  
لاجل  
انه  
الثقل  
وفي  
انه  
المفعول  
الثاني  
في  
باب  
عहित  
لا يخل  
على  
الاول  
لكونه  
سببا  
له  
وعلى  
التوجيهين  
قد  
عمل  
عليه  
وان  
الثاني  
يوجب  
تعديك  
النظم  
مع  
ما  
فيه  
من  
جمل  
الخاصة  
آخذوا  
صاحب  
ما  
ذكره  
قوله  
ولما  
لم يثبت  
المضاف  
اليه  
يشترع  
لعدم  
اعتبار  
النسبة  
والبناء  
على  
عدم  
البقاء  
والاولى  
البناء  
على  
النسبة  
لان  
المضاف  
اليه  
ليس  
بغيره  
كفاعل  
ولا  
كثير  
لانه  
ثمان  
ولا  
يلئم  
كثيرا  
في  
العرف  
والجزءين  
متوسطين  
غاية  
الثقل  
والنفقة  
وقيل  
لان  
المضاف  
اليه  
اية  
كثيرة  
لا  
يرى  
الى  
قولنا  
مرت  
بزيدي  
في  
يوم  
الجمعة  
وما  
يبيح  
ان  
كثيرا  
وان  
كثرة  
النعمان  
انتهى  
وفي  
فيه  
كنه  
لان  
المضاف  
اليه  
بانما  
عرف  
لا  
يكون  
مفعولا  
به  
فيه  
له  
لك  
المضاف  
اليه  
بالتقدير  
يكون  
فاعلا  
مفعولا  
لاية  
اخرى  
فذلك  
وبالحكمة  
ان  
اعتبر  
اختلاف  
احوال  
فكثرة  
فوق  
كثرة  
المضاف  
والافليس  
بكثرة  
قوله  
الفاعل  
اي  
عامل  
الاسم  
على  
ما  
هو  
الظاهر  
وعامل  
الفعل  
هذا  
واعلم  
ان  
نحو  
للمعاني  
وعلا  
ما  
بناه  
من  
الكلام  
لان  
النسخة  
وجاء  
الالة  
كانهما  
هي  
الموجهة  
لهما  
ولذا  
سموا  
حاكما  
قوله  
ما  
به  
اي  
بسبب  
كونه  
مفعولا  
اصطلاحا  
حاصل  
المعنى  
فلا  
بد  
والاسناد  
ولا  
المركب  
منه  
ومن  
العامل  
قوله  
اي  
معنى  
من  
المعاني  
في  
إشارة  
الى  
ان  
اللام  
إشارة  
الى  
معنى  
من  
المعاني  
الثلاثة  
قوله  
وفي  
رايته  
زيد  
رايته  
عامل  
فاعلا  
بونه  
هيا  
بصيرين  
وقال  
الفاعل  
انما  
صاحب  
هو  
الفعل  
مع  
الفاعل  
اذ  
ببناء  
واحد  
على  
الآخر  
صارت  
فضلة  
كما  
صاحب  
كونهما  
فضلة  
فيكونان  
سبب  
علامة  
الفضلة  
اي  
حال  
الرضى  
وهو  
توجيه  
حال







في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...

على التقديم والتأخير والا فالحال لا يقتضي على العالم المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله انه من لا التعريف عن المراكب المتعوض  
وايق التقديم الحال على العالم المعنوي الذي هو المظهر بفتح عينه سيديه اما الانشراح بنحوه في تقديم البنية نحو زينة فاعا في الدار وما نحن فيه  
كذلك فالتحريك الى الله الذي يفتح باب تقديم وسيد باب المبعث قوله لا نسلم لاجل اعراب التي آه ليعلم منه ان التي والمجموع اعرابا تليها  
استعمل على ما يشعير في كل الثاني سببا من الاول من ان اعرابها بعد المفعولات فالاولى ما ذكره الرضي من ان اعرابها بالجر  
تولية يعمل اعراب التي والمجموع بالجر لانهم علموا انهم يحلون الى اعرابها لا يستغفروا المفعول والحركات والحروف وان كانت فروعها بالجر  
في باب الاعراب ثلثا فاختار من جملة المفعولات هذه الاسماء واحملها بهذا الاقوى ثبت في المفعولات الاعراب بالحركات  
لمفعول بالاعراب الاقوى فاختار من جملة المفعولات هذه الاسماء واحملها بهذا الاقوى ثبت في المفعولات الاعراب بالحركات  
في الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها قوله وانما اختاروا الاسماء ستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية البصاف  
والا قرب منه ان يقر العرب بالحروف في الفروع والحق بستة التي وكلا وانما ان الجمع والوحد عشر وان جعلوا في مقابلة كل واحد  
اصلا انتهى وفيه كبح لانه قد جاز في الحق بذر وان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير او كانه كانت نهج شي ثم لم يكنه شل  
في ثنايان وذلك لان معنى ثنايان هو اصل طرف اليمين في الطرف الواحد معنى الشئ فان ثنايان طرفا لكل الشئ الثاني في مجموع الجمل  
لاني كل واحد من طرفيه وبهذا الظاهر وجه اقرب الى غاية الضعف مني وجرئت قدس سره قوله ولو جردى وامكان المصطل  
بالمشابهة فيمناس بين الاسماء المشابهة للشيء ولو جردى صامح او وخصوصا هذه الاسماء من الاسماء المشابهة للشيء لوجود حرف  
آه فالوجه على بين التبيين هو المشابهة مع وجود حرف صامح فانه في مقابلة في ان العرب والبعد والعريب والبعد والاقرب  
والابعد وسائر الاضافات كك من ان ذلك في الفهم غير صامح ولولم يكن الاسم في قوله بوجو حرف صامح لكان صامحا لاصلاح  
يحمل ان يكون قوله ولو جردى صامح عطف على قوله لانهم لاجلوا فصار كانه يعمل اعراب الاسماء في بالجر وحرف مع ان لو  
ولولم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشئ غير صامح لاصلاح وهو لو اذ قد حذفت الاصلاح وقوله كمن ان يكون آه بيدي  
غاية البعد لا يلتفت اليه الذين اصلا والقبول ودرى التيقن ان عطف على قوله المشابهة فاعطف على قوله لانهم لاجلوا يكون من  
قبيل التعقيد ليعمل بل من قبيل الانماز مع ما فيه من بقاء قوله المشابهة فاعطف على قوله لانهم لاجلوا يكون من  
الاب لا يستلزم الابن ولا يستلزم الاخ وذا يستلزم التصا حبيروا كمن هو المشابهة الذي يتبع في كونه يستلزم المنكر على حقيقة اسم الفاعل  
والفهم يتلزم بقاء الفهم بقاءه لان كلما انما صايات قوله حرف صامح لاعراب في او اخرها فاستمره عن كفاية اجملاب حرف  
اجنية مع ان الاسم في اربعة منها كانهما مفعول لاعراب فقط لكونها مفعول في ثمانية من لسانها في اذن كالمحركات الجلية للاعراب  
وكذا الواو في نو كانهما كانت مبدلة منها اليهم في الاخر فلم يرد الى اصلا الا لاعراب فاعطفوا الواو التي هي اصل فيها علم العدة  
ثم جعلت الواو الفاعل في الجملة والشيء الذي هو الاقرب عندى ان الاسم في الاربعة الاول والعين في الباقيتين في حالة الرشد  
مع العدة والالف والياء في حالة الضعف والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلان لام الكلمة ومينها وصل حركة ما قبلها من صيغة  
المخفف وقال المصريح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن صيغتها في الباقيتين لان ديل الاحراب لا يلائم  
من سجع الكلمة فهي بدل لعينه ما لم يفيد المبدل منه وهو الاحراب كالتا في بيت لعينه الثانية حيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يتبع

في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...

في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له... في قوله لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له...





المستفيضة وكانهم اجروا كلمة ان جرى لهكذا ذكر السيد قدس سره في حاشي شرح المفتاح قوله ايضا هذه الالفاظ والتم  
لو كان محشرون واذا تاملنا جميعا كان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا العلم مذكر بعقل او وصفات بعقل  
وعشرة ونظائرها ليست كذلك ايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واثنا عشر على فوق العشرة واليه السبع مطلقا  
على العشرة فادونا على ما هو الاصل في جميع القلة قوله وفي آخرها حرف يصح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف ولو  
في الآخر مخرج كون النون بعد ما قلت قال الرضي المانون انتهى والجمع فانه يقيى عندهم ان اشكاله تنوين في الواحد في شئ  
كونه دليل على تمام الكلمة وانها غير مضادة قوله مناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرها المجلوب قبل الاعراب  
علامة التثنية والجمع وفي المثال ثبت الجذر ثم النقش اربا فاكيفته لمخضصة في اء ابعاس من قبل الالف والياء التي والواو  
والياء للجمع تابعة لوجودان الحروف في آخرها كك ووصفها على تلك الحروف فنفذ ان ليس توزيع اصلا فضلا عن ان يكون  
التوزيع مسببا عن رفع الالف اسبق بقا احدها بل الاعراب قوله ولما جعل اء ابعاس الحروف ان اء والحروف الحروف التي  
وجدت في آخرها وضعت التثنية والجمع عليها فنقله وكان حروف الاعراب ليس في ما يشبه وان اء الحروف فاجوبه الالف  
يجمع قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرها حرف يصح للاعراب قوله ولما جعل اء ابعاس الى قوله فترعت لاج من غير شئ  
لانه انما يعمد لو كان الحروف متعلقة بالاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيما قبل الاعراب علامة لتماثل  
ذلك الحرف الموجود وفيها اعرابا لا يدل عليه قوله مناسب ان يجعل ذلك الحرف اء ابعاسا وعلى هذا معنى لقوله فاجوبه الالف  
وقوله والخص لا يعلق عليه يد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام هنا فيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع  
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتامها قال الرضي وانما اعرابها بالاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل  
الاعراب في التثنية علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تخفيفه لعدد التثنية والواو ثقله لكثرة  
عدها وحكم مطرد في جميع التثنية لمجرد ثمر اء ابعاسها فان صوغ التثنية والجمع مستقيم لا محالة على اعرابها فجمعا والالف  
التثنية والجمع وواو الجمع علامة للرفع فيها ولم يمت من حروف اللين التي مواو الى بالقيام التي تمام الحركات سوى الياء والجر والصب  
والجر والي بها فاصبحت الالف والواو ياتي في الجواز في نصب بالجر وون الرفع كدونها عند التثنية فتركت فتح ما قبل الياء  
في التثنية بقا على الحركة التثنية قبل الاعراب وكسرها قبل الياء في الجمع للقاء والفرق وكسرها في التثنية لكونه متبعا ساكن في الاصل  
والاصل في تحريك الساكن الكسرة فتح في الجمع للرفع فحصل الاعتدال في التثنية لجهة الالف وثقل الكسرة في الجمع بثقل الواو  
ونحوه التثنية واما الياء فيها فطرية للاعراب انتهى قوله فترعت انظر ترك الالف المتعارف في جواب ما هو الفعل الاضي لفظا  
او معنى بدون الالف قوله وجعلوا اعرابها بالياء حال الجرح قال الرضي الياء طرية للاعراب قال الفاضل البغدادي قدس سره وحيد  
في آخر كل منها وضع حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجنا ما من المترادف تخصيص كل منها لمعنى وجعلنا اختلافا اختلا  
الاعراب وانظر ما ذكره الفاضل لان تعريفا يؤيد ما ذكره وما ذكره الله قدس سره ليعلم ان كل على كل منها قوله وكثرة  
التثنية لعدم تعيينه ابيدا ولو جوده في الجمع فانه مشروط بشرط غير موجود في التثنية قوله الذي اشبه ابي  
تعيينه الياء ما سبق تشبيه الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقدير التفصيل للاختلاف الآخر للاختلاف العوال وان اللام في

على ما هو الاصل في جميع القلة قوله وفي آخرها حرف يصح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف ولو  
في الآخر مخرج كون النون بعد ما قلت قال الرضي المانون انتهى والجمع فانه يقيى عندهم ان اشكاله تنوين في الواحد في شئ  
كونه دليل على تمام الكلمة وانها غير مضادة قوله مناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرها المجلوب قبل الاعراب  
علامة التثنية والجمع وفي المثال ثبت الجذر ثم النقش اربا فاكيفته لمخضصة في اء ابعاس من قبل الالف والياء التي والواو  
والياء للجمع تابعة لوجودان الحروف في آخرها كك ووصفها على تلك الحروف فنفذ ان ليس توزيع اصلا فضلا عن ان يكون  
التوزيع مسببا عن رفع الالف اسبق بقا احدها بل الاعراب قوله ولما جعل اء ابعاس الحروف ان اء والحروف الحروف التي  
وجدت في آخرها وضعت التثنية والجمع عليها فنقله وكان حروف الاعراب ليس في ما يشبه وان اء الحروف فاجوبه الالف  
يجمع قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرها حرف يصح للاعراب قوله ولما جعل اء ابعاس الى قوله فترعت لاج من غير شئ  
لانه انما يعمد لو كان الحروف متعلقة بالاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيما قبل الاعراب علامة لتماثل  
ذلك الحرف الموجود وفيها اعرابا لا يدل عليه قوله مناسب ان يجعل ذلك الحرف اء ابعاسا وعلى هذا معنى لقوله فاجوبه الالف  
وقوله والخص لا يعلق عليه يد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام هنا فيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع  
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتامها قال الرضي وانما اعرابها بالاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل  
الاعراب في التثنية علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تخفيفه لعدد التثنية والواو ثقله لكثرة  
عدها وحكم مطرد في جميع التثنية لمجرد ثمر اء ابعاسها فان صوغ التثنية والجمع مستقيم لا محالة على اعرابها فجمعا والالف  
التثنية والجمع وواو الجمع علامة للرفع فيها ولم يمت من حروف اللين التي مواو الى بالقيام التي تمام الحركات سوى الياء والجر والصب  
والجر والي بها فاصبحت الالف والواو ياتي في الجواز في نصب بالجر وون الرفع كدونها عند التثنية فتركت فتح ما قبل الياء  
في التثنية بقا على الحركة التثنية قبل الاعراب وكسرها قبل الياء في الجمع للقاء والفرق وكسرها في التثنية لكونه متبعا ساكن في الاصل  
والاصل في تحريك الساكن الكسرة فتح في الجمع للرفع فحصل الاعتدال في التثنية لجهة الالف وثقل الكسرة في الجمع بثقل الواو  
ونحوه التثنية واما الياء فيها فطرية للاعراب انتهى قوله فترعت انظر ترك الالف المتعارف في جواب ما هو الفعل الاضي لفظا  
او معنى بدون الالف قوله وجعلوا اعرابها بالياء حال الجرح قال الرضي الياء طرية للاعراب قال الفاضل البغدادي قدس سره وحيد  
في آخر كل منها وضع حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجنا ما من المترادف تخصيص كل منها لمعنى وجعلنا اختلافا اختلا  
الاعراب وانظر ما ذكره الفاضل لان تعريفا يؤيد ما ذكره وما ذكره الله قدس سره ليعلم ان كل على كل منها قوله وكثرة  
التثنية لعدم تعيينه ابيدا ولو جوده في الجمع فانه مشروط بشرط غير موجود في التثنية قوله الذي اشبه ابي  
تعيينه الياء ما سبق تشبيه الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقدير التفصيل للاختلاف الآخر للاختلاف العوال وان اللام في







قول وهو ان النون منتهى وبلغ النون العرف حال كونها زيادة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان المالف مقدم على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليس بدم كون النون الية دائرية وسبقها الف سابقا على النون في هذا الوصف قوله وقوله وقوله سيد وهذا القول اقرب بيان له وقوله يعني خبر المبدأ فان قلت كيف يصح كون خبره لا راي فيه والجملة اذا وقع خبرا لا بد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني باو هو ابدال بالفتح واسى وقوله مضربان ذكر العلل اه قوله وقوله وقوله بعضهم ثانياً بعد ما انكاه في وزن الفعل مع العلل كبره وشكره فان اتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كالم يدخل عليها الكسرة والنون قبل تقطاع الفعلية الى الامة كبره لم يدخل عليها بعد النقل وفيه ان لا يتناول نحو امره ونفس علل الا ان يعتبر الاول اصطلاحاً على غيره ليس بمقول او يعني في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتأتيها التركيب في البوابة ولا يعني ان اعتبارها فيهما بارز قوله قال بعضهم احد عشر السبعة المذكورة والف شابة الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان هذا سوا كانت اللام طاق كالم في اوله لا يقتصر في قال الرضوي واذا عد الالف والنون سبباً لشابة الف التانيث بالامتناع في المثال بعد الالف المقصورة المنقوعة من التاء الى اشتباهاً لفظاً وانما ما من التاء والالف اللام طاق المدودة فلم يفت مع العلل بالالف التانيث المدودة وانما كانت ايضا منقوعة من التاء مثل الف التانيث المدودة لا تخرج شينين احد ما عطف باليشبه الف اللام طاق المدودة التي هي الفزة في نحو خمر في باب التانيث لكون الفزة في الاصل الفادون الالف في نحو سكرى والتاني في كون حمزة اللام طاق في مقابلة حرف الاصل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكر ان يشابه الف التانيث المدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي وادف اللام طاق المقصورة وانما كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اسم الالف المقصورة لا المتقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو امر قال اقرب لما الى ما هو صواب من الالف لثمة لثمة صواباً بالقياس الى الثاني فظ لان اعتبار الحكماء يتلوه من حيث كانت كاعتفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكسرة لا ما يتلوه من تركيب الفزة مع العلل او كبره في العري والجمعي وتركيب الفعل في نحو خمر لانه فزة عليتين تقديره لان العري قد صدرت تسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس في العري وفي نحو ثمن فانه فزة لثمة لثمة وتركيب الجمع فانه فزة جمين الى غير ذلك واما انتم الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا جعله على حدة وان الالف المقصورة التي لا لام طاق وانما كانت شابة بالالف التانيث مدودة وانما عاكسة في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبرها فاعلمت من الزيادة التي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلاً ولم يقبل التأويل لان مشابهة الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم يعد مدودة قوله وفي ايراد زيب مثلاً للفزة ون احداً وخبره بعد طوعه على مقتضى الترتيب في البيتين إشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف ثمان افعل في معنى قوله من حيث استماله فاقيد به لان عدم دخول الكسرة والنون ليس سترتاً صحت غير المنصرف الامة بحجة قوله ان الكسرة فيه تقدير خبر لا والجملة خبر المبدأ او عقلت عن الضمير لكونها في تأويل المعرفة وتفسير الية قوله وهو لم والنون و سائر ما يقتضيه بالاسم لان الاسم المعرب طاق ليعلم من النون والمجرى فاختار المنع ليعلم ان التانيث في عامة الاسماء ثم منع المجرى بقدره يبقى عند الاكثرين قال الرضوي وهو الاقرب وذلك لان الكسرة في حال الضرورة مع النون مع انه لا حاجة واعية الى اجادة الكسرة اذ الوزن لا يقيم بالنون وحده فلو كان الكسرة في المنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليها اذ مع الضرورة لا يرا

الالف في قوله سيد وهذا القول اقرب بيان له وقوله يعني خبر المبدأ فان قلت كيف يصح كون خبره لا راي فيه والجملة اذا وقع خبرا لا بد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني باو هو ابدال بالفتح واسى وقوله مضربان ذكر العلل اه قوله وقوله وقوله بعضهم ثانياً بعد ما انكاه في وزن الفعل مع العلل كبره وشكره فان اتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كالم يدخل عليها الكسرة والنون قبل تقطاع الفعلية الى الامة كبره لم يدخل عليها بعد النقل وفيه ان لا يتناول نحو امره ونفس علل الا ان يعتبر الاول اصطلاحاً على غيره ليس بمقول او يعني في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتأتيها التركيب في البوابة ولا يعني ان اعتبارها فيهما بارز قوله قال بعضهم احد عشر السبعة المذكورة والف شابة الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان هذا سوا كانت اللام طاق كالم في اوله لا يقتصر في قال الرضوي واذا عد الالف والنون سبباً لشابة الف التانيث بالامتناع في المثال بعد الالف المقصورة المنقوعة من التاء الى اشتباهاً لفظاً وانما ما من التاء والالف اللام طاق المدودة فلم يفت مع العلل بالالف التانيث المدودة وانما كانت ايضا منقوعة من التاء مثل الف التانيث المدودة لا تخرج شينين احد ما عطف باليشبه الف اللام طاق المدودة التي هي الفزة في نحو خمر في باب التانيث لكون الفزة في الاصل الفادون الالف في نحو سكرى والتاني في كون حمزة اللام طاق في مقابلة حرف الاصل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكر ان يشابه الف التانيث المدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي وادف اللام طاق المقصورة وانما كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اسم الالف المقصورة لا المتقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو امر قال اقرب لما الى ما هو صواب من الالف لثمة لثمة صواباً بالقياس الى الثاني فظ لان اعتبار الحكماء يتلوه من حيث كانت كاعتفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكسرة لا ما يتلوه من تركيب الفزة مع العلل او كبره في العري والجمعي وتركيب الفعل في نحو خمر لانه فزة عليتين تقديره لان العري قد صدرت تسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس في العري وفي نحو ثمن فانه فزة لثمة لثمة وتركيب الجمع فانه فزة جمين الى غير ذلك واما انتم الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا جعله على حدة وان الالف المقصورة التي لا لام طاق وانما كانت شابة بالالف التانيث مدودة وانما عاكسة في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبرها فاعلمت من الزيادة التي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلاً ولم يقبل التأويل لان مشابهة الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم يعد مدودة قوله وفي ايراد زيب مثلاً للفزة ون احداً وخبره بعد طوعه على مقتضى الترتيب في البيتين إشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف ثمان افعل في معنى قوله من حيث استماله فاقيد به لان عدم دخول الكسرة والنون ليس سترتاً صحت غير المنصرف الامة بحجة قوله ان الكسرة فيه تقدير خبر لا والجملة خبر المبدأ او عقلت عن الضمير لكونها في تأويل المعرفة وتفسير الية قوله وهو لم والنون و سائر ما يقتضيه بالاسم لان الاسم المعرب طاق ليعلم من النون والمجرى فاختار المنع ليعلم ان التانيث في عامة الاسماء ثم منع المجرى بقدره يبقى عند الاكثرين قال الرضوي وهو الاقرب وذلك لان الكسرة في حال الضرورة مع النون مع انه لا حاجة واعية الى اجادة الكسرة اذ الوزن لا يقيم بالنون وحده فلو كان الكسرة في المنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليها اذ مع الضرورة لا يرا

فان قلت كيف يصح كون خبره لا راي فيه والجملة اذا وقع خبرا لا بد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني باو هو ابدال بالفتح واسى وقوله مضربان ذكر العلل اه قوله وقوله وقوله بعضهم ثانياً بعد ما انكاه في وزن الفعل مع العلل كبره وشكره فان اتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كالم يدخل عليها الكسرة والنون قبل تقطاع الفعلية الى الامة كبره لم يدخل عليها بعد النقل وفيه ان لا يتناول نحو امره ونفس علل الا ان يعتبر الاول اصطلاحاً على غيره ليس بمقول او يعني في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتأتيها التركيب في البوابة ولا يعني ان اعتبارها فيهما بارز قوله قال بعضهم احد عشر السبعة المذكورة والف شابة الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان هذا سوا كانت اللام طاق كالم في اوله لا يقتصر في قال الرضوي واذا عد الالف والنون سبباً لشابة الف التانيث بالامتناع في المثال بعد الالف المقصورة المنقوعة من التاء الى اشتباهاً لفظاً وانما ما من التاء والالف اللام طاق المدودة فلم يفت مع العلل بالالف التانيث المدودة وانما كانت ايضا منقوعة من التاء مثل الف التانيث المدودة لا تخرج شينين احد ما عطف باليشبه الف اللام طاق المدودة التي هي الفزة في نحو خمر في باب التانيث لكون الفزة في الاصل الفادون الالف في نحو سكرى والتاني في كون حمزة اللام طاق في مقابلة حرف الاصل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكر ان يشابه الف التانيث المدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي وادف اللام طاق المقصورة وانما كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اسم الالف المقصورة لا المتقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو امر قال اقرب لما الى ما هو صواب من الالف لثمة لثمة صواباً بالقياس الى الثاني فظ لان اعتبار الحكماء يتلوه من حيث كانت كاعتفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكسرة لا ما يتلوه من تركيب الفزة مع العلل او كبره في العري والجمعي وتركيب الفعل في نحو خمر لانه فزة عليتين تقديره لان العري قد صدرت تسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس في العري وفي نحو ثمن فانه فزة لثمة لثمة وتركيب الجمع فانه فزة جمين الى غير ذلك واما انتم الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا جعله على حدة وان الالف المقصورة التي لا لام طاق وانما كانت شابة بالالف التانيث مدودة وانما عاكسة في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبرها فاعلمت من الزيادة التي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلاً ولم يقبل التأويل لان مشابهة الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم يعد مدودة قوله وفي ايراد زيب مثلاً للفزة ون احداً وخبره بعد طوعه على مقتضى الترتيب في البيتين إشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف ثمان افعل في معنى قوله من حيث استماله فاقيد به لان عدم دخول الكسرة والنون ليس سترتاً صحت غير المنصرف الامة بحجة قوله ان الكسرة فيه تقدير خبر لا والجملة خبر المبدأ او عقلت عن الضمير لكونها في تأويل المعرفة وتفسير الية قوله وهو لم والنون و سائر ما يقتضيه بالاسم لان الاسم المعرب طاق ليعلم من النون والمجرى فاختار المنع ليعلم ان التانيث في عامة الاسماء ثم منع المجرى بقدره يبقى عند الاكثرين قال الرضوي وهو الاقرب وذلك لان الكسرة في حال الضرورة مع النون مع انه لا حاجة واعية الى اجادة الكسرة اذ الوزن لا يقيم بالنون وحده فلو كان الكسرة في المنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليها اذ مع الضرورة لا يرا





اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا قوله ليس ضرورة ح لعدم اخراج الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله  
من بعض الزخافات اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا قالوا ولي عندنا ترك البعض قوله عند الشعر افروج البيت  
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فاذا تذكر فيه بشير بالفا البيت الى ان الفكر اسبب من كون الجمع بالفا  
صينه مستحق المجموع فوجا اعتبارا صينه شئت المجموع ان تذكر الجمعية الذي هو سبب قيام الجمع مقام السمين عند المعراج فيحقق  
فيها حقيقة في البعض وحكما في بعض آخر فاقال الرضي فلا اثر عنده لانه مقتضى مجموع التكسير ليس ما ينبغي وقال بعضهم انما قوى  
حتى قام مقام سمين لكونه نهاية جمع التكسير كجمع الجمع الى ان ينسب الى بالوزن فيترجى ولهذا سمى بالاقب والاكثرون على  
ان قيام الجمع الاقصة مقام سمين وقوته كونه لا ينظر له في الاعداد العربية قال الرضي واما نحو اكلت اجمال فانما وان لم يات  
لما في في الاعداد الا ان كونهما جميعا قلته وكل جمع القلة حكم الاعداد دليل تصغيره على لفظت في معناه جميعتها قوله وهو الفا  
التائيت من حيث هما الفا التائيت فالعلة في الحقيقة هو التائيت بالالف اي كون الاسم وثباتا بالالف ممدودة كانت  
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بالكمال سببها فكانت العلة قوله المقصورة اي الالف المقصورة لعلامة التائيت  
في جلي هو الالف والممدودة اي الالف المدودة مقتضى السياق ان يكون الالف في جملة التائيت مع ان لا يسل كاذم  
التائيت هو الالف المنقلبة عن الالف لا الالف والجراب ان العلة لما كانت ممدودة صورة والفا حقيقة قبل علامة التائيت  
هو الالف المدودة اي الالف التي هو سبب التثنية على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم العلة واما اسم الالف  
فلا على ما هو الرضي في بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما يكسرون النطق بالالف الساكنة لوصولها اليها بالالف  
المتموكة كما توصلوا الى النطق بل اسم التعريف الساكنة بالالف المتموكة اعني الالف واما الالف فهو اسم للزعة فكيف الجمع فوكا لغير  
حقيقة قلت لا شك في اطلاق الالف على الساكنة والمتموكة كما اطاعة الرضي اليها فانما ان يكون ما ذكره بسبب اللفظ والاطلاق  
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق اللفظي بحسب اللفظ كما قال الجرجاني الالف لوجان لينة وسكونها والفتحة لغيرها والمتموكة لغير  
الزعة واما ارادة الالف من المدودة في عبارة الله قدس سره فبغير لاء في الالف قوله المقصورة قوله اي كل واحدة منها دفع  
لا يتوهم من تلك اللفظ التثنية ان الثاني مجموع الالفين قوله صدقني المفعول لانوتش بان العدل لمعني الصرف والاعراج  
وهو مصدق لكل تكليف كلف على ما هو مصدق الاسم اقاب بان المصداق كايكون الفاعل يكون المفعول اي كما يشهد به موارد  
الاستعمال والوقوف على كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمعي اليه ذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمعي  
لا ينافي حقيقة مفعلة على ما هو الاطلاق فانه ما قيل كون المصدر موصوفا للمعينين لا بد له من دليل بل يكاد يروى ما ذكره المعراج  
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة الجمول فانه يدل على  
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان كان ضرب زيد والاعلى قيام  
المعني للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف وال على قيام المعني للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام  
به ولو سلمنا ان ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل  
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخرج خلا حجة الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان

١٥٣٩٩

فان قيل قوله ليس ضرورة ح لعدم اخراج الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله  
من بعض الزخافات اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا قالوا ولي عندنا ترك البعض قوله عند الشعر افروج البيت  
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فاذا تذكر فيه بشير بالفا البيت الى ان الفكر اسبب من كون الجمع بالفا  
صينه مستحق المجموع فوجا اعتبارا صينه شئت المجموع ان تذكر الجمعية الذي هو سبب قيام الجمع مقام السمين عند المعراج فيحقق  
فيها حقيقة في البعض وحكما في بعض آخر فاقال الرضي فلا اثر عنده لانه مقتضى مجموع التكسير ليس ما ينبغي وقال بعضهم انما قوى  
حتى قام مقام سمين لكونه نهاية جمع التكسير كجمع الجمع الى ان ينسب الى بالوزن فيترجى ولهذا سمى بالاقب والاكثرون على  
ان قيام الجمع الاقصة مقام سمين وقوته كونه لا ينظر له في الاعداد العربية قال الرضي واما نحو اكلت اجمال فانما وان لم يات  
لما في في الاعداد الا ان كونهما جميعا قلته وكل جمع القلة حكم الاعداد دليل تصغيره على لفظت في معناه جميعتها قوله وهو الفا  
التائيت من حيث هما الفا التائيت فالعلة في الحقيقة هو التائيت بالالف اي كون الاسم وثباتا بالالف ممدودة كانت  
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بالكمال سببها فكانت العلة قوله المقصورة اي الالف المقصورة لعلامة التائيت  
في جلي هو الالف والممدودة اي الالف المدودة مقتضى السياق ان يكون الالف في جملة التائيت مع ان لا يسل كاذم  
التائيت هو الالف المنقلبة عن الالف لا الالف والجراب ان العلة لما كانت ممدودة صورة والفا حقيقة قبل علامة التائيت  
هو الالف المدودة اي الالف التي هو سبب التثنية على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم العلة واما اسم الالف  
فلا على ما هو الرضي في بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما يكسرون النطق بالالف الساكنة لوصولها اليها بالالف  
المتموكة كما توصلوا الى النطق بل اسم التعريف الساكنة بالالف المتموكة اعني الالف واما الالف فهو اسم للزعة فكيف الجمع فوكا لغير  
حقيقة قلت لا شك في اطلاق الالف على الساكنة والمتموكة كما اطاعة الرضي اليها فانما ان يكون ما ذكره بسبب اللفظ والاطلاق  
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق اللفظي بحسب اللفظ كما قال الجرجاني الالف لوجان لينة وسكونها والفتحة لغيرها والمتموكة لغير  
الزعة واما ارادة الالف من المدودة في عبارة الله قدس سره فبغير لاء في الالف قوله المقصورة قوله اي كل واحدة منها دفع  
لا يتوهم من تلك اللفظ التثنية ان الثاني مجموع الالفين قوله صدقني المفعول لانوتش بان العدل لمعني الصرف والاعراج  
وهو مصدق لكل تكليف كلف على ما هو مصدق الاسم اقاب بان المصداق كايكون الفاعل يكون المفعول اي كما يشهد به موارد  
الاستعمال والوقوف على كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمعي اليه ذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمعي  
لا ينافي حقيقة مفعلة على ما هو الاطلاق فانه ما قيل كون المصدر موصوفا للمعينين لا بد له من دليل بل يكاد يروى ما ذكره المعراج  
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة الجمول فانه يدل على  
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان كان ضرب زيد والاعلى قيام  
المعني للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف وال على قيام المعني للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام  
به ولو سلمنا ان ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل  
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخرج خلا حجة الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان

فان قيل قوله ليس ضرورة ح لعدم اخراج الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله  
من بعض الزخافات اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا قالوا ولي عندنا ترك البعض قوله عند الشعر افروج البيت  
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فاذا تذكر فيه بشير بالفا البيت الى ان الفكر اسبب من كون الجمع بالفا  
صينه مستحق المجموع فوجا اعتبارا صينه شئت المجموع ان تذكر الجمعية الذي هو سبب قيام الجمع مقام السمين عند المعراج فيحقق  
فيها حقيقة في البعض وحكما في بعض آخر فاقال الرضي فلا اثر عنده لانه مقتضى مجموع التكسير ليس ما ينبغي وقال بعضهم انما قوى  
حتى قام مقام سمين لكونه نهاية جمع التكسير كجمع الجمع الى ان ينسب الى بالوزن فيترجى ولهذا سمى بالاقب والاكثرون على  
ان قيام الجمع الاقصة مقام سمين وقوته كونه لا ينظر له في الاعداد العربية قال الرضي واما نحو اكلت اجمال فانما وان لم يات  
لما في في الاعداد الا ان كونهما جميعا قلته وكل جمع القلة حكم الاعداد دليل تصغيره على لفظت في معناه جميعتها قوله وهو الفا  
التائيت من حيث هما الفا التائيت فالعلة في الحقيقة هو التائيت بالالف اي كون الاسم وثباتا بالالف ممدودة كانت  
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بالكمال سببها فكانت العلة قوله المقصورة اي الالف المقصورة لعلامة التائيت  
في جلي هو الالف والممدودة اي الالف المدودة مقتضى السياق ان يكون الالف في جملة التائيت مع ان لا يسل كاذم  
التائيت هو الالف المنقلبة عن الالف لا الالف والجراب ان العلة لما كانت ممدودة صورة والفا حقيقة قبل علامة التائيت  
هو الالف المدودة اي الالف التي هو سبب التثنية على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم العلة واما اسم الالف  
فلا على ما هو الرضي في بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما يكسرون النطق بالالف الساكنة لوصولها اليها بالالف  
المتموكة كما توصلوا الى النطق بل اسم التعريف الساكنة بالالف المتموكة اعني الالف واما الالف فهو اسم للزعة فكيف الجمع فوكا لغير  
حقيقة قلت لا شك في اطلاق الالف على الساكنة والمتموكة كما اطاعة الرضي اليها فانما ان يكون ما ذكره بسبب اللفظ والاطلاق  
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق اللفظي بحسب اللفظ كما قال الجرجاني الالف لوجان لينة وسكونها والفتحة لغيرها والمتموكة لغير  
الزعة واما ارادة الالف من المدودة في عبارة الله قدس سره فبغير لاء في الالف قوله المقصورة قوله اي كل واحدة منها دفع  
لا يتوهم من تلك اللفظ التثنية ان الثاني مجموع الالفين قوله صدقني المفعول لانوتش بان العدل لمعني الصرف والاعراج  
وهو مصدق لكل تكليف كلف على ما هو مصدق الاسم اقاب بان المصداق كايكون الفاعل يكون المفعول اي كما يشهد به موارد  
الاستعمال والوقوف على كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمعي اليه ذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمعي  
لا ينافي حقيقة مفعلة على ما هو الاطلاق فانه ما قيل كون المصدر موصوفا للمعينين لا بد له من دليل بل يكاد يروى ما ذكره المعراج  
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة الجمول فانه يدل على  
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان كان ضرب زيد والاعلى قيام  
المعني للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف وال على قيام المعني للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام  
به ولو سلمنا ان ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل  
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخرج خلا حجة الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان









من اتي الصفات هو من باب الامر ادم من باب الاصل والفضل واليكون ان يكون من باب الامر على اجماعه  
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسم بالغلبة فاعمل فاعلمون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعده او ايقظ فعل فاعلم  
الاجبي في الغالب الماني الاولان والحق الاول ان الية انه في الاصل فعل التفضيل شارة اجماعه وجميع كان معني  
قوات الكتاب اجماع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جديده اجماعه عن معني التفضيل فعدل عن لوازمه من التفضيل  
على جمل اجماع من باب الاصل ان موته بعار وجهه جسي كاخري والى باب ان لا الية عن معني التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات  
عما هو يتيسر ولا ياتي في معني الصفه مع ان وزنه فعل صار كاحمد الذي هو على فعل وهو صفه فاجمع كعمرا واذ جاز لك  
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكر انما حسن وشي من حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفه وزن فعل  
انتهى قوله لما ياتي في معني الصفه اذا لم يخرج الوصف العام بالغالبه عن معني الوصفية وكيف يخرج وبنى الغالبه تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج  
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ  
هذا ما ذكره الرضوي وليس المراد انه ياتي وصفا عما اقبلت قوله وهذا قريب لكن ياتي وقوله ثم جعل معنى جديده اجماعه وعلينا  
عنه اذا انما سبب الغلبة فلما يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحمد لفظا ومعنى فاندفع ما قبل وفيه  
بحث لانه قد صار اسما صالحا بلص فلا يكون في حكم امخى ثم قوله والماخر الصفه الاصلية اختيار من الشرح لما هو اختيار  
عنه المصح فاندفع ما قبل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفه الاصلية قوله  
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا  
آه لا يرد على الدليل نقض او رد القاض الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والماخر الصفه الاصلية نقض ما ورد في المثال  
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تتركه فاندفع ما قبل الاول ان لا يكون الكلام قبل تقسيم العلم الى الحقيقة والتعديري  
فيل تحقيق الذي ذكره قوله وجميع ما علمنا قوله فلا تستد في هذه اجماعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الاصلية  
او صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا جملة اسمية والتمشيد يجوز وقوع الاسمية جوابا لكونه لفظا ولو انهم اتفقوا  
من عند الله وغيره غير جواب لوجه وانه الاسمية جواب القسم صرح به الرضوي وبالمجدة وقوع الاسمية الجوابا لما ذكره  
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجه انهم متفرعين من قوله اعلم فيما العدل والافعال التماس مرهما وجميع  
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان يشرطين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متفرع عن قسم شي  
وعدم قسم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل جديدا وتلفظا بعد نقض فعل اجنسي نقلنا جو علمه من قبل غير متفرع  
وهو معدول وانما علمنا على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متعللا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متفرع  
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متفرعا وغير متفرع فنعلم ان تقدير العدل فيه ومنه ع  
الحاقا للشك في الغالب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متفرعا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين  
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متفرع لوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

من اتي الصفات هو من باب الامر ادم من باب الاصل والفضل واليكون ان يكون من باب الامر على اجماعه  
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسم بالغلبة فاعمل فاعلمون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعده او ايقظ فعل فاعلم  
الاجبي في الغالب الماني الاولان والحق الاول ان الية انه في الاصل فعل التفضيل شارة اجماعه وجميع كان معني  
قوات الكتاب اجماع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جديده اجماعه عن معني التفضيل فعدل عن لوازمه من التفضيل  
على جمل اجماع من باب الاصل ان موته بعار وجهه جسي كاخري والى باب ان لا الية عن معني التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات  
عما هو يتيسر ولا ياتي في معني الصفه مع ان وزنه فعل صار كاحمد الذي هو على فعل وهو صفه فاجمع كعمرا واذ جاز لك  
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكر انما حسن وشي من حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفه وزن فعل  
انتهى قوله لما ياتي في معني الصفه اذا لم يخرج الوصف العام بالغالبه عن معني الوصفية وكيف يخرج وبنى الغالبه تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج  
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ  
هذا ما ذكره الرضوي وليس المراد انه ياتي وصفا عما اقبلت قوله وهذا قريب لكن ياتي وقوله ثم جعل معنى جديده اجماعه وعلينا  
عنه اذا انما سبب الغلبة فلما يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحمد لفظا ومعنى فاندفع ما قبل وفيه  
بحث لانه قد صار اسما صالحا بلص فلا يكون في حكم امخى ثم قوله والماخر الصفه الاصلية اختيار من الشرح لما هو اختيار  
عنه المصح فاندفع ما قبل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفه الاصلية قوله  
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا  
آه لا يرد على الدليل نقض او رد القاض الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والماخر الصفه الاصلية نقض ما ورد في المثال  
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تتركه فاندفع ما قبل الاول ان لا يكون الكلام قبل تقسيم العلم الى الحقيقة والتعديري  
فيل تحقيق الذي ذكره قوله وجميع ما علمنا قوله فلا تستد في هذه اجماعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الاصلية  
او صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا جملة اسمية والتمشيد يجوز وقوع الاسمية جوابا لكونه لفظا ولو انهم اتفقوا  
من عند الله وغيره غير جواب لوجه وانه الاسمية جواب القسم صرح به الرضوي وبالمجدة وقوع الاسمية الجوابا لما ذكره  
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجه انهم متفرعين من قوله اعلم فيما العدل والافعال التماس مرهما وجميع  
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان يشرطين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متفرع عن قسم شي  
وعدم قسم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل جديدا وتلفظا بعد نقض فعل اجنسي نقلنا جو علمه من قبل غير متفرع  
وهو معدول وانما علمنا على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متعللا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متفرع  
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متفرعا وغير متفرع فنعلم ان تقدير العدل فيه ومنه ع  
الحاقا للشك في الغالب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متفرعا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين  
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متفرع لوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

من اتي الصفات هو من باب الامر ادم من باب الاصل والفضل واليكون ان يكون من باب الامر على اجماعه  
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسم بالغلبة فاعمل فاعلمون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعده او ايقظ فعل فاعلم  
الاجبي في الغالب الماني الاولان والحق الاول ان الية انه في الاصل فعل التفضيل شارة اجماعه وجميع كان معني  
قوات الكتاب اجماع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جديده اجماعه عن معني التفضيل فعدل عن لوازمه من التفضيل  
على جمل اجماع من باب الاصل ان موته بعار وجهه جسي كاخري والى باب ان لا الية عن معني التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات  
عما هو يتيسر ولا ياتي في معني الصفه مع ان وزنه فعل صار كاحمد الذي هو على فعل وهو صفه فاجمع كعمرا واذ جاز لك  
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكر انما حسن وشي من حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفه وزن فعل  
انتهى قوله لما ياتي في معني الصفه اذا لم يخرج الوصف العام بالغالبه عن معني الوصفية وكيف يخرج وبنى الغالبه تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج  
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ  
هذا ما ذكره الرضوي وليس المراد انه ياتي وصفا عما اقبلت قوله وهذا قريب لكن ياتي وقوله ثم جعل معنى جديده اجماعه وعلينا  
عنه اذا انما سبب الغلبة فلما يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحمد لفظا ومعنى فاندفع ما قبل وفيه  
بحث لانه قد صار اسما صالحا بلص فلا يكون في حكم امخى ثم قوله والماخر الصفه الاصلية اختيار من الشرح لما هو اختيار  
عنه المصح فاندفع ما قبل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفه الاصلية قوله  
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا  
آه لا يرد على الدليل نقض او رد القاض الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والماخر الصفه الاصلية نقض ما ورد في المثال  
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تتركه فاندفع ما قبل الاول ان لا يكون الكلام قبل تقسيم العلم الى الحقيقة والتعديري  
فيل تحقيق الذي ذكره قوله وجميع ما علمنا قوله فلا تستد في هذه اجماعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الاصلية  
او صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا جملة اسمية والتمشيد يجوز وقوع الاسمية جوابا لكونه لفظا ولو انهم اتفقوا  
من عند الله وغيره غير جواب لوجه وانه الاسمية جواب القسم صرح به الرضوي وبالمجدة وقوع الاسمية الجوابا لما ذكره  
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجه انهم متفرعين من قوله اعلم فيما العدل والافعال التماس مرهما وجميع  
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان يشرطين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متفرع عن قسم شي  
وعدم قسم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل جديدا وتلفظا بعد نقض فعل اجنسي نقلنا جو علمه من قبل غير متفرع  
وهو معدول وانما علمنا على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متعللا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متفرع  
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متفرعا وغير متفرع فنعلم ان تقدير العدل فيه ومنه ع  
الحاقا للشك في الغالب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متفرعا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين  
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متفرع لوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل









والنحان كمال واحد آخره التثنية تعني الصفية والصفية تعني تقدير المعرفة تقدير المعرفة ليس محلا ولي عليه ولا يلزم من ذلك  
الموصول مع بعض الصلة لان هم الفاعل للاستمرار لا المحدث ولولم يقدركم بآية عن ابن ابي عمير ان في مصدر ظرفا  
مستقلا بالتثنية مع انه مصدر ليوافق السابق ايضا جزالة المعنى واما العمل المصدر باللام قليل في غير الظروف واما في الظروف  
فكثيرا وهو كما يفيد ان المصدر ليعمل فلو لم يذكر اللفظي لاحتل ما ذكره التوجيهين قوله لان الاطلاق امي الاطلاق العربية واما  
التوجيهية فما تصرفه فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم الحقيقة وتركيب حروفها المناسب مع عدم سبالاتها  
من اوضاعهم ولذلك تان العجي فالعجب ما شئت فقالوا في جبريل وميكائيل وارضطاطاليس جبرائيل وميكائيل وارضطاطاليس  
مخوطة عن التعريف اي بالنقصان فاما عايشه من كذا جعفر صارت لازمة لا يكذب الا في الرحيم واما بالزيادة فان كان الخوف  
الزيادة التقديرية كالتثنية في نحو بشرى واما التثنية في نحو فذوالف الحياق في نحو تقي لم يزد واما ان شذ ذلك  
لا يكون الا حال الوضع وكما سنا في اواخر العلم بعد صورته استعمل في وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يزد الزيادة الا اذا افاض العلم  
كما في الوحدة ولام التعريف من غير اشتراط العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم مع ذلك المعنى على ما وضع له الاول لم يحز  
لزال الوضع العلمي فلما يزد عليه التثنية المعنى التثنية وان لم يقع لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا بل كان موضوعا عازا  
مطلقا لم يحز بهما عن التبيين كذا النسبة واما التثنية وتوثر التثنية في كل شيء واطلوع وان خرج بهما عن التبيين جازة بشرط ان التثنية  
بعلمة كافي الزيدان والزيدون قوله تقدير لا يمكن واما اذا وقعت الى التعريف بالنقصان فمروءة كالتخفيف الذي الى الترخيم  
فيتصرف فيها قوله اي كالتثنية اللفظي لان التثنية اللفظي سببها اللفظي لانه لا يحصل سببها جزالة المعنى فانه يحصل سببها جزالة المعنى  
يقصود العرض من التقدير قوله ان الجذر قبل السبعين فانه ثمانية وكذا في بعض الحديث السبعة من الجذر التسوية عن غير التعريف ان  
مثلا سبعة من حيث ان فيه فرعين اثنين كما ان له فرعين اثنين بالتبديل الا على ما ذكره الشارح من سببها وهو ان السبعة من كلام الفاعل  
يشير فيها سياقي للملاياض الخمسة السبعين قول صاحب الفضل لقراءة السكون احد السبعين فجوهر السبعين للارض في منع العشر  
حتى يبارك في الفعول وجوده وعدمه سبب القياس الى السبع وسما فتمت لفظة من هذا ان الفاعلين ان حصل بها المشابهة لان  
سكون الوسطية ثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد مثلها في ساكن الوسط وصحبا فثبت المشابهة بين مثلها في ساكن الوسط فثبت المشابهة لان  
احد السبعين لا يكملها وان كان في حيث ان في اعتبار كل سبب فما لا ينفصل بالنسبة الى السبعين ذلك فثبت الفعل فثبت له  
على الحديث والزان والنسبة فثبت كل من السبعين ليعمل في منع العشر ومعارضة الفاعل ظاهرة قوله وكذا عدم مره لفظا وجود  
السبعين فيه وقد عرفت ان العشر ليس على السبعين بل السبعان يستعملان للشرط على ما ذكره الشارح ومن الشرط عدم وجود  
الحاضر وقد وجد المعاصر فيه وبالحجة الاطلاق والتقدير لا يكون مناقشة واما التثنية في الساكن الاوسط المنقول من العلل  
كزيادة علم امرأة فالليل وسبعه ويا وجرم وبنو العرف تمام كاه وجري بغيره ارم التثنية بالظن والزيادة وموسى والجرم يجلونه  
مثل هندی جواز الاربعين ويرجمون حرفه على حرف هندی انما اصل قوله واما سقوط جميع الثوبين على منع صفة للمقدرة وقيام  
تكون الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التأويل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في مثل ثوبي جدي  
ولا تقول في ثوبي الجاهلي كالتأويل في جمادى الا جمادى واما انهم من الانباري فثبت سقوط كنفني جواز الاربعين نظرنا في ضعف

[illegible]









محمد باقر محمد زکریا، دانشمندی که به آثارش در فقه اسلامی شهرت دارد.

[illegible]

[illegible]

ما قيل فيه ان لا اعلال في جوار نظر الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر من ما يعرضه في التركيب وان العرف ايعن من احوال  
الكلمة بعد ما صافيتا اخر من الاصل انما يصلى ما ذكره من ان الاصل مقدم على ما يعرض الكلمة بعد ما صافيتا كما قيل  
لنا لا نقابل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات بنيت على منع الصرف لانه ما يتبين لغيره  
والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وهو من احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما تقدم فهو مسلم لكن لا يقع ذلك  
وتدبر بعضهم وهو يسيو به ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاصل ايشتر بتقديم الاصل على منع الصرف وهو  
تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا لنفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاصل  
ونفسه الرضي وهو الحق قول سيبويه بان الاصل مقدم على منع الصرف الا انه قال بتجويز التنوين عن اليا بعد حذف  
تنوين الصرف اخر ازا من رجوع اليا لزالوا السالكين في غير المنصرف المستثقل لفظا كونه منقوصا ومعنى بالنعمية ودون التنوين  
على ما في الرضي وغيره قوله عوض من اليا المحذوفه ومن حركتها في حاشي المتوسط اصله جاري بالتنوين فاحذف التنوين  
التي ساكنان في حذف اليا وحمل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا من حركة اليا واقية بعد حذف اليا حذف  
تنوين الصرف ايضا ثم عوض من اليا وحركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم  
على الاصل واصل جاري بالتنوين ثم جاري في حذفها ثم جاري في حذف الحركة ثم جاري في تجويز التنوين من الحركة كتحذف  
الشق يحذف اليا للسالكين انتهى ولو لم يعرض ليعني اليا اقدم موجب لحذف فيشقل لفظا كونه بالياء كونه جمعا ومعنى  
بالنعمية فاقبل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التجويز من حركة اليا لكان التجويز من حركة الالف في نحو موسى وموسى  
اولى لاننا لا نلظ فيها بحال واللازم منق فالحذف من مثله ليس بشئ اذ ليس فيه شئ مما ذكره من باعث التجويز على انها  
اسمان مجعنان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تجويز من حركة اليا على انها  
اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشي كاني جوار لانها بالالف  
اخف منها بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فاني الحق في الشرح يشتر بان تجويز التنوين من الحركة جاز عند القاء  
بتقديم الاصل على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد والعاقل بتقديم منع الصرف على الاصل اية فان ثبت ذلك او  
ثبت رداية تقديم الاصل من المبرد ونحوه العاقل بتجويز التنوين عن الحركة في المبرورع قوله بتقديم المنع على ما في بعض  
حيث قال قوله تدبر بعضهم الى انه بعد الاصل يعين ان من جملة غير منصرف يجعل للاصل مقدما على منع الصرف سواء كانت  
التنوين عوضا من اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض من الحركة هو المبرد والمغموم من كلام الرضي ان منع الصرف  
مقدم على الاصل عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فاني حاشي المتوسط والشرح شكل قوله  
وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قلميلة خبيثة اختارها الكسائي وابن زيد ومسي بن عمرو قوله فلو نطق اليا بالغير  
بجملها مع ابعلي ما هو المغموم من سوق الكلام والمراد ان كان مطلقا فاللازمة منوعة على تقدير التقدير وان حصل لفظ  
فاللازمة سسلة لكن لا يلزم منه كونها سبئية لجواز كونها معربة تقديره كما قال السيد السند قدس سره في خواشي المتوسط لا  
كان يجوز الاخير من تابط شر اشغلا بالاحواب المحكي للذلة على القصة المتعطلو الاعراب فيه لفظا فصلا راعا به تقديره

هذا القول في جوار نظر الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر من ما يعرضه في التركيب وان العرف ايعن من احوال

هذا القول في جوار نظر الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر من ما يعرضه في التركيب وان العرف ايعن من احوال  
الكلمة بعد ما صافيتا اخر من الاصل انما يصلى ما ذكره من ان الاصل مقدم على ما يعرض الكلمة بعد ما صافيتا كما قيل  
لنا لا نقابل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات بنيت على منع الصرف لانه ما يتبين لغيره  
والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وهو من احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما تقدم فهو مسلم لكن لا يقع ذلك  
وتدبر بعضهم وهو يسيو به ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاصل ايشتر بتقديم الاصل على منع الصرف وهو  
تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا لنفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاصل  
ونفسه الرضي وهو الحق قول سيبويه بان الاصل مقدم على منع الصرف الا انه قال بتجويز التنوين عن اليا بعد حذف  
تنوين الصرف اخر ازا من رجوع اليا لزالوا السالكين في غير المنصرف المستثقل لفظا كونه منقوصا ومعنى بالنعمية ودون التنوين  
على ما في الرضي وغيره قوله عوض من اليا المحذوفه ومن حركتها في حاشي المتوسط اصله جاري بالتنوين فاحذف التنوين  
التي ساكنان في حذف اليا وحمل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا من حركة اليا واقية بعد حذف اليا حذف  
تنوين الصرف ايضا ثم عوض من اليا وحركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم  
على الاصل واصل جاري بالتنوين ثم جاري في حذفها ثم جاري في حذف الحركة ثم جاري في تجويز التنوين من الحركة كتحذف  
الشق يحذف اليا للسالكين انتهى ولو لم يعرض ليعني اليا اقدم موجب لحذف فيشقل لفظا كونه بالياء كونه جمعا ومعنى  
بالنعمية فاقبل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التجويز من حركة اليا لكان التجويز من حركة الالف في نحو موسى وموسى  
اولى لاننا لا نلظ فيها بحال واللازم منق فالحذف من مثله ليس بشئ اذ ليس فيه شئ مما ذكره من باعث التجويز على انها  
اسمان مجعنان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تجويز من حركة اليا على انها  
اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشي كاني جوار لانها بالالف  
اخف منها بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فاني الحق في الشرح يشتر بان تجويز التنوين من الحركة جاز عند القاء  
بتقديم الاصل على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد والعاقل بتقديم منع الصرف على الاصل اية فان ثبت ذلك او  
ثبت رداية تقديم الاصل من المبرد ونحوه العاقل بتجويز التنوين عن الحركة في المبرورع قوله بتقديم المنع على ما في بعض  
حيث قال قوله تدبر بعضهم الى انه بعد الاصل يعين ان من جملة غير منصرف يجعل للاصل مقدما على منع الصرف سواء كانت  
التنوين عوضا من اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض من الحركة هو المبرد والمغموم من كلام الرضي ان منع الصرف  
مقدم على الاصل عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فاني حاشي المتوسط والشرح شكل قوله  
وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قلميلة خبيثة اختارها الكسائي وابن زيد ومسي بن عمرو قوله فلو نطق اليا بالغير  
بجملها مع ابعلي ما هو المغموم من سوق الكلام والمراد ان كان مطلقا فاللازمة منوعة على تقدير التقدير وان حصل لفظ  
فاللازمة سسلة لكن لا يلزم منه كونها سبئية لجواز كونها معربة تقديره كما قال السيد السند قدس سره في خواشي المتوسط لا  
كان يجوز الاخير من تابط شر اشغلا بالاحواب المحكي للذلة على القصة المتعطلو الاعراب فيه لفظا فصلا راعا به تقديره







[illegible]

[illegible]

كتاب في بيان حقيقة النفس وادوارها في الدنيا والآخرة  
 من تأليف الشيخ الفاضل محمد باقر المجلسي  
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205  
 في مدينة قم المقدسة  
 هذا الكتاب من تأليف الشيخ الفاضل محمد باقر المجلسي  
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205  
 في مدينة قم المقدسة  
 هذا الكتاب من تأليف الشيخ الفاضل محمد باقر المجلسي  
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205  
 في مدينة قم المقدسة





من الواشي ووقع في الواشي البندية تسمى بحرف ب وخرج من وفاء يعرف وهو اختيار الفيل ويونس والى غيرهم من المتأخرين  
وزعم جسي انه لا يعرف قوله او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
مفخص لكن البعض يزعم غير ذلك من وزن ان يكون في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
والتم قال حكرا لا ذكره او يكون في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
اشد انقضا صا فيضات الوزن الى الفعل وان لم يكن قابلا فيضه ان قوله غير مختص وقوله وان اولى مع واليه يشير  
قوله في قابل للتأخر والاحتياج اليه غير المختص وان حمل كلام المعنى على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة البنية على الدليل  
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الواشي البندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المعنى على الغلبة شيئا  
احد ما ان راي فاعلم ان الالف اغلب وتوسعت بما تم لا تعرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
على غلبة في الالف ان باب المعالجة اكثر من ان يصحى والماضى منه فاعلم ان المعنى اقل قليل كالمع واليه يشير  
انما راي ان نحو احمده وحمل لا يعرف عنه ان الالف اكثر من ان يصحى في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالف وان العيوب على منه فعل التفضيل  
ومنما يحكى فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
واذهب لاسم كذا فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
فلا بد ان الفعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المعنى على الثلاثي قليل يمازجه ما جاز من الاسم  
ينى على ثلاثي وانما الثلاثي فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
فيكون الفعل اسما اكثر افراد من الفعل فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
ليس على الاطلاق كيف وهو لا ينبغي من الافعال الناقصة ولا من الفعل لازم للمعنى ولا من الفعل غير منصرف ولا من الفعل لا يمكن قابلا  
للقلة والاكثرة ثم الرضي وعلمه حيث قال وقال ان يقول على قوله فعل الفعل لم يحكى من جميع الافعال الثلاثية على ما على الاكثر  
انت من ترتيب البنية من ان الفعل يتبع فعل ومن كل ما يحكى منه فعل التفضيل الاسمي يحكى فعل التبع الفعل والذي جازى فعل  
يفعل مقتضى المعنى وفي فعل الفعل كسرة العين في الماضي فتعاقب في المضارع من حكاية النفس المضارع نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
على الفعل فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
يعارضه فعل التكميل بزيادة حلية او فعل النقص لا يحكى الاسم من فعل كسرة العين في الماضي فتعاقب في المضارع من حكاية النفس المضارع نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
منه ومن مقتضى المعنى ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
آخر يعارضه ويحقى فعل ما ضاها لاسم المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يحكى منه فعل التفضيل الاسمي يحكى فعل التبع الفعل والذي جازى فعل  
ليس على الاطلاق كيف اهم التفضيل معنى ما ليس بسمر وفعل التبع لا ينبغي منه بل ما حصل في الماضي وانه كصحت به نفسه في  
بعض مثل تتعجب قوله في اول وزن الفعل به هذا القدر ويدعمه بيان مرجح الضمير والمراد على التقدير الاول اي وزن الفعل  
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك

الجميع على ان لا يكون في الواشي البندية تسمى بحرف ب وخرج من وفاء يعرف وهو اختيار الفيل ويونس والى غيرهم من المتأخرين  
وزعم جسي انه لا يعرف قوله او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
مفخص لكن البعض يزعم غير ذلك من وزن ان يكون في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
والتم قال حكرا لا ذكره او يكون في اوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك  
اشد انقضا صا فيضات الوزن الى الفعل وان لم يكن قابلا فيضه ان قوله غير مختص وقوله وان اولى مع واليه يشير  
قوله في قابل للتأخر والاحتياج اليه غير المختص وان حمل كلام المعنى على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة البنية على الدليل  
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الواشي البندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المعنى على الغلبة شيئا  
احد ما ان راي فاعلم ان الالف اغلب وتوسعت بما تم لا تعرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
على غلبة في الالف ان باب المعالجة اكثر من ان يصحى والماضى منه فاعلم ان المعنى اقل قليل كالمع واليه يشير  
انما راي ان نحو احمده وحمل لا يعرف عنه ان الالف اكثر من ان يصحى في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالف وان العيوب على منه فعل التفضيل  
ومنما يحكى فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
واذهب لاسم كذا فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
فلا بد ان الفعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المعنى على الثلاثي قليل يمازجه ما جاز من الاسم  
ينى على ثلاثي وانما الثلاثي فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
فيكون الفعل اسما اكثر افراد من الفعل فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
ليس على الاطلاق كيف وهو لا ينبغي من الافعال الناقصة ولا من الفعل لازم للمعنى ولا من الفعل غير منصرف ولا من الفعل لا يمكن قابلا  
للقلة والاكثرة ثم الرضي وعلمه حيث قال وقال ان يقول على قوله فعل الفعل لم يحكى من جميع الافعال الثلاثية على ما على الاكثر  
انت من ترتيب البنية من ان الفعل يتبع فعل ومن كل ما يحكى منه فعل التفضيل الاسمي يحكى فعل التبع الفعل والذي جازى فعل  
يفعل مقتضى المعنى وفي فعل الفعل كسرة العين في الماضي فتعاقب في المضارع من حكاية النفس المضارع نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
على الفعل فاعلم ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
يعارضه فعل التكميل بزيادة حلية او فعل النقص لا يحكى الاسم من فعل كسرة العين في الماضي فتعاقب في المضارع من حكاية النفس المضارع نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
منه ومن مقتضى المعنى ان فعل نحو احمده وحمل وعور وكلاهما اسما وانما الفعل فاعلم ان منه الالف اقل قليل كالمع واليه يشير  
آخر يعارضه ويحقى فعل ما ضاها لاسم المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يحكى منه فعل التفضيل الاسمي يحكى فعل التبع الفعل والذي جازى فعل  
ليس على الاطلاق كيف اهم التفضيل معنى ما ليس بسمر وفعل التبع لا ينبغي منه بل ما حصل في الماضي وانه كصحت به نفسه في  
بعض مثل تتعجب قوله في اول وزن الفعل به هذا القدر ويدعمه بيان مرجح الضمير والمراد على التقدير الاول اي وزن الفعل  
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادة او لا وخرج من ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي به السبل  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله والله هو نور كل شيء  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله والله هو نور كل شيء

في المضاف وتوله وحرف زائد تقدير الموصوف وحبل المصدر بمعنى الفاعل صفته له وعلى التقديرين شكل الظرفية اذ ليس في بول احشلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجراب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما موصوفاً وهو صامس به والاعم يصلح منظراً للاصناف اما ما قيل على الاول صح فلفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها يعني فنيته ان ما هو صفة ليس ينسب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقدّر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال في الفاضل الهندي واستقام ولا حاجة الى حمل في بيته اللام كما قال في بعض الافاضل معلل بان صفة الزيادة ليس منظوف للملاو بل قائم ببعضها تنسب الى موصوفها يعني كالاعراض الى الحمالا وفي جعل ما ذكره الله قدس سره اولاً راجعاً اليه تكلف باروداً وذكره الفاضل الهندي في الاجابة من قوله وايراد اول حروفه الاصول فنيته ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول الفعل كما كان من احشلا فاشبهت باقية بجاها الا ان يفتى في معنى على ما ذكره بعض الشارحين لما وما قيل الاول من تقديره على وجه يتألف في ظاهر العبارة والثاني في تأني على المقام لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة اما ان يفتى اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف اليع في ما قبله اذا لم يفتى في ذلك لان في ذلك عنده فليس بوجه وانما من وجه فتأمل قوله من حروف اثنين ولا ولا في المعنى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حاشي الرضى ولو سلمت فتقديره على الدخول على ما لو سلم فاعلموا اشبهت بها التهمة بالنوع معاً قوله في حال كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل اشبهت الى ان قوله غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في قوله ولم يجعله خالسا من قوله وزن الفعل شرطه لانه يجب التقيد لفظي وشرط وزن الفعل مطلقاً بجمع ان ليس كذا في ما قيل في حمل ان يكون خلاصاً من الفعل قوله وزن الفعل شرطه لانه من جملة ما منع الصرف فهو قابل معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضاً لا يجوز ان يركب بجزئية ان غير قابل غير قابل لان يكون خالسا من زيادة لتذكيره وتأنيق المصدر يذكره ويؤنث فهو ما لم يكن مع اتا والتا ويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقاً لاننا نقول التا ويل كتبتة لانه يذكر الفعل او المفعول على ذلك قول السيد السند قدس سره الغزيرة في شرح الفتح في بحث التصرف في تناسب مصدر ضاعت بتا ويل ان ايضا صحت قوله لا تخفصا صابا بالاسم صيرود بتا بغيره الحرف الاخر منه حتى اجري الاعراب عليه فكلت الاف واللام فانما وان كانت مختصة بالاسم لكن يصير جوا من الاسم فخرجت الاسم به فو لما عن وزن الفعل هذا والملا من القبول الاسكان الوقوعي الذي لا يوجب فيه نسبة انتفاع الغير الاسكان الذاتي فالتدخ في ما قيل الخروج على تقدير تحقيق اتا ولا على تقدير قبولها والكلام فيه لا يفتى لا يخرج الوزن بهذه التا من وزن الفعل لا ما جرة الى القيد لان الكلام في وزن الفعل لا نقول تقديره يمكن على معنى دارل فالحق التا في المؤنث بالانحرف ولو لم يقيد به لزم ان حمل في غير منحرف ويحله منصرفه قوله قياسا بالاعتبار الذي يتخس من الصرف آه قيل يكفي في تقدير عدم القبول بكونه قياسا والفرق بين ذكر الاسم وموثره بالتا انكشاف القياس وناوفاً القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضى في بحث الجمع الصحيح في اللفظ قال الرضى في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين ذكره وموثرها بالتا والغالب في الاسماء ان يفرق بين ذكرها وموثرها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كغيره وانما وقد جاء العكس ايضا في كليهما كما هو محرز في الافضل والفضلي وسكران وسكرى وكامراً وامراً هذا كلامه وليس فيه تعريض يكون الفرق بالتا في الاسماء خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير قابل مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المعنى في الشافية

[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



وجعل قول بل اختلاف فيه انتهى على ما قيل لا يجوز في ذلك ادخال النفس المذكور بالوافق على ما في الرضى وبعض شروح اللباب  
قوله في غير محل فيه سكران واما انما نزلت في ذلك ادخال النفس المذكور بالوافق على ما في الرضى وبعض شروح اللباب  
واللباب والرضى قوله ذلك فعل تفصيل الجوديش وكذا كذا ثلث انتهى يعني كما ان فعل التفصيل الجوديش من منفرد تفصيل  
بالا اتفاق كذا كذا ثلث بعد التثنية من غير اتفاق وفيه محبت اذ فيه اختلاف بعد التثنية من غير اتفاق وفيه محبت اذ فيه اختلاف  
الوصفية الاصلية قال الرضى معنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التثنية كالتثنية مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضافه وهو العلية  
فصار اللفظ بحيث لو ادرم بآثار ثبات معنى الوصف الاصلى لما نظر الى زواله لان ما ليس به اعتبارا رتبة معنى الصفة  
الاصلية حتى يكون معنى رب امر رب شخص فيه معنى الجود بل معنى رب امر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسوا او ابيض او  
قوله لزمه ان يعتبر اى يحل الوصف الاصلى كالتثنية مع زواله لكونه اصليا لان كلا الموضوعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع  
المقتضيين حقيقة وكون الوصف اصليا لا بد وتفصيل الجواب ان اعتبارا للتضاد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين  
لكنه لغيره فاعتبارهما في منع صرف لفظ واحد كما تم في شرحه فان ما قيل الاول بان يقول كان مظهرا ان يلزمه ان يكون هو  
وقوله فاجاب متناظرين ليس على ما ينبغي قوله فان العلم اى انفس اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجسدى على تقديرية ضرورة  
على ان عدم الخصوص فيه تم كيف وهو موضوع لا يثبت شخصه موجوده في الذين يستلزم ذلك متابع اطلاقه على الافراد والحق  
تكميل والطلاق على الافراد ونحوهما بما زاوله وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالتثنية مع ما في  
منع صرف لفظ واحد لا يجمع المتضادين في التثنية حتى يروى على ان الوصفية والعلية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتان ولا مانع  
من اعتبار المتضادين في ثباتهما فاقان فيه قوله فان قلت المتضاد على ما ذكرنا من تقدير الجود على ما يوجب لفظ الحق لا بد  
لهذا السؤال الا انه ذكره زيادة ولا يضرنا ذلك لا يوجب ان اعتبارهما محال قوله لان الكسرة يطلق على الحركة  
البناءية اى على ما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية انما كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل  
الحشى فاعادى بترك التقيد وانما كان بطريق المجاز لا يوجب ان يترك التقيد فيه بخلاف ما هو المشهور من ان بعضهم والفتح والضم فالحركات البناءية و  
ويقال ان قوله قدس سره اى بصورة الكسرة قال الفاضل الحشى في توجيهه اى الاو بالکسرة صورة الكسرة بطريق الاستعارة  
لان الكسرة لما من العاقب البناءة المبرزين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فانما ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء  
بلا كلامه لا يعمى فالفئة المشبه لا يعمى لان ذلك مبنى على ما هو المتعارضة وهو ما ذكره في اول البنات من ان المراد ان الحركات  
والسكبات البناءية لا يعمى عنها البصر بكون الابداء الاقارب لان هذه الاقارب لا يعمى بها لانها انما هي كثيرة المطلقة بناء على الحركات  
الاعرابية ايضا لانها لو كان تلك لا اختار التماثل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور ويؤيد ولا ما ذكره المحقق الرضى او المصنف مما ذكره  
عدم اختصاص الضم والفتح والكسرة بالبناء مطلقا والرضى صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق وهو مما صرح بالحركات  
الاعرابية ايضا بالتقيد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسرة عبارات البصرية فيمى لتاثير الاصلى حركات غير اعرابية بناءية  
كانت كصية حيث اولا كصية فاضل ومع التقيد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بضمه رعا والكوفون يطلقون  
الاقاب احاد النوعين في الآخر مطلقا ووجعل موافقا لما ذكره المحقق غير متغاير لما ذكره كصية بنى عليه لايضا ما ذكره الرضى

المراد من ذلك ان لا يعمى عنها البصر بكون الابداء الاقارب لان هذه الاقارب لا يعمى بها لانها انما هي كثيرة المطلقة بناء على الحركات  
الاعرابية ايضا لانها لو كان تلك لا اختار التماثل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور ويؤيد ولا ما ذكره المحقق الرضى او المصنف مما ذكره  
عدم اختصاص الضم والفتح والكسرة بالبناء مطلقا والرضى صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق وهو مما صرح بالحركات  
الاعرابية ايضا بالتقيد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسرة عبارات البصرية فيمى لتاثير الاصلى حركات غير اعرابية بناءية  
كانت كصية حيث اولا كصية فاضل ومع التقيد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بضمه رعا والكوفون يطلقون  
الاقاب احاد النوعين في الآخر مطلقا ووجعل موافقا لما ذكره المحقق غير متغاير لما ذكره كصية بنى عليه لايضا ما ذكره الرضى

فان قيل انما كان في جواب السؤال ان المعنى هو ان لا يعمى عنها البصر بكون الابداء الاقارب لان هذه الاقارب لا يعمى بها لانها انما هي كثيرة المطلقة بناء على الحركات  
الاعرابية ايضا لانها لو كان تلك لا اختار التماثل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور ويؤيد ولا ما ذكره المحقق الرضى او المصنف مما ذكره  
عدم اختصاص الضم والفتح والكسرة بالبناء مطلقا والرضى صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق وهو مما صرح بالحركات  
الاعرابية ايضا بالتقيد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسرة عبارات البصرية فيمى لتاثير الاصلى حركات غير اعرابية بناءية  
كانت كصية حيث اولا كصية فاضل ومع التقيد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بضمه رعا والكوفون يطلقون  
الاقاب احاد النوعين في الآخر مطلقا ووجعل موافقا لما ذكره المحقق غير متغاير لما ذكره كصية بنى عليه لايضا ما ذكره الرضى







[illegible]







۱۱ مه المتوهم ای نظراتنا شکندی ۱۲ مه و بر ملا نهامه ۱۳ مه المتوهم ای نظراتنا شکندی ۱۴

[illegible]





[illegible]

بمقت الترتيب





الاسم هو الذي يسمي به الشيء...  
الصفة هي التي تميز الشيء...  
العدد هو الذي يقيس الشيء...  
الزمان هو الذي يحدّد الشيء...  
المكان هو الذي يحدّد الشيء...  
الهيئة هي التي يحدّد شكل الشيء...  
اللون هو الذي يحدّد لون الشيء...  
الذوق هو الذي يحدّد طعم الشيء...  
الشم هو الذي يحدّد رائحة الشيء...  
السمع هو الذي يحدّد صوت الشيء...  
اللمس هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
الحرارة هو الذي يحدّد حرارة الشيء...  
البرودة هو الذي يحدّد برودة الشيء...  
الخشونة هو الذي يحدّد خشونة الشيء...  
النعومة هو الذي يحدّد نعومة الشيء...  
الصلابة هو الذي يحدّد صلابة الشيء...  
اللين هو الذي يحدّد لين الشيء...  
القسوة هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
اللين هو الذي يحدّد لين الشيء...  
الصلابة هو الذي يحدّد صلابة الشيء...  
الخشونة هو الذي يحدّد خشونة الشيء...  
النعومة هو الذي يحدّد نعومة الشيء...  
البرودة هو الذي يحدّد برودة الشيء...  
الحرارة هو الذي يحدّد حرارة الشيء...  
اللمس هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
السمع هو الذي يحدّد صوت الشيء...  
الشم هو الذي يحدّد رائحة الشيء...  
الذوق هو الذي يحدّد طعم الشيء...  
الهيئة هي التي يحدّد شكل الشيء...  
المكان هو الذي يحدّد الشيء...  
الزمان هو الذي يحدّد الشيء...  
العدد هو الذي يقيس الشيء...  
الصفة هي التي تميز الشيء...  
الاسم هو الذي يسمي به الشيء...

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيد قائم اذ لا وجه للمعنى مع اللفظي كيف وهو تجريه الاسم عن العوارض اللفظية لا سيما ودون  
لا يصح عمل المعنوي فيمنع وقوعه في ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيما على ما عرفت قوله ولما اضيق المفضل الوارد  
بعد ما جرى هذا الفعلين كان لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الاكيد اذ عليه التنازل والبرهان وصرح بذلك صاحب اللباب حيث  
قال وان كان الاسم الموجد اليه ضمير مفصل سواء كان مرفوعا ومنصوبا واقعا بعد الاكيد لا يفسد ليس الا فانه في ما قبله من المنع فمثل  
اقامه ارم قاعدت فان قاما وقاعدتا زمانا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على نذهب الكونية والبصرية بلا كلغة على ان  
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على نذهب الكونية ثم كيف وهم يوجبون كون الضمير متبدا الاسم لا يجوز من الفصل الضمير في الصفة  
ووه انهم المصريح بل على في ما عليه الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع انتشار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره  
فوصفه واتبعه بحرف الاستتمام رافعة لظرفه فيقطع عن حذو البتة اقول قد عرفت ان الاقضاء على نذهب الكونية وكذا على نذهب  
البصرية الضمير في خبره وانه انما فصل في الصفة بل باعث فيقول ان يحكيه يوجب الامانة الى في هذا التركيب باعث حفظ القاعدات  
فان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا تفصل بالمتنوع لان ما في النقص يجب ان يكون موجودة وان  
ايضا ما في النقص نحو ما ضرب وكره ما كان الانفصال فيه جائزا لوجهين احدهما ان الصفة على عزة الاستفهام او حرف النفي  
صحت بالضمي وعليه قوله اتم ارباب قلت وطريق قطع الضمير جائز على نذهب كما انه يقطع بياراد الضمير المفضل فيقرب ما ضارب مرفوع  
للمرء انا وسمي من منصفين بعد ان قسم الثاني رافعا لظاهر او ما جرى بجره من ضمير المفضل اذ قد تم تصور قطع التنازع بما هو  
القطع عند بهم في الضمير المفضل ليس مطاعا بل بعد الاكاد عرفت ومادة النقص ليس كذلك على ان قوله بطريق قطعها ليس بصحيح لما  
عرفت قوله ليس لان لم يكن مطاعا بل المعنى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضمير مطاعا لمتنازع كان ان كان بدون الاضمار كما مضرت  
عنا كمنى انا انما يضرب الضمير نفعيا من التنازع بعد ما كان متبادرا وان كان اللغوي بالاقضية نذهب الا انا وما اكرم انا اذ لا  
يكون الفصل الضمير الفصل بالافلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان اللغوي في باب التنازع اما ان يكون خاليا من الفعل  
في التنازع في نابه معنى الضمير كضربت واكرمت زيد وكذا ضربت واكرمت من عند الكسائي او يكون فيه ناسية التنازع أي الضمير في قوله واكرمت  
الزيد في قوله واكرمت زيد بل معنى في قوله واكرمت زيد لان الذي بعد ما ضرب نية من الاكاد الذي بعد ما اكرم كما لا ريب ان الضمير نية من الزيد  
في قوله واكرمت زيد بل معنى في قوله واكرمت زيد لان الذي بعد ما ضرب نية من الاكاد الذي بعد ما اكرم كما لا ريب ان الضمير نية من الزيد  
المسئل من قوله اقول المتع هنا انا هو الايتان بالضمير المفضل لما ترتب عليه من متساويين واما الفصل فلا حاد مع الايتان بل هو قائل ما ضرب  
الاكاد وما اكرم الاكاد فيفسد وان قول الشاعر قد سره وهذا الضار القائل في الاول انه بيان الطريق القطع عنه هم فيما مضى  
اللفظي القاعدات لا مطلقا ولا نظري بقطع عنه هم ليس منحصرا في الاضمار كما يشبهه قوله لا يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع  
عنه هم وان الاضمار فيه ليس بغير الاستشاد بل بمعنى الاتصال فتعوله لا تعرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي قوله ومرا المصنف  
بالتنازع ما يكون يشي الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعها الضار الفاعل وهو ما طريق قطعها حذف المفعول فانه في ما قبله فيجب  
لا يخرج جرح مثل ضربت واكرمت زيدا من هذا البحث لان اضمار الفاعل لا يقطع غير مقصور وكذا اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول  
قوله خصه بالاسم انما وفيه ان طريق القطع كما لا يخفى في مطلق المضمير لعدم جريانه في انفس المجرى بعد الاكاد لا يجري في مطلق المضمير

الاسم هو الذي يسمي به الشيء...  
الصفة هي التي تميز الشيء...  
العدد هو الذي يقيس الشيء...  
الزمان هو الذي يحدّد الشيء...  
المكان هو الذي يحدّد الشيء...  
الهيئة هي التي يحدّد شكل الشيء...  
اللون هو الذي يحدّد لون الشيء...  
الذوق هو الذي يحدّد طعم الشيء...  
الشم هو الذي يحدّد رائحة الشيء...  
السمع هو الذي يحدّد صوت الشيء...  
اللمس هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
الحرارة هو الذي يحدّد حرارة الشيء...  
البرودة هو الذي يحدّد برودة الشيء...  
الخشونة هو الذي يحدّد خشونة الشيء...  
النعومة هو الذي يحدّد نعومة الشيء...  
الصلابة هو الذي يحدّد صلابة الشيء...  
اللين هو الذي يحدّد لين الشيء...  
القسوة هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
اللين هو الذي يحدّد لين الشيء...  
الصلابة هو الذي يحدّد صلابة الشيء...  
الخشونة هو الذي يحدّد خشونة الشيء...  
النعومة هو الذي يحدّد نعومة الشيء...  
البرودة هو الذي يحدّد برودة الشيء...  
الحرارة هو الذي يحدّد حرارة الشيء...  
اللمس هو الذي يحدّد قسوة الشيء...  
السمع هو الذي يحدّد صوت الشيء...  
الشم هو الذي يحدّد رائحة الشيء...  
الذوق هو الذي يحدّد طعم الشيء...  
الهيئة هي التي يحدّد شكل الشيء...  
المكان هو الذي يحدّد الشيء...  
الزمان هو الذي يحدّد الشيء...  
العدد هو الذي يقيس الشيء...  
الصفة هي التي تميز الشيء...  
الاسم هو الذي يسمي به الشيء...

بريانه في انطوائه بعد الا ان يقع الاضطرار بحيث يكون ناسبا من التنازع لا يصور في ما ضرب واكرم الانا ويقور  
انما حيث يمكن ان يقع ما قام الابهو وما قد لا زيد فافترقا الا ان لم يستعمل منه في كلامهم بل يستعمل ما قام وما قد لا زيد  
بالرعي وقية انه لو كان كك ثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا شبهة في مسده وح لاسمى لا يحل على تجويز الكسائي  
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتبركيب ما ضرب  
واكرم الانا لم يوجد في كلام العرب العباء فلم يقدر به وان حله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة القنطاري في شرح  
المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الانا فلم يوجد في كلام  
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قد لا زيد في كلام العرب وبالحجة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الضم  
ايضا وقد حذف الفاعل في نحو سمع بهم والبصر والسمع حيث حذف بهم وهو فاعل عندهم بويه ونحو اضرن حيث حذف الفاعل  
وهو الواو واكرموا القوم والجماع بان الاشتراك المذكورة من باب اتيه الفاعل لامن باب حذفه ناسبا والحدوث  
في باب التنازع محذوف ليا نسبيا ليس بشي لانه لما ثبت ما قام وما قد لا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو  
نسبا لانه من باب التنازع على ان يكون الحدوث في باب التنازع نسبيا كيف وفيه اقتضا ولذا وقعت المنازعة بينه  
حاصل في محمول بعد ما جوزه حذف المحمول لا يبرخ الاقتضا وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب واما بعد الكريب  
فلما تنازع اذ كل يستوي محمول من ضمها ومحذوف او مذكور والعجب من هذا الجيب ان جعل نحو ما ضرب واكرم الانا من باب  
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بنا على ان هذا التركيب  
ليس من باب التنازع قوله واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل عما لاجابه اليه والاصواب ان يقع الاصل مذهب الكسائي  
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلم ان معاصره يقطع بالحذف على ما هو عليه ومذهبه عند احوال  
الثاني واقتراف الاول الرفع وبالصورة وعدم تصور القطع بما هو طريقة عند احوال الاول واقتراف الثاني  
الرفع قوله فيحذفان معا الاول ترك الفاعل بالظاهر يشعر بالتشريك مطلقا ان المنقول انما يشترك اذا عمل الثاني وفتح  
الاول الرفع واما اذا عمل الاول واقتراف الثاني الرفع فانه لم يعدم تصور القطع بما هو طريقة القطع قوله واما على مذهب  
غيره الى آخره مما لاجابه اليه والتقرير بحسن ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع في  
نحو قولك ما ضرب واكرم الانا فاضية تنازع فعلى مذهب الكسائي فيلحق بالحذف وعلى مذهب الفراء لانه ما واما على مذهب  
غيره فانه لا يمكن قطعا ولا يتصوره رافعا مع الاول لانه لا يعدم تصور القطع بقوله وليس هذا فاعلا للتنازع المذكور قيل لانه  
تنازع في ظاهر واحد كالمثل عبيد افراد ظاهر وتكثيره ايضا قيل لانه انما يتقسم في كل قسم مقيد بان وجوده في حال التنازع من حيث  
انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقدرة هذا الفاعل على الاول بان يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا  
في ظاهر واحد بل في بين اقول في التوحيدين بحت لان كلام الشايع قدس سره يعني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية  
شامل نحو ضرب وابان زيد عمرو والاول قال وفلك يكون على وجهين وقال فقوله تختصين تخصيص هذه الصورة بالارادة  
واتوحيدها ان المذكور ان بنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشايع اما انما بنيان على ذلك فلا معنى لغيره

من الاول الى الثاني في باب التنازع لا يصور في ما ضرب واكرم الانا ويقور  
انما حيث يمكن ان يقع ما قام الابهو وما قد لا زيد فافترقا الا ان لم يستعمل منه في كلامهم بل يستعمل ما قام وما قد لا زيد  
بالرعي وقية انه لو كان كك ثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا شبهة في مسده وح لاسمى لا يحل على تجويز الكسائي  
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتبركيب ما ضرب  
واكرم الانا لم يوجد في كلام العرب العباء فلم يقدر به وان حله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة القنطاري في شرح  
المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الانا فلم يوجد في كلام  
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قد لا زيد في كلام العرب وبالحجة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الضم  
ايضا وقد حذف الفاعل في نحو سمع بهم والبصر والسمع حيث حذف بهم وهو فاعل عندهم بويه ونحو اضرن حيث حذف الفاعل  
وهو الواو واكرموا القوم والجماع بان الاشتراك المذكورة من باب اتيه الفاعل لامن باب حذفه ناسبا والحدوث  
في باب التنازع محذوف ليا نسبيا ليس بشي لانه لما ثبت ما قام وما قد لا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو  
نسبا لانه من باب التنازع على ان يكون الحدوث في باب التنازع نسبيا كيف وفيه اقتضا ولذا وقعت المنازعة بينه  
حاصل في محمول بعد ما جوزه حذف المحمول لا يبرخ الاقتضا وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب واما بعد الكريب  
فلما تنازع اذ كل يستوي محمول من ضمها ومحذوف او مذكور والعجب من هذا الجيب ان جعل نحو ما ضرب واكرم الانا من باب  
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بنا على ان هذا التركيب  
ليس من باب التنازع قوله واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل عما لاجابه اليه والاصواب ان يقع الاصل مذهب الكسائي  
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلم ان معاصره يقطع بالحذف على ما هو عليه ومذهبه عند احوال  
الثاني واقتراف الاول الرفع وبالصورة وعدم تصور القطع بما هو طريقة عند احوال الاول واقتراف الثاني  
الرفع قوله فيحذفان معا الاول ترك الفاعل بالظاهر يشعر بالتشريك مطلقا ان المنقول انما يشترك اذا عمل الثاني وفتح  
الاول الرفع واما اذا عمل الاول واقتراف الثاني الرفع فانه لم يعدم تصور القطع بما هو طريقة القطع قوله واما على مذهب  
غيره الى آخره مما لاجابه اليه والتقرير بحسن ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع في  
نحو قولك ما ضرب واكرم الانا فاضية تنازع فعلى مذهب الكسائي فيلحق بالحذف وعلى مذهب الفراء لانه ما واما على مذهب  
غيره فانه لا يمكن قطعا ولا يتصوره رافعا مع الاول لانه لا يعدم تصور القطع بقوله وليس هذا فاعلا للتنازع المذكور قيل لانه  
تنازع في ظاهر واحد كالمثل عبيد افراد ظاهر وتكثيره ايضا قيل لانه انما يتقسم في كل قسم مقيد بان وجوده في حال التنازع من حيث  
انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقدرة هذا الفاعل على الاول بان يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا  
في ظاهر واحد بل في بين اقول في التوحيدين بحت لان كلام الشايع قدس سره يعني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية  
شامل نحو ضرب وابان زيد عمرو والاول قال وفلك يكون على وجهين وقال فقوله تختصين تخصيص هذه الصورة بالارادة  
واتوحيدها ان المذكور ان بنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشايع اما انما بنيان على ذلك فلا معنى لغيره





[illegible]

منه انما هو من جنس الانسان لا من جنس الملائكة ولا من جنس السموات والارض بل من جنس الارض والانس  
فان الله تعالى قد خلق الانسان من طين وخلق له روحا فنفخ فيه الروح فصار انسانا حيا متحركا قادرا على العمل والمنطق  
والاعمال والعبادة والتمتع بالنعمة التي افاضها عليه رب العالمين ومن ثم كان الانسان مسئولا عما يعمل ويترك في حياته  
وذلك لان الله تعالى قد جعل العقل في قلبه ليعرف به الحق ويتقن به العلم ويحكم به في اموره ويتوجه به الى ربه  
ويستعين به في شانه فان العقل هو الذي يميز بين الخير والشر وبين الحلال والحرام وبين ما ينبغي وما لا ينبغي  
ومن ثم كان الانسان مسؤولا عن اعماله وافعاله وانما هي اجابة عن الامور التي يعقل بها ويتصرف فيها  
فالله تعالى قد خلق الانسان ليخلصه من النار او يدخله فيها فمن عمل صالحا فهو في الجنة ومن عمل سيئا فهو في النار  
ولذلك كان الانسان مسئولا عما يعمل ويترك في حياته ومن ثم كانت الدنيا دار امتحان وامتحان  
ليعرف الله تعالى عباده القانتين ويختار منهم ما يشاء ويهديهم الى صراط مستقيم  
والله اعلم بالصواب

٩٥

منه انما هو من جنس الانسان لا من جنس الملائكة ولا من جنس السموات والارض بل من جنس الارض والانس  
فان الله تعالى قد خلق الانسان من طين وخلق له روحا فنفخ فيه الروح فصار انسانا حيا متحركا قادرا على العمل والمنطق  
والاعمال والعبادة والتمتع بالنعمة التي افاضها عليه رب العالمين ومن ثم كان الانسان مسئولا عما يعمل ويترك في حياته  
وذلك لان الله تعالى قد جعل العقل في قلبه ليعرف به الحق ويتقن به العلم ويحكم به في اموره ويتوجه به الى ربه  
ويستعين به في شانه فان العقل هو الذي يميز بين الخير والشر وبين الحلال والحرام وبين ما ينبغي وما لا ينبغي  
ومن ثم كان الانسان مسؤولا عن اعماله وافعاله وانما هي اجابة عن الامور التي يعقل بها ويتصرف فيها  
فالله تعالى قد خلق الانسان ليخلصه من النار او يدخله فيها فمن عمل صالحا فهو في الجنة ومن عمل سيئا فهو في النار  
ولذلك كان الانسان مسئولا عما يعمل ويترك في حياته ومن ثم كانت الدنيا دار امتحان وامتحان  
ليعرف الله تعالى عباده القانتين ويختار منهم ما يشاء ويهديهم الى صراط مستقيم  
والله اعلم بالصواب

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠







[illegible][illegible]

[illegible]

بأن لا يجوز ذلك والارزاق الفصل منه وبين محوله وهو من النبي باجبي هو ولا يجل كعادة جوازها من النبي اقول وفيه بحث لا  
من لولا ان خبر من انت بطريق اوجب فهو كيف والماتية من قيل جواز الامور من كذا الطريق وان اراد بطريق بالجملة والاحتمال  
فمواضع التساويل والادخال وبأجله نظر منصرفه فان قلت لعل ادا انه جاز انما هو صريح على ما ذكرته فلتا من كون كلامه  
عنه على ما بين هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل انما هم متعام الاية المذكورة لا تدفع الاخرين ثم اورد على التعريف انه يصدق  
على اقامته في اقامه اوجه فزيد من ان ليس متبعا واجيب بتعريف الضعفة بان لا يكون خبرها صاعدا الى مبتدئية ولا يبعد فمن قوله فزيد  
انما هو اذا انما ان بيان لوجه اعتبار الضعفة مبتدئية هو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظواهر بعد ما عايناها وهي انما تحقق اذا  
لم يكن بعد ما اسم سواء فليزيد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك وقدر الايراد في بعض الجوانب كذا اورد على التعريف اقامه اوجه  
زيد فان اقامه خبر فزيد صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بان لا يقتض التعريف بل ان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه  
بحث لان كون الخبر هو المجموع لا دخل لفي دفع الانتقاض بل لاساس انه فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقامه انه  
صحة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظن فوجب ان يكون مبتدئ ان ليس لك بل المجموع من الضعفة والعامل خبر البتة او انما  
يقول لاوراد ان اقامه خبر فزيد لم يرد الايراد على قوله في تعريف الخبر الغاية للضعفة المذكورة ان كيف يكون اقامته في اقامه اوجه فزيد جزا  
مع انه ليس بخاتمة للضعفة المذكورة فكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الضعفة وحدها والمجموع متا للضعفة وجوابك قد عرفت ان  
البحر والكو في اقامه اقامه ما عداست عند افعال الثاني والاول فلا يقتض به حد البتة ان قال دة اشكال وهو ان احدي الضعفتين  
في مثل مضارب وكسر عمر بطريق التنازع اقامة خبره على طريقة الكو في البحر فلا يصدق التعريف عليه بل اقامة خبرها في مثل  
الصورة الى ما ذهب اليه لكسا من حذف العامل معنى رافعة للظن المقدر فيصدق التعريف عليه فذهب عندهم الى ان  
ما جاز ان منه قال فان طابقت الضعفة الواقعة بين حرف النفي والعلة الاستفهام يشير الى ان مرجع الضعفة هو الضعفة المذكورة  
بدون التقييد بقوله رافعة لظن فزيد لانه ترتب الجواز لاوراد لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظن فزيد فانما جرح ليس الا  
اي ليس للضعفة شيئا الا انما تحذف البتة في قال ما جاز ان منه ذلك بعد الا لا غير لم يبقين ليس به فثبتت مشرة ليس لا  
غيره واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسوح انتهى قل يمكن اذا استعمل المصدر واريه بمعنى الضعفة مثل اعدل لا يرب  
بجوز فزيد لاوراد ان لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله لا يلزم عدم المطابقة كم كيف وقال الرضوي في كتاب  
الجمع اما الوجه الذي كان في الاصل مصدرا نحو عدم وعو يجوز ان يعبر الاصل فلا يشي ولا يجمع ولا يوثق ويجوز ان يعبر الى  
المتشقة اليه فيشئ ويجمع فزيد جلال عدلان ورجال عدول قال بازا لاوراد ان الاستسما في مخالفة الاصل فلا يسبق اليه  
الى احد ما يختلف اقامه فزيد حيث لا يجوز فيه الالفاظ عليه فلو ما من مخالفة الاصل يستلزم اقامه على الابد تأخير البتة عن الخبر  
فلا يسبق اليه بل لا ما هو الاصل فيلزم قبله ما هو الذي بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حوا  
وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في اقامه حتى يتكلم الالتباس لا طمنا وفي اقامه فزيد يجب تقديم الخبر لتقصه الاستفهام وتعلق الاتهام  
به والتشكي على الاستفهام كجب تقديمه لا تقول لا ضرورة فامية في مثل اقامه فزيد قلت لا ضرورة فزيد اقامه انتهى اقول وفيه بحث لا  
ان ما اورد ان الضرورة يجوز لالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس اقامه لان البتة بان في كل ما جاز فيه وجوب من غير ضرورة

بأن لا يجوز ذلك والارزاق الفصل منه وبين محوله وهو من النبي باجبي هو ولا يجل كعادة جوازها من النبي اقول وفيه بحث لا  
من لولا ان خبر من انت بطريق اوجب فهو كيف والماتية من قيل جواز الامور من كذا الطريق وان اراد بطريق بالجملة والاحتمال  
فمواضع التساويل والادخال وبأجله نظر منصرفه فان قلت لعل ادا انه جاز انما هو صريح على ما ذكرته فلتا من كون كلامه  
عنه على ما بين هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل انما هم متعام الاية المذكورة لا تدفع الاخرين ثم اورد على التعريف انه يصدق  
على اقامته في اقامه اوجه فزيد من ان ليس متبعا واجيب بتعريف الضعفة بان لا يكون خبرها صاعدا الى مبتدئية ولا يبعد فمن قوله فزيد  
انما هو اذا انما ان بيان لوجه اعتبار الضعفة مبتدئية هو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظواهر بعد ما عايناها وهي انما تحقق اذا  
لم يكن بعد ما اسم سواء فليزيد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك وقدر الايراد في بعض الجوانب كذا اورد على التعريف اقامه اوجه  
زيد فان اقامه خبر فزيد صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بان لا يقتض التعريف بل ان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه  
بحث لان كون الخبر هو المجموع لا دخل لفي دفع الانتقاض بل لاساس انه فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقامه انه  
صحة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظن فوجب ان يكون مبتدئ ان ليس لك بل المجموع من الضعفة والعامل خبر البتة او انما  
يقول لاوراد ان اقامه خبر فزيد لم يرد الايراد على قوله في تعريف الخبر الغاية للضعفة المذكورة ان كيف يكون اقامته في اقامه اوجه فزيد جزا  
مع انه ليس بخاتمة للضعفة المذكورة فكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الضعفة وحدها والمجموع متا للضعفة وجوابك قد عرفت ان  
البحر والكو في اقامه اقامه ما عداست عند افعال الثاني والاول فلا يقتض به حد البتة ان قال دة اشكال وهو ان احدي الضعفتين  
في مثل مضارب وكسر عمر بطريق التنازع اقامة خبره على طريقة الكو في البحر فلا يصدق التعريف عليه بل اقامة خبرها في مثل  
الصورة الى ما ذهب اليه لكسا من حذف العامل معنى رافعة للظن المقدر فيصدق التعريف عليه فذهب عندهم الى ان  
ما جاز ان منه قال فان طابقت الضعفة الواقعة بين حرف النفي والعلة الاستفهام يشير الى ان مرجع الضعفة هو الضعفة المذكورة  
بدون التقييد بقوله رافعة لظن فزيد لانه ترتب الجواز لاوراد لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظن فزيد فانما جرح ليس الا  
اي ليس للضعفة شيئا الا انما تحذف البتة في قال ما جاز ان منه ذلك بعد الا لا غير لم يبقين ليس به فثبتت مشرة ليس لا  
غيره واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسوح انتهى قل يمكن اذا استعمل المصدر واريه بمعنى الضعفة مثل اعدل لا يرب  
بجوز فزيد لاوراد ان لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله لا يلزم عدم المطابقة كم كيف وقال الرضوي في كتاب  
الجمع اما الوجه الذي كان في الاصل مصدرا نحو عدم وعو يجوز ان يعبر الاصل فلا يشي ولا يجمع ولا يوثق ويجوز ان يعبر الى  
المتشقة اليه فيشئ ويجمع فزيد جلال عدلان ورجال عدول قال بازا لاوراد ان الاستسما في مخالفة الاصل فلا يسبق اليه  
الى احد ما يختلف اقامه فزيد حيث لا يجوز فيه الالفاظ عليه فلو ما من مخالفة الاصل يستلزم اقامه على الابد تأخير البتة عن الخبر  
فلا يسبق اليه بل لا ما هو الاصل فيلزم قبله ما هو الذي بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حوا  
وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في اقامه حتى يتكلم الالتباس لا طمنا وفي اقامه فزيد يجب تقديم الخبر لتقصه الاستفهام وتعلق الاتهام  
به والتشكي على الاستفهام كجب تقديمه لا ضرورة فامية في مثل اقامه فزيد قلت لا ضرورة فزيد اقامه انتهى اقول وفيه بحث لا  
ان ما اورد ان الضرورة يجوز لالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس اقامه لان البتة بان في كل ما جاز فيه وجوب من غير ضرورة

بأن لا يجوز ذلك والارزاق الفصل منه وبين محوله وهو من النبي باجبي هو ولا يجل كعادة جوازها من النبي اقول وفيه بحث لا  
من لولا ان خبر من انت بطريق اوجب فهو كيف والماتية من قيل جواز الامور من كذا الطريق وان اراد بطريق بالجملة والاحتمال  
فمواضع التساويل والادخال وبأجله نظر منصرفه فان قلت لعل ادا انه جاز انما هو صريح على ما ذكرته فلتا من كون كلامه  
عنه على ما بين هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل انما هم متعام الاية المذكورة لا تدفع الاخرين ثم اورد على التعريف انه يصدق  
على اقامته في اقامه اوجه فزيد من ان ليس متبعا واجيب بتعريف الضعفة بان لا يكون خبرها صاعدا الى مبتدئية ولا يبعد فمن قوله فزيد  
انما هو اذا انما ان بيان لوجه اعتبار الضعفة مبتدئية هو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظواهر بعد ما عايناها وهي انما تحقق اذا  
لم يكن بعد ما اسم سواء فليزيد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك وقدر الايراد في بعض الجوانب كذا اورد على التعريف اقامه اوجه  
زيد فان اقامه خبر فزيد صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بان لا يقتض التعريف بل ان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه  
بحث لان كون الخبر هو المجموع لا دخل لفي دفع الانتقاض بل لاساس انه فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقامه انه  
صحة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظن فوجب ان يكون مبتدئ ان ليس لك بل المجموع من الضعفة والعامل خبر البتة او انما  
يقول لاوراد ان اقامه خبر فزيد لم يرد الايراد على قوله في تعريف الخبر الغاية للضعفة المذكورة ان كيف يكون اقامته في اقامه اوجه فزيد جزا  
مع انه ليس بخاتمة للضعفة المذكورة فكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الضعفة وحدها والمجموع متا للضعفة وجوابك قد عرفت ان  
البحر والكو في اقامه اقامه ما عداست عند افعال الثاني والاول فلا يقتض به حد البتة ان قال دة اشكال وهو ان احدي الضعفتين  
في مثل مضارب وكسر عمر بطريق التنازع اقامة خبره على طريقة الكو في البحر فلا يصدق التعريف عليه بل اقامة خبرها في مثل  
الصورة الى ما ذهب اليه لكسا من حذف العامل معنى رافعة للظن المقدر فيصدق التعريف عليه فذهب عندهم الى ان  
ما جاز ان منه قال فان طابقت الضعفة الواقعة بين حرف النفي والعلة الاستفهام يشير الى ان مرجع الضعفة هو الضعفة المذكورة  
بدون التقييد بقوله رافعة لظن فزيد لانه ترتب الجواز لاوراد لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظن فزيد فانما جرح ليس الا  
اي ليس للضعفة شيئا الا انما تحذف البتة في قال ما جاز ان منه ذلك بعد الا لا غير لم يبقين ليس به فثبتت مشرة ليس لا  
غيره واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسوح انتهى قل يمكن اذا استعمل المصدر واريه بمعنى الضعفة مثل اعدل لا يرب  
بجوز فزيد لاوراد ان لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله لا يلزم عدم المطابقة كم كيف وقال الرضوي في كتاب  
الجمع اما الوجه الذي كان في الاصل مصدرا نحو عدم وعو يجوز ان يعبر الاصل فلا يشي ولا يجمع ولا يوثق ويجوز ان يعبر الى  
المتشقة اليه فيشئ ويجمع فزيد جلال عدلان ورجال عدول قال بازا لاوراد ان الاستسما في مخالفة الاصل فلا يسبق اليه  
الى احد ما يختلف اقامه فزيد حيث لا يجوز فيه الالفاظ عليه فلو ما من مخالفة الاصل يستلزم اقامه على الابد تأخير البتة عن الخبر  
فلا يسبق اليه بل لا ما هو الاصل فيلزم قبله ما هو الذي بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حوا  
وقيل لا ضرورة في تقديم الخبر في اقامه حتى يتكلم الالتباس لا طمنا وفي اقامه فزيد يجب تقديم الخبر لتقصه الاستفهام وتعلق الاتهام  
به والتشكي على الاستفهام كجب تقديمه لا ضرورة فامية في مثل اقامه فزيد قلت لا ضرورة فزيد اقامه انتهى اقول وفيه بحث لا  
ان ما اورد ان الضرورة يجوز لالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس اقامه لان البتة بان في كل ما جاز فيه وجوب من غير ضرورة





بمعناه وهو ما لا يحتاج الى اليا على التوجيه الثاني بل يصير هو اختصاصا على ذلك التوجيه وتوسيع معنى قوله اي من اجل  
معنى على لفظها فائدة او انما يصير معقول ثانيا وبمعنى يتعدى اليه بواسطة الى ولها بمعناه والا اي وان لم يجعل الباشي  
بل معنى على معناه ويغير بعده الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لما حجة اليه او لم يستد مقدي الى المعقول الاول بنفسه بل يصير هو اختصاصا  
يصير وجه محتمل موجه الى خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام او السقوط يقتضي ان يتعلق قوله ووجه بقوله ان لا يشبه  
وعلى المعنى المذكور لم يتركه عنده وما ذكرنا من ان ليس من اليا على التوجيه الثاني لا يقتضي ان يكون موجه ويحتمل ان يكون المعنى  
حين قيل بالتوجيه الثاني لم يتركه عنده وما ذكرنا من ان ليس من اليا على التوجيه الثاني لا يقتضي ان يكون موجه ويحتمل ان يكون المعنى  
او لم يقل بالتوجيه وانه معقول ثانيا بل قيل بالتوجيه الاول كما في التوجيه الثاني لما حجة اليه بل يصير هو اختصاصا او لم يستد مقدي الى المعقول الاول  
بنفسه ما قلنا من ان العواصم في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ او كان انما  
في يضرب زيد في معنى ما ذكرنا من ان العواصم في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ او كان انما  
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالاسم وادعاهم فاجله اي اسم ما تاول على ما قال  
بالصريح بل لم يخرج قوله الذي لم يكن الجملة واحدة لان فيه العواصم بآويل الجملة وان قال بل بعد صرح الا انه لا كان قوله بالاسم  
تطعي كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطاعتها بلا بيان تطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الاخر ويجب تقديرها بالاسم  
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة بعد لان الاخبار باطل كثر لم يثبت اليه ان قدس سره بل قد راسم وتعالى الجملة ليست بدخلة  
فيه فيها على ذلك سبلا في ما ذكره الرضي فتعذر الاسم ليس لا خارج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقع لا حاجة اليه مع احد من  
التوجيهين بل لا بد منه فلا يصح في التوجيه من جبر ويضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المبتدأ في الجملة غير متضمن  
بالحقيقة فهو لو قلنا لا حاجة اليه مع اليا صدق التعريف عليه لان المبتدأ في المبتدأ لا يكون بطريق الحقيقة او المطلق  
مختص الى الكمال وكذا في تعريف الفاعل والاصل هو ما ذكرنا الا ان قدس سره صرح عنه في جعل قوله قدما عليه قيد  
اخر انما وجهه هناك قرينة على الصفة ولم يوجد على ما لا حاجة اليه الى العرف هناك اي في المقع من التعريفات شرحت للماهيات  
والاخر انما وجهه هناك بان يقع فيما فيه لم يكن لاخر من المشرحة كقولنا لا حاجة اليه المذكورة في تقديره اعتبارا واحدا  
والتوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف قائم في قوله اي بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
بمجموع اسم الفاعل الاسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى  
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا لا يبعد اعيانه على في الخبر لا يقتضيه المبتدأ او الخبر على  
السوا او لا يقتضيه من الرضي فلا يكل عبارة ان قدس سره على ان خبر الخبر لا يقتضيه المبتدأ او الخبر على  
قال الرضي العامل في المبتدأ عند البعدين هو اليا مبتدأ ومثله بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
والجواب في هذا لا يبعد هو العامل في الخبر اي بجزء الاسم على السوا وقال الرضي في الفصل وكذا ما جرد من اليا بسند وهو  
لا معنى قد يتبادر لها سائلا ولا واحدا من حيث ان اليا سائلا لا يتبادر في دون طرفين بسند ومثله اليه قوله لشي اليا بسند

فان كان يكون في اليا على التوجيه الثاني بل يصير هو اختصاصا على ذلك التوجيه وتوسيع معنى قوله اي من اجل  
معنى على لفظها فائدة او انما يصير معقول ثانيا وبمعنى يتعدى اليه بواسطة الى ولها بمعناه والا اي وان لم يجعل الباشي  
بل معنى على معناه ويغير بعده الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لما حجة اليه او لم يستد مقدي الى المعقول الاول بنفسه بل يصير هو اختصاصا  
يصير وجه محتمل موجه الى خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام او السقوط يقتضي ان يتعلق قوله ووجه بقوله ان لا يشبه  
وعلى المعنى المذكور لم يتركه عنده وما ذكرنا من ان ليس من اليا على التوجيه الثاني لا يقتضي ان يكون موجه ويحتمل ان يكون المعنى  
حين قيل بالتوجيه الثاني لم يتركه عنده وما ذكرنا من ان ليس من اليا على التوجيه الثاني لا يقتضي ان يكون موجه ويحتمل ان يكون المعنى  
او لم يقل بالتوجيه وانه معقول ثانيا بل قيل بالتوجيه الاول كما في التوجيه الثاني لما حجة اليه بل يصير هو اختصاصا او لم يستد مقدي الى المعقول الاول  
بنفسه ما قلنا من ان العواصم في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ او كان انما  
في يضرب زيد في معنى ما ذكرنا من ان العواصم في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ او كان انما  
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالاسم وادعاهم فاجله اي اسم ما تاول على ما قال  
بالصريح بل لم يخرج قوله الذي لم يكن الجملة واحدة لان فيه العواصم بآويل الجملة وان قال بل بعد صرح الا انه لا كان قوله بالاسم  
تطعي كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطاعتها بلا بيان تطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الاخر ويجب تقديرها بالاسم  
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة بعد لان الاخبار باطل كثر لم يثبت اليه ان قدس سره بل قد راسم وتعالى الجملة ليست بدخلة  
فيه فيها على ذلك سبلا في ما ذكره الرضي فتعذر الاسم ليس لا خارج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقع لا حاجة اليه مع احد من  
التوجيهين بل لا بد منه فلا يصح في التوجيه من جبر ويضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المبتدأ في الجملة غير متضمن  
بالحقيقة فهو لو قلنا لا حاجة اليه مع اليا صدق التعريف عليه لان المبتدأ في المبتدأ لا يكون بطريق الحقيقة او المطلق  
مختص الى الكمال وكذا في تعريف الفاعل والاصل هو ما ذكرنا الا ان قدس سره صرح عنه في جعل قوله قدما عليه قيد  
اخر انما وجهه هناك قرينة على الصفة ولم يوجد على ما لا حاجة اليه الى العرف هناك اي في المقع من التعريفات شرحت للماهيات  
والاخر انما وجهه هناك بان يقع فيما فيه لم يكن لاخر من المشرحة كقولنا لا حاجة اليه المذكورة في تقديره اعتبارا واحدا  
والتوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف قائم في قوله اي بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
بمجموع اسم الفاعل الاسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى  
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا لا يبعد اعيانه على في الخبر لا يقتضيه المبتدأ او الخبر على  
السوا او لا يقتضيه من الرضي فلا يكل عبارة ان قدس سره على ان خبر الخبر لا يقتضيه المبتدأ او الخبر على  
قال الرضي العامل في المبتدأ عند البعدين هو اليا مبتدأ ومثله بجزء الاسم من العواصم اللفظية بسند الى شي او ليس اليه شي ظاهر  
والجواب في هذا لا يبعد هو العامل في الخبر اي بجزء الاسم على السوا وقال الرضي في الفصل وكذا ما جرد من اليا بسند وهو  
لا معنى قد يتبادر لها سائلا ولا واحدا من حيث ان اليا سائلا لا يتبادر في دون طرفين بسند ومثله اليه قوله لشي اليا بسند

[illegible]

عالم في البنية أو الخرجات المعتمدة البصريين قال المصنف في الالبيان شرح لفصل النجوم في تعيين العالم غرائب فذهب  
البصريون لما خردوا الى ما ذكره وهو كونها مجردة لا لاسناد وذهب المتقدمون منهم الى كون البنية مجردة عن العوالم لاسناد  
بأنه لا وهو البنية جميعا فاعتقدوا بذهب الحكميون الى ان البنية تعامل في الخرجات الخرجات في البنية انتهى وقال الرضي اما العالم  
في البنية تعامل البصريون هو الابدأ ونسبوه بخر والاسم عن العوالم لاسناد ويكون معنى الابدأ في البنية انما في خبره الاسم عن العالم  
ناسا وهو في شيء ثم قال الساجد ان كان غير شري والجزولي في الابدأ هو العالم في الخرجات فذهب الى ان البنية لطلب لها على السوا لفضل الاخرى عن سبب  
ان العالم في الخرجات هو الابدأ ويحكي هذا عن الى على وقال الكسائي والغزالي غيرهم ان وقال بعضهم البنية الاول يرتفع باسناد والخرج اليه  
كما قال خلف في ارتفاع الضالع وقال الكونون البنية الاول يرتفع بالضمير العام من الخبر اليه لا بالضمير الضمير في الخبر الجاهل بالرفع انتهى  
بأنه خبير بان كلام الرضي يدل على ان المتقدم من البصريين قالوا ان الابدأ تعامل في البنية او لم يتعدوا العالم في الخبر اما من  
الاسناد خردون منهم وصرف كلام الالبيان وال على انهم تعدوا الالبيان ونسب الى الكونية في الالبيان انهم قالوا بانها تعامل  
وفي الرضي قال الكونون البنية الاول يرتفع بالضمير الاولان ليقع طائفة منهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني قوله فقال بعضهم  
الابدأ تعامل في البنية والبنية تعامل في الخرجات فاعتقدوا ان العالم بسمويه وابو علي وقيل كان غير شري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي  
لما عرفت من تصريح الرضي بان الخرجات في الخبر قد عرفت ان العالم بسمويه وابو علي وقيل كان غير شري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي  
الابن الكسائي والغزالي قوله الخرجات من احوالها يجب ان يلاحظ فيه كون حال البنية وصنع فان دل عليه فيها فالاول بايمل عليه  
قوله في داره زيد في المعنى والاختلاف في تعيين الابدأ في نحو في داره زيد لنمليعوا الضمير الى زيد هو ظرفا ورتبه في كلامه الاول  
وان جزئي في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا وبنيته الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لانح انما قبل الذكر لفظا ورتبه في المعنى  
فان قلت في واقعا زيد لم يجوز الكونون المعتمد على الفاعلية فاعلا عنها واما على الابدأ فلان الضمير لم يد على البنية بل على  
بالاضيف اليه البنية والضمير التقدير اعمها هو البنية واجابها البصريون على ان يكون المرفوع متبدا لافاعلا تقولهم في كفاهاه ونجيب  
وقوله بسعة ذلك المعنى ونجابه ان كان اسم في تبه تقديم كان ما هو من قاده لك هذا الكلام وفي حاشية يقل المصنف الخرجات في  
الاسم على الوجه المذكور من البصريين واما صاحب التيسير فعلقه عن الاخش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام  
زيد في داره اجماعا بهت عن الاخش فظنه ان الالبيان البصريين لم يكونوا وليس لك فالمتنول عنهم الاجازة في الاخش في المنه  
والبصريون يجوزونها وان اوجهم كلام ابن مالك في تيسير اختصاص الاخش باجابه انتهى فظن ان تخصيص الاجازة بالان  
على ما وقع في الحاشية ليس على ما ينبغي قوله رافع صاحبها في الدار قال الرضي ومن حوز ضرب غلامه زيد ينبغي ان يجوز به  
طلب البنية ان يطلب البعض لا يقول ان البنية الكلام لكن يجوز حكمه باقتناعه على ما يدل عليه كلام ابنه حيث قال ضرب غلامه  
زيد الاجازة الاخش وابو الفتح ابو عبد الله الطول من الكونون والجمهور يوجبون في ذلك ان التفرقة بين الفعل نحو اذاعني  
ابنهم ربه ويتبع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لا اتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلاما عبدا بغيره بغير الفعل وانما  
فيما تقدم في الخبر والمفعول في كلامه قوله مثل قوله ما يخص فيه البنية باصنعة لفظا نحو اذاعني صاحبها في الدار وقوله  
نحو قوله الحسن بن مهران بدرهم ابي سوان منه او معنى محكم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة مشتق من الميزن لئلا يفرق بين ضرب  
نحو قوله الحسن بن مهران بدرهم ابي سوان منه او معنى محكم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة مشتق من الميزن لئلا يفرق بين ضرب

[illegible]

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلية ما يهتد به لول كم دخول الناطق في ما يهتد به لول الانسان حتى يهتد به لا يكتفي في  
تخصيصه كالناظر بل لابد من تخصيص الجرح وكذا نحو رجل جاني لاني سمي رجل صغير فاصفة ليست داخلية في ما يهتد به لول  
محصلة ما يهتد به اخرى بانضمامه لخاصة الناطق فانه داخل في ما يهتد به الانسان قال الانسان اذا وقع مبتدأ بدين من صفات  
منه تخصيص بالقياس الى الجرح نحو انسان هندي جا وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشرط لان الناطق ليس دا  
في ما يهتد به الحيوان فيكون محصلا به بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالحكمة الصفة لابد من ان  
يكون مخصوصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المنهى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اني  
هذا المحصل اللام المحدود اما فاجل للمحدود فاصفة محصلة لفائدة بلارية قوله وحيث وصف بالمؤن تخصيص بالصفة  
التخصيص النوعي و لافاضا في كونه يسمى بالابتداء ليعتد وقد صرح بالابتداء بالكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاكولة خصما  
بالصفة تخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة القنطاري قدس سره في شرح الفتح والمطلوب ولا يلزم من صحة  
الابتداء بجموع ناطق يرث القرآن وجسم نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيها هو الحيوان ولجسم بالصفة تخصيص النوعي صحة  
الابتداء بانسان يلعب بالشرط لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان شي وعدم كفاية تخصيص الذي في حيوان ناطق  
في الانسان اذ تخصيص فيه بالقياس الى الحيوان وتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص  
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يهتد به انسان هندي جا ولا انتقال في صحة والكمية المبتدأ  
في تخصيص شخص بالصفة تخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس لك كيف تقياس صحة على صحة فكلان تامل تخصيص  
الفردى بالصفة صحة تخصيص النوعي بحالها في المثال المذكور في كونه يسمى انسانا فانه لانه لو كان معنى اللزم صحة المبتدأ بانسان لصحة المبتدأ  
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبالحكم منه معنى جسمانيا مائلا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجح لاشتراك بالاصل  
والخصوصية الشابة للمعروف نفسه ان قلت اذ لم يكن من باب تخصيص بالصفة فمن اي باب هو فكلان من باب تخصيص بهوم  
او لا يشترط من هذا الحكم فاعلم في مفهوم مفرقة لا احتمال في خروج الدرة ومنها ان قلت لو لم يوصف الصبر بالمؤمن  
لم يصح الابتداء بعدم صحة الحكم فكلان فرق بين صحة الحكم وصحة المبتدأ فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين صحيح والابتداء بما فيه  
نظر كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان مفهوم في كل رجل جاني قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاني قبل  
الصفة لان الكرة الموصوفة ثم قلنا الصفة جات تحقيق الصحيح لا تصحيح هذا الكلام اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجح  
لاشتراك بالفعل لانه المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الشابة للمعروف نفسه في تخصيص ثابته للمعروف في ذاته ولم  
منه في الاشتراك فيجب ان لا فرق في وجود تخصيص في الاجمال وحوال السلسلة كيف تخصيص تعليل الاشتراك المبتدأ في  
قولنا انسان يلعب بالشرط لم يقبل بشرط انه صلا بخلاف صورة التخصيص نحو حيوان ناطق يرث القرآن فان المبتدأ قد قل  
اشتراك بالصفة خروج غير الناطق منه يصح بالتخصيص المبتدأ بالكرة دون الاول لعدم تخصيص فان اساسا من المعنوم في قولنا  
المعنوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المعنوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التخصيص وانما جاني  
في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمعروف حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فتبوء تخصيص الراجح

الانسان في ما يهتد به لول الانسان حتى يهتد به لا يكتفي في  
تخصيصه كالناظر بل لابد من تخصيص الجرح وكذا نحو رجل جاني لاني سمي رجل صغير فاصفة ليست داخلية في ما يهتد به لول  
محصلة ما يهتد به اخرى بانضمامه لخاصة الناطق فانه داخل في ما يهتد به الانسان قال الانسان اذا وقع مبتدأ بدين من صفات  
منه تخصيص بالقياس الى الجرح نحو انسان هندي جا وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشرط لان الناطق ليس دا  
في ما يهتد به الحيوان فيكون محصلا به بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالحكمة الصفة لابد من ان  
يكون مخصوصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المنهى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اني  
هذا المحصل اللام المحدود اما فاجل للمحدود فاصفة محصلة لفائدة بلارية قوله وحيث وصف بالمؤن تخصيص بالصفة  
التخصيص النوعي و لافاضا في كونه يسمى بالابتداء ليعتد وقد صرح بالابتداء بالكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاكولة خصما  
بالصفة تخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة القنطاري قدس سره في شرح الفتح والمطلوب ولا يلزم من صحة  
الابتداء بجموع ناطق يرث القرآن وجسم نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيها هو الحيوان ولجسم بالصفة تخصيص النوعي صحة  
الابتداء بانسان يلعب بالشرط لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان شي وعدم كفاية تخصيص الذي في حيوان ناطق  
في الانسان اذ تخصيص فيه بالقياس الى الحيوان وتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص  
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يهتد به انسان هندي جا ولا انتقال في صحة والكمية المبتدأ  
في تخصيص شخص بالصفة تخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس لك كيف تقياس صحة على صحة فكلان تامل تخصيص  
الفردى بالصفة صحة تخصيص النوعي بحالها في المثال المذكور في كونه يسمى انسانا فانه لانه لو كان معنى اللزم صحة المبتدأ بانسان لصحة المبتدأ  
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبالحكم منه معنى جسمانيا مائلا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجح لاشتراك بالاصل  
والخصوصية الشابة للمعروف نفسه ان قلت اذ لم يكن من باب تخصيص بالصفة فمن اي باب هو فكلان من باب تخصيص بهوم  
او لا يشترط من هذا الحكم فاعلم في مفهوم مفرقة لا احتمال في خروج الدرة ومنها ان قلت لو لم يوصف الصبر بالمؤمن  
لم يصح الابتداء بعدم صحة الحكم فكلان فرق بين صحة الحكم وصحة المبتدأ فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين صحيح والابتداء بما فيه  
نظر كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان مفهوم في كل رجل جاني قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاني قبل  
الصفة لان الكرة الموصوفة ثم قلنا الصفة جات تحقيق الصحيح لا تصحيح هذا الكلام اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجح  
لاشتراك بالفعل لانه المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الشابة للمعروف نفسه في تخصيص ثابته للمعروف في ذاته ولم  
منه في الاشتراك فيجب ان لا فرق في وجود تخصيص في الاجمال وحوال السلسلة كيف تخصيص تعليل الاشتراك المبتدأ في  
قولنا انسان يلعب بالشرط لم يقبل بشرط انه صلا بخلاف صورة التخصيص نحو حيوان ناطق يرث القرآن فان المبتدأ قد قل  
اشتراك بالصفة خروج غير الناطق منه يصح بالتخصيص المبتدأ بالكرة دون الاول لعدم تخصيص فان اساسا من المعنوم في قولنا  
المعنوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المعنوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التخصيص وانما جاني  
في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمعروف حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فتبوء تخصيص الراجح

هذا هو الراجح





حرف الاستفهام لا يخرج عن حرف النفي بل هو في الحقيقة نفي في سبيل التأكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام  
صرح في المعنى اللاحق في ذلك في مثل راجل في الدار وهل راجل في الدار لا يعلم بالثبوت في الامتيازات ويمكن ان يتم ان  
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن الحكمة المخصصة فلا بد من تخصيص بل هو انشائي خبر فاعقل بالتحسين انما  
هو في الاخبار لا في الانشائي قوله اي من الماهون اي من راجل داهية المعلوم كون احد جانبي الدار كما ان فيها فاعقل له بعد  
صفة سببية اصل و امر اتم تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا ينع من فاعقل مع ما قيل ان المعلومية ليست  
ثابتة لكل واحد من اجل احدى التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فاعقل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان يتميز راجل خبره المعلوم  
سماوات في الدار خبر لها معا وان كان كلام الشريف قدس سره في شرح المقام يدل على عدم جواز ذلك حيث قال في  
تأليف لم يجوز ان يكون محروفي ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى زيد عطو محروفي محروفي لا يشارك في المسند المذكور منى محروفي  
كما في قولك قائم زيد ومحمود فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور فقلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل له حاصل عندكم محروفي  
ذلك المقعد صفة راجل الى زيد وقد انتقل الى الطرف فلا يصح خبر من محروفي بخلاف تمام فاعلى ذكره من المثال فاعلى على مطابق  
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمر ولم يخرج اسنادا وقام اليها وقام اليها جميعا لا شائبة على  
تفسير زيدها كلامه وقال في محاشية اي الطرف انتقل بضمير زيد لا يصح خبر من محروفي فلا يصح خبره معا وهذا يكون ان زيد قام  
ومحمود فاعلى لا يجوز ان يحل تمام خبره عما بل يجب ان يقدر المحروفي وعمر وقام اقول كون الطرف منتظما بضمير زيد على تقدير  
جعله خبرا لزيد فقط مسلم فاعلى تقدير خبره العا لغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع  
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد قام وعمر وان افرد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد وان رجوعه الى  
سماوات المذكور فيه الواقف قياس ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى مع الفارق لا ينعى المذكور بل الطرف احد الامرين لا كلاهما فيصح رجوع  
الضمير اليه ويل المذكور لاننا نقول بكونه خبرا عن ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة المتأخر في في المطول في بحث المسند التوحيدي  
قولنا فاعلى خبرين كيف واديت جوده وقد كان البر والبر والبر خبر عام فروع جوده وعطو محروفي والجملة لطيفة على وقد كان البر  
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم فاعلى لان في المقدم في نية التاخير في المعنى وقد جرد في انت العلم و زيد يكون زيد مبتدأ خبر  
خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبره معا انتهى فاعلى قوله فتعنت اي التكرار يتبع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل واحد  
ما اذا اخرج من نية احتمالها فلا يتعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التبيين برغم الاحتمال او بتبليغ لكن ارادة هذا المعنى في  
العتبار وهو المصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقليد الاشراك الى اصل في التكرار فاعلى من قوله فاعلى صفة اذا نصبت التكرار  
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التبيين وتعيين بحيث يرفع الاشراك بتقليد الاشراك  
وعلى هذا فالاصح ان ينعى ان ينعى ان ينعى من الاحتمال او ينعى من قوله التسمية يشبه البتة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة  
المذكور في موضع المحرر لان قولهم بالافراد لا ينعى من مقام المحرر والمقام ان معناه منى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله  
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فانما يستعمل على ان يكون خبره بل ان الضمير في آخره قد تم تقديره  
لان تقديره باسناد التاخير خبره المحرر كما ذكره او ينعى من حيث لان افادة المحرر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كذا وقد تم تقديره

الاستفهام لا يخرج عن حرف النفي بل هو في الحقيقة نفي في سبيل التأكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام  
صرح في المعنى اللاحق في ذلك في مثل راجل في الدار وهل راجل في الدار لا يعلم بالثبوت في الامتيازات ويمكن ان يتم ان  
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن الحكمة المخصصة فلا بد من تخصيص بل هو انشائي خبر فاعقل بالتحسين انما  
هو في الاخبار لا في الانشائي قوله اي من الماهون اي من راجل داهية المعلوم كون احد جانبي الدار كما ان فيها فاعقل له بعد  
صفة سببية اصل و امر اتم تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا ينع من فاعقل مع ما قيل ان المعلومية ليست  
ثابتة لكل واحد من اجل احدى التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فاعقل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان يتميز راجل خبره المعلوم  
سماوات في الدار خبر لها معا وان كان كلام الشريف قدس سره في شرح المقام يدل على عدم جواز ذلك حيث قال في  
تأليف لم يجوز ان يكون محروفي ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى زيد عطو محروفي محروفي لا يشارك في المسند المذكور منى محروفي  
كما في قولك قائم زيد ومحمود فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور فقلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل له حاصل عندكم محروفي  
ذلك المقعد صفة راجل الى زيد وقد انتقل الى الطرف فلا يصح خبر من محروفي بخلاف تمام فاعلى ذكره من المثال فاعلى على مطابق  
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمر ولم يخرج اسنادا وقام اليها وقام اليها جميعا لا شائبة على  
تفسير زيدها كلامه وقال في محاشية اي الطرف انتقل بضمير زيد لا يصح خبر من محروفي فلا يصح خبره معا وهذا يكون ان زيد قام  
ومحمود فاعلى لا يجوز ان يحل تمام خبره عما بل يجب ان يقدر المحروفي وعمر وقام اقول كون الطرف منتظما بضمير زيد على تقدير  
جعله خبرا لزيد فقط مسلم فاعلى تقدير خبره العا لغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع  
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد قام وعمر وان افرد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد وان رجوعه الى  
سماوات المذكور فيه الواقف قياس ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى مع الفارق لا ينعى المذكور بل الطرف احد الامرين لا كلاهما فيصح رجوع  
الضمير اليه ويل المذكور لاننا نقول بكونه خبرا عن ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة المتأخر في في المطول في بحث المسند التوحيدي  
قولنا فاعلى خبرين كيف واديت جوده وقد كان البر والبر والبر خبر عام فروع جوده وعطو محروفي والجملة لطيفة على وقد كان البر  
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم فاعلى لان في المقدم في نية التاخير في المعنى وقد جرد في انت العلم و زيد يكون زيد مبتدأ خبر  
خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبره معا انتهى فاعلى قوله فتعنت اي التكرار يتبع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل واحد  
ما اذا اخرج من نية احتمالها فلا يتعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التبيين برغم الاحتمال او بتبليغ لكن ارادة هذا المعنى في  
العتبار وهو المصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقليد الاشراك الى اصل في التكرار فاعلى من قوله فاعلى صفة اذا نصبت التكرار  
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التبيين وتعيين بحيث يرفع الاشراك بتقليد الاشراك  
وعلى هذا فالاصح ان ينعى ان ينعى من الاحتمال او ينعى من قوله التسمية يشبه البتة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة  
المذكور في موضع المحرر لان قولهم بالافراد لا ينعى من مقام المحرر والمقام ان معناه منى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله  
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فانما يستعمل على ان يكون خبره بل ان الضمير في آخره قد تم تقديره  
لان تقديره باسناد التاخير خبره المحرر كما ذكره او ينعى من حيث لان افادة المحرر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كذا وقد تم تقديره

الاستفهام لا يخرج عن حرف النفي بل هو في الحقيقة نفي في سبيل التأكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام  
صرح في المعنى اللاحق في ذلك في مثل راجل في الدار وهل راجل في الدار لا يعلم بالثبوت في الامتيازات ويمكن ان يتم ان  
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن الحكمة المخصصة فلا بد من تخصيص بل هو انشائي خبر فاعقل بالتحسين انما  
هو في الاخبار لا في الانشائي قوله اي من الماهون اي من راجل داهية المعلوم كون احد جانبي الدار كما ان فيها فاعقل له بعد  
صفة سببية اصل و امر اتم تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا ينع من فاعقل مع ما قيل ان المعلومية ليست  
ثابتة لكل واحد من اجل احدى التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فاعقل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان يتميز راجل خبره المعلوم  
سماوات في الدار خبر لها معا وان كان كلام الشريف قدس سره في شرح المقام يدل على عدم جواز ذلك حيث قال في  
تأليف لم يجوز ان يكون محروفي ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى زيد عطو محروفي محروفي لا يشارك في المسند المذكور منى محروفي  
كما في قولك قائم زيد ومحمود فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور فقلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل له حاصل عندكم محروفي  
ذلك المقعد صفة راجل الى زيد وقد انتقل الى الطرف فلا يصح خبر من محروفي بخلاف تمام فاعلى ذكره من المثال فاعلى على مطابق  
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمر ولم يخرج اسنادا وقام اليها وقام اليها جميعا لا شائبة على  
تفسير زيدها كلامه وقال في محاشية اي الطرف انتقل بضمير زيد لا يصح خبر من محروفي فلا يصح خبره معا وهذا يكون ان زيد قام  
ومحمود فاعلى لا يجوز ان يحل تمام خبره عما بل يجب ان يقدر المحروفي وعمر وقام اقول كون الطرف منتظما بضمير زيد على تقدير  
جعله خبرا لزيد فقط مسلم فاعلى تقدير خبره العا لغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع  
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد قام وعمر وان افرد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد وان رجوعه الى  
سماوات المذكور فيه الواقف قياس ان زيد عندكم عمر وعطو فاعلى مع الفارق لا ينعى المذكور بل الطرف احد الامرين لا كلاهما فيصح رجوع  
الضمير اليه ويل المذكور لاننا نقول بكونه خبرا عن ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة المتأخر في في المطول في بحث المسند التوحيدي  
قولنا فاعلى خبرين كيف واديت جوده وقد كان البر والبر والبر خبر عام فروع جوده وعطو محروفي والجملة لطيفة على وقد كان البر  
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم فاعلى لان في المقدم في نية التاخير في المعنى وقد جرد في انت العلم و زيد يكون زيد مبتدأ خبر  
خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبره معا انتهى فاعلى قوله فتعنت اي التكرار يتبع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل واحد  
ما اذا اخرج من نية احتمالها فلا يتعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التبيين برغم الاحتمال او بتبليغ لكن ارادة هذا المعنى في  
العتبار وهو المصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقليد الاشراك الى اصل في التكرار فاعلى من قوله فاعلى صفة اذا نصبت التكرار  
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التبيين وتعيين بحيث يرفع الاشراك بتقليد الاشراك  
وعلى هذا فالاصح ان ينعى ان ينعى من الاحتمال او ينعى من قوله التسمية يشبه البتة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة  
المذكور في موضع المحرر لان قولهم بالافراد لا ينعى من مقام المحرر والمقام ان معناه منى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله  
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فانما يستعمل على ان يكون خبره بل ان الضمير في آخره قد تم تقديره  
لان تقديره باسناد التاخير خبره المحرر كما ذكره او ينعى من حيث لان افادة المحرر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كذا وقد تم تقديره

الفاعل هو الذي ينفذ الفعل...  
المفعول به هو الذي يقع عليه الفعل...  
المتلقي هو الذي يتلقى الفعل...  
الفاعل هو الذي ينفذ الفعل...  
المفعول به هو الذي يقع عليه الفعل...  
المتلقي هو الذي يتلقى الفعل...

على الخبر المشتق بغير حصر خبر عليه سوا كان السند اليه معرفة فانه انما هو خبر مشتق من خبره...  
فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...  
فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...

فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...  
فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...

فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...  
فصل في معرفة الفاعل...  
فصل في معرفة المفعول به...  
فصل في معرفة المتلقي...











منه على قتل به حيث قال في ذلك المقام فان قيل فغير ان كان الضمير بانما هو الزيدان قاما والزيدون قاطبة فليست بالبدل من ضمير فان  
لم يجر فيهما كثر في بيان نظر ان الضمير لفظا لا في معنى بل في معنى وان المخصوص من حيث الابدان وان هو لا التباس بالبدل في نعم الرجل  
وكما به مبتدأ اخر مقدر قلنا لا معنى تخويه فيه وعدم تحريكه في الزيدان قاطبة دون فارق مع ان النظر في الامر من غير ان يكون  
قائما كونه كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز التماس من صور التباس لان الابدال يستلزم هو ضمير قبل الذكر لا  
يستلزم تقديم الخبر وهو ايه خلاف الاصل فيكون خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون  
صدر التباس وفيه ان الابدال ايه يستلزم خلاف الاصل وهو كون البدل من في حكم التسمية صريح بالفضل السندى في قوله  
وبالحكمة الفرق الذي ذكره الفصل السندى بين صور جواز التماس والالتباس ان كان معناه عند الرضى فالجواب ليس في شيء  
اجا والافعال وجوب كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيدكم محض على ان تفسيره المذكور  
ما ذكره الشيخ ان الحاسب في شرح الفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من وجب لفظا ومعنى ما لفظا فلان  
المبتدأ اذا كان خبره فلفظا فلو كان لا يتقدم عليه وفي جملة ذلك كك خروج من هذه القاعدة وهو بعبارة والاخر اذا وقع خبر  
جملة فلفظا من ضمير ولا ضمير بنا وما هو من ان الرجل الجنس فقد تقدم ساد ووجوده كان وقوعه بجنس موضع الضمير  
قائما ايه ومن حيث معنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذ جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المعلوم منه واذ جعل مبتدأ  
لم يكن محققا فلان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس سندا الضمير  
المبتدأ بل سندا الى الظاهر ولو كان مقصود من قوله وكان الخبر فلفظا ما ذكره الرضى لما قال بوجوب فالقصر منه ان يكون الفصل  
سندا الى ضمير المبتدأ مستمرا وبارز وان يكون سندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير من ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل  
منه اخرج نحو زيد قام ابو له ولا غير فالمعنى ان السند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فلفظا تابا له على نحو ما ذكرنا وجب تفسيره نظرا  
في الوجهي السندية وكان الخبر فلفظا له لاجل جملته باعتبار الصورة فلفظا ونحوه ان الزيدان لان الجملة صورة لافضل خلاف نحو زيد  
قام فان الجملة فصل لاجل صورة وليس على ما ينبغي ان يقال ان قول المصنف كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من ليس على ما ينبغي ان  
قوله ووضع المخصوص الضمير في المعنى والثالث من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المبتدأ بلفظ واكثر وقوعه في مقام خبر  
والقديم نحو ما قلنا ما قلناه وصاحب اليمين ما صاحب اليمين وقال لا اري الموت شي والراجح اعادة تبينه من زيد على  
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كنية له اجازة ابو الحسن وقال الرضى وضع المخصوص الضمير ان كان في موضع ضمير جاز قياتا وان  
لم يكن فمفسر سبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجر عنده وقال الاخفش ربح نحو زيد وان لم يكن بلفظ الاول  
في الشرط ان اوفى خبره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجره كثير من العلماء من الرابطة وعده من صاحب المعنى حيث قال وما  
من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والقصة محو هو واحد ونحوه واذي  
شأنه اخصه بعبارة الذين كفروا وما ذكره الرضى من ان الجملة الواقعة خبرا لا يخفى من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فاحتمل كل  
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألف بلا ضمير لانها جود على ان كون الخبر  
المبتدأ لا يحتاج الى ضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابطة ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

منه على قتل به حيث قال في ذلك المقام فان قيل فغير ان كان الضمير بانما هو الزيدان قاما والزيدون قاطبة فليست بالبدل من ضمير فان  
لم يجر فيهما كثر في بيان نظر ان الضمير لفظا لا في معنى بل في معنى وان المخصوص من حيث الابدان وان هو لا التباس بالبدل في نعم الرجل  
وكما به مبتدأ اخر مقدر قلنا لا معنى تخويه فيه وعدم تحريكه في الزيدان قاطبة دون فارق مع ان النظر في الامر من غير ان يكون  
قائما كونه كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز التماس من صور التباس لان الابدال يستلزم هو ضمير قبل الذكر لا  
يستلزم تقديم الخبر وهو ايه خلاف الاصل فيكون خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون  
صدر التباس وفيه ان الابدال ايه يستلزم خلاف الاصل وهو كون البدل من في حكم التسمية صريح بالفضل السندى في قوله  
وبالحكمة الفرق الذي ذكره الفصل السندى بين صور جواز التماس والالتباس ان كان معناه عند الرضى فالجواب ليس في شيء  
اجا والافعال وجوب كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيدكم محض على ان تفسيره المذكور  
ما ذكره الشيخ ان الحاسب في شرح الفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من وجب لفظا ومعنى ما لفظا فلان  
المبتدأ اذا كان خبره فلفظا فلو كان لا يتقدم عليه وفي جملة ذلك كك خروج من هذه القاعدة وهو بعبارة والاخر اذا وقع خبر  
جملة فلفظا من ضمير ولا ضمير بنا وما هو من ان الرجل الجنس فقد تقدم ساد ووجوده كان وقوعه بجنس موضع الضمير  
قائما ايه ومن حيث معنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذ جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المعلوم منه واذ جعل مبتدأ  
لم يكن محققا فلان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس سندا الضمير  
المبتدأ بل سندا الى الظاهر ولو كان مقصود من قوله وكان الخبر فلفظا ما ذكره الرضى لما قال بوجوب فالقصر منه ان يكون الفصل  
سندا الى ضمير المبتدأ مستمرا وبارز وان يكون سندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير من ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل  
منه اخرج نحو زيد قام ابو له ولا غير فالمعنى ان السند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فلفظا تابا له على نحو ما ذكرنا وجب تفسيره نظرا  
في الوجهي السندية وكان الخبر فلفظا له لاجل جملته باعتبار الصورة فلفظا ونحوه ان الزيدان لان الجملة صورة لافضل خلاف نحو زيد  
قام فان الجملة فصل لاجل صورة وليس على ما ينبغي ان يقال ان قول المصنف كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من ليس على ما ينبغي ان  
قوله ووضع المخصوص الضمير في المعنى والثالث من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المبتدأ بلفظ واكثر وقوعه في مقام خبر  
والقديم نحو ما قلنا ما قلناه وصاحب اليمين ما صاحب اليمين وقال لا اري الموت شي والراجح اعادة تبينه من زيد على  
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كنية له اجازة ابو الحسن وقال الرضى وضع المخصوص الضمير ان كان في موضع ضمير جاز قياتا وان  
لم يكن فمفسر سبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجر عنده وقال الاخفش ربح نحو زيد وان لم يكن بلفظ الاول  
في الشرط ان اوفى خبره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجره كثير من العلماء من الرابطة وعده من صاحب المعنى حيث قال وما  
من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والقصة محو هو واحد ونحوه واذي  
شأنه اخصه بعبارة الذين كفروا وما ذكره الرضى من ان الجملة الواقعة خبرا لا يخفى من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فاحتمل كل  
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألف بلا ضمير لانها جود على ان كون الخبر  
المبتدأ لا يحتاج الى ضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابطة ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

منه على قتل به حيث قال في ذلك المقام فان قيل فغير ان كان الضمير بانما هو الزيدان قاما والزيدون قاطبة فليست بالبدل من ضمير فان  
لم يجر فيهما كثر في بيان نظر ان الضمير لفظا لا في معنى بل في معنى وان المخصوص من حيث الابدان وان هو لا التباس بالبدل في نعم الرجل  
وكما به مبتدأ اخر مقدر قلنا لا معنى تخويه فيه وعدم تحريكه في الزيدان قاطبة دون فارق مع ان النظر في الامر من غير ان يكون  
قائما كونه كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز التماس من صور التباس لان الابدال يستلزم هو ضمير قبل الذكر لا  
يستلزم تقديم الخبر وهو ايه خلاف الاصل فيكون خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون  
صدر التباس وفيه ان الابدال ايه يستلزم خلاف الاصل وهو كون البدل من في حكم التسمية صريح بالفضل السندى في قوله  
وبالحكمة الفرق الذي ذكره الفصل السندى بين صور جواز التماس والالتباس ان كان معناه عند الرضى فالجواب ليس في شيء  
اجا والافعال وجوب كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيدكم محض على ان تفسيره المذكور  
ما ذكره الشيخ ان الحاسب في شرح الفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من وجب لفظا ومعنى ما لفظا فلان  
المبتدأ اذا كان خبره فلفظا فلو كان لا يتقدم عليه وفي جملة ذلك كك خروج من هذه القاعدة وهو بعبارة والاخر اذا وقع خبر  
جملة فلفظا من ضمير ولا ضمير بنا وما هو من ان الرجل الجنس فقد تقدم ساد ووجوده كان وقوعه بجنس موضع الضمير  
قائما ايه ومن حيث معنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذ جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المعلوم منه واذ جعل مبتدأ  
لم يكن محققا فلان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس سندا الضمير  
المبتدأ بل سندا الى الظاهر ولو كان مقصود من قوله وكان الخبر فلفظا ما ذكره الرضى لما قال بوجوب فالقصر منه ان يكون الفصل  
سندا الى ضمير المبتدأ مستمرا وبارز وان يكون سندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير من ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل  
منه اخرج نحو زيد قام ابو له ولا غير فالمعنى ان السند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فلفظا تابا له على نحو ما ذكرنا وجب تفسيره نظرا  
في الوجهي السندية وكان الخبر فلفظا له لاجل جملته باعتبار الصورة فلفظا ونحوه ان الزيدان لان الجملة صورة لافضل خلاف نحو زيد  
قام فان الجملة فصل لاجل صورة وليس على ما ينبغي ان يقال ان قول المصنف كون المخصوص خبر مبتدأ من اول من ليس على ما ينبغي ان  
قوله ووضع المخصوص الضمير في المعنى والثالث من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المبتدأ بلفظ واكثر وقوعه في مقام خبر  
والقديم نحو ما قلنا ما قلناه وصاحب اليمين ما صاحب اليمين وقال لا اري الموت شي والراجح اعادة تبينه من زيد على  
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كنية له اجازة ابو الحسن وقال الرضى وضع المخصوص الضمير ان كان في موضع ضمير جاز قياتا وان  
لم يكن فمفسر سبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجر عنده وقال الاخفش ربح نحو زيد وان لم يكن بلفظ الاول  
في الشرط ان اوفى خبره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجره كثير من العلماء من الرابطة وعده من صاحب المعنى حيث قال وما  
من رابطة الجملة بما هي خبر مبتدأ من اول المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والقصة محو هو واحد ونحوه واذي  
شأنه اخصه بعبارة الذين كفروا وما ذكره الرضى من ان الجملة الواقعة خبرا لا يخفى من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فاحتمل كل  
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألف بلا ضمير لانها جود على ان كون الخبر  
المبتدأ لا يحتاج الى ضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابطة ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

ان كون النفس البتة ليس بما يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ذكر العلامة تفتلاني في شرح الفتح يدل على عدم صحة  
اولي العائد حيث قال علم من كلام الفتح وجو قول الفاعل لا بد في الجملة ان الواقعة خبر البتة اثنان عالم الى البتة لا ينفك كما في  
زيد قام ومقدركا في البر الكسيتين وهو ان التقوى لا يكون به ون سماء العقل الى ضمير البتة لا بد فيه من التعلق بالجملة او بجزء  
رابطه وهو معنى العائد وهذا ما يتم لو كان السند الجملة في غير ضمير الشأن سميلا ولتعمد في العلم ان الجملة الواقعة خبر عن ضمير الشأن  
استقناة من هذا الحكم الكلي لا بد في الجزئ عائد لانه ليست بمعنى تعلق بالجزء كذا في بي بي اوتيت لكان في الفعل على معنى نفس الخبر  
حده ولا معنى لربط الشئ بنفسه بل كماله في المعنى الثاني لاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها وانك اصحاب النار وان  
هتؤوه على الصالحات لا يحلفنفسا ولا يسموا ولا يسمى بالجنة بل يسمعون بعض الضمير او كل او لا يمكن ان عند سؤالا من الحاج لم يستطع ان يكون الجملة موصو  
او موصو فاعا اشارة البعيد فتفتح زيد قام هذا التامين وزيد قام ذلك لان والجملة على التاثيرات في السج لعطف  
بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قامت هند واكر ما نحو زيد قام ومعدت هند على ان الواو الجميع فالجملة كالمجموع وانما الواو  
الجميع في المفردات لاني اعمل بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذا اليوم ويقعد والاسم شرطه ان يشترط على ضمير مدلول على جواز  
بالخبر زيدا يوم عرفان قام والتاس الى الثانية من الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله وامان من خاف مقام  
ربه ونفى النفس عن الموصى فان الجملة هي الماوى والاصل ماواه وقال اللغون التقدير هي الماوى به وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ  
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون موصو فاعا بغير الواو نحو زيد قام عمر فهو او ثم هو والتاثير ان ياء العاقل نحو  
زيد قام عمر وقام هو والتاثير ان يكون بدلا نحو حسن الجارية بمعنى هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد الى الجارية وهو في  
كان من جملة اخرى وقياس قول من جعل العاقل في البدل نفس العاقل في البدل سندا ليصح المسئلة قوله اذ كان جميعا فاعا سافو  
موضع وهو ان يكون الضمير جوازين والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ ايضا جزئ من المبتدأ الاول لان جزمية تشعرا بالضمير ضمير الجار  
والجور معا فان كان المبتدأ والثاني في مكره فالجار والجور صفة نحو الحسن موان بدم وكذا النحان معر فاعا باللام نحو البر الكسيتين  
لان التعريف في مقصودهما في قوله ولقد اعمى على اللئيم بيتين ويكره ان يكون حال من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكركا  
بيتين كانا منه وسماهما في خبر ذلك في الجور نحو قوله لم ينص صبره وخبر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه في المقصود  
بتدو له منه مبالغة بالفعل لفظا نحو قرب بيت وقرب اجرا بالصفة محلا انا زيدا انضارب ولا تخش مع كونه ساعا بالصفة مبالغة  
للكوفيين والمروغ لا يحدف كونه مكره قوله فالالكثر من الغاة وهم البصريون الوجهان يقول فالالكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكر  
يشعر بان البصريين كهم قانون بتعدية الفعل مع انه ليس لك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمته الشريفة كونهان  
بعض بصريان برونه كنه قدر باسم فاعل يست وهو بصريان برونه كنه قدر صفت بالفعل وقال ايضا قال البصريون الظن  
منعوب على انه معقول فيك انك اتفاقا في نحو بلسا انا لك والجار والمجرور منصوب على انه معقول به كما انك اتفاقا في  
نحو رت بريد لان العاقل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وتوجب ابن السراج والوافع الى ان اسم فاعل فاعلان  
ضمير واكثرهم الى البصرة وان ابن السراج ولما يقع منهم ذكر هذا الكلام بعد ما قال انضارب انظر عند الكوفيين ما جعل الضمير  
ما يقع صريح في المنفى في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو منسوب الى اقل وهم الكوفيين كلفنا في الراشعي الهندية

ان كون النفس البتة ليس بما يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ذكر العلامة تفتلاني في شرح الفتح يدل على عدم صحة  
اولي العائد حيث قال علم من كلام الفتح وجو قول الفاعل لا بد في الجملة ان الواقعة خبر البتة اثنان عالم الى البتة لا ينفك كما في  
زيد قام ومقدركا في البر الكسيتين وهو ان التقوى لا يكون به ون سماء العقل الى ضمير البتة لا بد فيه من التعلق بالجملة او بجزء  
رابطه وهو معنى العائد وهذا ما يتم لو كان السند الجملة في غير ضمير الشأن سميلا ولتعمد في العلم ان الجملة الواقعة خبر عن ضمير الشأن  
استقناة من هذا الحكم الكلي لا بد في الجزئ عائد لانه ليست بمعنى تعلق بالجزء كذا في بي بي اوتيت لكان في الفعل على معنى نفس الخبر  
حده ولا معنى لربط الشئ بنفسه بل كماله في المعنى الثاني لاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها وانك اصحاب النار وان  
هتؤوه على الصالحات لا يحلفنفسا ولا يسموا ولا يسمى بالجنة بل يسمعون بعض الضمير او كل او لا يمكن ان عند سؤالا من الحاج لم يستطع ان يكون الجملة موصو  
او موصو فاعا اشارة البعيد فتفتح زيد قام هذا التامين وزيد قام ذلك لان والجملة على التاثيرات في السج لعطف  
بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قامت هند واكر ما نحو زيد قام ومعدت هند على ان الواو الجميع فالجملة كالمجموع وانما الواو  
الجميع في المفردات لاني اعمل بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذا اليوم ويقعد والاسم شرطه ان يشترط على ضمير مدلول على جواز  
بالخبر زيدا يوم عرفان قام والتاس الى الثانية من الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله وامان من خاف مقام  
ربه ونفى النفس عن الموصى فان الجملة هي الماوى والاصل ماواه وقال اللغون التقدير هي الماوى به وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ  
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون موصو فاعا بغير الواو نحو زيد قام عمر فهو او ثم هو والتاثير ان ياء العاقل نحو  
زيد قام عمر وقام هو والتاثير ان يكون بدلا نحو حسن الجارية بمعنى هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد الى الجارية وهو في  
كان من جملة اخرى وقياس قول من جعل العاقل في البدل نفس العاقل في البدل سندا ليصح المسئلة قوله اذ كان جميعا فاعا سافو  
موضع وهو ان يكون الضمير جوازين والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ ايضا جزئ من المبتدأ الاول لان جزمية تشعرا بالضمير ضمير الجار  
والجور معا فان كان المبتدأ والثاني في مكره فالجار والجور صفة نحو الحسن موان بدم وكذا النحان معر فاعا باللام نحو البر الكسيتين  
لان التعريف في مقصودهما في قوله ولقد اعمى على اللئيم بيتين ويكره ان يكون حال من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكركا  
بيتين كانا منه وسماهما في خبر ذلك في الجور نحو قوله لم ينص صبره وخبر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه في المقصود  
بتدو له منه مبالغة بالفعل لفظا نحو قرب بيت وقرب اجرا بالصفة محلا انا زيدا انضارب ولا تخش مع كونه ساعا بالصفة مبالغة  
للكوفيين والمروغ لا يحدف كونه مكره قوله فالالكثر من الغاة وهم البصريون الوجهان يقول فالالكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكر  
يشعر بان البصريين كهم قانون بتعدية الفعل مع انه ليس لك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمته الشريفة كونهان  
بعض بصريان برونه كنه قدر باسم فاعل يست وهو بصريان برونه كنه قدر صفت بالفعل وقال ايضا قال البصريون الظن  
منعوب على انه معقول فيك انك اتفاقا في نحو بلسا انا لك والجار والمجرور منصوب على انه معقول به كما انك اتفاقا في  
نحو رت بريد لان العاقل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وتوجب ابن السراج والوافع الى ان اسم فاعل فاعلان  
ضمير واكثرهم الى البصرة وان ابن السراج ولما يقع منهم ذكر هذا الكلام بعد ما قال انضارب انظر عند الكوفيين ما جعل الضمير  
ما يقع صريح في المنفى في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو منسوب الى اقل وهم الكوفيين كلفنا في الراشعي الهندية

ان كون النفس البتة ليس بما يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ذكر العلامة تفتلاني في شرح الفتح يدل على عدم صحة  
اولي العائد حيث قال علم من كلام الفتح وجو قول الفاعل لا بد في الجملة ان الواقعة خبر البتة اثنان عالم الى البتة لا ينفك كما في  
زيد قام ومقدركا في البر الكسيتين وهو ان التقوى لا يكون به ون سماء العقل الى ضمير البتة لا بد فيه من التعلق بالجملة او بجزء  
رابطه وهو معنى العائد وهذا ما يتم لو كان السند الجملة في غير ضمير الشأن سميلا ولتعمد في العلم ان الجملة الواقعة خبر عن ضمير الشأن  
استقناة من هذا الحكم الكلي لا بد في الجزئ عائد لانه ليست بمعنى تعلق بالجزء كذا في بي بي اوتيت لكان في الفعل على معنى نفس الخبر  
حده ولا معنى لربط الشئ بنفسه بل كماله في المعنى الثاني لاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها وانك اصحاب النار وان  
هتؤوه على الصالحات لا يحلفنفسا ولا يسموا ولا يسمى بالجنة بل يسمعون بعض الضمير او كل او لا يمكن ان عند سؤالا من الحاج لم يستطع ان يكون الجملة موصو  
او موصو فاعا اشارة البعيد فتفتح زيد قام هذا التامين وزيد قام ذلك لان والجملة على التاثيرات في السج لعطف  
بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قامت هند واكر ما نحو زيد قام ومعدت هند على ان الواو الجميع فالجملة كالمجموع وانما الواو  
الجميع في المفردات لاني اعمل بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذا اليوم ويقعد والاسم شرطه ان يشترط على ضمير مدلول على جواز  
بالخبر زيدا يوم عرفان قام والتاس الى الثانية من الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله وامان من خاف مقام  
ربه ونفى النفس عن الموصى فان الجملة هي الماوى والاصل ماواه وقال اللغون التقدير هي الماوى به وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ  
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون موصو فاعا بغير الواو نحو زيد قام عمر فهو او ثم هو والتاثير ان ياء العاقل نحو  
زيد قام عمر وقام هو والتاثير ان يكون بدلا نحو حسن الجارية بمعنى هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد الى الجارية وهو في  
كان من جملة اخرى وقياس قول من جعل العاقل في البدل نفس العاقل في البدل سندا ليصح المسئلة قوله اذ كان جميعا فاعا سافو  
موضع وهو ان يكون الضمير جوازين والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ ايضا جزئ من المبتدأ الاول لان جزمية تشعرا بالضمير ضمير الجار  
والجور معا فان كان المبتدأ والثاني في مكره فالجار والجور صفة نحو الحسن موان بدم وكذا النحان معر فاعا باللام نحو البر الكسيتين  
لان التعريف في مقصودهما في قوله ولقد اعمى على اللئيم بيتين ويكره ان يكون حال من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكركا  
بيتين كانا منه وسماهما في خبر ذلك في الجور نحو قوله لم ينص صبره وخبر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه في المقصود  
بتدو له منه مبالغة بالفعل لفظا نحو قرب بيت وقرب اجرا بالصفة محلا انا زيدا انضارب ولا تخش مع كونه ساعا بالصفة مبالغة  
للكوفيين والمروغ لا يحدف كونه مكره قوله فالالكثر من الغاة وهم البصريون الوجهان يقول فالالكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكر  
يشعر بان البصريين كهم قانون بتعدية الفعل مع انه ليس لك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمته الشريفة كونهان  
بعض بصريان برونه كنه قدر باسم فاعل يست وهو بصريان برونه كنه قدر صفت بالفعل وقال ايضا قال البصريون الظن  
منعوب على انه معقول فيك انك اتفاقا في نحو بلسا انا لك والجار والمجرور منصوب على انه معقول به كما انك اتفاقا في  
نحو رت بريد لان العاقل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وتوجب ابن السراج والوافع الى ان اسم فاعل فاعلان  
ضمير واكثرهم الى البصرة وان ابن السراج ولما يقع منهم ذكر هذا الكلام بعد ما قال انضارب انظر عند الكوفيين ما جعل الضمير  
ما يقع صريح في المنفى في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو منسوب الى اقل وهم الكوفيين كلفنا في الراشعي الهندية









[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

سواء بشرط ان يكون فضله بغير الطرف اليه نحو جواز ان كان جواز الفضل بين كان وجوه اخرى  
تدبر جواز الفضل بين العامل والمعمول يكون العامل قويا وصرح بان الافعال التي تصير عمل ضعيفة وبعد جواز الفضل بين الفعل  
والفاعل اي حيث قيد جواز الفضل بين العامل القوي ومعمول بان يكون المعمول فضله لكن جواز العمل الاول عند البصريين وان كان  
غير مخرج صريح في جواز الفضل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجيب الى ذلك حتى يقتصر على ما ورد في  
ان يقع الجواز مع الضعفة حسن ومع القوة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض الجواز على التفصيل مذهب آخرون ثم قال  
المعترض ثم انما انتفاع على العمدة متوكل على الضعيف بالاجبي وان متنع وان كان المعمول طرفا كما يجبي في سلة العمل انه  
لم يجوز دارق حسن على انه جواز العمل للمعول بالاجبي بين حسن ومعمول وهو منه بالكل وهو اجبي مع ان المعمول طرف او  
جواز له ولكن كيف الجزري متوكل على العمدة كعمل المذكور تفسير المحذوف بهذا لفظ القول وفيه بحث ايضا اما اولها فلان لا مفضل  
بالاجبي كيف وقد قال العلامة الثاني الحق التنازلي في شرح الاختصاص في القانون الثاني من ابعاء في السباب  
الثاني من ابعاء لك في قوله سمعتم لك يا جبري وخالفه فذاه قد حلت على عشاري بوجوه اولها جبره وكم طرف ومصدر  
لوقوع حلت وش هذا لا بد من الفضل بين العامل والمعمول بالاجبي كما تقول عمر واو يوم الجمعة او ضربا شديدا ضربا  
او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب فاما ثانيا فلان لا يلزم من عدم جواز الفضل بالاجبي  
بين العامل والضعيف ومعمول كاسم وتفصيل ولو بالطرف عدم جواز الفضل مطلقا ولو بالطرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في  
سلك العمل لورفع حسن على انه جواز العمل للمعول الفضل بين العامل والضعيف ومعمول بالاجبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل  
القوي نحو زيد كان عمرو ضاربا هذا كلامه فظن ان دعوى الاختصاص والاختصاص في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بغير  
فالانظر انما في الآية يبي على مذهب الجواز للامكان الى التنازع الذي ذكره الفاضل السندي مع انه ليس تمام والتقدير الذي  
قال به المعترض قوله كمن في جانب التنازع اشارة الى ان لفظ الحق مصروف عن الظاهر والظاهر للبعد عن الضعيف مع انه ليس لك  
قوله للما قبل بالمرءه فلو ان الضعفة مصرية للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية في اول الاسمية بمصدرية جزمها مضاعفا الى الاسم  
ان كان الجرح شق او معنى له احد او يكون مطلق مصنف نحو بلقي ان زيد اقام اي بلقي قيام زيد او بلقي ان زيد اخذ كذا اي اخذ  
اخوه زيد لك او بلقي ان هذا زيد اي بلقي كونه زيد اقال خوف ليس ان المقصود وفيه ان خوف ليس مرجح لا موجب ولا اقال المعصية  
في شرطية التفسيره بخلاف النصب عند خوف لبس الغيبة بالصحة قال مثل عندى امك قائم تعين عند تعميم الجركون ان المقصود  
اسما وجزمه بالمال بالمرءه مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او جزمه بغيره لانه مقصود كان او مسورة لان  
الاولى موصولة وانما في غير الوصول لا يتقدم عليه ولثانته صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في مرده هذا اذا لم يقع ان بعد التعبد  
كونه مفتوحه بعده كقولها اقال وقد تعبد والجرح قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه  
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التوقيع من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التوقيع فخط ويحل ايضا على  
المضارع فيضاف الى التحقيق في الاغلب التوقيع وقد يتعلل التحقيق بمراد من معنى التوقيع يستعمل التوكيد في موضع الترح هذا كلامه وصرح  
به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قد في التحقيق مع التوقيع فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما ينبغي لما قيل في مرده ومن قال

والجرح انما يكون في جواز الفضل بين العامل والمعمول يكون العامل قويا وصرح بان الافعال التي تصير عمل ضعيفة وبعد جواز الفضل بين الفعل  
والفاعل اي حيث قيد جواز الفضل بين العامل القوي ومعمول بان يكون المعمول فضله لكن جواز العمل الاول عند البصريين وان كان  
غير مخرج صريح في جواز الفضل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجيب الى ذلك حتى يقتصر على ما ورد في  
ان يقع الجواز مع الضعفة حسن ومع القوة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض الجواز على التفصيل مذهب آخرون ثم قال  
المعترض ثم انما انتفاع على العمدة متوكل على الضعيف بالاجبي وان متنع وان كان المعمول طرفا كما يجبي في سلة العمل انه  
لم يجوز دارق حسن على انه جواز العمل للمعول بالاجبي بين حسن ومعمول وهو منه بالكل وهو اجبي مع ان المعمول طرف او  
جواز له ولكن كيف الجزري متوكل على العمدة كعمل المذكور تفسير المحذوف بهذا لفظ القول وفيه بحث ايضا اما اولها فلان لا مفضل  
بالاجبي كيف وقد قال العلامة الثاني الحق التنازلي في شرح الاختصاص في القانون الثاني من ابعاء في السباب  
الثاني من ابعاء لك في قوله سمعتم لك يا جبري وخالفه فذاه قد حلت على عشاري بوجوه اولها جبره وكم طرف ومصدر  
لوقوع حلت وش هذا لا بد من الفضل بين العامل والمعمول بالاجبي كما تقول عمر واو يوم الجمعة او ضربا شديدا ضربا  
او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب فاما ثانيا فلان لا يلزم من عدم جواز الفضل بالاجبي  
بين العامل والضعيف ومعمول كاسم وتفصيل ولو بالطرف عدم جواز الفضل مطلقا ولو بالطرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في  
سلك العمل لورفع حسن على انه جواز العمل للمعول الفضل بين العامل والضعيف ومعمول بالاجبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل  
القوي نحو زيد كان عمرو ضاربا هذا كلامه فظن ان دعوى الاختصاص والاختصاص في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بغير  
فالانظر انما في الآية يبي على مذهب الجواز للامكان الى التنازع الذي ذكره الفاضل السندي مع انه ليس تمام والتقدير الذي  
قال به المعترض قوله كمن في جانب التنازع اشارة الى ان لفظ الحق مصروف عن الظاهر والظاهر للبعد عن الضعيف مع انه ليس لك  
قوله للما قبل بالمرءه فلو ان الضعفة مصرية للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية في اول الاسمية بمصدرية جزمها مضاعفا الى الاسم  
ان كان الجرح شق او معنى له احد او يكون مطلق مصنف نحو بلقي ان زيد اقام اي بلقي قيام زيد او بلقي ان زيد اخذ كذا اي اخذ  
اخوه زيد لك او بلقي ان هذا زيد اي بلقي كونه زيد اقال خوف ليس ان المقصود وفيه ان خوف ليس مرجح لا موجب ولا اقال المعصية  
في شرطية التفسيره بخلاف النصب عند خوف لبس الغيبة بالصحة قال مثل عندى امك قائم تعين عند تعميم الجركون ان المقصود  
اسما وجزمه بالمال بالمرءه مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او جزمه بغيره لانه مقصود كان او مسورة لان  
الاولى موصولة وانما في غير الوصول لا يتقدم عليه ولثانته صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في مرده هذا اذا لم يقع ان بعد التعبد  
كونه مفتوحه بعده كقولها اقال وقد تعبد والجرح قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه  
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التوقيع من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التوقيع فخط ويحل ايضا على  
المضارع فيضاف الى التحقيق في الاغلب التوقيع وقد يتعلل التحقيق بمراد من معنى التوقيع يستعمل التوكيد في موضع الترح هذا كلامه وصرح  
به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قد في التحقيق مع التوقيع فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما ينبغي لما قيل في مرده ومن قال

والجرح انما يكون في جواز الفضل بين العامل والمعمول يكون العامل قويا وصرح بان الافعال التي تصير عمل ضعيفة وبعد جواز الفضل بين الفعل  
والفاعل اي حيث قيد جواز الفضل بين العامل القوي ومعمول بان يكون المعمول فضله لكن جواز العمل الاول عند البصريين وان كان  
غير مخرج صريح في جواز الفضل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجيب الى ذلك حتى يقتصر على ما ورد في  
ان يقع الجواز مع الضعفة حسن ومع القوة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض الجواز على التفصيل مذهب آخرون ثم قال  
المعترض ثم انما انتفاع على العمدة متوكل على الضعيف بالاجبي وان متنع وان كان المعمول طرفا كما يجبي في سلة العمل انه  
لم يجوز دارق حسن على انه جواز العمل للمعول بالاجبي بين حسن ومعمول وهو منه بالكل وهو اجبي مع ان المعمول طرف او  
جواز له ولكن كيف الجزري متوكل على العمدة كعمل المذكور تفسير المحذوف بهذا لفظ القول وفيه بحث ايضا اما اولها فلان لا مفضل  
بالاجبي كيف وقد قال العلامة الثاني الحق التنازلي في شرح الاختصاص في القانون الثاني من ابعاء في السباب  
الثاني من ابعاء لك في قوله سمعتم لك يا جبري وخالفه فذاه قد حلت على عشاري بوجوه اولها جبره وكم طرف ومصدر  
لوقوع حلت وش هذا لا بد من الفضل بين العامل والمعمول بالاجبي كما تقول عمر واو يوم الجمعة او ضربا شديدا ضربا  
او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب فاما ثانيا فلان لا يلزم من عدم جواز الفضل بالاجبي  
بين العامل والضعيف ومعمول كاسم وتفصيل ولو بالطرف عدم جواز الفضل مطلقا ولو بالطرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في  
سلك العمل لورفع حسن على انه جواز العمل للمعول الفضل بين العامل والضعيف ومعمول بالاجبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل  
القوي نحو زيد كان عمرو ضاربا هذا كلامه فظن ان دعوى الاختصاص والاختصاص في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بغير  
فالانظر انما في الآية يبي على مذهب الجواز للامكان الى التنازع الذي ذكره الفاضل السندي مع انه ليس تمام والتقدير الذي  
قال به المعترض قوله كمن في جانب التنازع اشارة الى ان لفظ الحق مصروف عن الظاهر والظاهر للبعد عن الضعيف مع انه ليس لك  
قوله للما قبل بالمرءه فلو ان الضعفة مصرية للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية في اول الاسمية بمصدرية جزمها مضاعفا الى الاسم  
ان كان الجرح شق او معنى له احد او يكون مطلق مصنف نحو بلقي ان زيد اقام اي بلقي قيام زيد او بلقي ان زيد اخذ كذا اي اخذ  
اخوه زيد لك او بلقي ان هذا زيد اي بلقي كونه زيد اقال خوف ليس ان المقصود وفيه ان خوف ليس مرجح لا موجب ولا اقال المعصية  
في شرطية التفسيره بخلاف النصب عند خوف لبس الغيبة بالصحة قال مثل عندى امك قائم تعين عند تعميم الجركون ان المقصود  
اسما وجزمه بالمال بالمرءه مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او جزمه بغيره لانه مقصود كان او مسورة لان  
الاولى موصولة وانما في غير الوصول لا يتقدم عليه ولثانته صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في مرده هذا اذا لم يقع ان بعد التعبد  
كونه مفتوحه بعده كقولها اقال وقد تعبد والجرح قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه  
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التوقيع من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التوقيع فخط ويحل ايضا على  
المضارع فيضاف الى التحقيق في الاغلب التوقيع وقد يتعلل التحقيق بمراد من معنى التوقيع يستعمل التوكيد في موضع الترح هذا كلامه وصرح  
به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قد في التحقيق مع التوقيع فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما ينبغي لما قيل في مرده ومن قال

[illegible]













اولها جاذبة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السج على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع بزمن البقية والجميع  
ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السج واقف لان اذا استقبل بالجزية لاسهامه ضوفا لنسبها الى نسبة فقصر الى جملة تبين بها حسنا  
وكانت راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على الذهب الصحيح فهو وان كان مفعولا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة من  
مع ان بيان تفرع خبره التقدير في مقام بيان التقدير المبني على الذهب الصحيح ليس بسيد قوله فاذا ظرف زمان عند الزاج  
ويقتضي على قوله وجوب ثلثه مذهبها ما ذكر في المشرح وان في ان يكون في قولهم خرجت فاذا السج خبرا لها بعد ما تقدير مضاف اي فني  
ذلك الزمان حضور السج لاعتداف والثالث ان يكون مضافا الى الملة الاسمية وعاطف محذوف على ما قال المشرح اي فجا جات وت  
وجود السج بالمباب الا انه اخرج لا من الظرفية فهو ان مفعول به لجا جات كذا في الرمي و اجاب الفصل الثاني بان ما جاب  
من ان منزلة الاوزم في المعنى واخبار مذهب الرجاج النحوي و زعم ان عالما فعل مقدر شق من لفظ المضافات قال في قوله ثم  
اذا و حاكم الآية التقدير ثم اذا و حاكم فاذا تم فخرج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره واما ما نصبت منه هم الخبر المذكور في قوله  
فاذا زيد جاسا والمقدر في فاذا و الاصدى حاضر وان قدرت انما الخبر فعلا لما تقرر في ظرف مكان عند المبر و هو عند الانش  
و هو محذوف ثم خرجت فاذا ان زيدا بالمباب بكسر الهمزة لان لا يعمل بالبعد او انما قبلها وتقول خرجت فاذا ان زيدا جاسا فان  
على الجزية واذا نصب على المذهب على الملية بالجزية او ان قبل بانها مكان و الا محذوف ثم يخرجون ان التقدير خبر من الملية مع  
قولنا انما زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بداهة الفكرة واما مع المدح فلا يجوز عند البصريين والكوفيين يجوزون كونه خرجت  
فاذا زيد القام فموجب القام في المعنى ان سيبويه دخل على البواكير فخرج على بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسا في فعل لذلك يوا  
فما حضر سيبويه به ساء الكسا في عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو اي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك فخرجت  
فاذا زيد القام والقام فقال كل ذلك بالرفع فقال الكسا في العرب يرفع كل ذلك وتصبه فقال يحيى فداي فاشتملوا  
رئيسا بله كما من يحكم بينكما فقال الكسا في هذه العرب بابك قد سمع منهم بل البلد من فيجوزون وليس ان قال يحيى و هو فخرجت  
فاحضر واذا فاشتملوا الكسا في فاشتملوا سيبويه واما يحيى بعشرة الالف و هم خرج على فارس فقام بها حتى مات ولم يل الى البصرة  
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم ملوا منزلة الكسا في عند الرشيد ويقال انهم ملوا قول الكسا في ولم يلقوا ابا  
وان سيبويه قال يحيى ثم انهم انهم انهم اذ كان فان استتم لا تطرح بهم انتهى وفيما كيف القول بان العرب ارشوا مع القول  
بان قال العرب فاشتملوا ان العرب ارشوا من الرشيد فاذا هو اي وقالوا ايضا فاذا هو اي ما صرح به في المعنى وايضا  
قال الكسا في يجوز اليمين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتي كلامهم كيف يتصور منهم انما ذلك نعم وافتة العرب الكسا في على قوله  
ارضى لا يخرج عن شي حيث قال قال الكسا في فاذا هو اي لا يجوز الا يا وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو اي و بالجملة ان السوال نعم  
عن انفس الجواز منهم من ان من تمتع الرشوة وان كان عن الجواز على وجه الكثرة و اشير في كلام العرب انما فاقته الكسا في لا يخرج عن  
شي انما لا يخرج جو فصح الكثير الواقع في استمال الغصا والذهب قليل خا ج عن القياس كما يجوز لمن النصب بله والجمع بله واما  
يلفت سيبويه الى ذلك رضى الجواز قال صاحب المعنى قد ذكر في توجيه النصب او كما جاز بان اذا ظرف زمنية بمعنى وجرت و اريد في زله  
ان نصب المفعول وهو مع ذلك ظرف خبر عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة واما ما قيل في الظروف

في قوله جاذبة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السج على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع بزمن البقية والجميع  
ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السج واقف لان اذا استقبل بالجزية لاسهامه ضوفا لنسبها الى نسبة فقصر الى جملة تبين بها حسنا  
وكانت راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على الذهب الصحيح فهو وان كان مفعولا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة من  
مع ان بيان تفرع خبره التقدير في مقام بيان التقدير المبني على الذهب الصحيح ليس بسيد قوله فاذا ظرف زمان عند الزاج  
ويقتضي على قوله وجوب ثلثه مذهبها ما ذكر في المشرح وان في ان يكون في قولهم خرجت فاذا السج خبرا لها بعد ما تقدير مضاف اي فني  
ذلك الزمان حضور السج لاعتداف والثالث ان يكون مضافا الى الملة الاسمية وعاطف محذوف على ما قال المشرح اي فجا جات وت  
وجود السج بالمباب الا انه اخرج لا من الظرفية فهو ان مفعول به لجا جات كذا في الرمي و اجاب الفصل الثاني بان ما جاب  
من ان منزلة الاوزم في المعنى واخبار مذهب الرجاج النحوي و زعم ان عالما فعل مقدر شق من لفظ المضافات قال في قوله ثم  
اذا و حاكم الآية التقدير ثم اذا و حاكم فاذا تم فخرج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره واما ما نصبت منه هم الخبر المذكور في قوله  
فاذا زيد جاسا والمقدر في فاذا و الاصدى حاضر وان قدرت انما الخبر فعلا لما تقرر في ظرف مكان عند المبر و هو عند الانش  
و هو محذوف ثم خرجت فاذا ان زيدا بالمباب بكسر الهمزة لان لا يعمل بالبعد او انما قبلها وتقول خرجت فاذا ان زيدا جاسا فان  
على الجزية واذا نصب على المذهب على الملية بالجزية او ان قبل بانها مكان و الا محذوف ثم يخرجون ان التقدير خبر من الملية مع  
قولنا انما زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بداهة الفكرة واما مع المدح فلا يجوز عند البصريين والكوفيين يجوزون كونه خرجت  
فاذا زيد القام فموجب القام في المعنى ان سيبويه دخل على البواكير فخرج على بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسا في فعل لذلك يوا  
فما حضر سيبويه به ساء الكسا في عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو اي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك فخرجت  
فاذا زيد القام والقام فقال كل ذلك بالرفع فقال الكسا في العرب يرفع كل ذلك وتصبه فقال يحيى فداي فاشتملوا  
رئيسا بله كما من يحكم بينكما فقال الكسا في هذه العرب بابك قد سمع منهم بل البلد من فيجوزون وليس ان قال يحيى و هو فخرجت  
فاحضر واذا فاشتملوا الكسا في فاشتملوا سيبويه واما يحيى بعشرة الالف و هم خرج على فارس فقام بها حتى مات ولم يل الى البصرة  
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم ملوا منزلة الكسا في عند الرشيد ويقال انهم ملوا قول الكسا في ولم يلقوا ابا  
وان سيبويه قال يحيى ثم انهم انهم انهم اذ كان فان استتم لا تطرح بهم انتهى وفيما كيف القول بان العرب ارشوا مع القول  
بان قال العرب فاشتملوا ان العرب ارشوا من الرشيد فاذا هو اي وقالوا ايضا فاذا هو اي ما صرح به في المعنى وايضا  
قال الكسا في يجوز اليمين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتي كلامهم كيف يتصور منهم انما ذلك نعم وافتة العرب الكسا في على قوله  
ارضى لا يخرج عن شي حيث قال قال الكسا في فاذا هو اي لا يجوز الا يا وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو اي و بالجملة ان السوال نعم  
عن انفس الجواز منهم من ان من تمتع الرشوة وان كان عن الجواز على وجه الكثرة و اشير في كلام العرب انما فاقته الكسا في لا يخرج عن  
شي انما لا يخرج جو فصح الكثير الواقع في استمال الغصا والذهب قليل خا ج عن القياس كما يجوز لمن النصب بله والجمع بله واما  
يلفت سيبويه الى ذلك رضى الجواز قال صاحب المعنى قد ذكر في توجيه النصب او كما جاز بان اذا ظرف زمنية بمعنى وجرت و اريد في زله  
ان نصب المفعول وهو مع ذلك ظرف خبر عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة واما ما قيل في الظروف

١٢٦





[illegible][illegible][illegible][illegible]







عالم بر ملا صاحب نام اندر ج ۱۳

[illegible]

[illegible][illegible]



بحسب ما دل

۱۵۰

بیت المومنان

پیشینہ : ۱۰۰

[illegible]



مرفع اللفظ من القادر بل اقربته وكون بعض اخره والمرد ولا يصدق عليه الحد لولا ان على القادر لا يصح قرينة والاولى  
ان يقد ان غرة الاشتقاق في حكم الابداد والتاثير وان الفعل سندا للفاعل وقائم به كافي صورة الابداد وقوله والمرد ليس  
الفاعل بآية قيامه به وكونه وصفا فلا يرد ضربا لان زيد وان لم يكن فاعدا حقيقة لكنه فاعل حكما وانضرب  
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام هم قال العلامة المتعارفان في التلويح في بحث الالفاظ العامة في  
بحث اي ان انضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصفت له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار  
هو وصفت له ولا يتنازع في قيام الالفاظيات بالمضامين فاقيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا مع صيغة مجهول فان ضرب  
ليس قائما بزيد سوا جعل الفاعل وهم من المتعدي الكلي او ليس به ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصريح انما قلت  
انهم محلات سلمة للمرد ولخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربة فانه شئ فعله المنكسر الذي هو فاعل الفعل المذكور  
دور بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لا يخرج ضربت الثاني لان كلمة ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل  
الفعل المذكور لا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل الفعل المذكور الذي هو مفعول له الضمة فصرحت الثاني  
ليس بدخل شئ التعريف لان المفعول لمطابق شئ فعله فاعل فعل مذكور هو ليس مفعول فان قلت نخرج عن التعريف بزا  
في ضربت ضربا لا ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل الفعل المذكور الذي هو الحدث فقلت فاعل مفعولا باجاء صفة المدلول  
المطابق به وكونه مفعولا على الدال بهم يخرج صفات المدلول المطابق على الدال ولا يخرج صفات المدلول التي هي على الدال  
ولذلك لم يجعل ضربت مفعولا فاعل الفعل المذكور باجاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل مفعول المطلق الذي للتعدي والحد فمجلس  
على الدال في قول المصنف تعريف الفاعل على جهة قيامه به بل ان الضمة والقيام ليس صفة الفعل بل صفة  
الحدث الذي هو مفعول له الضمة فقلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحوال  
لا يكون دليل على تجرير اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل مفعول المطلق الذي للتعدي والحد فمجلس  
مجلس جلست فانه قد جرى فيه صفة المفعول التي هي صفة مدلوله الضمة وهو الحدث لا يدل على الحدث والرفع او العدد على  
الدال فقلت لا كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي قصد ان فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل شمل عليه  
جمل الجزاء لا حركه لا ليس بدلول لاداء المفعول الذي للتعدي والحد فمجلس جلست فانه قد جرى فيه صفة المفعول التي هي صفة مدلوله الضمة وهو الحدث لا يدل على الحدث والرفع او العدد على  
بمنزلة جلست جلست صفة والجلست في ذلك مجلس جلست بمنزلة جلست جلست بوجهة بانه واحدة جمل الجزاء لا حركه لا ليس بدلول  
الصفة مدلول المصدر وانتم في غير ان الجواب مختلف وتختلف وايضا قالوا اسمي فعل مفعول الضمة الذي يكون من تسعة  
الدال باسم المدلول الضمة فهو من باب اجزاء صفة مدلوله الضمة على الدال لان الالفاظ تسعة من باب اجزاء الصفة وعلى  
البراعث على كتاب التكملة وعدم القول باجاء صفة المدلول التي هي على الدال عدم رجوعه وشك في موارد استعمال العرب ثم  
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا فان قلت ليس سندا كذا بل اسم الحدث  
اسما لان معنى التعريف ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور ضربا الثاني ليس سندا كذا بل اسم الحدث  
التي هي صفة الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق فاعله فاعل فعل مذكور لم يزل في التعريف

هذا هو اللفظ من القادر بل اقربته وكون بعض اخره والمرد ولا يصدق عليه الحد لولا ان على القادر لا يصح قرينة والاولى  
ان يقد ان غرة الاشتقاق في حكم الابداد والتاثير وان الفعل سندا للفاعل وقائم به كافي صورة الابداد وقوله والمرد ليس  
الفاعل بآية قيامه به وكونه وصفا فلا يرد ضربا لان زيد وان لم يكن فاعدا حقيقة لكنه فاعل حكما وانضرب  
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام هم قال العلامة المتعارفان في التلويح في بحث الالفاظ العامة في  
بحث اي ان انضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصفت له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار  
هو وصفت له ولا يتنازع في قيام الالفاظيات بالمضامين فاقيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا مع صيغة مجهول فان ضرب  
ليس قائما بزيد سوا جعل الفاعل وهم من المتعدي الكلي او ليس به ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصريح انما قلت  
انهم محلات سلمة للمرد ولخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربة فانه شئ فعله المنكسر الذي هو فاعل الفعل المذكور  
دور بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لا يخرج ضربت الثاني لان كلمة ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل  
الفعل المذكور لا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل الفعل المذكور الذي هو مفعول له الضمة فصرحت الثاني  
ليس بدخل شئ التعريف لان المفعول لمطابق شئ فعله فاعل فعل مذكور هو ليس مفعول فان قلت نخرج عن التعريف بزا  
في ضربت ضربا لا ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل الفعل المذكور الذي هو الحدث فقلت فاعل مفعولا باجاء صفة المدلول  
المطابق به وكونه مفعولا على الدال بهم يخرج صفات المدلول المطابق على الدال ولا يخرج صفات المدلول التي هي على الدال  
ولذلك لم يجعل ضربت مفعولا فاعل الفعل المذكور باجاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل مفعول المطلق الذي للتعدي والحد فمجلس  
على الدال في قول المصنف تعريف الفاعل على جهة قيامه به بل ان الضمة والقيام ليس صفة الفعل بل صفة  
الحدث الذي هو مفعول له الضمة فقلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحوال  
لا يكون دليل على تجرير اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل مفعول المطلق الذي للتعدي والحد فمجلس  
مجلس جلست فانه قد جرى فيه صفة المفعول التي هي صفة مدلوله الضمة وهو الحدث لا يدل على الحدث والرفع او العدد على  
الدال فقلت لا كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي قصد ان فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل شمل عليه  
جمل الجزاء لا حركه لا ليس بدلول لاداء المفعول الذي للتعدي والحد فمجلس جلست فانه قد جرى فيه صفة المفعول التي هي صفة مدلوله الضمة وهو الحدث لا يدل على الحدث والرفع او العدد على  
بمنزلة جلست جلست صفة والجلست في ذلك مجلس جلست بمنزلة جلست جلست بوجهة بانه واحدة جمل الجزاء لا حركه لا ليس بدلول  
الصفة مدلول المصدر وانتم في غير ان الجواب مختلف وتختلف وايضا قالوا اسمي فعل مفعول الضمة الذي يكون من تسعة  
الدال باسم المدلول الضمة فهو من باب اجزاء صفة مدلوله الضمة على الدال لان الالفاظ تسعة من باب اجزاء الصفة وعلى  
البراعث على كتاب التكملة وعدم القول باجاء صفة المدلول التي هي على الدال عدم رجوعه وشك في موارد استعمال العرب ثم  
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا فان قلت ليس سندا كذا بل اسم الحدث  
اسما لان معنى التعريف ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور ضربا الثاني ليس سندا كذا بل اسم الحدث  
التي هي صفة الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق فاعله فاعل فعل مذكور لم يزل في التعريف





هذا طاهر المذهب والمؤمن بالله

الغرض من هذا الكتاب

[illegible]

قوله على عدة قال الشيخ الرضى ونفى بالعدد ما يدل على عدة والمرة معينة كان العدد واولا وسوا كان العدد ومعلوم ان الوجود  
تخبرت منية او من الصفه نحو ضربا كثيرا ومن العدد والصريح الميزان بالعدد نحو ثلث ضربات او غير الميزان نحو ضربات  
او من الاله او من جهة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته من بسوطة ما حذف المصدر المراد بالعدد وادغم الاله  
مقامه والى على عدد بافراها وضربت سوطين واسوطا الصيغ ثمانية الاله وجميعا مقام ثمانية المصدر ومجموع قوله وسبب قوله  
اي المصدر رايانا لفظا فعلة كسب المادة او الباب قال الشيخ الرضى وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يطلق على  
في الاشتقاق نحو قوله تعالى القيتيلا والعدد انكم من الارض بنا واما ان يلاقيه فيه نحو قوله جلوسا وذهب سيبويه في كثير  
ان المصدر منصوب بفعله المقدراى بقل اليد وتل نهك بقتلها فانكم من الارض فتم بنا وذهب المازني والبرجوني وغيرهم  
انه منصوب بالفعل الظاهر واول لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتفى وبهذا نظر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يحجر  
في مثل قوله تعالى بعزوه شيئا اي ضربا طملا ليس على ما يبين قوله اي سماعيا وسموعا قوله والجدة قطع الالف او الاذن  
او الاشتقاق او اليه قوله فانه لم يوجد في كلامه اذ بيان تطبيق للاشبهة المذكورة بقوله سماعيا وسموعا على السماع لاقامة اللفظ  
بما فيكون المعنى اما قيل في هذه الاشبهة بالوجوب لعدم وجود احتمال الافعال العالمة في بدء المصادر في كلامه لا شئ آخر  
قاعدة فالوجه عدم وجود احتمال الافعال لا غير فعلى هذا المشا الى قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعيا هو القول بان  
وجوب الحذف انما هو لعدم الوجود ان شئ آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قول ابي هريرة رضي الله عنه في الحديث بان  
قاعدة ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعيا هذا كان القياس ايضا وجوب الحذف سماعيا لانه لم يوجد كلام العرب  
الافعال العالمة قوله بان ذلك اي ذكره احوال هذه المصادر بقوله ليس من كلام الغضاض بل من كلام المولدين وكلامه في كلام  
العرب سماعي كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجب احتمال الفعل العال في الحديث قول ابي هريرة رضي الله عنه في الحديث بان  
عزوه ومن انفع العرب العرباء والبعث قال الرضى وفي نسخ البلاغة نحوه على عظيم احسانه وتبرير بانه ونوامي فضله واقتضائه  
يكون نحوه تضادا وشكواه اذ قوله بان وجوب الحذف انما هو بغير احتمال باللام وفيه بحث فان اخذوا بالحق واجاب عنه  
ذكر الالف نحو قوله وشكروا وعجبا لانه قياسا لا سماعيا قال الرضى الذي ادعى ان بدء المصادر وانشاءها ان لم يات بها  
بينها وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف برا او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ان يضاف  
البدء مقيا وركاب البدء عيا وجد حكاية المصدر ما وشكرت شكره وحده واما من فاعله او مفعوله بالاعانة نحو كذا ساءه  
وضرب القاب او بين فاعله او مفعوله بحرف نحو بوسالك وجد هالك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس  
ان يكون هناك متبا على حذف الفعل حيث حصل ذلك الصيا لفظا لفظا باللام ذكرنا في ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر  
مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع اقرنا عن قوله لم وكروا وكرم وسمى لها سميها واما قوله لم جدت جدته وحدثت  
وقصدت قصده ونحوه فليس انتساب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته  
ينبغي ان يقصد به من يطلبه ويجوز ان يكون جدته الذي يليق به وحدثت جهته الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان ان  
هذا ما ذكره الرضى وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكرنا فاعله او مفعوله بعده اما اضافة المصدر اليه او

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page. A large, stylized signature or initial is visible at the bottom right corner.]*







تعيين المحذوف اذ المذكور لما كان متبها به ول معنى تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون متبها والعامة مقام الفعل  
بجمله المتقدمة لا لاشتمالها على اسم معنى المصدر وصاحبه فبذلك الفعل والعامل قوله واخره من نحو يري صوت صوت  
ان قلت الاخر اذ عنة بقوله التشبيه انما يقصور لو كان فعولا مطلقا مع انه ليس لك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او  
قلت انما يتوقف يصدق عليه والما روية التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفعل الفعل المذكور وتصدق في العبارة ذلك فالفعل  
المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق قال علما جاي امر عارضا والاصل في الحديث غير لازم ليدل بجملة باشتغالها على اسم معنى  
على الحديث فيقوم ما يدل على الحديث قوله من انفعال الجوارح جميع جارية وهو الفاعل الذي بها يتسبب قال السمرقاني ويعلم ما جرحتم  
بالنار اى كسبتم قوله لان الزم ليس من فعال الجوارح لان الزم عبارة عن عروفت النفس عن كل ما فيه حظ وتنبه من  
مال وجاه وتنبه قوله اى يصوت صوت حمارى يصوت صوتا مثل صوت حمار قوله من صلات الشئ صوتا اى يصوت  
صوت حمار مشرق من صلات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فتصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما  
زعم الشيخ الرضى حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما ان عطى عطاه وكلم كلاما قال ولا محتمل له سواء اى لا احتمال له سواه حيث  
عرف الشرح والافلا قايما بجملة المصدر والكتب قوله الام ايضا اى لا يتركه المفعول المطلق امر ايضا اى قوله ولو لا ما فيها  
اى ولو كان ذلك الغير الذي يتركه المفعول المطلق غير البلا اعتبارا بالذات وبالجمله المفعول المطلق في المثال المذكور يتركه نفسه  
ما فيها به ذاتية كانت المغيرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم فى المغيرة الاعتبارية والحمل على المغيرة الاعتبارية التي  
تاتى في الضابطه الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو لا الاعتبارية الضابطه الثانية على الاطلاق الا ان  
يقع ان المغيرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هى معتبرة في التاكيد في الضابطه الثانية لانه ليست متصورة  
بويره ما قال الشيخ الرضى انما قيل مثل هذه المصدا ومؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق والى عليه ايضا لانك فان تركه كمثل  
هذا التاكيد اذا توهم انما طلب ثبوت تفيض الجملة السابقة في نفس الامر وطلب في ذنبه كذب بدلولها كما كان كذا كذا باللفظ  
في معنى اللفظ محتملا لذلك المعنى وتفيضه النفس غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يتركه لاشئ من الغرض فيسبغ  
نفسه قال الرضى انما وجب حذف الناصب المؤكد لنفسه لغيره لكونه محتملا لثنتين كالنائبين من الناصب من حيث انه لا يتركه  
وقاسمتين مقامه والقربة هو الناصب قوله اى اى حاله تقديره لعامل المفعول المطلق وهو لفظه الغمره من باب الافعال اى ثبتت  
بذا القول انما ياتي فيكون من قبيل انتم كنتم بنا وليس من حق معنى ثبت لا يكون معنى الحكم الواحد اخبار الحكم ثبوت نفسه وذلك  
بقصه في هذا المقام والناسب على ما ذكره الشرح قدس سره ان يتركه عامله كذا اى حق حتمى ثبت بذا القول ثبوت ما ويصح تقديره  
تكملا لوجوب مقامه بوجه فلان معنى حمارى منه على تعيين وثقة والتقدير بوجه حمارى كذا من هذا القول على تعيين وثقة ولا يتركه  
وجه تقديره العامل من باب الافعال مع ان صيغة الناصب من التثنية في صيغة التثنية على ما ذكره الشرح قدس سره وكذا صيغة  
المشكك الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الناصب من التثنية على ما ذكره الشرح الرضى حيث قال جميع الاشياء المؤكد لغيره اما  
محج القول او ما هو معنى القول والتقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يحيل الجملة المتقدمة مفعولا بها فالتعريف والمصدر مفعولا  
قلت بيا السنوع قوله من محجى اذ ثبت واجب اى حمارى منه من مصدر حمارى على ان يكون من بيانية ويطرعه

قوله انما يتوقف يصدق عليه والما روية التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفعل الفعل المذكور وتصدق في العبارة ذلك فالفعل  
المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق قال علما جاي امر عارضا والاصل في الحديث غير لازم ليدل بجملة باشتغالها على اسم معنى  
على الحديث فيقوم ما يدل على الحديث قوله من انفعال الجوارح جميع جارية وهو الفاعل الذي بها يتسبب قال السمرقاني ويعلم ما جرحتم  
بالنار اى كسبتم قوله لان الزم ليس من فعال الجوارح لان الزم عبارة عن عروفت النفس عن كل ما فيه حظ وتنبه من  
مال وجاه وتنبه قوله اى يصوت صوت حمارى يصوت صوتا مثل صوت حمار قوله من صلات الشئ صوتا اى يصوت  
صوت حمار مشرق من صلات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فتصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما  
زعم الشيخ الرضى حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما ان عطى عطاه وكلم كلاما قال ولا محتمل له سواء اى لا احتمال له سواه حيث  
عرف الشرح والافلا قايما بجملة المصدر والكتب قوله الام ايضا اى لا يتركه المفعول المطلق امر ايضا اى قوله ولو لا ما فيها  
اى ولو كان ذلك الغير الذي يتركه المفعول المطلق غير البلا اعتبارا بالذات وبالجمله المفعول المطلق في المثال المذكور يتركه نفسه  
ما فيها به ذاتية كانت المغيرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم فى المغيرة الاعتبارية والحمل على المغيرة الاعتبارية التي  
تاتى في الضابطه الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو لا الاعتبارية الضابطه الثانية على الاطلاق الا ان  
يقع ان المغيرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هى معتبرة في التاكيد في الضابطه الثانية لانه ليست متصورة  
بويره ما قال الشيخ الرضى انما قيل مثل هذه المصدا ومؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق والى عليه ايضا لانك فان تركه كمثل  
هذا التاكيد اذا توهم انما طلب ثبوت تفيض الجملة السابقة في نفس الامر وطلب في ذنبه كذب بدلولها كما كان كذا كذا باللفظ  
في معنى اللفظ محتملا لذلك المعنى وتفيضه النفس غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يتركه لاشئ من الغرض فيسبغ  
نفسه قال الرضى انما وجب حذف الناصب المؤكد لنفسه لغيره لكونه محتملا لثنتين كالنائبين من الناصب من حيث انه لا يتركه  
وقاسمتين مقامه والقربة هو الناصب قوله اى اى حاله تقديره لعامل المفعول المطلق وهو لفظه الغمره من باب الافعال اى ثبتت  
بذا القول انما ياتي فيكون من قبيل انتم كنتم بنا وليس من حق معنى ثبت لا يكون معنى الحكم الواحد اخبار الحكم ثبوت نفسه وذلك  
بقصه في هذا المقام والناسب على ما ذكره الشرح قدس سره ان يتركه عامله كذا اى حق حتمى ثبت بذا القول ثبوت ما ويصح تقديره  
تكملا لوجوب مقامه بوجه فلان معنى حمارى منه على تعيين وثقة والتقدير بوجه حمارى كذا من هذا القول على تعيين وثقة ولا يتركه  
وجه تقديره العامل من باب الافعال مع ان صيغة الناصب من التثنية في صيغة التثنية على ما ذكره الشرح قدس سره وكذا صيغة  
المشكك الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الناصب من التثنية على ما ذكره الشرح الرضى حيث قال جميع الاشياء المؤكد لغيره اما  
محج القول او ما هو معنى القول والتقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يحيل الجملة المتقدمة مفعولا بها فالتعريف والمصدر مفعولا  
قلت بيا السنوع قوله من محجى اذ ثبت واجب اى حمارى منه من مصدر حمارى على ان يكون من بيانية ويطرعه

قوله انما يتوقف يصدق عليه والما روية التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفعل الفعل المذكور وتصدق في العبارة ذلك فالفعل  
المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق قال علما جاي امر عارضا والاصل في الحديث غير لازم ليدل بجملة باشتغالها على اسم معنى  
على الحديث فيقوم ما يدل على الحديث قوله من انفعال الجوارح جميع جارية وهو الفاعل الذي بها يتسبب قال السمرقاني ويعلم ما جرحتم  
بالنار اى كسبتم قوله لان الزم ليس من فعال الجوارح لان الزم عبارة عن عروفت النفس عن كل ما فيه حظ وتنبه من  
مال وجاه وتنبه قوله اى يصوت صوت حمارى يصوت صوتا مثل صوت حمار قوله من صلات الشئ صوتا اى يصوت  
صوت حمار مشرق من صلات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فتصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما  
زعم الشيخ الرضى حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما ان عطى عطاه وكلم كلاما قال ولا محتمل له سواء اى لا احتمال له سواه حيث  
عرف الشرح والافلا قايما بجملة المصدر والكتب قوله الام ايضا اى لا يتركه المفعول المطلق امر ايضا اى قوله ولو لا ما فيها  
اى ولو كان ذلك الغير الذي يتركه المفعول المطلق غير البلا اعتبارا بالذات وبالجمله المفعول المطلق في المثال المذكور يتركه نفسه  
ما فيها به ذاتية كانت المغيرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم فى المغيرة الاعتبارية والحمل على المغيرة الاعتبارية التي  
تاتى في الضابطه الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو لا الاعتبارية الضابطه الثانية على الاطلاق الا ان  
يقع ان المغيرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هى معتبرة في التاكيد في الضابطه الثانية لانه ليست متصورة  
بويره ما قال الشيخ الرضى انما قيل مثل هذه المصدا ومؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق والى عليه ايضا لانك فان تركه كمثل  
هذا التاكيد اذا توهم انما طلب ثبوت تفيض الجملة السابقة في نفس الامر وطلب في ذنبه كذب بدلولها كما كان كذا كذا باللفظ  
في معنى اللفظ محتملا لذلك المعنى وتفيضه النفس غير المحتمل فلذلك قيل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يتركه لاشئ من الغرض فيسبغ  
نفسه قال الرضى انما وجب حذف الناصب المؤكد لنفسه لغيره لكونه محتملا لثنتين كالنائبين من الناصب من حيث انه لا يتركه  
وقاسمتين مقامه والقربة هو الناصب قوله اى اى حاله تقديره لعامل المفعول المطلق وهو لفظه الغمره من باب الافعال اى ثبتت  
بذا القول انما ياتي فيكون من قبيل انتم كنتم بنا وليس من حق معنى ثبت لا يكون معنى الحكم الواحد اخبار الحكم ثبوت نفسه وذلك  
بقصه في هذا المقام والناسب على ما ذكره الشرح قدس سره ان يتركه عامله كذا اى حق حتمى ثبت بذا القول ثبوت ما ويصح تقديره  
تكملا لوجوب مقامه بوجه فلان معنى حمارى منه على تعيين وثقة والتقدير بوجه حمارى كذا من هذا القول على تعيين وثقة ولا يتركه  
وجه تقديره العامل من باب الافعال مع ان صيغة الناصب من التثنية في صيغة التثنية على ما ذكره الشرح قدس سره وكذا صيغة  
المشكك الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة الناصب من التثنية على ما ذكره الشرح الرضى حيث قال جميع الاشياء المؤكد لغيره اما  
محج القول او ما هو معنى القول والتقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يحيل الجملة المتقدمة مفعولا بها فالتعريف والمصدر مفعولا  
قلت بيا السنوع قوله من محجى اذ ثبت واجب اى حمارى منه من مصدر حمارى على ان يكون من بيانية ويطرعه

[illegible][illegible][illegible]

في هذا الموضع

[illegible]





مفتاح علم الیہ فی علمائے مشرق و مغرب

مسوولان و بنیانگذاران و کمالی ۱۲

[illegible]



بما هو الصحيح في البسيطة مجمع عليه ان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان الحذف الاول وانما ذهب سيبويه  
منه في قوله لعلنا اي القلة كواحدة من الامور الثلاثة لان كل واحدة منها واحد وبها ذواتها وحدها والضمير اليها وان كان واحدا  
ان ان محلة ثلاثة كواحدة من الثلاثة واحدا بالذات والمحل والنصب احد الذاتات متقدما باعتبار الحمل والواحد مقدم على المتعدد  
او الفعل مسند الى الجار والمجرور وحذف على ما قبله بحسب المعنى كما قيل ان الفعل مسند الى ضمير السنادي او الفعل مسند الى الجار والمجرور  
والمعنى وينبغي المنادى على ما يرفع على ما يقع به الرفع من الضميمة او الالة او الواو وهذا لا يتجوز ما قيل ان الرفع يكون بالرفع  
ايضاً والقرينة على ذلك تفصيل قول الشاعر في الضميمة والالة انه قوله عز وجل لا يسوق الكلام لان السوق لبيان المناد  
قوله لا بالانعام امر اخر اليه وذلك الامر الاخر اما معلول للماعلى نحو يا طاعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف  
عليه فحذف التسوق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه سائلي واحدا نحو يا ثلثة وثلاثين لان المجموع اسم واحد معين كقوله يا ثلثة وثلاثين  
كثيرة عشر الا ان لم يكن المعطوف لا فرق في مثل ذلك العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما ولا وانما حاق المعطوف بان  
يكون مع المعطوف على سائلي واحدا لا يولم لم يكن كالمعين شبرا للضاف نحو اجدله مفرودا معرفة لاستقلال الاول وعدم  
اعتبار جدي الثاني في قوله يا امرأة واما نعت بوجهة او ظرف نحو قواك يا حبيبا لا يحمل واليا ثلثة من ذات حق لكل هذا مضارا  
لضاف سوا جملة علما ولا وانما جملة جازان تية فبالقصد وان لا يتفرقة فتقول في المكرة يا حسنا وجهه ويا يا ثلثة وثلاثين في قوله  
في المعرفة يا حسنا وجهه ويا ثلثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في يوسف بالجملته والظرف اليه ان يجوز نحو يا حبيبا لا يحمل القدر وسعاده  
الجدي والدراسة كقوله وبعث الله نوحا بالنبوة بعدد نصف بالنبوة فاقوله ان لا يوصف الا بالنبوة على تقدير ان كان موصوفا بجميع تلك الصفات  
النبوة قبل النبوة واما في الوصف يكون جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جملة مضارا حاله ان لم يكن كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف عند  
قصد التعريف مضارا حاله ان لم يكن كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الاصفى للنبوة فبالضرورة جعل مضارا  
لضافات بخلاف اذا لم يكن الوصف كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الاصفى للنبوة فبالضرورة جعل مضارا  
يحمل الموصوف بالمعروف مفرودا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظرف فظن ان النما مضطرون في جعل الموصوف بالجملة  
والظرف عند قصد التعريف مضارا حاله لا لئلا يقع لول في باب لا التبرية لا حليها لا يحمل ولا خلا من العذلان في المدا لان الجملة  
والظرف صحيح وقومها صفة للنبوة هذا ما ذكره الشيخ الرضوي قال يا زيدا ان فان قيل العلم اذا في لزمه الالة واللام حراما لانه  
من التبيين فالتب يا الضجائر لكان المراد لزمه الالة واللام وما عيب فائدة قوله اي بلام يده وقت الاستغاثة فاضافة  
اللام الى الاستغاثة لا في ملازمة اذ هو لام الجارة للاختصاص الالة فتمت الى الاستغاثة لئلا يخلو عن المنادى وقت  
الاستغاثة قوله اي لام التخصيص قال الشيخ الرضوي لام معدية لا دعوى المقدرة عنه سبويه او لحرف النداء العالم مقامه عند المبرور  
الى المعقول وجاز ذلك مع ان او هو متعدي بضمه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منا به الالة ترى انك تقول ضربك لزمين  
وانما ضربا لزيد ولا يجوز ضربك لزيد فان قلت فلم لم يعرض اللام في نحو زيد اضربه مع ان الناصب ملزم الحذف قلت  
لا ذكر في اللفظ اهو عوض منه كان بانه لزمه الحذف فان قلت ولك حرف النداء عوض من فعل النداء فقلت انا هو كما هو  
ولو كان عوضا لكانت له لم يرد في قوله ليس بلفظ الحذف فلم يزل من لزمه من كل وجه فالكلام المعنى وقد عرفت الجواب عن قوله

بما هو الصحيح في البسيطة مجمع عليه ان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان الحذف الاول وانما ذهب سيبويه  
منه في قوله لعلنا اي القلة كواحدة من الامور الثلاثة لان كل واحدة منها واحد وبها ذواتها وحدها والضمير اليها وان كان واحدا  
ان ان محلة ثلاثة كواحدة من الثلاثة واحدا بالذات والمحل والنصب احد الذاتات متقدما باعتبار الحمل والواحد مقدم على المتعدد  
او الفعل مسند الى الجار والمجرور وحذف على ما قبله بحسب المعنى كما قيل ان الفعل مسند الى ضمير السنادي او الفعل مسند الى الجار والمجرور  
والمعنى وينبغي المنادى على ما يرفع على ما يقع به الرفع من الضميمة او الالة او الواو وهذا لا يتجوز ما قيل ان الرفع يكون بالرفع  
ايضاً والقرينة على ذلك تفصيل قول الشاعر في الضميمة والالة انه قوله عز وجل لا يسوق الكلام لان السوق لبيان المناد  
قوله لا بالانعام امر اخر اليه وذلك الامر الاخر اما معلول للماعلى نحو يا طاعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف  
عليه فحذف التسوق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه سائلي واحدا نحو يا ثلثة وثلاثين لان المجموع اسم واحد معين كقوله يا ثلثة وثلاثين  
كثيرة عشر الا ان لم يكن المعطوف لا فرق في مثل ذلك العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما ولا وانما حاق المعطوف بان  
يكون مع المعطوف على سائلي واحدا لا يولم لم يكن كالمعين شبرا للضاف نحو اجدله مفرودا معرفة لاستقلال الاول وعدم  
اعتبار جدي الثاني في قوله يا امرأة واما نعت بوجهة او ظرف نحو قواك يا حبيبا لا يحمل واليا ثلثة من ذات حق لكل هذا مضارا  
لضاف سوا جملة علما ولا وانما جملة جازان تية فبالقصد وان لا يتفرقة فتقول في المكرة يا حسنا وجهه ويا يا ثلثة وثلاثين في قوله  
في المعرفة يا حسنا وجهه ويا ثلثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في يوسف بالجملته والظرف اليه ان يجوز نحو يا حبيبا لا يحمل القدر وسعاده  
الجدي والدراسة كقوله وبعث الله نوحا بالنبوة بعدد نصف بالنبوة فاقوله ان لا يوصف الا بالنبوة على تقدير ان كان موصوفا بجميع تلك الصفات  
النبوة قبل النبوة واما في الوصف يكون جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جملة مضارا حاله ان لم يكن كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف عند  
قصد التعريف مضارا حاله ان لم يكن كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الاصفى للنبوة فبالضرورة جعل مضارا  
لضافات بخلاف اذا لم يكن الوصف كالمعين شبرا للوصف بالجملته والظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الاصفى للنبوة فبالضرورة جعل مضارا  
يحمل الموصوف بالمعروف مفرودا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظرف فظن ان النما مضطرون في جعل الموصوف بالجملة  
والظرف عند قصد التعريف مضارا حاله لا لئلا يقع لول في باب لا التبرية لا حليها لا يحمل ولا خلا من العذلان في المدا لان الجملة  
والظرف صحيح وقومها صفة للنبوة هذا ما ذكره الشيخ الرضوي قال يا زيدا ان فان قيل العلم اذا في لزمه الالة واللام حراما لانه  
من التبيين فالتب يا الضجائر لكان المراد لزمه الالة واللام وما عيب فائدة قوله اي بلام يده وقت الاستغاثة فاضافة  
اللام الى الاستغاثة لا في ملازمة اذ هو لام الجارة للاختصاص الالة فتمت الى الاستغاثة لئلا يخلو عن المنادى وقت  
الاستغاثة قوله اي لام التخصيص قال الشيخ الرضوي لام معدية لا دعوى المقدرة عنه سبويه او لحرف النداء العالم مقامه عند المبرور  
الى المعقول وجاز ذلك مع ان او هو متعدي بضمه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منا به الالة ترى انك تقول ضربك لزمين  
وانما ضربا لزيد ولا يجوز ضربك لزيد فان قلت فلم لم يعرض اللام في نحو زيد اضربه مع ان الناصب ملزم الحذف قلت  
لا ذكر في اللفظ اهو عوض منه كان بانه لزمه الحذف فان قلت ولك حرف النداء عوض من فعل النداء فقلت انا هو كما هو  
ولو كان عوضا لكانت له لم يرد في قوله ليس بلفظ الحذف فلم يزل من لزمه من كل وجه فالكلام المعنى وقد عرفت الجواب عن قوله

[illegible]



ثم لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاحتياط وجب ان لا يلتقي بالموصول المقدر ليعبر في اولي الكثرة حذف الموصوف وقلة حذف  
الموصول فلا يتبين ما قيل انه مستند على الموصول المقدر باعتبار انه في تقديره في قولنا يا ايها الطالع جيلنا على لا دليل على صحة  
هذا الكلام ما قول قد ذكر الشيخ الرضوي في بحث الموصول ان يشترط عدم قوله بتقدير الموصوف وهكذا بان نحو يا طالع الجبل مستند الى  
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اخص منه النجاة بقوله بتقدير الموصوف فيه امثال لان جمهور النجاة ليسوا بالجميع بتقدير  
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول ورجوع الضمير اليها في السبعة ثم لم يرد  
به زيد فاجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فسمي الفاعل بعلامه زيد لرجل الفاعل بعلامه زيد فيما ارتكبه لانه موصوف  
اخذ هذا الحال يسمى الفاعل والمفعول غير مستند ظاهر على احد الامور الخمسة وعلمنا من غير اعتناء وبذنب الاضطرار والكوفيين ووجهه في  
هذا غير مبهم الثاني في رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاحتياط على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله ثم لم يرد  
نفسه فان ظلم عمل في الجواب والرجوع للاعتناء على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحوهم ومنهم  
كانت القوة الدالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله ومن ذلك وقوله فانك من جمالي بنى اقيس وايضا الجار بغيره  
راحمه بمعنى الفعل وما قول النجاة يا صاغرا يا صاغرا يا صاغرا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم غير مستند الى شاهد  
من كلام موقوف به انتهى كلامه وتعلم من انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اعتناء الصفة  
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقديره المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي آية  
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النجاة ليس له شاهد من كلام العرب والعرباء وانت خبير بان احتماله على الجمهور انما يصح لو لم يكن  
القرينة في الشاهد هي قوية وهو م كلف وقد مر ج بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاحتياط على مقدر انما يكفي بجملة اذا قرئ  
المقتضى التقديره كما في يا طالع جيلنا ويا ركبنا فرسا انضمام اقتناء حرف النداء الى اقتناء اسم الفاعل ولما اذا كانت القرينة  
قوية فالاحراض ساقتا حذف يكون قياسا سببيا على كون القرينة قوية وهي غير مختصة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملوك  
العلماء على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مما لم يشرطوا اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا  
ومجردا وما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا يشك ان نحو يا صاغرا يا صاغرا وجهه ليس من ذلك القبيل  
قال الشيخ الرضوي في بحث الوصف ان الموصوف كذا في كثير من علم لم يوصف بظرف او جملة كقوله ثم ومنهم قاصرات الطرف  
فان وصفنا بعد ما جاز كثير الباعث لكان لا لاول في الكثرة لان العالم مقام الشيء يعني ان يكون مثله والجملة هي لغة الموصوف والدة  
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما كثر حذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بغير فعل  
من الجرح ويرى ان لم يكن كذا لم يرق الطرف والجملة مقامة الا في الشعر وانما كثر الشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما استعمل  
عليه قبله ما يكون كانه مذكور هذا الكلام وما ذكرنا من ان ما قيل ان كمن في جملة الاحتياط على موصوف مقدر لا يتصور الا لاعتناء لعدم الاحتياط  
كما قالوا في اليكس يزيد ان ضار حاصل في الخصومة ومنه وان لم يثبت على شيء ساقت قوله مقولا بغير معنى لشارة الى ان الجار متعلق  
بقوله مقولا الواقع حاله ان قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال انما يتدبر رجلا وهو غير صحيح لانه يكون لحي ان رجلا يورد وشا لا لكثرة  
في وقت كونه مقولا لغير معنى في تقديره شرعا في وقت كونه مقولا ليس لانه يكون مثالا للشيء مع ان رجلا المنسوب اليه لاجل التبيين

ثم لم يصح الاحتياط بالموصوف المقدر لاجل الاحتياط وجب ان لا يلتقي بالموصول المقدر ليعبر في اولي الكثرة حذف الموصوف وقلة حذف  
الموصول فلا يتبين ما قيل انه مستند على الموصول المقدر باعتبار انه في تقديره في قولنا يا ايها الطالع جيلنا على لا دليل على صحة  
هذا الكلام ما قول قد ذكر الشيخ الرضوي في بحث الموصول ان يشترط عدم قوله بتقدير الموصوف وهكذا بان نحو يا طالع الجبل مستند الى  
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اخص منه النجاة بقوله بتقدير الموصوف فيه امثال لان جمهور النجاة ليسوا بالجميع بتقدير  
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول ورجوع الضمير اليها في السبعة ثم لم يرد  
به زيد فاجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فسمي الفاعل بعلامه زيد لرجل الفاعل بعلامه زيد فيما ارتكبه لانه موصوف  
اخذ هذا الحال يسمى الفاعل والمفعول غير مستند ظاهر على احد الامور الخمسة وعلمنا من غير اعتناء وبذنب الاضطرار والكوفيين ووجهه في  
هذا غير مبهم الثاني في رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاحتياط على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله ثم لم يرد  
نفسه فان ظلم عمل في الجواب والرجوع للاعتناء على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحوهم ومنهم  
كانت القوة الدالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله ومن ذلك وقوله فانك من جمالي بنى اقيس وايضا الجار بغيره  
راحمه بمعنى الفعل وما قول النجاة يا صاغرا يا صاغرا يا صاغرا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم غير مستند الى شاهد  
من كلام موقوف به انتهى كلامه وتعلم من انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اعتناء الصفة  
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقديره المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي آية  
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النجاة ليس له شاهد من كلام العرب والعرباء وانت خبير بان احتماله على الجمهور انما يصح لو لم يكن  
القرينة في الشاهد هي قوية وهو م كلف وقد مر ج بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاحتياط على مقدر انما يكفي بجملة اذا قرئ  
المقتضى التقديره كما في يا طالع جيلنا ويا ركبنا فرسا انضمام اقتناء حرف النداء الى اقتناء اسم الفاعل ولما اذا كانت القرينة  
قوية فالاحراض ساقتا حذف يكون قياسا سببيا على كون القرينة قوية وهي غير مختصة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملوك  
العلماء على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مما لم يشرطوا اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا  
ومجردا وما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا يشك ان نحو يا صاغرا يا صاغرا وجهه ليس من ذلك القبيل  
قال الشيخ الرضوي في بحث الوصف ان الموصوف كذا في كثير من علم لم يوصف بظرف او جملة كقوله ثم ومنهم قاصرات الطرف  
فان وصفنا بعد ما جاز كثير الباعث لكان لا لاول في الكثرة لان العالم مقام الشيء يعني ان يكون مثله والجملة هي لغة الموصوف والدة  
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما كثر حذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بغير فعل  
من الجرح ويرى ان لم يكن كذا لم يرق الطرف والجملة مقامة الا في الشعر وانما كثر الشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما استعمل  
عليه قبله ما يكون كانه مذكور هذا الكلام وما ذكرنا من ان ما قيل ان كمن في جملة الاحتياط على موصوف مقدر لا يتصور الا لاعتناء لعدم الاحتياط  
كما قالوا في اليكس يزيد ان ضار حاصل في الخصومة ومنه وان لم يثبت على شيء ساقت قوله مقولا بغير معنى لشارة الى ان الجار متعلق  
بقوله مقولا الواقع حاله ان قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال انما يتدبر رجلا وهو غير صحيح لانه يكون لحي ان رجلا يورد وشا لا لكثرة  
في وقت كونه مقولا لغير معنى في تقديره شرعا في وقت كونه مقولا ليس لانه يكون مثالا للشيء مع ان رجلا المنسوب اليه لاجل التبيين

ان يكون لحي ان رجلا يورد وشا لا لكثرة في وقت كونه مقولا لغير معنى في تقديره شرعا في وقت كونه مقولا ليس لانه يكون مثالا للشيء مع ان رجلا المنسوب اليه لاجل التبيين



ان النصب ليس بواجب فيما قوله فاعبد مثل يانيزه فيه ان يدل الكل ان يكون اذا كان اللفظان متغايرين مضمونا  
متساويين مبعثا واليه يشير قول الشيخ في بحثه البديل يعني تمدان فاما لان تمدن مضمونا ليكونا مترادفين فالشيخ الومني وفي جعل  
الي على يانيزه يانيزه بدلا وجعل سبويه اياه عطفت بيان نظرك ان البديل وعطفت البيان بعينه ان الالف في الاول من غير  
معنى التاكيد والثاني فيهما نحن فيه لا يعيد الا التاكيد وان وصفت الثاني في ثوب يانيزه يانيزه عطفت فابومر وغيره التي في ايض على انه  
ما كلف لفظي للاول موصوف ابدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تم بالنامية باسمية كما دية قوله اي واذا يريد اياه  
انما اول لان اللفظ يقتضي تعريض اياهما الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو باسما الرجل قال مثل مثله  
بلان يا اسما الرجل مضمون لا يتفرع على مطلق نزهة المعرفة باللام قال لانا تواج معرب قال الشيخ الومني يشيلى ان المعرب  
لا حمل له اولى انه لا يحمل على محذو ويرى ظاهريه وفي الموضعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محصلة على من  
الاحراب مع كونه مرفا لفظا وكما ان المضاف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا مضمونا على موضع ما ضيف اليه حمل على  
والفصول والصيغة مشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ اياهوم خلف ذلك فهو مفعول له ما لا يمكنه ان يكون باقيا على جواز العطف على  
حمل اسم ان في نحو ان زيد يطلق ومحمود ان يتكلم ان الجملة هي محذو وخبره المقدرة عطفت على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره  
ولا يقول ان الاسم عطفت على الاسم هذا كلامه وانت خير بان قوله واما الثاني في قوله لكنه يشكك في آخره يدل دلالة ظاهره  
بل صرحه على ان المراد بالاتفاق جميع الفاظه وان سبويه داخل فيه فتعوله وله ان يتكلم ليس على ما ينبغي وانما جواب الفاضل المستر  
عن جواز العطف على حمل اسم ان بان التبعين في حرب للوحدة والمعنى لانا تواج معرب واحد خلف ان زيد اياهم محذو  
وغنى ذلك ما متبع المحب لفظا ولما لان المتبع منه باعنا بقا رتد واحراه معربا لا معرب واحد وقال بعض افاضل الهندية  
ان لان تواج النادى المحذو رايه غير احراه لفظي مع كونه معربين باعتبار رتد والاحراب ولان ان حصة المسموع معرب واحد  
يف وانما ندوى معنى فيكون منصوب الحمل لا محالة واجاب الشيخ بقوله لفظ النادى حيث قال لانا تواج النادى معرب  
وتواج ننادى معرب لا يتبع غير احراه لفظي الا ان يذخر تام بالمعرب وجهه وتدين وجهه بعض فضلا والهندية حيث قال فان  
قلت لم لا يجوز النصب في تواج النادى المحذو باللام مع ان محله النصب على المفعولية اي قلت على التوالج على الحمل غير جائز الا  
اذا تعدد على اللفظ كما في قولنا ما جاء من احد الا زيدا وكان المقدرة اقوى من الظاهر ان يكون المقدرة حركة احراه والظاهرة  
بناء كما في ثوب يانيزه الظرفيت قال الاندلسي بانظم كلام سبويه من الحمل على موضع المحذو باسم الفاعل وبالصفة والمصدر  
وان جاء يانيزه الحمل على المحل فهو مفعول له ما لا قد اعترض باسمه الفاعل على جواز العطف على حمل اسم ان في نحو ان زيد يطلق  
ومحمود مع استواء المقدرة والنظركون كل منها حركة احراه ولا تعد رايه ويجوز ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تفسر بجملة  
بمنزلة عدم فكان الرغ الذي هو اثر الابداء اظهر ارضيه مضمون الحمل عليه واما حمل التال على حمل اسم لا التبرية فباعتبار ان فرغ  
ان اخذت حكما ثم امتنع حمل التال على النادى المحذو وان كان مذهب سبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان باقيا فاعلم  
بين تخوذه ضارب محذو وخالدا نحو يانيزه ومحمود من حيث انه يجوز الحمل على الاول دون الثاني فيشكل ويمكن ان يقر بالان  
بأن نصب في المحذو وبالصفات والمصدر جائزا لانا لفظا قطع الاضافة وكذا انما الرغ المقدرة في اسم ان جائزا لانا لفظا وكذا انما

من ان يكون في قوله فاعبد مثل يانيزه فيه ان يدل الكل ان يكون اذا كان اللفظان متغايرين مضمونا متساويين مبعثا واليه يشير قول الشيخ في بحثه البديل يعني تمدان فاما لان تمدن مضمونا ليكونا مترادفين فالشيخ الومني وفي جعل الي على يانيزه يانيزه بدلا وجعل سبويه اياه عطفت بيان نظرك ان البديل وعطفت البيان بعينه ان الالف في الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيهما نحن فيه لا يعيد الا التاكيد وان وصفت الثاني في ثوب يانيزه يانيزه عطفت فابومر وغيره التي في ايض على انه ما كلف لفظي للاول موصوف ابدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تم بالنامية باسمية كما دية قوله اي واذا يريد اياه انما اول لان اللفظ يقتضي تعريض اياهما الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو باسما الرجل قال مثل مثله بلان يا اسما الرجل مضمون لا يتفرع على مطلق نزهة المعرفة باللام قال لانا تواج معرب قال الشيخ الومني يشيلى ان المعرب لا حمل له اولى انه لا يحمل على محذو ويرى ظاهريه وفي الموضعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محصلة على من الاحراب مع كونه مرفا لفظا وكما ان المضاف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا مضمونا على موضع ما ضيف اليه حمل على والفصول والصيغة مشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ اياهوم خلف ذلك فهو مفعول له ما لا يمكنه ان يكون باقيا على جواز العطف على حمل اسم ان في نحو ان زيد يطلق ومحمود ان يتكلم ان الجملة هي محذو وخبره المقدرة عطفت على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطفت على الاسم هذا كلامه وانت خير بان قوله واما الثاني في قوله لكنه يشكك في آخره يدل دلالة ظاهره بل صرحه على ان المراد بالاتفاق جميع الفاظه وان سبويه داخل فيه فتعوله وله ان يتكلم ليس على ما ينبغي وانما جواب الفاضل المستر عن جواز العطف على حمل اسم ان بان التبعين في حرب للوحدة والمعنى لانا تواج معرب واحد خلف ان زيد اياهم محذو وغنى ذلك ما متبع المحب لفظا ولما لان المتبع منه باعنا بقا رتد واحراه معربا لا معرب واحد وقال بعض افاضل الهندية ان لان تواج النادى المحذو رايه غير احراه لفظي مع كونه معربين باعتبار رتد والاحراب ولان ان حصة المسموع معرب واحد يف وانما ندوى معنى فيكون منصوب الحمل لا محالة واجاب الشيخ بقوله لفظ النادى حيث قال لانا تواج النادى معرب وتواج ننادى معرب لا يتبع غير احراه لفظي الا ان يذخر تام بالمعرب وجهه وتدين وجهه بعض فضلا والهندية حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في تواج النادى المحذو باللام مع ان محله النصب على المفعولية اي قلت على التوالج على الحمل غير جائز الا اذا تعدد على اللفظ كما في قولنا ما جاء من احد الا زيدا وكان المقدرة اقوى من الظاهر ان يكون المقدرة حركة احراه والظاهرة بناء كما في ثوب يانيزه الظرفيت قال الاندلسي بانظم كلام سبويه من الحمل على موضع المحذو باسم الفاعل وبالصفة والمصدر وان جاء يانيزه الحمل على المحل فهو مفعول له ما لا قد اعترض باسمه الفاعل على جواز العطف على حمل اسم ان في نحو ان زيد يطلق ومحمود مع استواء المقدرة والنظركون كل منها حركة احراه ولا تعد رايه ويجوز ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تفسر بجملة بمنزلة عدم فكان الرغ الذي هو اثر الابداء اظهر ارضيه مضمون الحمل عليه واما حمل التال على حمل اسم لا التبرية فباعتبار ان فرغ ان اخذت حكما ثم امتنع حمل التال على النادى المحذو وان كان مذهب سبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان باقيا فاعلم بين تخوذه ضارب محذو وخالدا نحو يانيزه ومحمود من حيث انه يجوز الحمل على الاول دون الثاني فيشكل ويمكن ان يقر بالان بأن نصب في المحذو وبالصفات والمصدر جائزا لانا لفظا قطع الاضافة وكذا انما الرغ المقدرة في اسم ان جائزا لانا لفظا وكذا انما





محکمہ جہازوں کے مخصوص امداد ۱۲

مجلس

[illegible]

هذا هو الكلام الذي هو قوله وقد قيل سببا براسه قال في حكم الثابت قال الشيخ الرضوي وكان  
القياس ان يكمل سببا براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحدثون لم يوجبوا قياسية في حكم الثابت وان المحدثون  
لم يوجبوا قياسية بين يانها الا لان الترجيح لا كان له قياسية مطروقة قريته من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة نصا للمحدث  
لترجيح كواجب قوله فلا حرم اي لا محالة لا حول من القلب بل قلب وجوبا قوله قلبت ياء اوله بوجه في آخذ الامم العرب  
واو قبلها ضمة والمنادي في حكم العرب لم يردض بنا قوله متنادا بمن النادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تنوين على معنى  
والا فزاد والاصل في الاختصاص وان كان هو داخل الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشائع في الاستعمال هو داخل الباء  
على المقصور تنوين التخصيص من التميز والافراد كما اشار اليه الشارح اوجله بما عمن التميز فهو في العرف حتى صار كانه حقيقة تميز والية  
اشارة العلامة التي في الحق التفتنا في في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مقصورا بحكمه نص آخر اى لا  
يكون القياس عليه نفردا بحكمه بسبب ان آخره ان على الاختصاص لا يخص زيد بالذكور اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء  
منه ان يخصصه كذا وكذا وفي تلك الشان اياك فبعضها منكم بالعبادة لا فبعضها منكم بالعبادة وانما استعمال الباء في المقصور عليه فاعلم ان  
قوله زيد بالاعمال فبعضها منكم بالعبادة اى انما يتبادر الى الوجود كونه في شرح المقاصد: وداخل الباء في المقصور عليه على ما هو في  
العرف العام اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
الباء في المقصور اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
التميز لا بد منه فذكره الشارح ووجه العلامة قدس سره لا بد منه فذكره العلامة وقال العلامة قدس سره  
في شرح المقاصد الاصل في لفظ تخصيص الاختصاص المخصوص ان يستعمل داخل الباء على المقصور عليه اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
فعل لال زيد اى المال لروى غيره الا ان الشارح في الاستعمال داخل الباء على المقصور اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
بنا على تخصيص معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شئ باخرى قوة تميز لاخره فكذلك قلت ميز زيد بالمال من غيره ومن هذا  
الانتهال خصصت فلانا بالذكور ففهمك بالعبادة واخصن بوجوه من ديننا وقال الشريف قدس سره في خواص المطالب  
في قرآن المصداق على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكور اذا ذكرته دون غيره الى آخره فاصد راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فاعلم ان  
يجوز ان تعلق قوله بوا الاختصاص تخصيص معنى الامتياز وليس صله باختصاص لان الباء التي صله الاختصاص لا يدخل الا على  
عائدية فيه وعلى العلامة التفتنا في حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الدخول الباء والداخل على المقصور  
ليس صله الاختصاص بالعربي في صله دخول على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشريف قدس سره جعل المقصود صله والمضارع قيد وادق  
اي كسب جعل المضارع صله فبعضهم قد يميز المندوب عن المندوب هو الاكثر والاقرب كذا قال الشريف قدس سره  
قوله الذي يشتهر مندوب به قال الشيخ الرضوي ليس بالعرف المشهور علما كان اولها فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من  
العارف وان لم يكن علما وكان التبع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ذنبه بخلافه بزيادة اذا كان زيدا رجلا عتيقا وقد ضرب  
عليه وجه تسميته وضابطه فله وبان يكون معرفته مشهورا سواء كان تعريفه قبل السند او بعد التوبة قوله ليس كاتصال الغنى  
الخصاف اليه ولذا جاز الفصل بالا جني بين الصفة والموصوف نحو قوله تم وايطعتم لم يعقون عظيم اى في شرك فاطر السموات بخلاف

التي هي على ما هو عليه في قوله لا حول من القلب بل قلب وجوبا قوله قلبت ياء اوله بوجه في آخذ الامم العرب  
واو قبلها ضمة والمنادي في حكم العرب لم يردض بنا قوله متنادا بمن النادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تنوين على معنى  
والا فزاد والاصل في الاختصاص وان كان هو داخل الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشائع في الاستعمال هو داخل الباء  
على المقصور تنوين التخصيص من التميز والافراد كما اشار اليه الشارح اوجله بما عمن التميز فهو في العرف حتى صار كانه حقيقة تميز والية  
اشارة العلامة التي في الحق التفتنا في في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مقصورا بحكمه نص آخر اى لا  
يكون القياس عليه نفردا بحكمه بسبب ان آخره ان على الاختصاص لا يخص زيد بالذكور اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء  
منه ان يخصصه كذا وكذا وفي تلك الشان اياك فبعضها منكم بالعبادة لا فبعضها منكم بالعبادة وانما استعمال الباء في المقصور عليه فاعلم ان  
قوله زيد بالاعمال فبعضها منكم بالعبادة اى انما يتبادر الى الوجود كونه في شرح المقاصد: وداخل الباء في المقصور عليه على ما هو في  
العرف العام اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
الباء في المقصور اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
التميز لا بد منه فذكره الشارح ووجه العلامة قدس سره لا بد منه فذكره العلامة وقال العلامة قدس سره  
في شرح المقاصد الاصل في لفظ تخصيص الاختصاص المخصوص ان يستعمل داخل الباء على المقصور عليه اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
فعل لال زيد اى المال لروى غيره الا ان الشارح في الاستعمال داخل الباء على المقصور اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
بنا على تخصيص معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شئ باخرى قوة تميز لاخره فكذلك قلت ميز زيد بالمال من غيره ومن هذا  
الانتهال خصصت فلانا بالذكور ففهمك بالعبادة واخصن بوجوه من ديننا وقال الشريف قدس سره في خواص المطالب  
في قرآن المصداق على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكور اذا ذكرته دون غيره الى آخره فاصد راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فاعلم ان  
يجوز ان تعلق قوله بوا الاختصاص تخصيص معنى الامتياز وليس صله باختصاص لان الباء التي صله الاختصاص لا يدخل الا على  
عائدية فيه وعلى العلامة التفتنا في حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الدخول الباء والداخل على المقصور  
ليس صله الاختصاص بالعربي في صله دخول على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشريف قدس سره جعل المقصود صله والمضارع قيد وادق  
اي كسب جعل المضارع صله فبعضهم قد يميز المندوب عن المندوب هو الاكثر والاقرب كذا قال الشريف قدس سره  
قوله الذي يشتهر مندوب به قال الشيخ الرضوي ليس بالعرف المشهور علما كان اولها فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من  
العارف وان لم يكن علما وكان التبع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ذنبه بخلافه بزيادة اذا كان زيدا رجلا عتيقا وقد ضرب  
عليه وجه تسميته وضابطه فله وبان يكون معرفته مشهورا سواء كان تعريفه قبل السند او بعد التوبة قوله ليس كاتصال الغنى  
الخصاف اليه ولذا جاز الفصل بالا جني بين الصفة والموصوف نحو قوله تم وايطعتم لم يعقون عظيم اى في شرك فاطر السموات بخلاف

هذا هو الكلام الذي هو قوله وقد قيل سببا براسه قال في حكم الثابت قال الشيخ الرضوي وكان  
القياس ان يكمل سببا براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحدثون لم يوجبوا قياسية في حكم الثابت وان المحدثون  
لم يوجبوا قياسية بين يانها الا لان الترجيح لا كان له قياسية مطروقة قريته من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة نصا للمحدث  
لترجيح كواجب قوله فلا حرم اي لا محالة لا حول من القلب بل قلب وجوبا قوله قلبت ياء اوله بوجه في آخذ الامم العرب  
واو قبلها ضمة والمنادي في حكم العرب لم يردض بنا قوله متنادا بمن النادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تنوين على معنى  
والا فزاد والاصل في الاختصاص وان كان هو داخل الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشائع في الاستعمال هو داخل الباء  
على المقصور تنوين التخصيص من التميز والافراد كما اشار اليه الشارح اوجله بما عمن التميز فهو في العرف حتى صار كانه حقيقة تميز والية  
اشارة العلامة التي في الحق التفتنا في في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مقصورا بحكمه نص آخر اى لا  
يكون القياس عليه نفردا بحكمه بسبب ان آخره ان على الاختصاص لا يخص زيد بالذكور اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء  
منه ان يخصصه كذا وكذا وفي تلك الشان اياك فبعضها منكم بالعبادة لا فبعضها منكم بالعبادة وانما استعمال الباء في المقصور عليه فاعلم ان  
قوله زيد بالاعمال فبعضها منكم بالعبادة اى انما يتبادر الى الوجود كونه في شرح المقاصد: وداخل الباء في المقصور عليه على ما هو في  
العرف العام اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
الباء في المقصور اى استعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف جملة نفردا بغير شراك الموصوف آخر في موصوفية فيكون  
التميز لا بد منه فذكره الشارح ووجه العلامة قدس سره لا بد منه فذكره العلامة وقال العلامة قدس سره  
في شرح المقاصد الاصل في لفظ تخصيص الاختصاص المخصوص ان يستعمل داخل الباء على المقصور عليه اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
فعل لال زيد اى المال لروى غيره الا ان الشارح في الاستعمال داخل الباء على المقصور اى على الخاصة كقولك خص زيد بال  
بنا على تخصيص معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شئ باخرى قوة تميز لاخره فكذلك قلت ميز زيد بالمال من غيره ومن هذا  
الانتهال خصصت فلانا بالذكور ففهمك بالعبادة واخصن بوجوه من ديننا وقال الشريف قدس سره في خواص المطالب  
في قرآن المصداق على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكور اذا ذكرته دون غيره الى آخره فاصد راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فاعلم ان  
يجوز ان تعلق قوله بوا الاختصاص تخصيص معنى الامتياز وليس صله باختصاص لان الباء التي صله الاختصاص لا يدخل الا على  
عائدية فيه وعلى العلامة التفتنا في حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الدخول الباء والداخل على المقصور  
ليس صله الاختصاص بالعربي في صله دخول على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشريف قدس سره جعل المقصود صله والمضارع قيد وادق  
اي كسب جعل المضارع صله فبعضهم قد يميز المندوب عن المندوب هو الاكثر والاقرب كذا قال الشريف قدس سره  
قوله الذي يشتهر مندوب به قال الشيخ الرضوي ليس بالعرف المشهور علما كان اولها فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من  
العارف وان لم يكن علما وكان التبع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ذنبه بخلافه بزيادة اذا كان زيدا رجلا عتيقا وقد ضرب  
عليه وجه تسميته وضابطه فله وبان يكون معرفته مشهورا سواء كان تعريفه قبل السند او بعد التوبة قوله ليس كاتصال الغنى  
الخصاف اليه ولذا جاز الفصل بالا جني بين الصفة والموصوف نحو قوله تم وايطعتم لم يعقون عظيم اى في شرك فاطر السموات بخلاف

محققان مولانا محمد رفیع اختر، ۱۲

المضاف والمضاف اليه فاذا لم يجر الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لا يجوز الفصل بينهما الا انظر ضرورة وفيه اطلاق اعتبار لهذه  
قاعدة في قرأة ابن عامر في قوله وتقتل اولاده هم شركا ثم نصب اولادهم وجوز شركا ثم هي من سبع التواترة الثانية  
بالتواتر بين النبي وسلم هي صريح في جواز الفصل بينهما بفعل المضاف والياء القارة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام القرآن  
او القرآن واراد على أسلوب كلام العرب فلم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لاورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك  
القاعدة ثابتة في كلام العرب والياء تلك القاعدة ليس يتفق عليها جميع النماة فكيف يتسبب بواسطة تلك القاعدة  
فيما القارة المتواترة الى الشذوذ وقابل قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركا ثم وارادة على الشذوذ وليس ليعود في شرح  
الافية زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة  
في السبعة احدهما ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلة كالفصل في المفعول واما طرقت الثانية ان يكون المضاف  
وصفا والمضاف اليه مفعول الاول والعامل مفعول الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسن انه مختلف وعده رسلة او ظرف كقوله عليه  
هل انتم تاتون في صابحي انما الثاني ان يكون الفاعل قريبا كقولك هذا ظلام وانه يزيد والاربع الباقية تفتتح بالشرا احدها الفصل بالنا  
ويسمى بمفعول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف انما الفصل ثبوت المضاف الرابعة  
والفصل بالياء قال ابن مالك في التيسير وان كان المضاف مصدرا وان كان المضاف اليه ايضا نظرا ونشرا الى فاعله مفعولا لم يفتتح قوله  
لقيام قرينة والى على كلمة ياتخذ وقته وتعيينها قوله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم تعرفه مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او  
مضافا او مضارا على نحو اعلام فاضل وباحسن الوجوه وياضار بازيد اتصفت بهذه الشذوذ واحد البعينة ولا قوله لان  
لم يكثر ذوا العلم كان وجه الحذف خضر فانه يكون عدم الحذف في الحروف التي يجوز الحذف فيها ولا يلزم عدم الحذف  
في اسم الجنس لان انهاء مقتضى مخصوص لا يستلزم انهاء جميع مقتضيات ويكون الواجب على اختيار الشئ الثاني في مثال  
قوله لم يسبق الذين الى انه سادى ان اراد ذلك بقارنته فالناحية مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد  
مع القرينة الدلالة على تعيين المحذوف فالناحية متعنة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لا يسبق الذين الى كونها  
الان لا يمكن ان لا يطبق على القرينة النقطه وانما قلنا لا كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول في ان نداء ولم يكثر  
الى آخره كونه اذ لم يحل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يرد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في  
كونه نداء على حال الشيخ الرضى العالم يثبت من اسم الجنس او هي حرف تعريف وحرف التعريف لا يجوز ما يعرف بها حتى  
لا يلحق بها وعلى التكرير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لانه قبل النداء لانه في الاصل  
موضوع لا يتنازل اليه لطلبه وبين كونه مشار اليه وكونه نداء اي مخاطبا تنازعا ظاهر فلما خرج من ذلك الاصل وجعل  
يتبع الى علامته طارئة يدل على تغييره وجعله مخالفا قوله لم من الحروف التي يجوز فيها حذف الحروف حال من العلم وما عطف  
قوله العلم قائل بقوله ونظرا على طرف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة مسطوف على لفظ اي قوله امره  
وكان غير كاي يخرس النساء يتبعه رجل محرك بالنداء في ينفذه النساء ويتهنئ سألهم سبب تفكيرهم له فقال كما قيل احسنه  
سوقه لارادته على اللفظة قوله لم نام هو سديك ابن حنكته فقال انت غرقو فقال اسديك الليل لول وانت قمرى انت اس

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



ان يكون بالغير فهو بالخطا وكلما كان بغيره فاعلم ان في قوله لا يشترط ان يتصل بالغير  
فقط او محلا لا ترى انك تقول في ضربت من تلكه وضربت من تلكه والغير من قولك  
فيه انما هو ما لا يتوسط بين الاسم والفعل بالصدر كان انما هو ما لا يتوسط بين  
وغيره وليست ضربته بخزير ضربته ويزيد ضربته او ان الضميمة تكون حرفا مفعوليا لا  
ليس بجزء الاشتغال بالغير انما هو العمل بل توسط ما لا يصدق عليه ان يكون مفعولا  
الصدر في قوله حيث توسط لم يرد في ذلك الاشتغال بالغير لان العمل في الاشتغال  
ذلك الاشتغال الذي ليس بالاعمال في العمل سواء وجب على الغيب وعلى العمل القدر بسبب  
ارتفع اعتبار العمل في الاشتغال في قوله لم يرد في ذلك الاشتغال في قوله لم يرد  
العمل القدر في زيد ما في غير ذلك على تقدير ربح الاشتغال بالغير ليس بشي قال او  
المرضى ليس قوله او مناسبه في اكثر الاشياء وانما ان لم يكن في الاصل اذا لم يرد في  
منها والاخر في قوله لم يرد ما رتب به وايضا في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع انما هي لاجل المعنى لا انك لم  
تصدت الى اني انست لغيره فاعلم ان هذه المواضع انما هي لاجل المعنى لا انك لم  
قلت لغيره فيكون التسلط بعين الفعل وعلى الاعمال على المتبادر واجب مطلقا في  
بالطريق الا في فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لاجل المعنى  
انما يتصور لو لم يخرج بقوله شغل من غير ربح ان ليس لك او مناسبه لاجل المعنى  
او متعلقه فاذن انما هو في سبب ذلك الاشتغال لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله  
في زيد ليس بجزء اشتغال في المعنى بل بسبب ان المعنى في قوله لم يرد في قوله  
ضربت فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
قوله شغل من غير ربح او متعلق ان الفعل في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
فانما هو الاشتغال لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
لا يكون فيه ما في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
فعلوه وبقى داخل الاشتغال في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
والا لم يخرج اليه فتقول انما هو في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
في زيد ضربت فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
او مناسبه لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد

وقال انما هو ما لا يتوسط بين الاسم والفعل بالصدر كان انما هو ما لا يتوسط بين  
وغيره وليست ضربته بخزير ضربته ويزيد ضربته او ان الضميمة تكون حرفا مفعوليا لا  
ليس بجزء الاشتغال بالغير انما هو العمل بل توسط ما لا يصدق عليه ان يكون مفعولا  
الصدر في قوله حيث توسط لم يرد في ذلك الاشتغال بالغير لان العمل في الاشتغال  
ذلك الاشتغال الذي ليس بالاعمال في العمل سواء وجب على الغيب وعلى العمل القدر بسبب  
ارتفع اعتبار العمل في الاشتغال في قوله لم يرد في ذلك الاشتغال في قوله لم يرد  
العمل القدر في زيد ما في غير ذلك على تقدير ربح الاشتغال بالغير ليس بشي قال او  
المرضى ليس قوله او مناسبه في اكثر الاشياء وانما ان لم يكن في الاصل اذا لم يرد في  
منها والاخر في قوله لم يرد ما رتب به وايضا في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع انما هي لاجل المعنى لا انك لم  
تصدت الى اني انست لغيره فاعلم ان هذه المواضع انما هي لاجل المعنى لا انك لم  
قلت لغيره فيكون التسلط بعين الفعل وعلى الاعمال على المتبادر واجب مطلقا في  
بالطريق الا في فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لاجل المعنى  
انما يتصور لو لم يخرج بقوله شغل من غير ربح ان ليس لك او مناسبه لاجل المعنى  
او متعلقه فاذن انما هو في سبب ذلك الاشتغال لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله  
في زيد ليس بجزء اشتغال في المعنى بل بسبب ان المعنى في قوله لم يرد في قوله  
ضربت فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
قوله شغل من غير ربح او متعلق ان الفعل في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
فانما هو الاشتغال لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
لا يكون فيه ما في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
فعلوه وبقى داخل الاشتغال في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
والا لم يخرج اليه فتقول انما هو في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد  
في زيد ضربت فاعلم ان في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله  
او مناسبه لاجل المعنى لا انك لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد في قوله لم يرد

هذا هو الوجه في قوله لم يرد

هذا هو الوجه في قوله لم يرد





[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



ضربة وتسمى زيد مخرج وهل زيد ضربت او ضربته الا اضطرار فعل ما ذكره الله لا في توكيد بل في تبيين بعد هذه الاستفهام في  
ذكر الحرف في شعر ما يختار النصب بعد ما في السبعة مع انه ليس كذلك فلا بد من اهل ولا اساء الاستفهام في السبعة الا على فصل  
وفي الضرورة تدل على اسم منصوب على شرطية التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام  
من ان بل تدل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي خبرها المبتدأ في فعلية فلا بد من  
مبدأ الا على ما يخرج بل زيد مخرج وكذا يتبع دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو بل زيد ضربت وعلى فعلية خبر  
فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو بل زيد ضربته فالنصب احسن التبيين فذلك وجب وذكر المخرج اذا عرف في شعر ما يختار النصب  
في السبعة مع انه ليس كذلك الا في الضرورة مع ان النصب يتبع وهذا المخرج ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام  
كان اشمل ليس على ما ينبغي فاعلم وان قل ان لم يزل خبر الاستفهام ليشمل بل زيد ضربته فانه يجوز وان يتبعه  
النهاية ليس على ما ينبغي فاعلم وان قل ان لم يزل خبر الاستفهام ليشمل بل زيد ضربته فانه يجوز وان يتبعه  
اختار فيه النسب اقول كون النصب في غير ما قال وبعد اذا اشترطية على ضرب من بيبيد الاخفش وفعل من البره وخصصا مديا  
بالفعلية فيجب منه تاويل اذا السواء اشقت بالفعلية اي ما افادته السواء قوله الله الا على الجازاة في المكان لكن يستعمل استعمال  
كما لا شرط اصل من يستعمل انما انما تدل على الاسمية التي خبرها انسانا فاعلم انما اذا كانت باخر فيها في وسائر الاسماء  
الجزء من التفسير معنى بشرط نحو بل زيد اضطرار الفعل لا على الضرورة فاعلم اضطرار السواء في الفعل نحو بل زيد اضطرره  
يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ما في الكلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث علم الجازات وكل ان لا صلاتا في الشرطية  
وكونها مالباب جازان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو بل زيد ضربت وان فيها ضربت بخلاف سائر كلمات بشرط  
فانه لا يجوز ذلك فيما لا في الضرورة وقد فعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون باعتبار اسودها  
ذلك الاسم من خواصها او منصوبا نحو بل زيد ضربته ان زيد الضربة والقيت قد يكون مضارعا على الشدة و قد يجوز على معنى ضربه  
ان شاك به وليك ان هو ليس بذكر زيد بل ما مضى في الفعل المضارع نحو بل زيد ضربته من مضارعه وحين يحول قوله في بل  
الامر والنهي في حذف الموصول مع بعض الصلوات وان جازعه بعض البصرية لكن يجوز من غير ذلك و قد حذف المضاف وابتاعا  
اليد على ما هو عليه و هو قيل ايضا فلا على تقدير قيل فاعلم على قوله بعد حرف النفي اي اختيار النصب في الاسم المذكور حال كونه قدما  
بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه قدما قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره او اذ يعبر ان يراو من غير النصب في وقت  
الامر لان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يتم ان حذف الزمان من المصدر  
كثير ولا حاجة الى تفسير المقدرة بوضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يعبر ان ليس بالاسم قوله ولا الا على وان لم ينصب الاسم المذكور  
فلا يصح الفعل فيما تقديره على ما هو الفاعل من ان مبتدأ وما بعده جزءه واما تجريره فانه رفع الفعل المقدرة الذي هو لازم ذلك انما قيل على  
زيد اقله تقديره على ما قيل في قوله فاعلم لان الفاعل والاداء في مطابقة المصدر في الرفع والنصب فاعلم ان جرح الشبه الرضي  
قال عند خوف ليس المصدر بصفة اما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لفا كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود والا  
تجوز الوجهين في غير المقام اذ لا بد من يلى الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود فاعلم ان الاصل كما فينا

في قوله ضربت او ضربته الا اضطرار فعل ما ذكره الله لا في توكيد بل في تبيين بعد هذه الاستفهام في ذكر الحرف في شعر ما يختار النصب بعد ما في السبعة مع انه ليس كذلك فلا بد من اهل ولا اساء الاستفهام في السبعة الا على فصل وفي الضرورة تدل على اسم منصوب على شرطية التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان بل تدل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي خبرها المبتدأ في فعلية فلا بد من مبدأ الا على ما يخرج بل زيد مخرج وكذا يتبع دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو بل زيد ضربت وعلى فعلية خبر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو بل زيد ضربته فالنصب احسن التبيين فذلك وجب وذكر المخرج اذا عرف في شعر ما يختار النصب في السبعة مع انه ليس كذلك الا في الضرورة مع ان النصب يتبع وهذا المخرج ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام كان اشمل ليس على ما ينبغي فاعلم وان قل ان لم يزل خبر الاستفهام ليشمل بل زيد ضربته فانه يجوز وان يتبعه النهاية ليس على ما ينبغي فاعلم وان قل ان لم يزل خبر الاستفهام ليشمل بل زيد ضربته فانه يجوز وان يتبعه اختار فيه النسب اقول كون النصب في غير ما قال وبعد اذا اشترطية على ضرب من بيبيد الاخفش وفعل من البره وخصصا مديا بالفعلية فيجب منه تاويل اذا السواء اشقت بالفعلية اي ما افادته السواء قوله الله الا على الجازاة في المكان لكن يستعمل استعمال كما لا شرط اصل من يستعمل انما انما تدل على الاسمية التي خبرها انسانا فاعلم انما اذا كانت باخر فيها في وسائر الاسماء الجزء من التفسير معنى بشرط نحو بل زيد اضطرار الفعل لا على الضرورة فاعلم اضطرار السواء في الفعل نحو بل زيد اضطرره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ما في الكلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث علم الجازات وكل ان لا صلاتا في الشرطية وكونها مالباب جازان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو بل زيد ضربت وان فيها ضربت بخلاف سائر كلمات بشرط فانه لا يجوز ذلك فيما لا في الضرورة وقد فعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون باعتبار اسودها ذلك الاسم من خواصها او منصوبا نحو بل زيد ضربته ان زيد الضربة والقيت قد يكون مضارعا على الشدة و قد يجوز على معنى ضربه ان شاك به وليك ان هو ليس بذكر زيد بل ما مضى في الفعل المضارع نحو بل زيد ضربته من مضارعه وحين يحول قوله في بل الامر والنهي في حذف الموصول مع بعض الصلوات وان جازعه بعض البصرية لكن يجوز من غير ذلك و قد حذف المضاف وابتاعا اليد على ما هو عليه و هو قيل ايضا فلا على تقدير قيل فاعلم على قوله بعد حرف النفي اي اختيار النصب في الاسم المذكور حال كونه قدما بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه قدما قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره او اذ يعبر ان يراو من غير النصب في وقت الامر لان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يتم ان حذف الزمان من المصدر كثير ولا حاجة الى تفسير المقدرة بوضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يعبر ان ليس بالاسم قوله ولا الا على وان لم ينصب الاسم المذكور فلا يصح الفعل فيما تقديره على ما هو الفاعل من ان مبتدأ وما بعده جزءه واما تجريره فانه رفع الفعل المقدرة الذي هو لازم ذلك انما قيل على زيد اقله تقديره على ما قيل في قوله فاعلم لان الفاعل والاداء في مطابقة المصدر في الرفع والنصب فاعلم ان جرح الشبه الرضي قال عند خوف ليس المصدر بصفة اما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لفا كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود والا تجوز الوجهين في غير المقام اذ لا بد من يلى الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود فاعلم ان الاصل كما فينا

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ مِمَّنْ شَاكَ فِي الْبَيْتِ  
فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَيْكُمْ فَلْيَنْصَحُوا  
لِلْمَدِينَةِ وَالنَّسْوَةُ عَلَيْهِمْ وَالَّذِينَ  
يُؤْتُونَ مَالَهُمُ الْفَتْحُ وَإِنَّهُمْ يَخِفُّونَ  
وَأَكْبَرُ مِنْ أَكْبَرُ مَا يُؤْتُونَ



[illegible][illegible][illegible]



على غير المختار بعد ان يكون نصيبا فلا عدم الوقوع اذا القياس لا يقتضي المنع وان كان لا يصحح دليل على عدم الجواز لعدم  
الوقوع ثم لو وقع في الشمس والقمر اتفق ان لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان  
بمعنى التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف ويجوز ان يكون وجها للتذكير هو تغليب المذكور المعطوف وهو المعنى على المختار  
وهو الشمس كالتأويل والتغليب غالب في المعنى صرح به الرضوي بقية زيد وهند ضاربان زيد وهند ان ضاربون ولعل التغليب  
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهلين وانما  
موجها قوله يجب حذف ناصب المحول فيها من قايما لكان لا بد في وجوب حذف القياس من قرينة دالة على تعيين المحذوف  
وقيام شئ مقابله والقرينة ان النصب والقام فان التصبيح مقام المحذوف بل معنى معين المحذوف والقام مقام المحذوف  
هو المعول المنصوب اذا شئ غير محذوف بل يقبل باقائه مقامه يلزم فرق قاعدة وجوب حذف القياس والقرينة قال الشاعر قد  
سروني بحث المعول المطلق باقائه ليك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال  
من قام بوجه والقرينة هو السؤال وقام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا ليجوز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف  
شرط وجوب الحذف لا محله فلا بد لوجوب الحذف القياس من وجودها لوجوب وجود الشرط عنه وجوده واشروطه ولا يلزم من وجوب  
وجود الحذف ان لا يلزم من وجود الشرط وجوده والشرط والعلة في وجوب الحذف موضع في الوقت كما ذكره الله قدس قوله اي  
عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعول وهو الاثر على الاسم باعتبار ان معمول فيه  
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره او ذكره لوجبه ذكره الفاضل السدي جابجا كما ذكره الرضوي من ان ذكر مصدر رفع عطف على قوله  
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذوف منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتذكير  
هو المنصوب فلا يصح الراجح ذكره منصوب حكمه كما ذكر في بعض النسخ او ذكره على صيغة الجمل ليس بوجه لان اوجه متصلة من حيث  
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمرو ولو كان منقطعة جازات التي لغة بين ما بعد وما قبلها يقول  
انما قيم ثم بعد ذلك فقول او اشئ بمعنى بل ان اشئ فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للتأني قال سيبويه في قوله  
تسوا انتم منكم انما وكفوه لوقال لا لا قطع كغيره لانقلاب المعنى لانما اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضرب عن البتة من  
الطاعة انتم فلو قلنا ما ذكر كان اضربا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا بد من قيم فعل كما هو في حفظ نظر قوله انتم اي انتم  
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجوبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى  
فيه وان لم يكن موجوبا في اللفظ لكنه موجود في المعنى وانما الضمير اعم من ان يكون موجوبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى  
المظهر موضع الضمير عبارة من كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمسك فيما سبق من قوله فلا بد من عايد  
قما للضمير ومتابلا له ولا يصح جله متابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتعديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف  
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المتقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاصل والواجب هو الضمير  
الا انه يوتي غير من الرباط وهو وضع المظهر موضع الضمير لثبته واما اعادة العايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي  
اذ هو استدراك آية عنه قال قوله لا تخذير ما بينهما الا ان المصل من قول التمسك بعد الاستدراك من نفسك تجد يدك الى طب لا تخذير الاستدراك

على غير المختار بعد ان يكون نصيبا فلا عدم الوقوع اذا القياس لا يقتضي المنع وان كان لا يصحح دليل على عدم الجواز لعدم  
الوقوع ثم لو وقع في الشمس والقمر اتفق ان لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان  
بمعنى التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف ويجوز ان يكون وجها للتذكير هو تغليب المذكور المعطوف وهو المعنى على المختار  
وهو الشمس كالتأويل والتغليب غالب في المعنى صرح به الرضوي بقية زيد وهند ضاربان زيد وهند ان ضاربون ولعل التغليب  
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهلين وانما  
موجها قوله يجب حذف ناصب المحول فيها من قايما لكان لا بد في وجوب حذف القياس من قرينة دالة على تعيين المحذوف  
وقيام شئ مقابله والقرينة ان النصب والقام فان التصبيح مقام المحذوف بل معنى معين المحذوف والقام مقام المحذوف  
هو المعول المنصوب اذا شئ غير محذوف بل يقبل باقائه مقامه يلزم فرق قاعدة وجوب حذف القياس والقرينة قال الشاعر قد  
سروني بحث المعول المطلق باقائه ليك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال  
من قام بوجه والقرينة هو السؤال وقام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا ليجوز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف  
شرط وجوب الحذف لا محله فلا بد لوجوب الحذف القياس من وجودها لوجوب وجود الشرط عنه وجوده واشروطه ولا يلزم من وجوب  
وجود الحذف ان لا يلزم من وجود الشرط وجوده والشرط والعلة في وجوب الحذف موضع في الوقت كما ذكره الله قدس قوله اي  
عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعول وهو الاثر على الاسم باعتبار ان معمول فيه  
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره او ذكره لوجبه ذكره الفاضل السدي جابجا كما ذكره الرضوي من ان ذكر مصدر رفع عطف على قوله  
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذوف منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتذكير  
هو المنصوب فلا يصح الراجح ذكره منصوب حكمه كما ذكر في بعض النسخ او ذكره على صيغة الجمل ليس بوجه لان اوجه متصلة من حيث  
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمرو ولو كان منقطعة جازات التي لغة بين ما بعد وما قبلها يقول  
انما قيم ثم بعد ذلك فقول او اشئ بمعنى بل ان اشئ فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للتأني قال سيبويه في قوله  
تسوا انتم منكم انما وكفوه لوقال لا لا قطع كغيره لانقلاب المعنى لانما اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضرب عن البتة من  
الطاعة انتم فلو قلنا ما ذكر كان اضربا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا بد من قيم فعل كما هو في حفظ نظر قوله انتم اي انتم  
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجوبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى  
فيه وان لم يكن موجوبا في اللفظ لكنه موجود في المعنى وانما الضمير اعم من ان يكون موجوبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى  
المظهر موضع الضمير عبارة من كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمسك فيما سبق من قوله فلا بد من عايد  
قما للضمير ومتابلا له ولا يصح جله متابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتعديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف  
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المتقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاصل والواجب هو الضمير  
الا انه يوتي غير من الرباط وهو وضع المظهر موضع الضمير لثبته واما اعادة العايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي  
اذ هو استدراك آية عنه قال قوله لا تخذير ما بينهما الا ان المصل من قول التمسك بعد الاستدراك من نفسك تجد يدك الى طب لا تخذير الاستدراك

[illegible]

[illegible]

[illegible]



101

14

فيكون له في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فعلا من ان يكون موردا في النصب وفي الثاني وان كان فعل  
 مذكور في النصب ليس مذكورا لان فعل النصب كيف يصدق على التاويب المذكور فيها انما فعل لاجل فعل موردا في النصب  
 وفي الثالث وان صدق الالان ذكرنا في خطره انما على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فاعدا ما هو المراد ان ما ذكره السطر  
 والمحتشون في هذا المقام ليس ما يتصور في ذكره اولى الباب بل أسلوب الاختيار وهذا لما اختيارنا ان نكتب له في النصب  
 لاني قولك بتركيبك للسبب فيجوز عنه قلت العمل اعم من ان يكون فعلا او تعديرا او محلا وفي المثال الجواب ومنسوب المحل والجر  
 واسطى في ذلك وتجهل بقرينة العزة والتضعيف ليس بشئ فيقال قوله فان التاويب انما يحصل بالعرب وتترتب عليه حصول  
 التاويب بالعرب وترتبه عليه ظاهر انما اختيارنا بالذات بان يكون التاويب عبارة عن احوال التاويب والعرب بسبب  
 الاحداث وكسيلة والما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيرجى في التثنية لان الية ما ياتي بالعرب والتاويب واحدة في الواقع  
 باعتبار انضمام امر اخر اليه فباختيار انه موطن ضرب سبب المحصول وباختيار انه منضات المضروب الى اطلاق حسنة تاويب سبب  
 عن العرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الاول يلزم قيام العفة لواءة بالتحقق لمعلمين فيعلمين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استواء  
 بعد المجرول وهو الضرب وهو ايضا محال لا بد من مثل ذلك في التعليم ايضا والاولى هذا الاخر اخص وشبهه الترتيب ايضا في الية  
 علمية ففعل وقال الشيخ الرضي الضرب به التاويب فالعلمة في الحقيقة ليست بهذا المصدر ان الشيء لا يكون ملة منه بل هي امر  
 اي ضربته في ذلك لو كانت باهر العلمة اعني التاويب لم يتعصب عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل في الزمان اذ هو بالماض  
 في الالان كما في مشاركت الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فحقته العلمة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو موجود في هذا فالمراد بقوله فان التاويب يحصل بالضرب ان اثر التاويب والمضارع عليه يحصل بالضرب وهو العلمة في الحقيقة  
 وان حصل كسب العلمة التاويب فحقته العلمة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لا بد من  
 الضرب فوجد في شرطه تقدير الالام كلف العلمة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط ان لم يشارك في الفاعل فلا بد فيه من التاويب  
 الالام فلم يحصل علمه بغير العلمة والالام على العلمة حصل علمه ساذجه لعلته اذ تضمنت العلمة الحقيقية مع كونها جارية بغير النصب بخلاف الالام  
 عليها وسبب العلمة لا يلزم من كون الشيء ملة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التاويب فحقته العلمة الحقيقية  
 ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاذن في ما ورد عليه ويكذبها افتناع ضربة تاروا في مثال قال خلافا للزجاج ان حمل  
 المصدر من قيس ما بين حصوله بحرف الجواب حذف العامل لقائه سيما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقولنا جالف على صيغة المعلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقولنا ظاهر امناه خلافا لظاهر اقرئنا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السطر في قوله الزجاج بان صوته  
 تاويل آه الا ان يلزم على هذا النسبة الى تعالى القوم من ان قول القوم اصل من افعاله الزجاج وان حمل من قبل فاعله  
 بحرف الجواب فقولنا على صيغة المجهول فانما يثبت ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقديرات لا يلزم  
 اشارة الى ان نه سبب الجهور قوي فلا بد من ايقال لا فائدة لقوله ظاهر ا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان الفاعل

من عمل في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فعلا من ان يكون موردا في النصب وفي الثاني وان كان فعل  
 مذكور في النصب ليس مذكورا لان فعل النصب كيف يصدق على التاويب المذكور فيها انما فعل لاجل فعل موردا في النصب  
 وفي الثالث وان صدق الالان ذكرنا في خطره انما على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فاعدا ما هو المراد ان ما ذكره السطر  
 والمحتشون في هذا المقام ليس ما يتصور في ذكره اولى الباب بل أسلوب الاختيار وهذا لما اختيارنا ان نكتب له في النصب  
 لاني قولك بتركيبك للسبب فيجوز عنه قلت العمل اعم من ان يكون فعلا او تعديرا او محلا وفي المثال الجواب ومنسوب المحل والجر  
 واسطى في ذلك وتجهل بقرينة العزة والتضعيف ليس بشئ فيقال قوله فان التاويب انما يحصل بالعرب وتترتب عليه حصول  
 التاويب بالعرب وترتبه عليه ظاهر انما اختيارنا بالذات بان يكون التاويب عبارة عن احوال التاويب والعرب بسبب  
 الاحداث وكسيلة والما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيرجى في التثنية لان الية ما ياتي بالعرب والتاويب واحدة في الواقع  
 باعتبار انضمام امر اخر اليه فباختيار انه موطن ضرب سبب المحصول وباختيار انه منضات المضروب الى اطلاق حسنة تاويب سبب  
 عن العرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الاول يلزم قيام العفة لواءة بالتحقق لمعلمين فيعلمين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استواء  
 بعد المجرول وهو الضرب وهو ايضا محال لا بد من مثل ذلك في التعليم ايضا والاولى هذا الاخر اخص وشبهه الترتيب ايضا في الية  
 علمية ففعل وقال الشيخ الرضي الضرب به التاويب فالعلمة في الحقيقة ليست بهذا المصدر ان الشيء لا يكون ملة منه بل هي امر  
 اي ضربته في ذلك لو كانت باهر العلمة اعني التاويب لم يتعصب عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل في الزمان اذ هو بالماض  
 في الالان كما في مشاركت الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فحقته العلمة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو موجود في هذا فالمراد بقوله فان التاويب يحصل بالضرب ان اثر التاويب والمضارع عليه يحصل بالضرب وهو العلمة في الحقيقة  
 وان حصل كسب العلمة التاويب فحقته العلمة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لا بد من  
 الضرب فوجد في شرطه تقدير الالام كلف العلمة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط ان لم يشارك في الفاعل فلا بد فيه من التاويب  
 الالام فلم يحصل علمه بغير العلمة والالام على العلمة حصل علمه ساذجه لعلته اذ تضمنت العلمة الحقيقية مع كونها جارية بغير النصب بخلاف الالام  
 عليها وسبب العلمة لا يلزم من كون الشيء ملة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التاويب فحقته العلمة الحقيقية  
 ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاذن في ما ورد عليه ويكذبها افتناع ضربة تاروا في مثال قال خلافا للزجاج ان حمل  
 المصدر من قيس ما بين حصوله بحرف الجواب حذف العامل لقائه سيما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقولنا جالف على صيغة المعلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقولنا ظاهر امناه خلافا لظاهر اقرئنا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السطر في قوله الزجاج بان صوته  
 تاويل آه الا ان يلزم على هذا النسبة الى تعالى القوم من ان قول القوم اصل من افعاله الزجاج وان حمل من قبل فاعله  
 بحرف الجواب فقولنا على صيغة المجهول فانما يثبت ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقديرات لا يلزم  
 اشارة الى ان نه سبب الجهور قوي فلا بد من ايقال لا فائدة لقوله ظاهر ا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان الفاعل

فيكون له في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فعلا من ان يكون موردا في النصب وفي الثاني وان كان فعل  
 مذكور في النصب ليس مذكورا لان فعل النصب كيف يصدق على التاويب المذكور فيها انما فعل لاجل فعل موردا في النصب  
 وفي الثالث وان صدق الالان ذكرنا في خطره انما على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فاعدا ما هو المراد ان ما ذكره السطر  
 والمحتشون في هذا المقام ليس ما يتصور في ذكره اولى الباب بل أسلوب الاختيار وهذا لما اختيارنا ان نكتب له في النصب  
 لاني قولك بتركيبك للسبب فيجوز عنه قلت العمل اعم من ان يكون فعلا او تعديرا او محلا وفي المثال الجواب ومنسوب المحل والجر  
 واسطى في ذلك وتجهل بقرينة العزة والتضعيف ليس بشئ فيقال قوله فان التاويب انما يحصل بالعرب وتترتب عليه حصول  
 التاويب بالعرب وترتبه عليه ظاهر انما اختيارنا بالذات بان يكون التاويب عبارة عن احوال التاويب والعرب بسبب  
 الاحداث وكسيلة والما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيرجى في التثنية لان الية ما ياتي بالعرب والتاويب واحدة في الواقع  
 باعتبار انضمام امر اخر اليه فباختيار انه موطن ضرب سبب المحصول وباختيار انه منضات المضروب الى اطلاق حسنة تاويب سبب  
 عن العرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه واحد وهو انسياق الى المحصول لمعلوم وهو القياس الى الذي يحصل منه سبب تعليمه وتعليمه  
 الاول يلزم قيام العفة لواءة بالتحقق لمعلمين فيعلمين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استواء  
 بعد المجرول وهو الضرب وهو ايضا محال لا بد من مثل ذلك في التعليم ايضا والاولى هذا الاخر اخص وشبهه الترتيب ايضا في الية  
 علمية ففعل وقال الشيخ الرضي الضرب به التاويب فالعلمة في الحقيقة ليست بهذا المصدر ان الشيء لا يكون ملة منه بل هي امر  
 اي ضربته في ذلك لو كانت باهر العلمة اعني التاويب لم يتعصب عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل في الزمان اذ هو بالماض  
 في الالان كما في مشاركت الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فحقته العلمة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو موجود في هذا فالمراد بقوله فان التاويب يحصل بالضرب ان اثر التاويب والمضارع عليه يحصل بالضرب وهو العلمة في الحقيقة  
 وان حصل كسب العلمة التاويب فحقته العلمة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لا بد من  
 الضرب فوجد في شرطه تقدير الالام كلف العلمة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط ان لم يشارك في الفاعل فلا بد فيه من التاويب  
 الالام فلم يحصل علمه بغير العلمة والالام على العلمة حصل علمه ساذجه لعلته اذ تضمنت العلمة الحقيقية مع كونها جارية بغير النصب بخلاف الالام  
 عليها وسبب العلمة لا يلزم من كون الشيء ملة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التاويب فحقته العلمة الحقيقية  
 ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاذن في ما ورد عليه ويكذبها افتناع ضربة تاروا في مثال قال خلافا للزجاج ان حمل  
 المصدر من قيس ما بين حصوله بحرف الجواب حذف العامل لقائه سيما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقولنا جالف على صيغة المعلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقولنا ظاهر امناه خلافا لظاهر اقرئنا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السطر في قوله الزجاج بان صوته  
 تاويل آه الا ان يلزم على هذا النسبة الى تعالى القوم من ان قول القوم اصل من افعاله الزجاج وان حمل من قبل فاعله  
 بحرف الجواب فقولنا على صيغة المجهول فانما يثبت ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقديرات لا يلزم  
 اشارة الى ان نه سبب الجهور قوي فلا بد من ايقال لا فائدة لقوله ظاهر ا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان الفاعل

او على حذف الفعل بهذا وجوب كون الفعل له مصدر واحد الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدر امر من  
لفظ فعله وقال الشيخ الرضى انه يسميه النحاة مضو لا هو لمفعول المطلق وذلك لارائى من كون بعضون ماعل الفعل تفصيلا  
ويقال كما في ضربته تاريا فان معناه اذ به بالضرب فالأدب محمل والضرب بيان ذلك كما قلت اذ به بالضرب تاريا ويلاحظ  
ان لفظ الضرب هو التاريا ويلاحظ ضرب ضربا فيكون مفعول العال هو المفعول انتهى فعل الاولين من التوجيهين يكون مفعولا  
من جنس فعله وعلى الثاني في لفظ فعله نعم ان ما ذكره الرضى كميل احتملين الاول انه لا رأى في ضربته تاريا ويلاحظ ان العال  
للمفعول له مصدر واحد معتبر مصدر امر من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يتم فيها التوجيهان اعتبر مصدر له  
المضاتف وحذف العال ليكون الباء ممييزة واحدة الثانية انه اعتقد ان التوجيهين بجران في جميع المواضع وهو يذهب  
والله يذهب الرضى حيث قال ولا يطرر في جميع انواع المفعول له فان المفعول ليس بيا للجران ولأنه قد قوده من الاجماع  
وكذا قوله حيثك اصلا حالها كما بالاعطاء او النفع ونحوه فان الجري ليس بيا للاملاص بل بيا للاعطاء او النفع ولما قيل  
في شدة قود وجوب محتمل اصلاح على حذف المضاتف وهو كلف انتهى وما ذكرنا من ان قول الشاعر من غير لفظ فعله لا يخلو من  
اختلال وقوله فاسم عنده في التاميين المذكورين الى قوله قود وجوب ينادى على صوت على اختلافه وظلاله ما في جمل قود  
عن الجواب جيبا مصدر اختيار اللفظ فعله الى ان يرا بالجران اثر الكيفية القائمة بالنفس هو القود وعن الجواب كما يرا وبالشهادة الا  
التي هي على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كقولنا ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجازيل من ذلك ما ذكرنا وما  
ذكره انه بقوله حيثك في الحرب عن القود جيبا وضربته ضرب تاريا وقد قود وجوب من على ان النسخ المثال الخامس لا يسمي  
يفهم من جرح اذ المقابلة من قول الشافعي عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افعال المفعول له مصدر من غير لفظ فعله نعم  
ان قول الشيخ الرضى فالأدب محمل والضرب بيان ليدل على معانيه الضرب والتاريا ببالذات والمفعول لا يكون بيا للنفس  
فالأدب محمل الضرب هو التاريا وهو محتمل كميل ان يحصل بالضرب او بالنفسية ويشتم قوله ليعلم ان لفظ الضرب هو التاريا  
جاء الضرب والتاريا بيا مميئين في المعنى كما جاء اختتامين فعلى هذا يجب محمل التاريا في ضربته تاريا ويلاحظ معنى لفظ الضرب  
ليكون مخلصا من التكملة الذي ذكره الرضى في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت فذلك ان ما قيل من جيبان بيا للاملاص  
مفعول هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناه اذ به والضرب بالاملاص والاملاص هو الضرب التاريا وما قيل من جيبان بيا للاملاص  
اذ به بالضرب تاريا ويلاحظ ان التاريا بيا للاملاص والضرب محمل الضرب على حذف المضاتف ليس بواجب والاملاص من وجبه فتأمل حتى يعلم ذلك  
ما عليه قوله وروى قول الزجاج قال الشيخ الرضى وروى المعنى ضربته تاريا ضربته للاملاص والضرب اتفاقا وقوله للاملاص  
ليس لمفعول مطلق فكذلك تاريا الذي لم ينادى قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب الى ان للاملاص مفعول مطلق لانه  
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس لمفعول مطلق ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق  
وقال الشيخ الرضى وفي الرد انه ذلك ان ضرب تاريا يذهب معنى للاملاص بيا مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا ومن  
الثاني وادى معنى في ان يتفق في المعنى المقصود المتفقان في اللاحاب الا ترى ان معنى حيث راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
حال ولثاني مفعول فيه قوله اي شروا تصحاب المفعول لا اشارة الى ان النصب مصدر من المفعول لا الفاعل اذ قد علم

وقال الزجاج في قوله ضربته تاريا ويلاحظ ان التاريا بيا للاملاص والضرب محمل الضرب على حذف المضاتف ليس بواجب والاملاص من وجبه فتأمل حتى يعلم ذلك  
ما عليه قوله وروى قول الزجاج قال الشيخ الرضى وروى المعنى ضربته تاريا ضربته للاملاص والضرب اتفاقا وقوله للاملاص  
ليس لمفعول مطلق فكذلك تاريا الذي لم ينادى قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب الى ان للاملاص مفعول مطلق لانه  
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس لمفعول مطلق ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق  
وقال الشيخ الرضى وفي الرد انه ذلك ان ضرب تاريا يذهب معنى للاملاص بيا مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا ومن  
الثاني وادى معنى في ان يتفق في المعنى المقصود المتفقان في اللاحاب الا ترى ان معنى حيث راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
حال ولثاني مفعول فيه قوله اي شروا تصحاب المفعول لا اشارة الى ان النصب مصدر من المفعول لا الفاعل اذ قد علم

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...  
والوجه الثالث في تخصيص اللام...  
والوجه الرابع في تخصيص اللام...

شرط انتصاب المفعول للام شرط جملته منصوبا قوله وحصل اللام بالذكر كما تعرض لوجه تخصيص اللام...  
في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كشيعة لا هنا فاشته فاعت بها فخرض للوجه...  
بجلاف الراجل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد فهو يوجب بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لما في...  
الباء والعتق بالعدم فانه في ما قبل التعرض لوجه تخصيص اللام...  
المفعول فيه فخرقت بالسيدي احدى فاعله وفاعله قال الشيخ الرضي وبطلان الفاعل لا يشترط تشابه كمال الفاعل وهو الكمال...  
يعني في فني وان كان الاصل هو الدال والدليل على عوز عدم التشاكر قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نعي ابينا...  
فاعطاه الله نعم النظره استحقاقا للسطوة يستحقها بالبلدية والستوى للسطوة الميسر والمعلي النظره بواحدة ولا يجوز ان يكون متخفا...  
حالا من المفعول لان يستحقها ان يكون حالا من الفاعل وكذا انما بالحدة ولا يبط حال الفاعل على المفعول انتهى قوله...  
ولا يجوز ان يكون آه فاعله لا يفتك يكون القول وليد على ما ذكره الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز عطف احد...  
حالي الفاعل والمفعول على الآخر فتوكل لقيت زيدا راكبا واشيا قوله ومثاله قال الشيخ الرضي قال للمص واما شرط...  
حدوث اللام الشرطان المذكوران لان علة الاحال كثيرا ما ياتي جازمة لشرطين انصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في علمية...  
والعرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقيدة المقيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها قوله واعتذر عن نصبه اي...  
كون لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الحروف مالم يحل الماطر فاقترع في ما في خبر...  
من وقترع في ما في وحكي اليه ويخرج من بالي اي من عدم تعديها واعلم ان لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرف...  
على بعضها فخرقت من فاعله ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وبسبك من عندك وبسبك من عندك وفي بعض كتب...  
الغير المنصرف هو المستعمل طرفا لا غير هو بالزم النصب فخرقت من فاعله وقترع في ما في وحكي اليه...  
وخرقت من فاعله اذا ردت من العينة ونحوه بربك وحشيت وخرقت من فاعله مساها ثم قال وقرب من التحل طرفا لا غير...  
عند فانه لا يدخل عليها لانه مشدودون وربك يحل في قال ومن مع قد جاء دخول من عليها في قوله كان محال فخرقت...  
من محال ومنه نظر ان قول الشافعي الاكثر ليس بسيد انا على ما قلنا عن بعض كتب القوقا والغير المنصرف على طريقة هو المستعمل...  
طرفا لا غير والمجرور من ليس من قبل من قريب منه وليس من غير المنصرف فانه غير نصب على الطريقة وبه على سبيل القلة حتى يستدبر...  
والاعلى ما ذكره الرضي فلان من لا يتصل على جميع غير المنصرف حتى انما غالب حاله النصب قد يخرج من القيد وليس الكلام...  
في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقيد وليس الباع في خبره من كثير حتى يقع لما ذكره حكمه على قوله...  
اي جمل جاريا على ما نصب هو ابي لازم النصب كما بين على ذلك النصب وح يبعث ان يكون قوله جريا مفعولا لا لقوله...  
وتركه منصوبا بمعنى جمل جاريا على ما نصب قوله ان هذا الراي شريف جدا ويزول الاستكثار الغلطي ويوجب لازم النصب...  
او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج من الطريقة اي من فاعله يستكثار اللفظ...  
يقولون جاري سواء في الدار سواء وشك في استكثار اللفظ فيما نصب على الطريقة قوله ومنهم من ذلك وقد قطع بكم ومنه...  
نظران المراد باللام في قول الشافعي بين لازم من طريقة القيد قوله وقيل الوجه ان يحمل المفعول منه من قبيل وقد جعل من اللفظ

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...  
والوجه الثالث في تخصيص اللام...  
والوجه الرابع في تخصيص اللام...  
هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...  
والوجه الثالث في تخصيص اللام...  
والوجه الرابع في تخصيص اللام...

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...  
والوجه الثالث في تخصيص اللام...  
والوجه الرابع في تخصيص اللام...  
هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...  
والوجه الثالث في تخصيص اللام...  
والوجه الرابع في تخصيص اللام...



والزوالان من قبل سناد الفعل المحول الى مصدره لول عليه ثمتا وانما كان الوجه هو بطلان سناد الفعل الى لازم نصبه  
وان البقي على النصب في اللفظ ثمتا هو الواقع في استعمال العرب الا ان سناده الى مصدره الموكدة اية غير ثابتة في استعمال العرب لعدم  
الغلبة فيه قوله سوادان ذلك محمول فاعلموا انهم في المأثرة ثمتا او مفعولا نحو كفاك وزيد ادرهم القول بالتحريم على الاطلاق من النفاذ  
الواقع على امتناع مثل ضربت زيدا وعمر على ان كروا مفعول معه شكل لان ما وجبوا امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو  
التي قبل المفعول مع هو المعطوف والاعمال بعد ما بعد من المعطوف الى النصب نصباً على المعنى المار به بوجهة لان المعطوف في نحو جازي في  
وغيره محمول تصاحب الرجلين في المعنى ويكتفى حصول محي احد ما قبل الآخر والنصب نص في المعصية وفي قوله ضربت زيدا  
وغيره لا يمكن التخصيص بالنصب على المعصية لكون النصب في المعطوف الذي هو الاصل المار به يقتضي امتناع النصب على المفعول  
سدى في كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول مع اذا كان ما قبله مفعولاً من حيث المعنى وهذا  
الذي من حيث اللفظ نحو حبك وزيد ادرهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولاً الا ان المعنى لا ينسب حيث اللفظ فانه  
الذي لم يخله التعريب جرو لاجل في المعطوف الى المحل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتميز على الاطلاق ليس بسدى  
بل ينبغي ان يفصل بوجه عدم الجواز ان كان ما قبله مفعولاً من حيث اللفظ وبما ان كان مفعولاً من حيث المعنى فظهر ان  
تمثيل التثنية نحو كفاك وزيد ادرهم ليس بصحيح وانت خبير بان افتاتهم على الامتناع بمتنوع من احوالهم او نفسه قوله سوادان  
وشاكك والجمع حيث جوزوا المعطوف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظاً وقال الشيخ الرضى قوله تم جازوا امرهم وشاكك  
الا انى انتصاب شركاءكم على مفعول مع اى باجموع شركاءكم للسلامة من الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو المعطوف  
على ان ينصب شركاءكم بمقدراى فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الامتناع لا يستدعى الى الاعيان الاية اجمعت زيدا وكفاك  
ابن هشام في المعنى اما قوله فاجمعوا امرهم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا قطع البهرة وشركاءكم بالنصب فيجوز الواو فيه  
ذلك وان يكون عاطفة مفردة على مفردة بقدره مضافة اى وامرهم او بقدره فضل اى واجمعوا شركاءكم او بوجه الهمزة  
وموجب التقدير ان اجمعوا لا يتعلق بالذات بل بالمعنى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جميع فانه يشترك بليس جميع كيد الكذبة  
جميع والا ومعه وان يقره فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امرهم بقدره مضافة على  
تقدير عطف مفرد على مفرد فاما ان نصبه على المفعول مع باعتبار ان المعصية امرهم اية فانه انشخص اتفاق بايهم وان كان  
نصب باعتبار ان معصية ضمير الفاعل فغيره ان العدد من اسلف الذي هو الاصل للتخصيص على المعصية وهو غير متصور  
اذ على تقدير المعطوف تعيين النصب اليه والتخصيص انما هو اذا اتين الرفع على المعطوف قوله وان كان واحداً من الاعيان على  
ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبراً في الكل بل الاعتبار في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو  
الناقة ونصليتها او غيرها اذ لا يكتفى في المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة ونصليتها في زمان واحد في مكان  
لا رضاء التفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واخر من عليه بان لو لم يمتري المثال المذكور الوحدة في الزمان اية لم يصح  
لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرفع الناقة ولها فلا يتم ان المقصود في المشاركة في مكان  
واحد في زمان واحد كما هو المتعارف من العبارة ويحسن ان يرفع ان التردد ليس الخلوه وان الجمع قوله اى وجه لا يظهر

والزوالان من قبل سناد الفعل المحول الى مصدره لول عليه ثمتا وانما كان الوجه هو بطلان سناد الفعل الى لازم نصبه  
وان البقي على النصب في اللفظ ثمتا هو الواقع في استعمال العرب الا ان سناده الى مصدره الموكدة اية غير ثابتة في استعمال العرب لعدم  
الغلبة فيه قوله سوادان ذلك محمول فاعلموا انهم في المأثرة ثمتا او مفعولا نحو كفاك وزيد ادرهم القول بالتحريم على الاطلاق من النفاذ  
الواقع على امتناع مثل ضربت زيدا وعمر على ان كروا مفعول معه شكل لان ما وجبوا امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو  
التي قبل المفعول مع هو المعطوف والاعمال بعد ما بعد من المعطوف الى النصب نصباً على المعنى المار به بوجهة لان المعطوف في نحو جازي في  
وغيره محمول تصاحب الرجلين في المعنى ويكتفى حصول محي احد ما قبل الآخر والنصب نص في المعصية وفي قوله ضربت زيدا  
وغيره لا يمكن التخصيص بالنصب على المعصية لكون النصب في المعطوف الذي هو الاصل المار به يقتضي امتناع النصب على المفعول  
سدى في كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول مع اذا كان ما قبله مفعولاً من حيث المعنى وهذا  
الذي من حيث اللفظ نحو حبك وزيد ادرهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولاً الا ان المعنى لا ينسب حيث اللفظ فانه  
الذي لم يخله التعريب جرو لاجل في المعطوف الى المحل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتميز على الاطلاق ليس بسدى  
بل ينبغي ان يفصل بوجه عدم الجواز ان كان ما قبله مفعولاً من حيث اللفظ وبما ان كان مفعولاً من حيث المعنى فظهر ان  
تمثيل التثنية نحو كفاك وزيد ادرهم ليس بصحيح وانت خبير بان افتاتهم على الامتناع بمتنوع من احوالهم او نفسه قوله سوادان  
وشاكك والجمع حيث جوزوا المعطوف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظاً وقال الشيخ الرضى قوله تم جازوا امرهم وشاكك  
الا انى انتصاب شركاءكم على مفعول مع اى باجموع شركاءكم للسلامة من الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو المعطوف  
على ان ينصب شركاءكم بمقدراى فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الامتناع لا يستدعى الى الاعيان الاية اجمعت زيدا وكفاك  
ابن هشام في المعنى اما قوله فاجمعوا امرهم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا قطع البهرة وشركاءكم بالنصب فيجوز الواو فيه  
ذلك وان يكون عاطفة مفردة على مفردة بقدره مضافة اى وامرهم او بقدره فضل اى واجمعوا شركاءكم او بوجه الهمزة  
وموجب التقدير ان اجمعوا لا يتعلق بالذات بل بالمعنى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جميع فانه يشترك بليس جميع كيد الكذبة  
جميع والا ومعه وان يقره فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امرهم بقدره مضافة على  
تقدير عطف مفرد على مفرد فاما ان نصبه على المفعول مع باعتبار ان المعصية امرهم اية فانه انشخص اتفاق بايهم وان كان  
نصب باعتبار ان معصية ضمير الفاعل فغيره ان العدد من اسلف الذي هو الاصل للتخصيص على المعصية وهو غير متصور  
اذ على تقدير المعطوف تعيين النصب اليه والتخصيص انما هو اذا اتين الرفع على المعطوف قوله وان كان واحداً من الاعيان على  
ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبراً في الكل بل الاعتبار في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو  
الناقة ونصليتها او غيرها اذ لا يكتفى في المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة ونصليتها في زمان واحد في مكان  
لا رضاء التفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واخر من عليه بان لو لم يمتري المثال المذكور الوحدة في الزمان اية لم يصح  
لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرفع الناقة ولها فلا يتم ان المقصود في المشاركة في مكان  
واحد في زمان واحد كما هو المتعارف من العبارة ويحسن ان يرفع ان التردد ليس الخلوه وان الجمع قوله اى وجه لا يظهر

[illegible]

[illegible][illegible]





بحث اذ وجب القول به كم كيف وقوله انما العطف على كونه ذوالحال نكرة موصوفة ومنه ان لا يصح من كون ذى الحال نكرة  
اي ما يكون الحال واقعا بعد ان انقضا العطف على كونه ذوالحال نكرة موصوفة ومنه ان لا يصح من كون ذى الحال نكرة  
مع ان الكلام ساقط في تركيز ذى الحال كونها مفعولية فمما لا يفرق بينهما هو ما وقع في غير العطف وعلى هذا علة ما ذكره كبره  
بل لا بد ان يكون وجوبه في غير العطف والنهي ولا يستفاد وجوبه بالاستمرار قال الرضوي يجوز تركيز ذى الحال اذا سبقت في ذى  
شبهه ونهى او يستفاد من انما يصير لشكره سبق هذه الاشياء مستمرة فلا يبقى فيها اسم قال شامخ للباب قال المرح وأمكن  
تركيزه لان الانقضاء ما بعده مما قبله فلا يصح الحال ان يكون صفة لا انقضاء صفة وفيه نظر لم يلحق بالبعد الا صفة لا قبلها ورد عليه  
بعضهم بان منع الاول كان معى الصح جازي في رجل الا حلالا يعني قوله انقضا العطف وانما من قال لا يشع لاجل اورد وقوع الصفة بعد الانقضاء  
فترى بلا ممانعة ان الصفة النكرة لا يكون بعد الاول انما هو الصفة المعنوية من غير المبدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما ذلك فلان  
لغيره فيكون يصح بهذا لكنه ليس يصح في غير ما ليس يصح وهذا انما يتم لو كان وجوبه عدم الصفة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور  
وهو عند العالمين قطع الامر بل هو عدم استقامة المعنى في الموضع وبطلان ما ذكره قوله انقضا العطف وانما نيا فلان  
قوله لان الصفة ان اراد بانه لا يجوز احد من النحاة فهو محتمل وصرح الرضوي في بحث الاستثناء والمفرغ بوقوع الصفة النكرة  
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كالتبع بين المبتدأ  
والجوزع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاقطع وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء  
وقال صاحب النسخ واما ما ذكرنا من قرينة الاول ان الكتاب معلوم فله صفة ما كان الواو والواو لم ير في الخبر واما ما ذكرنا من  
منها فانه ان اراد بان لا يكون ذلك عند بعض فهو سلم لكنه غير مفيد بالجملة في الحكم على الاطلاق كما هو المأثور من كلامه في تشييع  
على الجوزع تشييعا بل يجب ان يكون له صفة لا يفسد على ما ينبغي قوله ويجعل قوله وصاحبها بالانصب عطف على قوله تعريف الكلام  
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها من خواص عطف على ما يمكن  
في ان يكون وصرفه منصوب باعضا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس بشرط ولا يجب ان يكون مفعول منصوب او تقدير الكلام هذا بشرط  
صاحبها ان يكون معرفة وهذا الفصل معنى كما ذكره في لفظ الالة يلزم العطف على الصفة الجوزع ولا اعادة الجوزع والتمثيل المعنى بالوجه  
اشار اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وقع بما ذكره في المتن قدس سره والفصل المعطى على التوجيه التي في رفعه بارتكاب  
صرف المضاد في المعصوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلي لان الارسال يخص بذكر العلم والشك انما هو في  
ارادة اني ص من الامور قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد  
على صفة الجوزع قوله يشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانيين منه اي من الحوض ما اي ما لم يكن ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الحوض في الكثرة الاولى قوله فعل المراد اي من الدخال نفس مباحة بعضها في بعض من قبيل ارادوا  
من المقتدي لان الدخال خاص بالبعير وان يدخل بعيرين عطشانيين والمراد في البيت المزمعة والارواح ام المصطفى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال تناول اي المنسوب المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا يصير نحو بل هو احتج بالقول اقول هذا وان لم يكن انصير في نحوه راجعا الى حرته به وحده وما قيل

في قوله انما العطف على كونه ذوالحال نكرة موصوفة ومنه ان لا يصح من كون ذى الحال نكرة  
مع ان الكلام ساقط في تركيز ذى الحال كونها مفعولية فمما لا يفرق بينهما هو ما وقع في غير العطف وعلى هذا علة ما ذكره كبره  
بل لا بد ان يكون وجوبه في غير العطف والنهي ولا يستفاد وجوبه بالاستمرار قال الرضوي يجوز تركيز ذى الحال اذا سبقت في ذى  
شبهه ونهى او يستفاد من انما يصير لشكره سبق هذه الاشياء مستمرة فلا يبقى فيها اسم قال شامخ للباب قال المرح وأمكن  
تركيزه لان الانقضاء ما بعده مما قبله فلا يصح الحال ان يكون صفة لا انقضاء صفة وفيه نظر لم يلحق بالبعد الا صفة لا قبلها ورد عليه  
بعضهم بان منع الاول كان معى الصح جازي في رجل الا حلالا يعني قوله انقضا العطف وانما من قال لا يشع لاجل اورد وقوع الصفة بعد الانقضاء  
فترى بلا ممانعة ان الصفة النكرة لا يكون بعد الاول انما هو الصفة المعنوية من غير المبدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما ذلك فلان  
لغيره فيكون يصح بهذا لكنه ليس يصح في غير ما ليس يصح وهذا انما يتم لو كان وجوبه عدم الصفة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور  
وهو عند العالمين قطع الامر بل هو عدم استقامة المعنى في الموضع وبطلان ما ذكره قوله انقضا العطف وانما نيا فلان  
قوله لان الصفة ان اراد بانه لا يجوز احد من النحاة فهو محتمل وصرح الرضوي في بحث الاستثناء والمفرغ بوقوع الصفة النكرة  
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كالتبع بين المبتدأ  
والجوزع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاقطع وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء  
وقال صاحب النسخ واما ما ذكرنا من قرينة الاول ان الكتاب معلوم فله صفة ما كان الواو والواو لم ير في الخبر واما ما ذكرنا من  
منها فانه ان اراد بان لا يكون ذلك عند بعض فهو سلم لكنه غير مفيد بالجملة في الحكم على الاطلاق كما هو المأثور من كلامه في تشييع  
على الجوزع تشييعا بل يجب ان يكون له صفة لا يفسد على ما ينبغي قوله ويجعل قوله وصاحبها بالانصب عطف على قوله تعريف الكلام  
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها من خواص عطف على ما يمكن  
في ان يكون وصرفه منصوب باعضا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس بشرط ولا يجب ان يكون مفعول منصوب او تقدير الكلام هذا بشرط  
صاحبها ان يكون معرفة وهذا الفصل معنى كما ذكره في لفظ الالة يلزم العطف على الصفة الجوزع ولا اعادة الجوزع والتمثيل المعنى بالوجه  
اشار اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وقع بما ذكره في المتن قدس سره والفصل المعطى على التوجيه التي في رفعه بارتكاب  
صرف المضاد في المعصوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلي لان الارسال يخص بذكر العلم والشك انما هو في  
ارادة اني ص من الامور قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد  
على صفة الجوزع قوله يشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانيين منه اي من الحوض ما اي ما لم يكن ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الحوض في الكثرة الاولى قوله فعل المراد اي من الدخال نفس مباحة بعضها في بعض من قبيل ارادوا  
من المقتدي لان الدخال خاص بالبعير وان يدخل بعيرين عطشانيين والمراد في البيت المزمعة والارواح ام المصطفى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال تناول اي المنسوب المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا يصير نحو بل هو احتج بالقول اقول هذا وان لم يكن انصير في نحوه راجعا الى حرته به وحده وما قيل









مع الصالحين المأخوذات شكنت ۱۲

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱









[illegible]

عہدہ انجمن التعلیم فی مظاہرۃ العظمیٰ ۱۲

[illegible]

*[Faint handwritten Persian text from another manuscript page]*



لا يجوز ان يكون الاسم ليس مفعول معنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى اليعمل ليعمل من التميز لا يتقدم على الفعل  
كونه من حيث المعنى فاعلم ان الفعل نفسه وبعد جملته متقدما او بعد جملته لا راد له اذ قد عرفت ان اسم انما يصح لو لم يتقدم ولو لم يتقدم  
المشهور وكسره قالوا باسمهم من حيث المعنى من كل ما فيه التميز من نسبة الان ان يسم وان قالوا بان  
من النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تأويل الفعل فيه على وجهين الفعل فاعلم ان الحكم على الإطلاق  
انه لا يتقدم على الفعل للمدح المذكورة لكن باب التأويل مقصود فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج  
لان فاعل معنى يتأويل كسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مصادقة قال هو الخارج قبل اخراج المستثنى  
عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخل في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناهي  
لان التأويل باق بعد الاستثناء متبعا لضرورة يكون مجازا من المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تأويله المصدر عن الحكم  
في الحكم بالا وادواتها والمجاز غير متصور في المدح وقال التعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فتأمل ان شاء الله الى  
ان المراد من عدم استعمال المجاز في المدح لانه فضيلة فلا يحد المجرى فاذكره العلامة المتفاني في التوضيح في الجواز  
عنه بوجه وانما جبرها ان تعريفات الادب لا يشترط المجاز في واقع لفظ قال من يتقدم وجزئية فان قلت  
جزئية مرفوعة على ما فاعل المتعدي وهو غير متصور فكيف يعمل فيه قلت هو موصوف مقدرة فان قلت لا يكفي في  
تقدير الموصوف اقتضاء الصفة لا بد من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليها اقتضاء الضمير في جزئية لا والتقدير  
من شئ متقدم وجزئية اي جزئية ذلك المعنى وتكمل ان يتقدم على حرف الجواز قال العلامة المتفاني في شرح المنهاج  
ينهم من يحمل حرف الجواز على انه قيد عليه قوله مشير الى انهم اى بالقوم فقط فلا يكون المصدر متنا ولا المستثنى فلا يكون الا  
لا يخرج اذ كونه لا يخرج انما يكون اذا كان المصدر متنا ولا فيكون الا بالمعنى لكن المشددة وزيد اسم وخبره قد  
والمتقدم لكن زيد المحكي قوله لان الكلام في كونه قد عرفت قوله ولا حاجة الى آخره قوله لم يدل قوله او كان بعد عدا  
او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا وتعالى ان يقول كون باعد عدا و خلا منصوبا على مفعول  
وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لما انما هو لسان اصل الاحزاب واما بعد اعتبارا فاقامتها مقام الاصاير بمعنى الاوصاف  
ما بعد منصوبا على الاستثناء قوله لان لان ليعلم ان اسم المستثنى المفعول عليه ذكر بعد فو في حكم المستثنى فلا حاجة الى التبع  
لا يخرج ما ذكره قوله الفعل المتقدم ومعنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الر  
بعد ذكر ما ذكره الشرح هذا كما في التعليل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه يقع نصب ما قبل الاسم الكلام كما نصب  
المتصل به وذلك قوله في الكتاب عمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله عمل عشرين في الدرهم واما بعد الاخذ وهو سواء  
كان متصلا او منقطعا معي وان لم يكن حرف حلف الما انما كل من العاطفة للفعل وعلى المفروق في وقوع المفروق بعد انظر  
وجب فتح ان الواقعة بعد نحو قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب  
لكن الاسماء وخبرها في ما نصب بعد نحو قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب  
قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب

من كون خبره لا يكون على انه خبر لما انما هو لسان اصل الاحزاب واما بعد اعتبارا فاقامتها مقام الاصاير بمعنى الاوصاف  
ما بعد منصوبا على الاستثناء قوله لان لان ليعلم ان اسم المستثنى المفعول عليه ذكر بعد فو في حكم المستثنى فلا حاجة الى التبع  
لا يخرج ما ذكره قوله الفعل المتقدم ومعنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الر  
بعد ذكر ما ذكره الشرح هذا كما في التعليل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه يقع نصب ما قبل الاسم الكلام كما نصب  
المتصل به وذلك قوله في الكتاب عمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله عمل عشرين في الدرهم واما بعد الاخذ وهو سواء  
كان متصلا او منقطعا معي وان لم يكن حرف حلف الما انما كل من العاطفة للفعل وعلى المفروق في وقوع المفروق بعد انظر  
وجب فتح ان الواقعة بعد نحو قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب  
لكن الاسماء وخبرها في ما نصب بعد نحو قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب  
قوله لا اريد شيئا ولا تاحزون لما و البعني لكن قالوا اننا انما نصبه نصب

[illegible][illegible]

195

فصل اول در بیان احوال و اوضاع این شهر  
در بیان احوال و اوضاع این شهر که از جهت  
موقعیت آن در میان دو رودخانه بزرگ است  
و از جهت ارتفاع آن از سطح دریا  
و از جهت وسعت آن در برابر سایر شهرها  
و از جهت جمیع اینها که باعث شده است  
تا این شهر یکی از مهم ترین و آبادترین  
شهرهای ایران باشد.

والجواب انما هو بعدا قسما مقام الاوصية ورتبا بعناه كما قيل في فعل التجب فالان صار ما يعني الاوصار ما بعد ما منصوبا  
على الاستثناء فانه ما قيل كون صرا وخلا جري من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وما نزل فان النسبة فيكون ان متاخر من عنها  
وما قيل ان المنسوب بعد خلا وما مضى لعل معنى لعل من اللغات بالمنقول ثم الضمير في صرا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم  
الذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يصر له الشارح كونه ظاهر الاضائه وتعرض لما هو خلاف النطق فان قلت  
الضمير مفعول وكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معني الا انه مفعول لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفعول نظر الى المعنى واللفظ  
يل عليه قول الرضي فيما قلنا عنه انما القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التقطنا في في التوسيع في بحث الصفا العام لم  
اسم ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيه امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفعول بديل اني في جمع ويوجد  
الضمير العائد اليه مثل اللفظ دخل والقوم خرج هذا الكلام على انه يصح افراد الفعل للسند الى ضمير الجمع بتا ويل بالجمع ويصح ان يقال كما  
حكم يلزم اعماما فالفاعل حكم يلزم والا افراد الفعل ليسكونا اشبه بالما لا انتم الا افراد في فعل المخرج والزم فانه في ما قيل وانما لم  
يجعل اجمالا الكل لان صيغة الفعل مفعول وما قيل القوم حملوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس  
زيد لانه يصحبه التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده فانه قد روي في اخواته طرد الدباب على ان عدم استقامته تقدير الكل على  
الاطلاق ثم كيف وجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معناه وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر  
الفعل المتقدم لان ذلك ليس محاذ في ليس ولا يكون اذا لمعني القوم ليس محمدا زيدا فينبغي ان لا يجوز في اخواته طرد الدباب  
دكون ما ذكره ثلثه بعد الوقوع والتكثير لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جازا في خلا وعدا  
وهو اول المسئلة قوله لقال السيرة في لم اعلم خلا في جواز الجواب ان الان المنصب بها اكثر من في الجواب في المنية وفي الرضي قال  
السيرة في لم اجد اذكر الجواب الا اننا انفس فانه قربنا في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجواب بها وقال ابو سعيد السيرة في لم اعلم خلا  
في جواز الجواب بخلاف الان المنصب بها اكثر واختلف كما ذكره في المنية وفي الفصل بعضهم يحكم بخلافه ويحمل بها ولم يورد هذا القول  
سيبويه ولا المبر هذا اللفظ فظهر ان ما في المشرح والمحاشي ليس بسيد قوله عن لا احش انه اجاز الجواب على ان ما فيها زائد  
في المعنى وزعم المحرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجواب على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالسيا  
نفاست لان ما لا يرا وقيل الجواب والمجرب بل بعده نحو ما قيل فيما روي من انه وان قالوا بالسمع فممن الشدة وبكيت  
لا يقاس عليه بانه كلامه قوله حال من الضمير الجواب واخاره على البديل ليكون القيد ان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى  
في البدلية حسن منه في الحالية او المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخفى عن الصبح والمعنى على البدلية ويجوز المنصب بخلاف البديل  
المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لفظ هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل  
مستثنى واقع بعد الا من مطلق المستثنى المحكوم عليه كذا المنصب واختيار البديل عينا ذي با على صوت على ان ذلك لا يجوز  
في مستثنى وقع بين غير با من اللغات لكان الحال ينادي اي المعنى على ذلك ولا تغاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى  
حتى يتجرا واحد على الآخر فاقبل اختيار هذا التوجيه لا يشتر بان اختيار البديل فيما بعد الا دون غيره من ادوات الاستثناء  
بخلاف توجيه البديل فانه يشتر بان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشتر في البديل في غير الا ليس لموجه وان كان من وجه

والجواب انما هو بعدا قسما مقام الاوصية ورتبا بعناه كما قيل في فعل التجب فالان صار ما يعني الاوصار ما بعد ما منصوبا  
على الاستثناء فانه ما قيل كون صرا وخلا جري من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وما نزل فان النسبة فيكون ان متاخر من عنها  
وما قيل ان المنسوب بعد خلا وما مضى لعل معنى لعل من اللغات بالمنقول ثم الضمير في صرا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم  
الذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يصر له الشارح كونه ظاهر الاضائه وتعرض لما هو خلاف النطق فان قلت  
الضمير مفعول وكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معني الا انه مفعول لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفعول نظر الى المعنى واللفظ  
يل عليه قول الرضي فيما قلنا عنه انما القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التقطنا في في التوسيع في بحث الصفا العام لم  
اسم ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيه امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفعول بديل اني في جمع ويوجد  
الضمير العائد اليه مثل اللفظ دخل والقوم خرج هذا الكلام على انه يصح افراد الفعل للسند الى ضمير الجمع بتا ويل بالجمع ويصح ان يقال كما  
حكم يلزم اعماما فالفاعل حكم يلزم والا افراد الفعل ليسكونا اشبه بالما لا انتم الا افراد في فعل المخرج والزم فانه في ما قيل وانما لم  
يجعل اجمالا الكل لان صيغة الفعل مفعول وما قيل القوم حملوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس  
زيد لانه يصحبه التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده فانه قد روي في اخواته طرد الدباب على ان عدم استقامته تقدير الكل على  
الاطلاق ثم كيف وجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معناه وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر  
الفعل المتقدم لان ذلك ليس محاذ في ليس ولا يكون اذا لمعني القوم ليس محمدا زيدا فينبغي ان لا يجوز في اخواته طرد الدباب  
دكون ما ذكره ثلثه بعد الوقوع والتكثير لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جازا في خلا وعدا  
وهو اول المسئلة قوله لقال السيرة في لم اعلم خلا في جواز الجواب ان الان المنصب بها اكثر من في الجواب في المنية وفي الرضي قال  
السيرة في لم اجد اذكر الجواب الا اننا انفس فانه قربنا في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجواب بها وقال ابو سعيد السيرة في لم اعلم خلا  
في جواز الجواب بخلاف الان المنصب بها اكثر واختلف كما ذكره في المنية وفي الفصل بعضهم يحكم بخلافه ويحمل بها ولم يورد هذا القول  
سيبويه ولا المبر هذا اللفظ فظهر ان ما في المشرح والمحاشي ليس بسيد قوله عن لا احش انه اجاز الجواب على ان ما فيها زائد  
في المعنى وزعم المحرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجواب على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالسيا  
نفاست لان ما لا يرا وقيل الجواب والمجرب بل بعده نحو ما قيل فيما روي من انه وان قالوا بالسمع فممن الشدة وبكيت  
لا يقاس عليه بانه كلامه قوله حال من الضمير الجواب واخاره على البديل ليكون القيد ان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى  
في البدلية حسن منه في الحالية او المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخفى عن الصبح والمعنى على البدلية ويجوز المنصب بخلاف البديل  
المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لفظ هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل  
مستثنى واقع بعد الا من مطلق المستثنى المحكوم عليه كذا المنصب واختيار البديل عينا ذي با على صوت على ان ذلك لا يجوز  
في مستثنى وقع بين غير با من اللغات لكان الحال ينادي اي المعنى على ذلك ولا تغاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى  
حتى يتجرا واحد على الآخر فاقبل اختيار هذا التوجيه لا يشتر بان اختيار البديل فيما بعد الا دون غيره من ادوات الاستثناء  
بخلاف توجيه البديل فانه يشتر بان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشتر في البديل في غير الا ليس لموجه وان كان من وجه





اجتر قلبه معنى قوله لا يجوز اعتبار المقدار لا يجوز بل انه مرة واما اذا دعت اليه يجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق للاعتبار  
 ذلك المقدار هذا ما ذكره الرضوي وقال ابن برهان ان رفع وصف بني لافي نحو لا خلاص طريف وقيل على ان لا غير ما علة لافي محل  
 الاسم ولا في الجزل هي لغاة والجزل المقدر مخرج كونه غير المبتدأ لا لوجوده في القصب في المبتدأ هي مغيرة معنى الكلام كانت  
 كليت ولعل وكان نحوها فلم يجر رفع وصف اسمها كما لم يجر رفع اوصاف اسماء تلك لا لتغا معنى الابتداء معها كلها واجاب  
 عنه الشيخ الرضوي بقوله ولعل ان ليقرق بين لاديين لميت ولعل ونحوها الضعف لعل لا لا تسمى لانه يجل بالعضل وبنحوها  
 على المعرفة ونحوها لا لافان التكرير ومن وانه ايضا على ما في المبرم في عامل ضعيف لعل لم يشابه ان مشابهة حقيقة فلا جرم يجوز اعتبارها  
 اعراب اسمها الاصل اي الرخ فغنى هذا يجوز لا خلاص او لا خلاص رجل طريف من الوجه في رفع وصف البني مضافا كان البني  
 او مرفوعا مضافا كان الوصف او مرفوعا هذا الكلام ومنه ليطران ما ذكره في بحث الاستثناء من ان اذا وجد منه منذ وجد لم  
 يعمل على ان الاحراب المحلى فلا يقيما نزيد رجلا طريف واما جرحا واما مرة بالرفع فاذا اضطر الى المحل حذيفة نحو ما زيد شيئا او  
 شيئا الاشياء وفي نحو ما زيد رجلا طريف او قائل بل قاعدا ولكن قاعدا فالواجب المحل عليه جابة لدعى الضرورة مخصوص بغير الا  
 نفى الجنس بهذا الرفع ما قيل وفيه نظر اذ لفت اسم لا البني الاول المعروف بالعضل نحو لعل رجل طريف جاز رفعة والعضف  
 على محل اسم لا جاز نحو لاد اب وابن قوله محل قريب وهو نصب بكونه لا فان عمل لافي الاسم هو النصب لان المرفوع بني نصبه  
 معنى من قال التثنية في النصب بل ان التثنية النصب اسم لا هو النصب بها لفظا كما مضى وشبهها وبكلاما هو معنى على  
 الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان الاشارة الى محل في الاسم البني والجزل مرفوع على ما كان قبل فالبني عنده  
 مرفوع محلا على انه مبتدأ والجزل المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها البني رفع ونصب قال صاحب المعنى  
 ارتفاع خبرها عند ايراد اسمها نحو لاد رجل قائم ما كان مرفوعا به قبل دخولها لاد بها وبقول سيبويه وقاعدا الاخرش والاكثرون  
 وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في المشورة بمعنى الضعفة معنى من منصوب المحل على انه اسم لافان التثنية لجنس المعاملة على ان لافان  
 يقتضيان ولا ريب في الاسماء لاد واما عند الرفع ما قيل ان التثنية لا تعد في المثال لاجل بعيد قوله كسر السين ومنها مع القصر  
 قال الشيخ الرضوي كسر القصر مشهور واما ضمعه فغير مشهور قوله لفتح السين وكسر ما مع المد قال الشيخ الرضوي القصر مع اللدشيه وكسر  
 سمي غير مشهور قوله فكان لا يجوز كناية جوا على ما قيل ان غير قائم مقام الا ولمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاقى  
 ان يجري اعراب على المستثنى فلم يجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لا يشتغل بالجزل لانه صانعة غير اليد جوى احرار على  
 غير كونه فارغا كما جرى اعراب الجواز الا في الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير جارية له وهو لاجل على الحقيقة قال ابن  
 الرضوي والذليل على ان الحركة لا بعده غير حقيقة تجوز العطف على محل ما بعد غير ما جاز في زيد وعمر بالرفع عطف على محل زيد لان  
 المعنى ما جاز في الا زيد واتي كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ اعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى  
 او لا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعد في غير المحصول نحو ما جاز في رجال الا واما رجالا او اهل النكاح رجال في غير النكاح  
 للهمم وجميع كل رجل فكله غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فواصل ما يورده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل  
 جماعته منصرف في جميع افراد مدلوله ونحوه الواحد والاثني لا يضر في كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فنسب الاستثناء

لا يجوز اعتبار المقدار لا يجوز بل انه مرة واما اذا دعت اليه يجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق للاعتبار  
 ذلك المقدار هذا ما ذكره الرضوي وقال ابن برهان ان رفع وصف بني لافي نحو لا خلاص طريف وقيل على ان لا غير ما علة لافي محل  
 الاسم ولا في الجزل هي لغاة والجزل المقدر مخرج كونه غير المبتدأ لا لوجوده في القصب في المبتدأ هي مغيرة معنى الكلام كانت  
 كليت ولعل وكان نحوها فلم يجر رفع وصف اسمها كما لم يجر رفع اوصاف اسماء تلك لا لتغا معنى الابتداء معها كلها واجاب  
 عنه الشيخ الرضوي بقوله ولعل ان ليقرق بين لاديين لميت ولعل ونحوها الضعف لعل لا لا تسمى لانه يجل بالعضل وبنحوها  
 على المعرفة ونحوها لا لافان التكرير ومن وانه ايضا على ما في المبرم في عامل ضعيف لعل لم يشابه ان مشابهة حقيقة فلا جرم يجوز اعتبارها  
 اعراب اسمها الاصل اي الرخ فغنى هذا يجوز لا خلاص او لا خلاص رجل طريف من الوجه في رفع وصف البني مضافا كان البني  
 او مرفوعا مضافا كان الوصف او مرفوعا هذا الكلام ومنه ليطران ما ذكره في بحث الاستثناء من ان اذا وجد منه منذ وجد لم  
 يعمل على ان الاحراب المحلى فلا يقيما نزيد رجلا طريف واما جرحا واما مرة بالرفع فاذا اضطر الى المحل حذيفة نحو ما زيد شيئا او  
 شيئا الاشياء وفي نحو ما زيد رجلا طريف او قائل بل قاعدا ولكن قاعدا فالواجب المحل عليه جابة لدعى الضرورة مخصوص بغير الا  
 نفى الجنس بهذا الرفع ما قيل وفيه نظر اذ لفت اسم لا البني الاول المعروف بالعضل نحو لعل رجل طريف جاز رفعة والعضف  
 على محل اسم لا جاز نحو لاد اب وابن قوله محل قريب وهو نصب بكونه لا فان عمل لافي الاسم هو النصب لان المرفوع بني نصبه  
 معنى من قال التثنية في النصب بل ان التثنية النصب اسم لا هو النصب بها لفظا كما مضى وشبهها وبكلاما هو معنى على  
 الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان الاشارة الى محل في الاسم البني والجزل مرفوع على ما كان قبل فالبني عنده  
 مرفوع محلا على انه مبتدأ والجزل المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها البني رفع ونصب قال صاحب المعنى  
 ارتفاع خبرها عند ايراد اسمها نحو لاد رجل قائم ما كان مرفوعا به قبل دخولها لاد بها وبقول سيبويه وقاعدا الاخرش والاكثرون  
 وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في المشورة بمعنى الضعفة معنى من منصوب المحل على انه اسم لافان التثنية لجنس المعاملة على ان لافان  
 يقتضيان ولا ريب في الاسماء لاد واما عند الرفع ما قيل ان التثنية لا تعد في المثال لاجل بعيد قوله كسر السين ومنها مع القصر  
 قال الشيخ الرضوي كسر القصر مشهور واما ضمعه فغير مشهور قوله لفتح السين وكسر ما مع المد قال الشيخ الرضوي القصر مع اللدشيه وكسر  
 سمي غير مشهور قوله فكان لا يجوز كناية جوا على ما قيل ان غير قائم مقام الا ولمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاقى  
 ان يجري اعراب على المستثنى فلم يجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لا يشتغل بالجزل لانه صانعة غير اليد جوى احرار على  
 غير كونه فارغا كما جرى اعراب الجواز الا في الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير جارية له وهو لاجل على الحقيقة قال ابن  
 الرضوي والذليل على ان الحركة لا بعده غير حقيقة تجوز العطف على محل ما بعد غير ما جاز في زيد وعمر بالرفع عطف على محل زيد لان  
 المعنى ما جاز في الا زيد واتي كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ اعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى  
 او لا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعد في غير المحصول نحو ما جاز في رجال الا واما رجالا او اهل النكاح رجال في غير النكاح  
 للهمم وجميع كل رجل فكله غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فواصل ما يورده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل  
 جماعته منصرف في جميع افراد مدلوله ونحوه الواحد والاثني لا يضر في كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فنسب الاستثناء

[illegible]

منه كيف المستثنى يجب ان يكون جزوا من اجزاء المشتق منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجل ليس  
كذلك وصحة باعتبار ان الرجل جزئ من جزئياته بدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء قد لا  
يتعدى في غير المحصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجل لا الرجل وايضا قد حصل قبيل ذلك ما جازى رجل او رجل من قبيل المحصور  
يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضى معتصما على القاعدة وربما كان المنكوص محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا في المحصور  
عندى عشرة رجال لا زيد فيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جازى رجلان لا زيد وما جازى رجل واحد وان  
معنى ما جازى رجلان ما جازى اثنين من هذا الجنس زيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جازى رجل واحد ما جازى  
جماعة من هذا الجنس وعمر وليس بمائة فلا يدخل فليس مثله ان الالاصفة والاستثناء النقطي وايضا قال ولو وقع الجمع  
المنكرى في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يخرج استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يعا ما جازى رجلان لا زيد ما على انه استثناء  
متصل بالشيء وبهذا نظر ان قول الشارح لا يتعدى في غير المحصور نحو ما جازى رجلان ليس بسيد قد قل عدم دخول المرئى في التمييز  
قوله يقين متعلق بقوله دخول امرنا فاذ اتفق الدخول يقين اقل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يمكن  
في الاستثناء متصل كان او قطعيا اذ في الاتصال على وجوب الدخول واما النقطي على وجوب عدم الدخول قوله فلم يفتق  
شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المشتق في المشتق بنفسه المتصل كما هو ذمب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في النقطي  
على ذمب الجمهور وكذا الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لا يمكن في صحة الاستثناء بعبء الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على  
لاحتمال البدل تحت لا يكون البدل الذي في كلام غير موجب والاية الكريمة موجبة على ما خرجت من قوله لا يكون البدل الذي في كلام غير موجب  
النفي المعنوي مجرى النفي الذي في قوله لا يكون البدل الذي في كلام غير موجب والاية الكريمة موجبة على ما خرجت من قوله لا يكون البدل الذي في كلام غير موجب  
الى ما ذكره في التبيين وهو انه لو حمل على الاستثناء كان المعنى لو كان فيها آية شتى ضمنها لفرد ما لم يقصد ان يفتق لزم  
ممكن للزوم مجموع الكتب الموصوف والصفة وانما المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانفاد كل واحد من جزئياته بل يجوز ان  
ينطبق بانفاد واحد جزئيه في ان يكون انفاذا للزوم بانفاد الصفة الاستثناء بانفاد الآلة فلا يحصل منه المط وهو الرد  
على المشركين القائلين بان مع الله آية واحدة علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بمجعل الاوصاف قوله والمراد بعد تاييد  
لذلك قوله آية فانه يلزم اخذ المعرفة في المعرفة ويلزم ارتكاب المجازي في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القيتية والا  
يلزم منه ذلك قوله واقعا بعد قولها على اسمها وخبرها لا يعا لا يلزم اخذ المعرفة في المعرفة والمراد من اسمها وخبرها لا يعا لا  
بعد دخول كان صارا لدخول اسمها وخبر حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يقصد به تقرر الاسم والتعيين  
ولو لم يصير الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاقى وقت يصير الان اية لا يصير اسما وخبرا حقيقة بل مجرد دخول كان  
بعد اسناد احداهما الى الآخر لا نقول بخبر يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والجمع انه ليس كذلك فالصواب ان اية المراد  
بعد تاييد المسند قولها ان يكون كونه مسندا حاصل بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا السند في كان زيد يعزب  
ابوه انما هو الجملة لا يعزب لان مسنده اى كونه هذا ما يحصل قبل دخول كان لاية اسناد الجملة الى زيد ايضا كان حاصل  
قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لا نقول لما خرج كان المبتداء عن الابتداءية غير اية الاسناد والواضع

[illegible][illegible]



وليس في حياها اذا ما زائدة فليس في فعله من النما حيث قال ولم يعد واما الكافة وان لم يكن لامعنى من الزوائد  
لما تاتيها واما هو منع العامل من العمل وليس في حياها واما زائدة لا ساءى بها كذا ما جازين ربي الكافة فيمع لها من  
الاضافة ثم اعترض على النما فقال ولجب انهم لا يرون تاثيرا لحروف تاثيرا معنويا كالناكيد في الباء ورض الاحمال في  
الالتحيز وفي العطف على النفي او المعنى وفي من الاستغراقية انما من كون الحروف زوائد ورون تاثيرا بها في  
ما ناس زيا وتمام المقصود من ان ما ذهبوا اليه ليس بشئ بل ينبغي ان يعد زائدة على حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى  
ان الرضى برى عما نسب الخشي اليه على ان قوله لم يخلق بخرض في الكلام نظى في عموم السلب اذا اشكره في غير النفي  
فاذا وان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلقا بالفرض اصلا فخرج عن هذا التوقيف جميع الحروف الزوائد وكل واحد  
منها يتعلق بخرض من الاغراض اللفظية والمعنوية او من كليهما وهذا علم يذهب اليه احد قوله لا تشبهه قال الشيخ الرضى وقد عرفت  
كان له اما الكسورة قليلا او قال سيويه لم يخر حرف الفعل مع اما الكسورة قال ابو علي لان ما تلى بعد ما شئت اللام في  
الكسرة الفعل فم كمن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده انتهى الظان قول الى على تعليل لقول سيويه وان خير ما لا يتم التقريب  
الا ان يولد بعد من عدم الجواز او يولد بعد الجواز عدم حسن قوله ولا يجد ان آية وح يصح جعل مطلق اسم لامر بصيغ  
لان ح كذا منه ولو وضع المنصوب بالمنصوب لفظا وتقدير يصح ذلك العمل ايضا يجوز باعتماد ان لما كره علم الكل قوله مترادفة  
الاحوال المترادفة ما كان ذوبا واحدا قوله ما بقي من الضمير لم يخرج في بليها فيكون الاحوال مترادفة والاحوال المترادفة  
ان يكون الاول منها حال لا من شئ والبواقي من ضمير في الحال الاولى قوله والكسرة في جميع الموشحات السالم لا تنهين  
قوله ما تنون وان لم يكن تعيين ما ينسب اليه الا انه ذكره اشاراة الى نذهب الجمهور فانهم يكسرونه بل تنون لما نداء وان لم يكن  
لكن من شبهة التنون التكن وهذا من قول البعض فان يمينه على الكسرة التنون قيا سالا سا عا نظرا الى ان التنون  
لما قبله التكن قوله والكسرة اخر من قول الما ذى فانه ليقول ما تنون هذا من جملة الضمير في قوله لا يبدل التبرية ما كان  
معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضى وهذا اولى ما قبله والباء على شق واحد قوله في جميع هذه الصور ليست ليس ذكره  
لاجل انه قد اجازى ليع انه نفاذ الشرط ليعى هنا وبل لا يقرن العمل بالمنصوب قوله حذف اللام فبذل اللام ما نيكو في قويا  
للقاويل بالكرة اذا كان اللام في محسن لان ما وليس كل بل يجوز حذفها وانما تاتى الا ان ليع اختيارا للحذف على الاتبات بقوله لعل  
فقال قوله كسب اللفظ بان يفاخر لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الى اصل الحركات والسكنات لللفظ الآخر وصورته قوله  
لا كسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرة لانهما يعتبر في الوجه الآخر قطع النظم عن مغايرة الصورة او كذا  
الا اعتبار الوجود خمسة ولا يستعمل ان يوزن قال ان الوجود ستة وعد عكس الى مس سادسا فقد سعى لان هذا الوجه  
من حيث الصورة تسمى مع الثالث وان كان مغايرة في وجه الاعراب وان الوجود بهذا الاعتبار ليست مفسرة في ستة بل زائدة  
عليها كما يظهر بالتأمل في هذا التركيب قوله بان يقدر لها جرح واحد فانه يلزم توارد الموشحات على اثر واحد لانه يلزم ان يكون  
اثر الواحد المقدر هو لا لفظة لا ولا ابتداء وبخروج جازم فكيف يقدر لها جرح واحد فان قلت التمتع هو توارد الموشحات الغنطيين لا  
مطلقا قلت بل التمتع في الاصطلاح توارد الموشحات الغنطيين واحدهما اللفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ لا ابتداء قوله



فقد ادى مرض الاول من غير الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لاني الاول معنى ليس في الثاني نفي الجنس قوله والا  
اي وان لم يتبين لم يطف جملته على جملته بل لم يطف مفرد على مفرد بان يفيد ما جاز واحد بل ان يكون قوله الا باسمه منصوباً بمرفوعاً  
لان خبر لا معنى ليس يكون منصوباً وجعل النفي الجنس كونه مرفوعاً قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول  
نفي الجنس الميت من العمل لوجوده مشترك وهو التكرير في الثاني نفي الجنس اي الا انها ليست لغاية بل حاله قوله لم يطف  
جمله على جملته بان يفيد لكل منها جاز قوله لم يطف مفرد على مفرد بان يفيد لما جاز واحد على ما مر من الله قدس سره لم يطف  
المفرد على المفرد والمجمل على المجمل وقيل انه يلزم توارر والموت من المتع اصطلاحيهما والابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الجاز  
الواحد قوله اي تأثيره بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذا العمل اصطلاحاً مختص بالعرب وكل عليه وجوب  
اخراج نحو لا رجل في الدار اذا لم يعمل كلمة لاني رجل بل هو مني مع انه مقصود بالبيان في بزه المسئلة قوله حيث لا يرعى تأثيره  
بكان التمني لا يكون الا في الخ والمكن الذي لا ملع في وقعه قوله ولكنه نون الضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه  
ما عرف من اشباع متعين البني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام اسر به عليه صلواتها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد  
نثبت الاتحاد بين النعت والنعت معنى لانها عبارة عن شي واحد هذا الدخلة على احد ما كانه داخل على الاتحاد فاصل  
بين لا والنعت وهو المنفوت كما ليس بفصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها هذا الوجه في الحقيقة بيان  
لغريب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقبل ترك هذا الوجه نظره لان النعت الاول لا يكون الا قريباً من بوجه وان كان  
من وجبه قوله والاتصال بينهما الغطاء ولذا لا يقع الفصل الا نادراً قوله وتوجه النفي اليه ان الاصل في النفي اذا دخل على كلام  
فيه تقدير بوجه ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصاً فملا رجل لطيف في المعنى لا طريف وهذا اليعربان بقرينة  
قوله لاي حكمه الماعرب بالاشارة الى انه مخدوف المبتدأ المخدوف العمل لما قال صاحب المعنى اخذوا بالاعرب من المخدوف فعلا  
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمخدوف من الثابت فيكون مخدوفاً فاعلا مخدوف  
والفصل فانه غير الفاعل لانه قال اللهم ان يعصه الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع اخرى شبهة او لموضع آخر فانه  
مع الاول اولى وفيما نحن فيه كك لان قوله وان كان معرفة او مفصولاً وجب الرفع موبه بقدر الفصل بان يقتضيه الرفع وقيل  
فيه تقطع المخدوف بالنسبة الى قوله حكمه الماعرب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي المبتدأ لازمة لاحد ما على الاخر في العارضة  
وعده ما قبل لم يقل فاعلا عارب واجب نفي البناء وصحاح انما سياتي في الدلالة على الاعراب فخطا على ما قيل الاولى  
ان لا يقدر فيجب الرفع ليس بموجبه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالمعطف مع ضعف تأثيره لاجل بوجه في اسم الرفع عند  
التكرير والتعريف والفصل وبدءه عند المبرز بخلاف ما فان تأثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل  
بالمعطف وعلى هذا الحاجة الى قوله لم يطف الفصل بالمعطف وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالمعطف لا يكتفي في  
منع البناء كما في المعطوف على المتأدى ليس بموجبه وان كان من وجبه قوله وسائر التواريخ اي ما في التواريخ بعد الوصف لم يطف  
من البديل ومطقت البيان والتاكيد للفظي او بالمعنى لا بكونه الماعرب فلو كان اسم التاكيد قوله ينبغي ان يكون حكمها  
حكم تواريخ المتأدى هذا ما ذكره الرضي فاعلم ان لا يسمي ضم فصل ذلك حكم الجواب بناء البديل اذا كان مفرداً تارة نحو لا رجل

هذا هو مرض الاول من غير الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لاني الاول معنى ليس في الثاني نفي الجنس قوله والا  
اي وان لم يتبين لم يطف جملته على جملته بل لم يطف مفرد على مفرد بان يفيد ما جاز واحد بل ان يكون قوله الا باسمه منصوباً بمرفوعاً  
لان خبر لا معنى ليس يكون منصوباً وجعل النفي الجنس كونه مرفوعاً قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول  
نفي الجنس الميت من العمل لوجوده مشترك وهو التكرير في الثاني نفي الجنس اي الا انها ليست لغاية بل حاله قوله لم يطف  
جمله على جملته بان يفيد لكل منها جاز قوله لم يطف مفرد على مفرد بان يفيد لما جاز واحد على ما مر من الله قدس سره لم يطف  
المفرد على المفرد والمجمل على المجمل وقيل انه يلزم توارر والموت من المتع اصطلاحيهما والابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الجاز  
الواحد قوله اي تأثيره بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذا العمل اصطلاحاً مختص بالعرب وكل عليه وجوب  
اخراج نحو لا رجل في الدار اذا لم يعمل كلمة لاني رجل بل هو مني مع انه مقصود بالبيان في بزه المسئلة قوله حيث لا يرعى تأثيره  
بكان التمني لا يكون الا في الخ والمكن الذي لا ملع في وقعه قوله ولكنه نون الضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه  
ما عرف من اشباع متعين البني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام اسر به عليه صلواتها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد  
نثبت الاتحاد بين النعت والنعت معنى لانها عبارة عن شي واحد هذا الدخلة على احد ما كانه داخل على الاتحاد فاصل  
بين لا والنعت وهو المنفوت كما ليس بفصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها هذا الوجه في الحقيقة بيان  
لغريب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقبل ترك هذا الوجه نظره لان النعت الاول لا يكون الا قريباً من بوجه وان كان  
من وجبه قوله والاتصال بينهما الغطاء ولذا لا يقع الفصل الا نادراً قوله وتوجه النفي اليه ان الاصل في النفي اذا دخل على كلام  
فيه تقدير بوجه ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصاً فملا رجل لطيف في المعنى لا طريف وهذا اليعربان بقرينة  
قوله لاي حكمه الماعرب بالاشارة الى انه مخدوف المبتدأ المخدوف العمل لما قال صاحب المعنى اخذوا بالاعرب من المخدوف فعلا  
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمخدوف من الثابت فيكون مخدوفاً فاعلا مخدوف  
والفصل فانه غير الفاعل لانه قال اللهم ان يعصه الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع اخرى شبهة او لموضع آخر فانه  
مع الاول اولى وفيما نحن فيه كك لان قوله وان كان معرفة او مفصولاً وجب الرفع موبه بقدر الفصل بان يقتضيه الرفع وقيل  
فيه تقطع المخدوف بالنسبة الى قوله حكمه الماعرب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي المبتدأ لازمة لاحد ما على الاخر في العارضة  
وعده ما قبل لم يقل فاعلا عارب واجب نفي البناء وصحاح انما سياتي في الدلالة على الاعراب فخطا على ما قيل الاولى  
ان لا يقدر فيجب الرفع ليس بموجبه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالمعطف مع ضعف تأثيره لاجل بوجه في اسم الرفع عند  
التكرير والتعريف والفصل وبدءه عند المبرز بخلاف ما فان تأثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل  
بالمعطف وعلى هذا الحاجة الى قوله لم يطف الفصل بالمعطف وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالمعطف لا يكتفي في  
منع البناء كما في المعطوف على المتأدى ليس بموجبه وان كان من وجبه قوله وسائر التواريخ اي ما في التواريخ بعد الوصف لم يطف  
من البديل ومطقت البيان والتاكيد للفظي او بالمعنى لا بكونه الماعرب فلو كان اسم التاكيد قوله ينبغي ان يكون حكمها  
حكم تواريخ المتأدى هذا ما ذكره الرضي فاعلم ان لا يسمي ضم فصل ذلك حكم الجواب بناء البديل اذا كان مفرداً تارة نحو لا رجل

[illegible][illegible]

صاحب بل وهو يعني على تجريد جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكموا ان البدل في البدل عن البدل والى ما عطفوا عليه حيث قال ولعلم يكن البدل معنى في التبع حتى يحتاج الى التبع كما احتاج ادا صفت ولم يفهم معناه من التبع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اختياره مستقلا لفظا الى صاغا لان المقوم مقام التبع ولما كان احرا بجمعية الاول جازا ان يغيره مستقل اخرى فلما دل على تجايزه واذا كان في اقسام بشر والبشر امر بابا وجوب عطف البيان عنه بدله فله حكم قل واما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ الموكدة ومن التنوين وجازا رفع والنصب كما ذكرناه هناك انتهى فاقبل كما ينبغي ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم تولج المنادى فيقتضي وجوب البدل في البدل اذا كان نكرة والمعمول من كلام الشيخ الرضي جواز البدل ان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو مكم كيف وهو مصرح بالجواز في شبهة به وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المعمر وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف فهو قد كره ما هو فيه وبما رآه وان كان في الفاظ ذكره غيره وبالمجمله الاخر ارض ليس بسديد لان ليقا انه تحقيق لكن انظر من العبارة انه اخر ارض قوله قد جاء على قلة لكن لا على حد الشدة وذلك في الرضي قوله في جواب اراد جراب الاخ لا غير اذا كانت الالف مختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح بالرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل قال في مثل كلامين اراد ومثل كلامين كل شتيه ولا يختص حذف النون شتي معين ولا يطلق الشتي بل يجري في كل شتي ومجروح قال لم يخر تركيب لا ابا فيها قد اخرج لان لا ابا فيها لا يصلح فاعلا للفعل كونه جملة والفاعل لا يكون جملة كونه فاسم الاسم فاعلا على الحقيقة تركيب معناه الى لا ابا فيها وفيها يتركز اضافة غير ظرف واية وذو في بدى تسلل الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ آمنونا ولا ابا فيها صفة لذكر حذف البدل ادى هو لا ابا فيها قوله فاسم امراتكم بكسر التاء في حالة النصب ولولم يكن لا عمل بالنصب امراتكم بل يجب رفعه لكن انصب فاعلم ان له عملا قوله واهى زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا كما كان لعلنا فية فيه وعلقت على نفى والنفي اذا دخل على النفي فاذا لايجاب مضادا كان كالا نافية للنفي قوله ونا فية موكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلم تقع نون هي نافية زيدت لتأكيد النفي والا فانها اذا دخل على النفي فاذا لايجاب ورد عليها بالرفع يجمع بين الحرفين فتعني المعنى الا مفعولا بينهما الشتي كما في ان زيدا قائم جامع بين اللام وقد في نحو قد سمع العدمع ان في كلاما سعي تحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الاسمي لتحقيق فلان قد شيعرهما سنين اخرا ومنهما التقريب والتوقع فلم يكن بوجه التحقيق وكذا في الاسمي النبوية ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص نصيب حين قبل هو لا التبرية والمخرج ليس لفظا اخر قلت قال صاحب المنفى اختلف فيها في امين احد هما في حقيقةهما وفي ذلك شتي مذاهب احدهما انه كلمة واحد فضل باض ثم اختلف هو لا على قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله لم لا يلبسكم من احكام شيئا فانه ليقا لا لا يلبس كما يلبس الت يلبس وقد قرى بها ثم استعملت للنفي كما ان قل لذلك قاله ابو ذر الغفاري والثاني ان اصلها ليس بكسر الهمزة فصلت لفظا لهما والفتح ما قبلها وايدلت السين تاء ولقد ذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتا لثابتين لفظا كما في ثنت ورئت قال الشيخ الرضي اما ثابته الكلمة اي لا اولا لمبا لفة النفي كما في علالة واما وجب تحريرا لا التقاء التاء قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتا زائدة في اول السين قال ابو موسى

[illegible][illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١















١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

جواز الاول وانتفاء الثاني وحمل وجوب التخصيص وانتفاء التخصيص جواز انحصار باريه والضرار بزيد اذ لو افادت تخصيص لغيرها  
او انتفاء للزوم طلبه لا في مع حصول الاعلى وخرج على التخصيف انتفاء الضارب بزيد قوله ولا شك انه لا دخل وانتفاء للزوم  
لا انتفاء التعريف اذ اختصاص في جواز انحصار باريه والضرار بزيدكم كيف ولو افادت التعريف لا انتفاء للزوم تحصيل الحمل  
ولو افادت اختصاص في جواز انتفاء للزوم طلبه لا في مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وبنا كما كان الانسب قوله وعلى هذا  
بما على انه لا دخل في هذا التفرع لا انتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل كفي فيه وجوب تخفيف حفظ بخلاف التفرع السابق فاف  
شترع على الامر من وجها تخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب لتقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفرع السابق على  
امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه منزلة الفرع من المركب وهذا المعنى طامع سوق كلام حيث قيد  
بقرينة حفظ وتبين لان اصله مذکور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذکور ضمنا وروى عليه البعض ويحتمل ان النفي  
مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال مرعي فيما فعله المصنف ليعني ان النفي مقدم في الذكر وعبارة الفرع المذكور  
فقتضى الترتيب المذكور ان يقدم الفرع الذي لو خط فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب المذكور  
آه فاقبل ان النفي وان كان مقدما على الاثبات لان عدم سابق على الوجود وليس به وجه وان كان من وجهه ثم قوله لان النفي  
الذي معناه اثبات شئ ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات فكيف وفي الفقره بوران مقصود ان معاديه كان غير  
الصداب مقصود اجملك رد الخطا اليه مقصود اجملك ثم رادوا به بان الملازمة سوق الكلام مختص في توجيه منوع اليه كيف قوله  
فخطا لا طامع في الترجيع لان معناه انه لا يمتنع فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار لا يجوز ان يمتنع  
الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد وكذا يصح ان يقدم اصل الثاني مذکور صريحا واصل الاول مذکور ضمنا فليس له حفظ  
لتوجيهه في طامع توجيه الفاصل لمشي كما زعم وتبين ان يكون المعنى بنا على ما ذكر من انه لا دخل لا انتفاء التعريف والتخصيص بل كفي فيه وجوب  
التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فاف  
ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي والوجودي وشرف على العدم ويمكن ان يقدم النفي والاثبات مقصود ان معاني  
والفرع الاول مثبت لما بخلاف الثاني فانه ثبت الاثبات فقط والثبت لما اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة  
الى ما يقتضي تقديمه الثاني فتأمل قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصداقة والمصداقة جعل المدعي عين الدليل او جزاء منه و  
على التقديم من يلزم توقف الشئ على نفسه اذ ما قال شوب مصداقة ولم يقل مصداقة اذ لم يجعل انتفاء الضارب بزيد  
عليه ولا جزاء منه بل على الجواب عن تسك الختم بانتفاء الضارب بزيد والحدود فيه ان الجواب غير صحيح اذ يقول الختم  
الضارب بزيد اول لم يمتنع في ان يكاب من استدلال الختم على وجوب الاحتياج الى اعتبار انتفاء الضارب بزيد فذا هو المعنى  
من اشرع وظاهر ان قوله وضعف الجواب ليس دليلا على انتفاء الضارب بزيد فاقبل ان في هذا الجواب استدلالا على  
انتفاء الضارب بزيد لبعض الجواب المات الذي يستدل عليه بانتفاء الضارب بزيد فليس له وجه وان كان من وجهه قوله  
رفع على الفاعلية وهو صحيح للحدود عن غير الموصوف قوله ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضوي وهو حسن كونه انصفا  
توطئة له وهو حسن فيكون النصب اليه حسنا قال لكن قل استعماله الاستنكار في الظل نصبه انما هو فاعل حيث لا على التميز قوله

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, written diagonally from top-left to bottom-right. The text is highly cursive and fills most of the page area.]*



هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم...

اي الذي اضيف اليه صفة فهو له صفة مفقولة بالاسم فاعلم ان اللفظ المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين بتدويرهما في  
والثاني لان المصدر يتركب من حرفين مع انه مضاف الى اللفظ قوله تعالى منى التركيب الوصف وصف شئ بشئ او بهذا  
لا يتقادم التركيب المضاف الى الذي مضافه وكون الشئ منسوباً الى الآخر هو صفة حرف الجر وكذا لا يتقادم من الاول فكيف  
يقوم احد هما مقام الآخر لا يتقادم وكون بنية التركيب المضاف في الملاصقة اللفظية قائمة مقام بنية التركيب العامل مع  
اختلاف معناه ممنوع ولم لا يميز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الملاصقة اللفظية بجعلها كلا اضافية  
لكونها في تقدير الانفعال لقوة مثل الصفات قوله فلا يقال اي اذمين ان المحدثين لا يقوم مقام الآخر في الاستفاد  
فلا يميز تركيباً في ديوانه المعنى الوصف قوله هو قوله ذكر الصبر الراجح الى القادة بتاويلها بالاصل وانما نون او بنا  
ان الصبر اذا وارين المرجح والجزع فاعية الجزع اول قوله والجزع مع صفة الوقت لم يقل مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشياء اذ  
على تقدير الصبر لم يقل ان الرجع الى الوقت او السجد واذا كان كك فكله لم يستبق ذكره قوله شطرا عليه شي شطرا عليه خروجا  
الى ذكره لشدة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان في المعنى في الجاه ليس  
صحة قبل ادعاءه لاقال التمسك قدس سره فيكون بنبذة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضي ان كميل الجاه مع سبقه  
حيث قال يجوز عندي ان يكون مختلفة الضافه الوصف الى مختلفة من باب طور سيناء وذلك بان كميل الجاه مع سبقه  
والفرق جانياً نحو صا والادلى صله مخصصة والحقا بقلة مخصصة ثم يضاف اسجد والجاه والصلاة والبقلة المخصصة  
بهذه المخصصة فاعلم ان تخصيصه بهذا هو الذي قلناه الفاضل من الرضي ثم قال وحاصل ان اضافته اسم الى الجاه مع سبقه  
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره نصير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضي لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يميز  
ما ورد مولانا عصام الدين من تشييع الشئ قوله حتى صار اي جرد كان اسم مخصصه في انه استعمل بلا موصوف فاضافته  
الى قطبة التخصيص لانه اضافته صفة الى الموصوف وفيه ان قطبة موصوف والجزع ذكره فكيف يكون صفة للقطبة ولنا قال  
قال الشيخ الرضي ان المعنى تشييع جرد اي بال فخذ الموصوف واضيفت صفة الى جبهتها للتبيين قال افادت الضافه  
التعريفه وتخصيص افادة الضافه التعريف لان اللام بالجلس اول الاستعراق وعلى كلا التقديرين تعيد التعريف وانما افاد  
تخصيص فانه هو اذا كان اللام للمعد الذي هو وليه في امثال بيزن الثالين انهم من قول اي يصير خاصا رفع توهم كل  
يخص على معنى يصير تخصيص وهو ليس مستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فخصها خفا اذا اريد بالشئ الموجود وعلى النحو  
ايض على الموجود واو اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويحكم عنه وحمل العين ايض على ذلك وماذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم  
والموجود فذا خفا في كون العين هم من الشئ قوله حمل احداهما على المدلول والاخر على اللفظ اشارة الى انه لا يميز الاول  
الحمل على المدلول ولا الثاني الحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو  
جادني سعيد كز فان الجمي قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور الجمي من اللفظ وان اقتضت حمل الثاني عليه حمل  
عليه نحو تلفظت بسعيد كز اي تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظران ما ذكره الشيخ الرضي  
من قوله تاويل نحو سعيد كز ان يقال لراو بالضافه الذات وبالضافه اليه اللفظ وذلك ان لا يطلق اللفظ ويراد به لو

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم...

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم...



يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال بقول شلما جاء في زيد والمراد الاول وكلت بزيد والمراد اللفظ فني جاز  
سعيد كراي مقابله هذا المقرب ولا ينكس التاويل اذ لا يثبت ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرايم  
بهذا المعنى لانهم يسمون الى الاول مالا يصح نسبة الى اللفظ فخرت سعيد كراي وقال سعيد كراي ليس على ما ينبغي وذلك لان  
ان مراد بغيره ولا ينكس التاويل مالا يصح العكس اصلا لما وقع سعيد كراي فوهم وقول لانهم يسمون آه ان ما ديه يسمون  
الى الاول على الدوام مالا يصح نسبة الى اللفظ فخرت سعيد كراي وقيل ان اللفظ لم يصح نسبة كراي وكذا سعيد كراي على ما ذكره  
وان ارادهم يسمون في بعض المواقف فالتقريب غير تام وان اراد ان لا يصح العكس في المثال جازي سعيد كراي فلا كلام  
فيكون اللفظ يثبت به لا ينكس التاويل على الدوام قوله قلست جازي مدلول هذا اللفظ هنا طريق آخر لتذكير العلم اذ قد تبادر  
بواحد من سجي بالاسم كما يقال في جازي زيد وزيدا عزاي جازي واحد من الجملة السماكية بزيد وقد تبادر ايضا فثبت سماء كراي  
بذكر كرايم ويراد جازي مدلوله ماضيف الى كراي جازي مدلول كراي والتاويل الثاني لا يجري في كل محل بل في كل محل  
سواء بصيغة ولاد ولان كانا ان اللفظ الى اصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فثبت في المثال  
تاويل مدلول قوله لان قصد به الاضافة التوضيحية اي رفع الاحتمال الى اصل من المعرفة باضافة الى الالف في الاحتمال  
بشبهه المقرب في الالف يكون شهورا بعتباس الى الاسم فالامثلة لغرض التوضيح بما هو باضافة الاسم الى المقرب لا  
فان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا قوله وان  
في ان ايجال الاصل قبل وفي تقديم مقوده اشعار باختيار ان الاصل الفتحه لكن قوله وقتت للسالكين ظاهر في ان السكون  
هو الاصل انتهى اقول قوله للسالكين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله وقتت جعلت المقوده واجبة للسالكين فثبت في المثال  
السالكين لكان الاصل اختيار المقوده وهو المقابل لوجوبه لان السكون هو الاصل فكون قوله وقتت للسالكين ظاهرا  
في ان السكون هو الاصل ثم قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي على حرف لمع وقومها في ابتداء الكلام كان التشبيه فانه يصح  
ان يقال كراي عوك قوله او كما قاله فانه على تقدير بناء على السكون وان لم يلزم الا ابتداء بالسالكين حقيقة لكنه يلزم ابتداء  
حكما لا لا استقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض قال ولا تقابل على صيغة المعلوم وقاعله ضمير يؤول قوله  
بسبب القاب الذي ليس له مطردة بخلاف سلمي لانه وان لم يثبت القياس الفروع بغيره الا ان القاب له مطردة ولا  
يرك الامر للمطردة والقياس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول غنارا وخطوط ان يلبس صيغة الفاعل بالفعل كما  
في الرضي وبعوضه فوض بان قاسم المراد واليار اذا تحركت وانفتح ما قبلها واجب له مطردة فثبت ان لا يرك القياس مع  
انه ليس كسلاهم فلو انك تليس اقول واحوار به اسوار وتقول ويسار وجواد مطرد وحيو للالتباس وقا لوان يرك  
الادغام في قوله ووسر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم القياس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز  
ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم القياس لبعض احوال الكلمة ببعضها قوله فيما يركبها كلمة واحدة ان قلت اذ اجتمع المتكلمان او لمساكتا  
وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلما جازي قوله كما كلمة واحدة قلت الحاجة اليه لانه لو جازي من قبل  
قالوا وانا وفي يوم مما اجتمع المتكلمان في كلمتين او واحدة فانه لا يجوز الادغام لرحاية المدح وجوب التقضي فثبت ذلك التوهم

هذا هو المقرب ولا ينكس التاويل اذ لا يثبت ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرايم  
بهذا المعنى لانهم يسمون الى الاول مالا يصح نسبة الى اللفظ فخرت سعيد كراي وقال سعيد كراي ليس على ما ينبغي وذلك لان  
ان مراد بغيره ولا ينكس التاويل مالا يصح العكس اصلا لما وقع سعيد كراي فوهم وقول لانهم يسمون آه ان ما ديه يسمون  
الى الاول على الدوام مالا يصح نسبة الى اللفظ فخرت سعيد كراي وقيل ان اللفظ لم يصح نسبة كراي وكذا سعيد كراي على ما ذكره  
وان ارادهم يسمون في بعض المواقف فالتقريب غير تام وان اراد ان لا يصح العكس في المثال جازي سعيد كراي فلا كلام  
فيكون اللفظ يثبت به لا ينكس التاويل على الدوام قوله قلست جازي مدلول هذا اللفظ هنا طريق آخر لتذكير العلم اذ قد تبادر  
بواحد من سجي بالاسم كما يقال في جازي زيد وزيدا عزاي جازي واحد من الجملة السماكية بزيد وقد تبادر ايضا فثبت سماء كراي  
بذكر كرايم ويراد جازي مدلوله ماضيف الى كراي جازي مدلول كراي والتاويل الثاني لا يجري في كل محل بل في كل محل  
سواء بصيغة ولاد ولان كانا ان اللفظ الى اصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فثبت في المثال  
تاويل مدلول قوله لان قصد به الاضافة التوضيحية اي رفع الاحتمال الى اصل من المعرفة باضافة الى الالف في الاحتمال  
بشبهه المقرب في الالف يكون شهورا بعتباس الى الاسم فالامثلة لغرض التوضيح بما هو باضافة الاسم الى المقرب لا  
فان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا قوله وان  
في ان ايجال الاصل قبل وفي تقديم مقوده اشعار باختيار ان الاصل الفتحه لكن قوله وقتت للسالكين ظاهر في ان السكون  
هو الاصل انتهى اقول قوله للسالكين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله وقتت جعلت المقوده واجبة للسالكين فثبت في المثال  
السالكين لكان الاصل اختيار المقوده وهو المقابل لوجوبه لان السكون هو الاصل فكون قوله وقتت للسالكين ظاهرا  
في ان السكون هو الاصل ثم قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي على حرف لمع وقومها في ابتداء الكلام كان التشبيه فانه يصح  
ان يقال كراي عوك قوله او كما قاله فانه على تقدير بناء على السكون وان لم يلزم الا ابتداء بالسالكين حقيقة لكنه يلزم ابتداء  
حكما لا لا استقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض قال ولا تقابل على صيغة المعلوم وقاعله ضمير يؤول قوله  
بسبب القاب الذي ليس له مطردة بخلاف سلمي لانه وان لم يثبت القياس الفروع بغيره الا ان القاب له مطردة ولا  
يرك الامر للمطردة والقياس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول غنارا وخطوط ان يلبس صيغة الفاعل بالفعل كما  
في الرضي وبعوضه فوض بان قاسم المراد واليار اذا تحركت وانفتح ما قبلها واجب له مطردة فثبت ان لا يرك القياس مع  
انه ليس كسلاهم فلو انك تليس اقول واحوار به اسوار وتقول ويسار وجواد مطرد وحيو للالتباس وقا لوان يرك  
الادغام في قوله ووسر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم القياس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز  
ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم القياس لبعض احوال الكلمة ببعضها قوله فيما يركبها كلمة واحدة ان قلت اذ اجتمع المتكلمان او لمساكتا  
وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلما جازي قوله كما كلمة واحدة قلت الحاجة اليه لانه لو جازي من قبل  
قالوا وانا وفي يوم مما اجتمع المتكلمان في كلمتين او واحدة فانه لا يجوز الادغام لرحاية المدح وجوب التقضي فثبت ذلك التوهم

هذا هو المقرب ولا ينكس التاويل اذ لا يثبت ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرايم

[illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]



در تفسیرها نیز در این کتاب درج شده است که این کتاب مختص امام علیه السلام است

[illegible]



بغيره ليس على ما ينبغي تامل قوله ليعيد لعدم القرينة على تقديره لكن شهرته تدل على انشاء الواقع جزاء او اشتاء وصلة  
بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله وانما لم يكن فيها الضمير الرابط كون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان  
الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الى ما يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير  
كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف حيز ربطه قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في غير الربط  
بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المعنى من الاشياء التي تحتاج الى الربط الجملة الموصوفة بها ولا يربط الا الضمير ما ذكرناه  
مقدرا لما فرغنا من مضموننا ومجرا واصل وجهان البتة لا بد من الجزع في غير المصداق الجملة التي فيها الربط وجهه الى ان الصفة تعلقا  
الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الربط القوي وهو الضمير قوله اي كمال قائمه يربى بالموصوف يعني  
يوصف كمال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو ما راجل من اعتبارها نحو مرت بهذا الرجل فان تعين وان كان  
في الشارح اليه لا ليس قيامه بالشارح الحقيقي بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلق اي يوصف شيء كمال قائمه بصفة اي يدل على  
على قيام كمال الحال بالمتعلق لان كمال الحال وصف حقيقي للتحقق واعتباري للموصوف مثلا كون فلام الرجل متعلقا بصفة اعتباري للرجل و  
بالجملة جمل الهندل في الفلام وصف اعتباري لصفة اعتباري لا فلام الموصوف فان دل على قيام كمال بالفلام لا يدل على حصول معنى اعتباري  
في الرجل وهو كونه كمالا في الفلام واليد اشار الشرح سره بانه ليعني بصفة اعتباري يحصل له انه لا ياول نحو مرت برجل كمال فلام بقوله  
مرت برجل كمال بحيث يحسن فلام حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور كالحسن ما يؤول الى ١٤ اي كمال  
بحيث يحسن فلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الالامو العشرة كالموصوف كمال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني  
رجل كمال بحيث يحسن فلامه وصف كمال المتعلق لانه وصف بصفة اعتباري يحصل بسبب ما يتعلق قوله لانه اذا كان حقيقيا  
في المذكور والمونث استثناء من متابع الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول اي يتبع في ما يتبع في الواحد والثنائية  
والجمع كالصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل من فاعله مفعول لا غير قوله لانه فاعله  
بوالضمير بانه بيان لوجه كون الوصف كمال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل مسنة ليعلم ان الوجه في كونه كالفعل معار لوجه  
كون الوصف كمال المتعلق كالفعل الوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير ليجوز الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور والواو في الجمع  
المونث كذا الصفة ليجوز عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاني في جمع المونث واقرضت حليلين الصفة وان كان كالفعل  
في مجرد الالحاق لان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كمال ككلمات الصفة فان الالف والواو وحدهما  
تثنية ووجه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل صلا مة تثنية الفعل وجمعه ضمير الفاعل ايضا لكان  
وجبا لا يلزم على هذا قوله المونثين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول المتعظم مطلقا  
قوار للمونثين التفضيليين او احدهما لفظا والاخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا مونث الاخر موصوف المتكلم يكون للتثنية  
والجمع الالمانية عن هذه التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون  
بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاختصاص لانه في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروري مثلا  
حرقا والفاعل مستقر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد سيبويه العا وحرف وال على الجملة كما ان التاني في قامت هندو

منه قوله فان قلت قوله ليعيد لعدم القرينة على تقديره لكن شهرته تدل على انشاء الواقع جزاء او اشتاء وصلة  
بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله وانما لم يكن فيها الضمير الرابط كون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان  
الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الى ما يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير  
كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف حيز ربطه قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في غير الربط  
بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المعنى من الاشياء التي تحتاج الى الربط الجملة الموصوفة بها ولا يربط الا الضمير ما ذكرناه  
مقدرا لما فرغنا من مضموننا ومجرا واصل وجهان البتة لا بد من الجزع في غير المصداق الجملة التي فيها الربط وجهه الى ان الصفة تعلقا  
الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الربط القوي وهو الضمير قوله اي كمال قائمه يربى بالموصوف يعني  
يوصف كمال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو ما راجل من اعتبارها نحو مرت بهذا الرجل فان تعين وان كان  
في الشارح اليه لا ليس قيامه بالشارح الحقيقي بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلق اي يوصف شيء كمال قائمه بصفة اي يدل على  
على قيام كمال الحال بالمتعلق لان كمال الحال وصف حقيقي للتحقق واعتباري للموصوف مثلا كون فلام الرجل متعلقا بصفة اعتباري للرجل و  
بالجملة جمل الهندل في الفلام وصف اعتباري لصفة اعتباري لا فلام الموصوف فان دل على قيام كمال بالفلام لا يدل على حصول معنى اعتباري  
في الرجل وهو كونه كمالا في الفلام واليد اشار الشرح سره بانه ليعني بصفة اعتباري يحصل له انه لا ياول نحو مرت برجل كمال فلام بقوله  
مرت برجل كمال بحيث يحسن فلام حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور كالحسن ما يؤول الى ١٤ اي كمال  
بحيث يحسن فلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الالامو العشرة كالموصوف كمال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني  
رجل كمال بحيث يحسن فلامه وصف كمال المتعلق لانه وصف بصفة اعتباري يحصل بسبب ما يتعلق قوله لانه اذا كان حقيقيا  
في المذكور والمونث استثناء من متابع الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول اي يتبع في ما يتبع في الواحد والثنائية  
والجمع كالصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل من فاعله مفعول لا غير قوله لانه فاعله  
بوالضمير بانه بيان لوجه كون الوصف كمال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل مسنة ليعلم ان الوجه في كونه كالفعل معار لوجه  
كون الوصف كمال المتعلق كالفعل الوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير ليجوز الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور والواو في الجمع  
المونث كذا الصفة ليجوز عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاني في جمع المونث واقرضت حليلين الصفة وان كان كالفعل  
في مجرد الالحاق لان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كمال ككلمات الصفة فان الالف والواو وحدهما  
تثنية ووجه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل صلا مة تثنية الفعل وجمعه ضمير الفاعل ايضا لكان  
وجبا لا يلزم على هذا قوله المونثين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول المتعظم مطلقا  
قوار للمونثين التفضيليين او احدهما لفظا والاخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا مونث الاخر موصوف المتكلم يكون للتثنية  
والجمع الالمانية عن هذه التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون  
بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاختصاص لانه في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروري مثلا  
حرقا والفاعل مستقر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد سيبويه العا وحرف وال على الجملة كما ان التاني في قامت هندو

[illegible]







اور دله الغرض كمين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احمد للعطف لانه اور لمعنى والا يلزم مضافة  
البين الى المعرف مع ان ليس لك اذا البينة لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم يتحصل بوجه للعطف فلا يجوز فلا يقال غلامك  
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة قوله الفصل من الفعل بتقديم المعقول وانظروا في الجواب  
عليه لانه ان كان الجواب غلاما فلا يتصل على جاره بتقديم ما ذكره كما لا يتصل بالحوث لا يركب كانه ليس بجعل فانه يتعطف قوله والجواب ولا يتصل  
عن جاره بتوكمه فصار من من الله ولا يجوز من غيري من غيري على ان نيابة ما من المعصاف قليل لمعنى بالعدم وان لم ينعلم قال ان  
في الموضوعين نكرة والجواب يدل منها قوله اذ بين للعصاف الا في المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لاسمى لمعنى للموضع  
الثاني والا يلزم مضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يرد في مثل بين زيد وبين عمر فلا يضر في دلالة  
الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بالكتابة قوله سئل بالاشعار ولاديل فيها اذا الفروقات  
عليه والاختلاف معها ولتوكله تعالى تسألون به والارحام بالجوراة حمزة واجيب بان الباء مقدره والجواب وهو ضعيف  
لان حرف الجر لا يلزم مقدرا في الاختيار الا في انه لا يتقدمه لا يجوز ان يكون الواو المقصود لانه يكون ح قسم السؤال لان قسمه  
واقتواصه الذي تسألون به قسم السؤال لا يكون الا مع الباء وانما ان حمزة يجوز ذلك بناء على انهم لم يكونوا في الماد كوفي  
بن الكلام الرضى وفي شرح الشاطبي قوله حمزة والارحام بالجوراة حمزة في غير اعادة الجار كما قال شاذي  
فاليوم قربت تبهرنا وتشتتا فذهب فابك والايام من حجب وهي رواية كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس  
والحسن البصري ومجاهد قتادة والاعراب من غيرهم فلا تكلف فيها لان ثابت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع رواية في كلام  
تفسيره لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه حمزى بلا دليل ولو وقع باب الضرورة في  
ليحل اكثر استشهاده اتمهم بكلامه وهذا نظر كلام الرضى للشيخ عن ضعف وظايرهم ضعف قليل ان هذه القراءة شاذة  
قوله جاءوني كلام قبل الا اشكال في جواز جأوني كلامه وجوزي جعني كلاما لوجود الفصل قالوا في التفسير جأوا وكلمته  
او اجبت كلامك زيد انتهى وانت خبير بان هذا ما نقله في المثال قوله قوي معطوف على يخرج في يخرج المتصل فانما  
يل المتعين في قوي قوله كالا حراب والبنار والمراد بالارباب كونه غير مناسب لمعنى الاصل وبالبنار كونه ناسبا لوكا  
ان من الاحوال العارضة لمن حيث نفسه قوله لم يقدح عدم التعيين على الاضافة على العهد الذي هو الضمير التعريف  
او التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه الضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله  
او محمول على نكرة الضمير بان اشارة الضمير الى النكرة لاس من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ وذلك قال على الشذوذ  
فان شذوذ الاذم محل الضمير على النكرة اذا كان المرجح مذكورا فليس كجواب آخره واما الشذوذ الذي جعل جوابا  
آخره فمعلوم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسجلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة  
لاضافة الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يكون في تركيب ما يذم بتمام قدر ما عليه وله قال فتبين الرخ  
ولا يجوز للعطف للمعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجهين  
الحالي من التقدير قوله على ان يكون خبر الضمير ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لوزان ان يكون ولا ذاهب عليه

استلزامه من قول  
بين زيد وبين عمر  
فانما اذا قيل المال  
بين احمد للعطف  
لانه اور لمعنى  
والا يلزم مضافة  
البين الى المعرف  
مع ان ليس لك  
اذا البينة لا يكون  
الا في المتعدد  
واما اذا لم يتحصل  
بوجه للعطف  
فلا يجوز فلا يقال  
غلامك وغلام  
زيد وانت تريد  
غلاما واحدا  
الا اذا دل عليه  
قرينة قوله  
الفصل من الفعل  
بتقديم المعقول  
وانظروا في الجواب  
عليه لانه ان كان  
الجواب غلاما  
فلا يتصل على جاره  
بتقديم ما ذكره  
كما لا يتصل بالحوث  
لا يركب كانه ليس  
بجعل فانه يتعطف  
قوله والجواب ولا  
يتصل عن جاره  
بتوكمه فصار من  
من الله ولا يجوز  
من غيري من غيري  
على ان نيابة ما  
من المعصاف قليل  
لمعنى بالعدم  
وان لم ينعلم  
قال ان في الموضوعين  
نكرة والجواب يدل  
منها قوله اذ بين  
للعصاف الا في  
المتعدد وهذا  
الدليل يدل على ان  
بين لاسمى لمعنى  
للموضع الثاني  
والا يلزم مضافة  
البين الى المفرد  
وهو باطل وهو  
المقصود واما انه  
يورد في مثل بين  
زيد وبين عمر  
فلا يضر في دلالة  
الدليل المذكور  
بل يلزم من الدليل  
عدم صحة المثال  
المذكور بالكتابة  
قوله سئل بالاشعار  
ولاديل فيها اذا  
الفروقات عليه  
والاختلاف معها  
ولتوكله تعالى  
تسألون به والارحام  
بالجوراة حمزة  
واجيب بان الباء  
مقدره والجواب  
وهو ضعيف لان  
حرف الجر لا يلزم  
مقدرا في الاختيار  
الا في انه لا يتقدمه  
لا يجوز ان يكون  
الواو المقصود  
لانه يكون ح قسم  
السؤال لان قسمه  
واقتواصه الذي  
تسألون به قسم  
السؤال لا يكون  
الا مع الباء  
وانما ان حمزة  
يجوز ذلك بناء  
على انهم لم يكونوا  
في الماد كوفي  
بن الكلام الرضى  
وفي شرح الشاطبي  
قوله حمزة والارحام  
بالجوراة حمزة  
في غير اعادة الجار  
كما قال شاذي  
فاليوم قربت  
تبهرنا وتشتتا  
فذهب فابك والايام  
من حجب وهي رواية  
كثير من الصحابة  
والتابعين كابن  
مسعود وابن عباس  
والحسن البصري  
ومجاهد قتادة  
والاعراب من غيرهم  
فلا تكلف فيها لان  
ثابت بطريق التواتر  
وليس لاحد ان يبتدع  
رواية في كلام  
تفسيره لا سيما  
وقد ورد في اشعارهم  
نحوه ولا يقال  
ورد في الشعر  
ضرورة لانه حمزى  
بلا دليل ولو وقع  
باب الضرورة في  
ليحل اكثر استشهاده  
اتمهم بكلامه  
وهذا نظر كلام  
الرضى للشيخ عن  
ضعف وظايرهم  
ضعف قليل ان  
هذه القراءة  
شاذة قوله جاءوني  
كلام قبل الا  
اشكال في جواز  
جأوني كلامه  
وجوزي جعني  
كلاما لوجود  
الفصل قالوا في  
التفسير جأوا  
وكلمته او اجبت  
كلامك زيد  
انتهى وانت خبير  
بان هذا ما نقله  
في المثال قوله  
قوي معطوف على  
يخرج في يخرج  
المتصل فانما  
يل المتعين في  
قوي قوله كالا  
حراب والبنار  
والمراد بالارباب  
كونه غير مناسب  
لمعنى الاصل  
وبالبنار كونه  
ناسبا لوكا ان من  
الاحوال العارضة  
لمن حيث نفسه  
قوله لم يقدح  
عدم التعيين  
على الاضافة  
على العهد الذي  
هو الضمير  
التعريف او  
التعريف هو  
الاشارة الى  
معلوم والنكرة  
معلوم من وجه  
الضمير الذي  
اشير به الى  
تلك النكرة  
المعلومة  
معرفة قوله  
او محمول على  
نكرة الضمير  
بان اشارة  
الضمير الى  
النكرة لاس من  
حيث انه  
معلوم لكن  
ذلك بطريق  
الشذوذ  
ولذلك قال  
على الشذوذ  
فان شذوذ  
الاذم محل  
الضمير على  
النكرة اذا  
كان المرجح  
مذكورا  
فليس كجواب  
آخره واما  
الشذوذ الذي  
جعل جوابا  
آخره فمعلوم  
كون المعطوف  
كالمعطوف  
عليه في رب  
شاة وسجلتها  
لان المعطوف  
عليه نكرة  
والمعطوف ليس  
كذلك لكونه  
معرفة لا  
ضافة الى  
الضمير مع ان  
رب يقتضي  
كونه نكرة  
قوله لم يكون  
في تركيب  
ما يذم بتمام  
قدر ما عليه  
وله قال  
فتبين الرخ  
ولا يجوز  
للعطف  
للمعطوف  
عن الضمير  
في اللفظ  
وعدم الحاجة  
الى ارتكاب  
التقدير الذي  
هو خلاف  
الاصل لوجود  
الوجهين  
الحالي من  
التقدير  
قوله على ان  
يكون خبر  
الضمير ان  
التعيين على  
الوجه  
المذكور غير  
ضروري لوزان  
ان يكون  
ولا ذاهب  
عليه





عالمين مختلفين فيمتنع عندنا لم يجر قول بل الجواز هو قوله لم يجر كنه ما دل بحكم عليه بعدم الجواز فيتم المعنى على تقدير الاما  
فان عدم الجواز وان لم يكن تبيناً على ارادة العطف لكن الحكم به بين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفوا  
آه اشارة الى ان بيان المانع متعلق بعدم الجواز وصلى هذا فاننا نسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المانع  
على استثنى اذ هو اعم منه كما قيل كان انظر الى المتعين لتعلقه بالجواز المفهوم من استثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير  
بيان المانع لتعيين الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفوا في التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بل مخالفة الفوا وهو محتمل  
المقصد فيكون ذلك التقدير فاسداً لانه لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثنا من النفي اثبات وكذا بيان المانع بعد النفي  
بلا فيه يعني الجواز لا يخرج فاحتمال عدم الجواز بل مخالفة الفوا وليس ما يتجه لفظ المتن بل ما ينافي من المتن كنه ما هو الجواز  
بجوزون هذا العطف خلافاً للفوا في جميع التركيب الا في تركيب تقديم الجوز وفان الجوز مجرد كون كنه الفوا فان قلت  
يعلم من تعليق قوله خلافاً لسيبويه في الجوز مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس المقصد بل المقصد ان يمنع  
هذا العطف مطلقاً قلت بل انهم انهم منع مطلقاً وذلك انه لا نسب الى الجوز عدم الجواز خصوص الجواز بالفرا دل ظاهره في الكلام  
ان غير الفوا على النسب في التركيب المذكور الى الجوز وخصص هذا لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقاً لسيبويه يمنع  
مطلقاً الفوا الجوز مطلقاً والجوز مجردون مثل التركيب المذكور ومنع ما رواه هذا وما ذكره الرضوي مخالفة هذا المذكور حيث  
قال اعلم ان الاختشاح العطف على عالمين مختلفين مطلقاً الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف الجوز وخل زيد  
الى عمرو ويجوز ان لا يكون الجوز اجماعاً منهم ممن جاز العطف على عالمين ومن لم يجر ما عند من جاز فصل بين العاطف الذي  
هو كما جاز وبين الجوز وما عند من لم يجر فلذلك العطف على عالمين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله ويجز بعض الفوا  
مطلقاً فان كان المقصود على المنع كما ذكرنا ثم قال فنقول الاختشاح المنع من صدور العطف على عالمين الا ما فيه الفصل  
بين العاطف والجوز كما ذكرنا وسيبويه يبيته مطلقاً والفرا كما نسب اليها ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب النفا  
لم يكن احد بما جاز فقال ابن مالك هو متنع اجماعاً نحو كان اكلاً طعاً كعمرو وترك بكر وليس كبل نقل الفارسي الجوز  
مطلقاً عن حماه وقيل ان ستم الاختشاح كان احداً بما جاز فان كان الجوز متراً نحو زيد في الداء والجمرة عمرو والجمرة عمرو  
المعروف في المنع اجماعاً وليس كبل هو جاز عند من ذكرنا وكان الجاز قدما نحو في الدار زيد والجمرة عمرو فاما المشهور  
عن سيبويه المنع به قال البرهان والراجح وهشام وعن الاختشاح الاجازة به قال الكسائي والفرا والراجح وفصل  
توم منهم الا على قولهم ان في المنع العطف كالمثال جاز لا يسمع ولان فيه تعادول المتعاطفات والالاقتضى نحو في  
زيد وعمرو الجمرة بكذا كما في قوله اختشاح عندنا السامع وتحقيق بواسطة التاكيد ان المنسوب اليه المنسوب اليه في هذه  
هو المنسوب للاحق فتقرير المنسوب في نسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد ان المنسوب للاحق هو المنسوب اليه للاحق  
ولولم يولد لم يتشخص كون المنسوب اليه لا احتمال التوزاد والسهولة والخطا وعلى هذا لا يكون قوله والاشمول الفوا اذا  
الجزء ليس نفس المنسوب اليه في قوله جاء القوم كعلم حتى لم يتشخص كون القوم منسوب اليه فيمنع قوله في نسبة من قوله والاشمول  
بل في ثبوت للاحق وانه لا احتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوب اليه كلف التقرير في النسبة فانه يتبين

والجواز في قوله لم يجر كنه ما دل بحكم عليه بعدم الجواز فيتم المعنى على تقدير الاما فان عدم الجواز وان لم يكن تبيناً على ارادة العطف لكن الحكم به بين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفوا آه اشارة الى ان بيان المانع متعلق بعدم الجواز وصلى هذا فاننا نسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المانع على استثنى اذ هو اعم منه كما قيل كان انظر الى المتعين لتعلقه بالجواز المفهوم من استثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير بيان المانع لتعيين الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفوا في التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بل مخالفة الفوا وهو محتمل المقصد فيكون ذلك التقدير فاسداً لانه لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثنا من النفي اثبات وكذا بيان المانع بعد النفي بلا فيه يعني الجواز لا يخرج فاحتمال عدم الجواز بل مخالفة الفوا وليس ما يتجه لفظ المتن بل ما ينافي من المتن كنه ما هو الجواز بجوزون هذا العطف خلافاً للفوا في جميع التركيب الا في تركيب تقديم الجوز وفان الجوز مجرد كون كنه الفوا فان قلت يعلم من تعليق قوله خلافاً لسيبويه في الجوز مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس المقصد بل المقصد ان يمنع هذا العطف مطلقاً قلت بل انهم انهم منع مطلقاً وذلك انه لا نسب الى الجوز عدم الجواز خصوص الجواز بالفرا دل ظاهره في الكلام ان غير الفوا على النسب في التركيب المذكور الى الجوز وخصص هذا لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقاً لسيبويه يمنع مطلقاً الفوا الجوز مطلقاً والجوز مجردون مثل التركيب المذكور ومنع ما رواه هذا وما ذكره الرضوي مخالفة هذا المذكور حيث قال اعلم ان الاختشاح العطف على عالمين مختلفين مطلقاً الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف الجوز وخل زيد الى عمرو ويجوز ان لا يكون الجوز اجماعاً منهم ممن جاز العطف على عالمين ومن لم يجر ما عند من جاز فصل بين العاطف الذي هو كما جاز وبين الجوز وما عند من لم يجر فلذلك العطف على عالمين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله ويجز بعض الفوا مطلقاً فان كان المقصود على المنع كما ذكرنا ثم قال فنقول الاختشاح المنع من صدور العطف على عالمين الا ما فيه الفصل بين العاطف والجوز كما ذكرنا وسيبويه يبيته مطلقاً والفرا كما نسب اليها ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب النفا لم يكن احد بما جاز فقال ابن مالك هو متنع اجماعاً نحو كان اكلاً طعاً كعمرو وترك بكر وليس كبل نقل الفارسي الجوز مطلقاً عن حماه وقيل ان ستم الاختشاح كان احداً بما جاز فان كان الجوز متراً نحو زيد في الداء والجمرة عمرو والجمرة عمرو المعروف في المنع اجماعاً وليس كبل هو جاز عند من ذكرنا وكان الجاز قدما نحو في الدار زيد والجمرة عمرو فاما المشهور عن سيبويه المنع به قال البرهان والراجح وهشام وعن الاختشاح الاجازة به قال الكسائي والفرا والراجح وفصل توم منهم الا على قولهم ان في المنع العطف كالمثال جاز لا يسمع ولان فيه تعادول المتعاطفات والالاقتضى نحو في زيد وعمرو الجمرة بكذا كما في قوله اختشاح عندنا السامع وتحقيق بواسطة التاكيد ان المنسوب اليه المنسوب اليه في هذه هو المنسوب للاحق فتقرير المنسوب في نسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد ان المنسوب للاحق هو المنسوب اليه للاحق ولولم يولد لم يتشخص كون المنسوب اليه لا احتمال التوزاد والسهولة والخطا وعلى هذا لا يكون قوله والاشمول الفوا اذا الجزء ليس نفس المنسوب اليه في قوله جاء القوم كعلم حتى لم يتشخص كون القوم منسوب اليه فيمنع قوله في نسبة من قوله والاشمول بل في ثبوت للاحق وانه لا احتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوب اليه كلف التقرير في النسبة فانه يتبين

ثم يتبين كون الموكر منسوباً او منسوباً اليه قوله ضرر الفعلة أي خفلة السامع من سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله  
من السامع متعلق بقوله له في قوله فله أي ظن السامع قوله بكثرة لفظ الذي ظن لم يتكلم خفلة السامع او ظن السامع ان  
ما حكمه فله لا بتكريره معني لما يكمل لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضربك وقلت لنفسه بناء على ان الموكر  
مجرد وكذا ان قلت به الفعلة من سماع لفظ زيد فتوكل نفسك لا يتعكك قوله كحزب زيد ورا و ضرب ضرب زيد فانه لم  
يوكمل بقى احتمال ظن الحكم بالسامع انه لم يكمل على كل حال اما الفعلة او لفظه بالمتكلم الغلط او لفظه به الجزم قوله واذا عرفت هذا  
ان الغرض من جميع الفاظ التأكيد هو تقييد ارم المتبوع في النسبة او الشمول لان كل واحد منها يقر ارم المتبوع اما في النسبة  
او الشمول ومنه يعلم صدق المدعى على جميع افراد المحدث وهو الجميع الذي لا بد في المحدثه فاعلم كونه انما اية لقيم ارم المحدث  
الى آخره قوله اخرج المصريح الى قوله هذا حاصل ما ذكره المصريح في شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه في حاشي  
قوله فظهر خروجهما لا يقران ارم المتبوع اما العطف فظ او المبدال فلانه وان يوجد فيه تقرير ارم المتبوع الا انه  
ليس مقصوداً اصلياً بل يقصد ضمناً فكان لا يقر وليس المعنى ان لا تقريره فيحصل كيف وقد قال العلامة التفتازاني  
قدس سره في الطول والثبات في ان قال المصريح في التأكيد فلان تقريره في البدل فزيادة التقرير لا ياء الى ان البدل  
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة في مقصود التبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبين التقرير في بد  
الكل ظاهرياً من شبيهة والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بانه وتفسيره صراط المسلمين في بيان البعض الاشتغال  
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالاً فكانه مذكور او لا اما في البعض فظاهر واما في الاشتغال فلان المتبوع فيجب  
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه نظراً ما قيل قوله فظهر خروجهما بكونه في اذ اخرج بدل الكل جميع  
الى منه وهو ان المبدال منه في حكم التبعية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصوداً والناظر الى ما بيني وبينك ان اخرج  
بدل الكل يحتاج الى ما ذكره المعنى لكيف وبدل البعض والاشتغال ايضاً يحتاج الى قوله لكن لا في النسبة اي لا يقر ارم متبوع  
في ان منسوب او منسوب اليه لا يخبره ما يعلق به فتوكل سر في قولك جاء ابو حفص نحو قوله متبوعه لفظ الاشتغال لكن لا يقر  
في ان المنسوب اليه لمجي هو ابو حفص لا غيره لان ذلك ما يتصور اذ اول التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتبين  
في جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اي مكر اللفظ اذ التأكيد تابع فذلك على عليه التأكيد به بدون التأويل ثم ذكر  
التأكيد اللفظي مكر اللفظ الاول ومعناه حقيقة وكل ما هو في الغالب والا فاللفظي قد يطلق على غيره قال الشيخ الكرخي  
التأكيد اللفظي على ضربين لما يكمل اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بواحدة مع اتفاقاً في الحروف الاخره وهو على ثلثة  
اضرب لانه اما ان يكون للشأن في معنى ظاهر نحو جئنا مرسياً وهو مكرراً ولا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتقرين الكلام  
له فلا تقويه بمعنى وان لم يكن له في حال الامراء معنى فتوكل سر من منسب او يكون له معنى يتكلم فيه فظاهر نحو حيث جئت  
من بيت الشراي ستم حجة وقوم اكنون الصنعون اتبعون قيل من قسم الثاني اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق  
من قول كنع اي قام الى آخره ما ذكره الشارح ج ثم قال على الوجهين يمكن ان يحل على ما قال ابن بري ان ان  
الباغيا تأكيداً لاجمعون لا للموكر الاول فكأنه جعلها اما من قسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى المضمون

مجلس المجمع

10

[illegible]

*[Handwritten Arabic script, likely a signature or official stamp.]*

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

بنسائل ذكرت لا جوا منها جرى الاسماء والقول بينا لها جري بالتركيب من الاسماء وعلى هذا لا بد ان قال  
 في قولنا وقع حيز مركب من محل وهو ما قال الشاعر في المندية المراد بغير المركب علم من ان يكون حقيقة ان كانا  
 المشاكلة ليس بالواقع حيز مركب حقيقة على ان يكون فاق في قولهم فاق صوت الغراب صوتا معضلين باسم محي تحت اللفظ  
 حكاية الصوت فيكون اسما له علم الصوت قوله اشارة للتقدم ما مفهومه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة  
 صدى في تعريف العرب وفي تعريف البنني بالعكس قوله اي القاب للبنني من الضمير البنني وسلمون ان الضم والفتح والكر  
 والوجه ليس القاب للبنني فكيف يصح ان يشار الى توجيه بقوله من حيث حركات او حذو وسكونه يعني بعد القاب  
 حركات الا وحذو وسكون القاب للبنني ساطحة لاجل هذه الملازمة كما لا بد لاجل حركاته فله قولهم نحو من الرجل و  
 من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسورة وفي الثاني مضمومة وفي الثالث مساكنة قوله لتقديره اي المصباح الاسماء  
 فيما بعد بالاصوات للباسماء والاصوات انما يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي  
 عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر اني باب الاسماء لاجل  
 مجربا واخذها حكما ونبت بها جري بالتركيب فيه من الاسماء انما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال  
 الفاضل المندى في جره نظر لان المذكور من حذو ونحو صوت لا اسم صوت كذا في بعض الاصوات ليس باسم لعدم الوضوح  
 فكيف يدرك في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ووجه من جعل الاصوات اسما مبنية كاسماء  
 الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا لان اللفظ اسما مبنية بالاسماء عموما معاملة  
 وقال الرضي ان اللفظ التي ليس بها النماة اصواتا على ثلثة اشياء احكاما حكاية صوت صاد من الحيوانات والجمادات  
 او من الجمادات كطقت وثابتها اصوات فخرية من غير الانسان غير موضوعة وضعيا بل دلت عليها على معنى في النفس فثابتها  
 اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اياها الجوى والذهاب او امر اخر فاقول قول الشرح عطف على اسماء الافعال  
 لا على الافعال وان كانت اسما اية لتقديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات للباسماء والاصوات بنا على انها في نفسها  
 اسما لان المراد ما يملك بها اصوات اللفظ اصواتا حتى يضاف الاسماء اليها ليس بوجوده وان كان من وجهه فامل  
 ولا تدب عليك ان قول الفاضل المندى مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف  
 قوله لان جميعها ليست مبنية قبل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسما تسعة مبنية نحو خمسة عشر وتسعة  
 نحو لعلك انتهى فانه ينبغي الجواب الاول منه واخره الثاني مع منع الصرف على الاصح وفيه لفتان اخريات احداهما  
 الجوزية مع اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرها اعراب الجوزيين واطرافه الاول الى الثاني وفيه  
 الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان اياها مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات  
 التي لا نسبة بينها مبنية ايضا باجمالا جزئية نحو خمسة عشر واعد جزئية نحو لعلك فلهذا ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات  
 لان المركبات قسما تسعة مبنية نحو خمسة عشر وتسعة مبنية نحو لعلك ليس بموجبه وان كان من وجهه قال ما وضع لتفكيك  
 قول من همد زيد زيد ضرب وقولك لزيد زيد ضرب وقولك لزيد الغائب زيد ليعمل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

في قولنا وقع حيز مركب من محل وهو ما قال الشاعر في المندية المراد بغير المركب علم من ان يكون حقيقة ان كانا  
 المشاكلة ليس بالواقع حيز مركب حقيقة على ان يكون فاق في قولهم فاق صوت الغراب صوتا معضلين باسم محي تحت اللفظ  
 حكاية الصوت فيكون اسما له علم الصوت قوله اشارة للتقدم ما مفهومه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة  
 صدى في تعريف العرب وفي تعريف البنني بالعكس قوله اي القاب للبنني من الضمير البنني وسلمون ان الضم والفتح والكر  
 والوجه ليس القاب للبنني فكيف يصح ان يشار الى توجيه بقوله من حيث حركات او حذو وسكونه يعني بعد القاب  
 حركات الا وحذو وسكون القاب للبنني ساطحة لاجل هذه الملازمة كما لا بد لاجل حركاته فله قولهم نحو من الرجل و  
 من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسورة وفي الثاني مضمومة وفي الثالث مساكنة قوله لتقديره اي المصباح الاسماء  
 فيما بعد بالاصوات للباسماء والاصوات انما يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي  
 عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر اني باب الاسماء لاجل  
 مجربا واخذها حكما ونبت بها جري بالتركيب فيه من الاسماء انما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال  
 الفاضل المندى في جره نظر لان المذكور من حذو ونحو صوت لا اسم صوت كذا في بعض الاصوات ليس باسم لعدم الوضوح  
 فكيف يدرك في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ووجه من جعل الاصوات اسما مبنية كاسماء  
 الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا لان اللفظ اسما مبنية بالاسماء عموما معاملة  
 وقال الرضي ان اللفظ التي ليس بها النماة اصواتا على ثلثة اشياء احكاما حكاية صوت صاد من الحيوانات والجمادات  
 او من الجمادات كطقت وثابتها اصوات فخرية من غير الانسان غير موضوعة وضعيا بل دلت عليها على معنى في النفس فثابتها  
 اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اياها الجوى والذهاب او امر اخر فاقول قول الشرح عطف على اسماء الافعال  
 لا على الافعال وان كانت اسما اية لتقديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات للباسماء والاصوات بنا على انها في نفسها  
 اسما لان المراد ما يملك بها اصوات اللفظ اصواتا حتى يضاف الاسماء اليها ليس بوجوده وان كان من وجهه فامل  
 ولا تدب عليك ان قول الفاضل المندى مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف  
 قوله لان جميعها ليست مبنية قبل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسما تسعة مبنية نحو خمسة عشر وتسعة  
 نحو لعلك انتهى فانه ينبغي الجواب الاول منه واخره الثاني مع منع الصرف على الاصح وفيه لفتان اخريات احداهما  
 الجوزية مع اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرها اعراب الجوزيين واطرافه الاول الى الثاني وفيه  
 الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان اياها مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات  
 التي لا نسبة بينها مبنية ايضا باجمالا جزئية نحو خمسة عشر واعد جزئية نحو لعلك فلهذا ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات  
 لان المركبات قسما تسعة مبنية نحو خمسة عشر وتسعة مبنية نحو لعلك ليس بموجبه وان كان من وجهه قال ما وضع لتفكيك  
 قول من همد زيد زيد ضرب وقولك لزيد زيد ضرب وقولك لزيد الغائب زيد ليعمل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

[illegible]



ذكر ان في مثل تركيب صوم الكلام عنه قوله هو ان قال الشيخ الرضائي البصريين ان واصلا وكان انما عندهم ضمير  
صالح ضمير الخاطين والشك في انما قول النظم وكان القياس ان يبينه بالاء المضمرة ثبوت الا ان المشكوك لما كان اصلا  
جعلوا تلك العلامة دلالة على ضمير الخاطين بآخرة بعد ان كالا سمية في اللفظ والتصرف وذهب الفراء ان كانت بكاء  
والا من نفس الكلمة وقال بعضهم ان ضمير المرفوع هو الالف المضمرة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفسا لها ادغموا بها  
ليست لفظا كما هو ذهب الكوفية وابن كيسان في اياك واخراته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فلما ارادوا الاستقلال  
لفظا بصيرت متصلة فجعلوا الالف ماضيا لشيء يلي اياها وما عاود لها هذا كلامه فلما روي قوله اجماعا اجماع البصريين  
على ما هو افظ من كلام الشيخ الرضائي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلما بان الضمير هو الالف  
في انا بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واذا عاود قال صاحب النمل ليس نقل الاتفاق في هذا العمل يصح  
بما هو ذهب الجمهور وقال الفراء ان كانت بكاء الاسم والالف من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حل عليه  
صاحب العباب عبارة الباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق يا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع للماء  
فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان الالف في انا هي الالف التي في انا فكذلك كثرت بان فقهه جماعة من  
اشقة هذه اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من اجماع قول الاكثر فلا تتركه اكل قوله  
وفي اياي اختلافا كثيرة قال الشيخ الرضائي اخلف الفاء فقال سيبويه والخليل والآخر في الالف في انا وهو على ان الالف  
هو اياها لان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من النظم والمعية والمخاطب لما كان يا اجماعا  
كما هو ذهب البصريين في انا بعد ان في انا وانت وانتا وانتهم وقال الخليل والآخر في انا هي الالف في انا  
اي اليها كقولهم اياه واياها والآخر في انا هي الالف في انا وانت وانتا وانتهم وقال الخليل والآخر في انا هي الالف في انا  
كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما كمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا  
المضرة ما يختلف آخره كما هو في انا ويا ويا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمير في اللواحق يا اجماعا  
واياها عاودها ليعبر بها عن متصلة وليس في القول بضمير الصواب انتهى قوله فالتفوه باللفظ الفصل اذ الفصل لا يدرك  
فصل فاذ لم يكن فاعلم انما يستمر فلفظ الفصل يدل على استتار الفصل كما يدل على ما يلي من الكلمة المشبهة على ما يلي  
منها فتدرك كما يحذف نظير يحتاج ان في كل شئ يدل على شئ فاقبل فاعلم يدل على ان الفاعل في شئ هو المذموم في  
خير المصنف قوله اذ لم يكن مستند الى انما الفصل في الموضع الاربع الاشارة بان الاستتار فيها ليس هو الاستتار  
مندان فالاقيده فيه فالاقتدار فيه لازم فاقبل لا حاجة الى انما الفصل لان الكلام في بيان استتار المرفوع متصل ضمير  
كان ولا يكون في السند الى انما في بيان وجود المرفوع التمسك حتى يحتاج الى اقتضائه لاسي الغائب بهذا القيد قوله سواء كان في  
او محذورا او اعدا او في الواحدة او الامرين مستدرك قال وفي الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح  
التقدير قلت لان الصفتي الاصل مصدر وفي مثله يجوز اعتبار الالف الاصلية ويجوز اعتبار الالف المنقولة اليها نحو بل صومهم  
صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا اعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه وقوله سواء كان

فانما في مثل تركيب صوم الكلام عنه قوله هو ان قال الشيخ الرضائي البصريين ان واصلا وكان انما عندهم ضمير  
صالح ضمير الخاطين والشك في انما قول النظم وكان القياس ان يبينه بالاء المضمرة ثبوت الا ان المشكوك لما كان اصلا  
جعلوا تلك العلامة دلالة على ضمير الخاطين بآخرة بعد ان كالا سمية في اللفظ والتصرف وذهب الفراء ان كانت بكاء  
والا من نفس الكلمة وقال بعضهم ان ضمير المرفوع هو الالف المضمرة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفسا لها ادغموا بها  
ليست لفظا كما هو ذهب الكوفية وابن كيسان في اياك واخراته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فلما ارادوا الاستقلال  
لفظا بصيرت متصلة فجعلوا الالف ماضيا لشيء يلي اياها وما عاود لها هذا كلامه فلما روي قوله اجماعا اجماع البصريين  
على ما هو افظ من كلام الشيخ الرضائي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلما بان الضمير هو الالف  
في انا بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واذا عاود قال صاحب النمل ليس نقل الاتفاق في هذا العمل يصح  
بما هو ذهب الجمهور وقال الفراء ان كانت بكاء الاسم والالف من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حل عليه  
صاحب العباب عبارة الباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق يا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع للماء  
فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان الالف في انا هي الالف التي في انا فكذلك كثرت بان فقهه جماعة من  
اشقة هذه اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من اجماع قول الاكثر فلا تتركه اكل قوله  
وفي اياي اختلافا كثيرة قال الشيخ الرضائي اخلف الفاء فقال سيبويه والخليل والآخر في الالف في انا وهو على ان الالف  
هو اياها لان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من النظم والمعية والمخاطب لما كان يا اجماعا  
كما هو ذهب البصريين في انا بعد ان في انا وانت وانتا وانتهم وقال الخليل والآخر في انا هي الالف في انا  
اي اليها كقولهم اياه واياها والآخر في انا هي الالف في انا وانت وانتا وانتهم وقال الخليل والآخر في انا هي الالف في انا  
كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما كمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا  
المضرة ما يختلف آخره كما هو في انا ويا ويا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمير في اللواحق يا اجماعا  
واياها عاودها ليعبر بها عن متصلة وليس في القول بضمير الصواب انتهى قوله فالتفوه باللفظ الفصل اذ الفصل لا يدرك  
فصل فاذ لم يكن فاعلم انما يستمر فلفظ الفصل يدل على استتار الفصل كما يدل على ما يلي من الكلمة المشبهة على ما يلي  
منها فتدرك كما يحذف نظير يحتاج ان في كل شئ يدل على شئ فاقبل فاعلم يدل على ان الفاعل في شئ هو المذموم في  
خير المصنف قوله اذ لم يكن مستند الى انما الفصل في الموضع الاربع الاشارة بان الاستتار فيها ليس هو الاستتار  
مندان فالاقيده فيه فالاقتدار فيه لازم فاقبل لا حاجة الى انما الفصل لان الكلام في بيان استتار المرفوع متصل ضمير  
كان ولا يكون في السند الى انما في بيان وجود المرفوع التمسك حتى يحتاج الى اقتضائه لاسي الغائب بهذا القيد قوله سواء كان في  
او محذورا او اعدا او في الواحدة او الامرين مستدرك قال وفي الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح  
التقدير قلت لان الصفتي الاصل مصدر وفي مثله يجوز اعتبار الالف الاصلية ويجوز اعتبار الالف المنقولة اليها نحو بل صومهم  
صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا اعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه وقوله سواء كان

هذا قول الجمهور

هذا قول الجمهور



عادل محمد بن عبد الله

[illegible]





محمداً بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]



عائقہٴ حلال و حرام

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

قوله كيب بالياء لان الفج جمل الاصل فحل على الياء الاستشغال الكشاف لتعويض الكلمة بها الغنة في الاول والواو في  
قوله يعني يدل على انه يشي الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اول ولا يقتضي ان يقتض بالآخر لان الظاهر بيان لصحة تحقيق قوله  
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير فعل ولا تفعل مما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندس اسم حليب اشباع  
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل اخر على الاسمية وقد وجد في ضمير فعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان  
القياس في ضمير فعل ضمير ليس من موقعة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن موقعا حقيقيا  
من موقعة حكمي بوجان احكام اللفظ عليه كمنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس سديد وادعى قائم هو مقام اللفظ فما  
الان ان لفظه لفظ مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب فربما تاتي التذكير في حروف الخطاب والحواف تذكروا  
قوله ولما رى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل اي يحمل البعيد على القريب  
واستعمال ما هو القريب في مقام البعيد وكما قال ما هو البعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد الفرق المذكور  
نفسا قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحروف الهندية حال من ذلك وتامك الحكم عليها بالماثلة فيكونان قان  
معنى وقيدان الى حال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا ضمير مجوز التقديم وفيما نحن فيه كلك على  
ما ذكرناه وايضا يمنع مطلقا من سبب سببوه واما الاختصاص في ضمير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فيجوز عنده  
قائما في الدواما كما زيد في الدائم المتعاقبا وقيا نحن فيه الى حال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد يدل على  
في ذلك وتامك عند البرد كانه ادخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولا كذا  
الشان فقامت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني وانما قامت الثانية الى الاولى لم يبق النون  
الدالة على التثنية ويحذف النون بعد التثنية فقامت اللام نونا فادغم هو القياس والاول اولى ليكون  
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير البرد التشديد عوض من اللفظ المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تشديد الذي والشيء  
واللذان شدو هي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يبق هذا ان التشديد  
ما كان لا ليعاقل بذلك قال الازدسي لا فرق عند اللغويين من التشديد في القريب والبعد والجملة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي  
قوله لا يجد ان يحمل ذلك على لفظ ذلك في قوله تشد ذلك الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقريب وذلك  
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان يشاء به الى كل غائب  
عينا كان او مسمى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا  
مترابعا فافهم في ذلك الضرب وما نورد اسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في قوله هذه الصورة على قلته ان  
اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والغائب غائبا  
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل بعبارة ذلك كلمة ذلك هناك شارة الى التوسط في ذلك ليس غائبا  
قوله خاصة يعني ان اللفظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة لكل شارة الى مكانا كان او غير ذلك  
من الشدة والكاف ولا يصح ثم قوله كذا كذا خطأ وميتا لازم لظرفية لا منصوبا او مجرورا الى اهل فقط قوله من الاعمال

قوله كيب بالياء لان الفج جمل الاصل فحل على الياء الاستشغال الكشاف لتعويض الكلمة بها الغنة في الاول والواو في  
قوله يعني يدل على انه يشي الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اول ولا يقتضي ان يقتض بالآخر لان الظاهر بيان لصحة تحقيق قوله  
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير فعل ولا تفعل مما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندس اسم حليب اشباع  
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل اخر على الاسمية وقد وجد في ضمير فعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان  
القياس في ضمير فعل ضمير ليس من موقعة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن موقعا حقيقيا  
من موقعة حكمي بوجان احكام اللفظ عليه كمنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس سديد وادعى قائم هو مقام اللفظ فما  
الان ان لفظه لفظ مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب فربما تاتي التذكير في حروف الخطاب والحواف تذكروا  
قوله ولما رى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل اي يحمل البعيد على القريب  
واستعمال ما هو القريب في مقام البعيد وكما قال ما هو البعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد الفرق المذكور  
نفسا قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحروف الهندية حال من ذلك وتامك الحكم عليها بالماثلة فيكونان قان  
معنى وقيدان الى حال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا ضمير مجوز التقديم وفيما نحن فيه كلك على  
ما ذكرناه وايضا يمنع مطلقا من سبب سببوه واما الاختصاص في ضمير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فيجوز عنده  
قائما في الدواما كما زيد في الدائم المتعاقبا وقيا نحن فيه الى حال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد يدل على  
في ذلك وتامك عند البرد كانه ادخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولا كذا  
الشان فقامت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني وانما قامت الثانية الى الاولى لم يبق النون  
الدالة على التثنية ويحذف النون بعد التثنية فقامت اللام نونا فادغم هو القياس والاول اولى ليكون  
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير البرد التشديد عوض من اللفظ المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تشديد الذي والشيء  
واللذان شدو هي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يبق هذا ان التشديد  
ما كان لا ليعاقل بذلك قال الازدسي لا فرق عند اللغويين من التشديد في القريب والبعد والجملة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي  
قوله لا يجد ان يحمل ذلك على لفظ ذلك في قوله تشد ذلك الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقريب وذلك  
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان يشاء به الى كل غائب  
عينا كان او مسمى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا  
مترابعا فافهم في ذلك الضرب وما نورد اسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في قوله هذه الصورة على قلته ان  
اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والغائب غائبا  
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل بعبارة ذلك كلمة ذلك هناك شارة الى التوسط في ذلك ليس غائبا  
قوله خاصة يعني ان اللفظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة لكل شارة الى مكانا كان او غير ذلك  
من الشدة والكاف ولا يصح ثم قوله كذا كذا خطأ وميتا لازم لظرفية لا منصوبا او مجرورا الى اهل فقط قوله من الاعمال

قوله كيب بالياء لان الفج جمل الاصل فحل على الياء الاستشغال الكشاف لتعويض الكلمة بها الغنة في الاول والواو في  
قوله يعني يدل على انه يشي الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اول ولا يقتضي ان يقتض بالآخر لان الظاهر بيان لصحة تحقيق قوله  
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير فعل ولا تفعل مما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندس اسم حليب اشباع  
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل اخر على الاسمية وقد وجد في ضمير فعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان  
القياس في ضمير فعل ضمير ليس من موقعة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن موقعا حقيقيا  
من موقعة حكمي بوجان احكام اللفظ عليه كمنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس سديد وادعى قائم هو مقام اللفظ فما  
الان ان لفظه لفظ مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب فربما تاتي التذكير في حروف الخطاب والحواف تذكروا  
قوله ولما رى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل اي يحمل البعيد على القريب  
واستعمال ما هو القريب في مقام البعيد وكما قال ما هو البعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد الفرق المذكور  
نفسا قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحروف الهندية حال من ذلك وتامك الحكم عليها بالماثلة فيكونان قان  
معنى وقيدان الى حال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا ضمير مجوز التقديم وفيما نحن فيه كلك على  
ما ذكرناه وايضا يمنع مطلقا من سبب سببوه واما الاختصاص في ضمير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فيجوز عنده  
قائما في الدواما كما زيد في الدائم المتعاقبا وقيا نحن فيه الى حال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد يدل على  
في ذلك وتامك عند البرد كانه ادخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولا كذا  
الشان فقامت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني وانما قامت الثانية الى الاولى لم يبق النون  
الدالة على التثنية ويحذف النون بعد التثنية فقامت اللام نونا فادغم هو القياس والاول اولى ليكون  
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير البرد التشديد عوض من اللفظ المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تشديد الذي والشيء  
واللذان شدو هي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يبق هذا ان التشديد  
ما كان لا ليعاقل بذلك قال الازدسي لا فرق عند اللغويين من التشديد في القريب والبعد والجملة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي  
قوله لا يجد ان يحمل ذلك على لفظ ذلك في قوله تشد ذلك الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقريب وذلك  
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان يشاء به الى كل غائب  
عينا كان او مسمى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا  
مترابعا فافهم في ذلك الضرب وما نورد اسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في قوله هذه الصورة على قلته ان  
اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والغائب غائبا  
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل بعبارة ذلك كلمة ذلك هناك شارة الى التوسط في ذلك ليس غائبا  
قوله خاصة يعني ان اللفظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة لكل شارة الى مكانا كان او غير ذلك  
من الشدة والكاف ولا يصح ثم قوله كذا كذا خطأ وميتا لازم لظرفية لا منصوبا او مجرورا الى اهل فقط قوله من الاعمال



الانصاف بناء على انها غير محصورة بمعنى تيمم خبر اليعقوبي وانما كالقول كان ستة فكلها عشرة اي صيدها عشرة كاملة قوله  
والمراد بالخبر انما هو انما قيل الخواص كان ما قيل في الصلوة لان من لا يميز بين الصلوات وانما هو المراد بالصلوة  
منها المكنون والفاعل الرضي يعني كونه الجملة المبتدأ والخبر والفاعل جميع الموصولات لا يميز ان يكون اجزاء الجمل على تقدير  
خصلته لكنه اذا كان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائد وانما هو ان الموصول اذا لم يكن  
بمبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلته وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلته والمستحق للاعراب  
هو مجموع الموصول وعده الا ان النية قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا تحل لها من الاعراب وهو  
بار ولا يظهر داع لعملي ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ايوه ان يستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان  
الخبرية على قائم فالحال لم يقولوا بذلك في الموصول والصلته قوله والمراد بالصلته معناها اللغوية ووجوب حمل الالف على  
صلي المتبادر في التعريف انما هو ان المكنون قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والية اشار قدس سره بوجوب ذلك في قوله  
على ان المراد بها معناها اللغوية آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الف في هذا التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفى ان  
المتبادر ومعناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة على الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي  
لكان هذا القول مستدركا بمنعوه بذكره من قوله وذكر العائد مع انه ما خروفي مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا بما علم منها  
سما لفته في الاقتران من مثل او حيث وما يشبه ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الما بينات والقواعد  
فلا يأس بان يقع قيد لاجل الشرح للاعتراض فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشئ وفي هذا العموم به في الشئ لا يشترط  
قلت ان فيه فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوية فلا يصدر  
على اسم الشرط نحو من يصير اضره لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبر ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بل هو صلة  
وعائد ولا يشك ان من مثله ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ ومن الشئ على قول من قال الخبر  
مع الخبر او بالجملة الموصول لا يجوز ان يعبر عنه بكون الصلة بخلاف خبره فان يقع مفعولا وبمبتدأ وكون  
الشرط فلا يصدر عن تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي  
لاجل دفع النقض من الشرطية فاقيل على قوله قدس سره ونقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك ولا يلزم نقض الخبرية  
ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلتها لا تميز بين الاصل وعائد جعل ضمير صلتها اجمالا الى ما قرره وكون الموصول بينهما قوله  
او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصلة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كقائل فيحتاج الى  
الصلة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعني النفي والاستفهام او دخول الما بدون  
تقديرها فاعدا كلام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة او الجملة لا  
من الاستناد والاصلي والاستناد الاصلية عبارة عن سببها والخبر الى المبتدأ واستناد الفعل الى الفاعل واستناد الصلة الى فاعلها  
ليس كذلك فالصلة مع فاعلها انما يكون جملة كونها بمعنى الفعل فهو في انظر وان كان سببها والصلة الى فاعلها الا ان في الحقيقة  
درج حيث المعنى استناد الفعل الى الفاعل قوله في صورة اي ليس بمحالة صورة لكون الاستناد من حيث الصورة ليس

فقال ان الصلة بناء على انها غير محصورة بمعنى تيمم خبر اليعقوبي وانما كالقول كان ستة فكلها عشرة اي صيدها عشرة كاملة قوله  
والمراد بالخبر انما هو انما قيل الخواص كان ما قيل في الصلوة لان من لا يميز بين الصلوات وانما هو المراد بالصلوة  
منها المكنون والفاعل الرضي يعني كونه الجملة المبتدأ والخبر والفاعل جميع الموصولات لا يميز ان يكون اجزاء الجمل على تقدير  
خصلته لكنه اذا كان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائد وانما هو ان الموصول اذا لم يكن  
بمبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلته وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلته والمستحق للاعراب  
هو مجموع الموصول وعده الا ان النية قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا تحل لها من الاعراب وهو  
بار ولا يظهر داع لعملي ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ايوه ان يستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان  
الخبرية على قائم فالحال لم يقولوا بذلك في الموصول والصلته قوله والمراد بالصلته معناها اللغوية ووجوب حمل الالف على  
صلي المتبادر في التعريف انما هو ان المكنون قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والية اشار قدس سره بوجوب ذلك في قوله  
على ان المراد بها معناها اللغوية آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الف في هذا التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفى ان  
المتبادر ومعناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة على الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي  
لكان هذا القول مستدركا بمنعوه بذكره من قوله وذكر العائد مع انه ما خروفي مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا بما علم منها  
سما لفته في الاقتران من مثل او حيث وما يشبه ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الما بينات والقواعد  
فلا يأس بان يقع قيد لاجل الشرح للاعتراض فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشئ وفي هذا العموم به في الشئ لا يشترط  
قلت ان فيه فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوية فلا يصدر  
على اسم الشرط نحو من يصير اضره لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبر ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بل هو صلة  
وعائد ولا يشك ان من مثله ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ ومن الشئ على قول من قال الخبر  
مع الخبر او بالجملة الموصول لا يجوز ان يعبر عنه بكون الصلة بخلاف خبره فان يقع مفعولا وبمبتدأ وكون  
الشرط فلا يصدر عن تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي  
لاجل دفع النقض من الشرطية فاقيل على قوله قدس سره ونقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك ولا يلزم نقض الخبرية  
ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلتها لا تميز بين الاصل وعائد جعل ضمير صلتها اجمالا الى ما قرره وكون الموصول بينهما قوله  
او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصلة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كقائل فيحتاج الى  
الصلة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعني النفي والاستفهام او دخول الما بدون  
تقديرها فاعدا كلام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة او الجملة لا  
من الاستناد والاصلي والاستناد الاصلية عبارة عن سببها والخبر الى المبتدأ واستناد الفعل الى الفاعل واستناد الصلة الى فاعلها  
ليس كذلك فالصلة مع فاعلها انما يكون جملة كونها بمعنى الفعل فهو في انظر وان كان سببها والصلة الى فاعلها الا ان في الحقيقة  
درج حيث المعنى استناد الفعل الى الفاعل قوله في صورة اي ليس بمحالة صورة لكون الاستناد من حيث الصورة ليس













في قوله جلا ضربت خير صحيح لان الرضى قال في حيزان كحل كم فيه مبتدأ والمفعول خبره والضمير في الجملته صدر على ضعف وكان الفصل  
رأى ان الجواز الضعيف كلاهما فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم فاما مثال كونه مبتدأ كم جعل جازي واما كم ورسكم  
فالاولي في ان يكون خبر الكونه نكرة واما بعده معرفة قوله اعمال الكائن في المثالان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني انبتا  
يعني تحقيق تلك الوجوه في الجموع لاني كلما جيتي فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا به نحو من لبيت وما فعلت  
ومن ضربت انضبه وما فعلت فعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اي ما يميز باعتبار  
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كونه مبتدأ وجوب اللاحق الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير  
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز باعتبار بعض الوجوه قوله تميز باعتبار بعض الوجوه قد حذف ليكون الرفع بعد الاصل قوله  
فلما قيل الا الوجه الاخر وهو ان يعبر بالوجه الثاني في التمييز هو ظاهر قوله على التميز اي الاستدراك قوله كما فعل في غرضي قوله  
فانما عطف على الاستدراك واذا حذف المميز قوله لم تحت حالة لا معطوف عليه قوله وقد عطف لانه ما صفة لقوله  
عنه قوله اذا كان المصدر للرفع فظاهر لان المسؤل او المخرجه في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر  
فالرفع غير ظاهر لان المسؤل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان الحظوظ في المصدرية الحديثة وفي الظرفية الزمان فحصل  
الفرق قوله اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظروف للمعد فليكون اشارة الى المصدر المذكور سابقا وبعدها الظروف  
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما هي ظروف جعل بالمعنى الظروف بقرينة قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في  
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها اذ كلمة من التبيين فيكون التقيد  
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس كذلك كانت ههنا من قبيل الخراف اي منها وما على هذا ما قطع  
قوله فاما في الظروف عندنا اي انسيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله كوجب بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا  
وجه من غايات اذ الموضع من المضاف اليه التنوين فلهذا عوض التنوين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا  
ثبوت موصوفه كما مذكور ولا الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة ثبوت مدله هو التنوين فان قلت لم لم  
يوضع التنوين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التنوين حتى حزن منه قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال  
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صريح الشيخ الرضى قوله في الاصطاح الى المضاف اليه فان قلت  
في الاصطاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت بل هو بالاضافة المرجحة للاعراب معارض له وانع من ثبوت مقتضى الاصطاح فان  
قلت فلم في حيث داود اذ اذاع الاضافة قلت فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل  
فكان المضاف اليه حذف قوله ورواها واما واهل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا يعاين عليها بالمعنى ما من تخمين  
وشمال واخر غير ذلك في لفظ فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله  
كتمه لاهل من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عر  
وبما في لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لاهل من قبل ومن بعد  
بالتنوين متقدما و متاخرا لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدر اذا التقيد بمعنى

في قوله جلا ضربت خير صحيح لان الرضى قال في حيزان كحل كم فيه مبتدأ والمفعول خبره والضمير في الجملته صدر على ضعف وكان الفصل  
رأى ان الجواز الضعيف كلاهما فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم فاما مثال كونه مبتدأ كم جعل جازي واما كم ورسكم  
فالاولي في ان يكون خبر الكونه نكرة واما بعده معرفة قوله اعمال الكائن في المثالان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني انبتا  
يعني تحقيق تلك الوجوه في الجموع لاني كلما جيتي فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا به نحو من لبيت وما فعلت  
ومن ضربت انضبه وما فعلت فعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اي ما يميز باعتبار  
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كونه مبتدأ وجوب اللاحق الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير  
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز باعتبار بعض الوجوه قوله تميز باعتبار بعض الوجوه قد حذف ليكون الرفع بعد الاصل قوله  
فلما قيل الا الوجه الاخر وهو ان يعبر بالوجه الثاني في التمييز هو ظاهر قوله على التميز اي الاستدراك قوله كما فعل في غرضي قوله  
فانما عطف على الاستدراك واذا حذف المميز قوله لم تحت حالة لا معطوف عليه قوله وقد عطف لانه ما صفة لقوله  
عنه قوله اذا كان المصدر للرفع فظاهر لان المسؤل او المخرجه في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر  
فالرفع غير ظاهر لان المسؤل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان الحظوظ في المصدرية الحديثة وفي الظرفية الزمان فحصل  
الفرق قوله اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظروف للمعد فليكون اشارة الى المصدر المذكور سابقا وبعدها الظروف  
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما هي ظروف جعل بالمعنى الظروف بقرينة قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في  
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها اذ كلمة من التبيين فيكون التقيد  
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس كذلك كانت ههنا من قبيل الخراف اي منها وما على هذا ما قطع  
قوله فاما في الظروف عندنا اي انسيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله كوجب بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا  
وجه من غايات اذ الموضع من المضاف اليه التنوين فلهذا عوض التنوين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا  
ثبوت موصوفه كما مذكور ولا الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة ثبوت مدله هو التنوين فان قلت لم لم  
يوضع التنوين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التنوين حتى حزن منه قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال  
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صريح الشيخ الرضى قوله في الاصطاح الى المضاف اليه فان قلت  
في الاصطاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت بل هو بالاضافة المرجحة للاعراب معارض له وانع من ثبوت مقتضى الاصطاح فان  
قلت فلم في حيث داود اذ اذاع الاضافة قلت فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل  
فكان المضاف اليه حذف قوله ورواها واما واهل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا يعاين عليها بالمعنى ما من تخمين  
وشمال واخر غير ذلك في لفظ فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله  
كتمه لاهل من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عر  
وبما في لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لاهل من قبل ومن بعد  
بالتنوين متقدما و متاخرا لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدر اذا التقيد بمعنى

في قوله جلا ضربت خير صحيح لان الرضى قال في حيزان كحل كم فيه مبتدأ والمفعول خبره والضمير في الجملته صدر على ضعف وكان الفصل  
رأى ان الجواز الضعيف كلاهما فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم فاما مثال كونه مبتدأ كم جعل جازي واما كم ورسكم  
فالاولي في ان يكون خبر الكونه نكرة واما بعده معرفة قوله اعمال الكائن في المثالان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني انبتا  
يعني تحقيق تلك الوجوه في الجموع لاني كلما جيتي فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا به نحو من لبيت وما فعلت  
ومن ضربت انضبه وما فعلت فعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اي ما يميز باعتبار  
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كونه مبتدأ وجوب اللاحق الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير  
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز باعتبار بعض الوجوه قوله تميز باعتبار بعض الوجوه قد حذف ليكون الرفع بعد الاصل قوله  
فلما قيل الا الوجه الاخر وهو ان يعبر بالوجه الثاني في التمييز هو ظاهر قوله على التميز اي الاستدراك قوله كما فعل في غرضي قوله  
فانما عطف على الاستدراك واذا حذف المميز قوله لم تحت حالة لا معطوف عليه قوله وقد عطف لانه ما صفة لقوله  
عنه قوله اذا كان المصدر للرفع فظاهر لان المسؤل او المخرجه في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر  
فالرفع غير ظاهر لان المسؤل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان الحظوظ في المصدرية الحديثة وفي الظرفية الزمان فحصل  
الفرق قوله اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظروف للمعد فليكون اشارة الى المصدر المذكور سابقا وبعدها الظروف  
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما هي ظروف جعل بالمعنى الظروف بقرينة قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في  
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها اذ كلمة من التبيين فيكون التقيد  
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس كذلك كانت ههنا من قبيل الخراف اي منها وما على هذا ما قطع  
قوله فاما في الظروف عندنا اي انسيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله كوجب بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا  
وجه من غايات اذ الموضع من المضاف اليه التنوين فلهذا عوض التنوين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا  
ثبوت موصوفه كما مذكور ولا الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة ثبوت مدله هو التنوين فان قلت لم لم  
يوضع التنوين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التنوين حتى حزن منه قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال  
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صريح الشيخ الرضى قوله في الاصطاح الى المضاف اليه فان قلت  
في الاصطاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت بل هو بالاضافة المرجحة للاعراب معارض له وانع من ثبوت مقتضى الاصطاح فان  
قلت فلم في حيث داود اذ اذاع الاضافة قلت فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل  
فكان المضاف اليه حذف قوله ورواها واما واهل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا يعاين عليها بالمعنى ما من تخمين  
وشمال واخر غير ذلك في لفظ فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله  
كتمه لاهل من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عر  
وبما في لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لاهل من قبل ومن بعد  
بالتنوين متقدما و متاخرا لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدر اذا التقيد بمعنى

ما ألبا جوتنا ليل

سكن في الامم بعد التغير في الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يغير ذانا دون ذات قوله لا يغير الكونان  
غير محسوسه كلعن اقبل قبل الى الالمانية وكذا غيره قوله حيث نيز صنف الى مفرد وموسيل قال الشيخ الرضى وبعضهم يرفع  
على انه مبتدأ فخذوا الجري اسميل موجود وصف خبر المبتدأ الذي بعده غير قليل قوله حصول ترى فان قلت كيف يكون  
مفعولا وهو يكون ظرفا لما بعده قلت ظرفية غالبية لا لانه صرح به الشيخ الرضى قوله اى يكون معنى شرط فيها قيل للمادى ان  
بقوله ولذا لكماى يكون معنى شرط فيها غير قويه كما به المصريح عليه بقوله فيها معنى شرط انتهى لانه لا يترتب على كون  
معنى شرط فيها اذا لكان ليعقد على ما يكون متصلا فيه بحجب بعده الفصل فلا يترتب الاختيار من التقيد لكونها  
غير قويه فيها قول قول المصريح فيها ومعنى شرط ان كان يدل على ان معنى شرط ضعيف فيها وانها غير متصلة فيه  
فلا حاجة الى ما ذكره وادعى الدلالة لان قوله فيها معنى شرط يدل دلاله ظاهره على انما غير متصلة فيه بل وضعه شئ آخر  
بعض معنى شرط وكذا لكون معنى شرط فيها يدل عليه يجب انه قال بالتقيد من انه صرح بان قول المصريح فيها معنى شرط يدل  
على ضعف معنى شرط فيها من احداهما حقت والثانية والله اعلم الى ضعف معنى شرط فيها بقوله فيها معنى شرط وان  
لم يدل عليه بطل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضى بعد عرته اذ انى شرطية عاجز مع كونها لشرط ان يكون جزاء  
بغير فاء كافى قوله واذا ما غضبوا هم يعجزون وقوله والذين اذا اصابعهم البغى هم يتعصرون ولا منع من كون هم في الآيتين  
تاكيد اللوازم والضمير المنصوب في اصابعهم ولعدم عرتهما ايضا جازا وان كان مشاذا في الاسمية الى انية عن الفعل بعد قوله فاء  
بعضهم والمذلل انما يقيد بعضهم والمذلل انما يقيد بعضهم فاء العرته بغير مصدر في معنى اخذه مبتدأ قوله والذين اذا  
لان لازم الظرفية على ما حكم به الشرح في بحث احاب اسماء الشرط والاستعظام قوله وقد يستعمل مجرور من معنى الظرفية  
في نحو اتيهم زيدا اذا يقيد مجرور اى وقت قيام زيد وقت قدوم عمر وقال الشيخ الرضى وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب  
واما قوله تعالى ثم اذا وحاكم دعوة من الارض اذا انتم يخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية لظن الجاه في مكان الفاء وقوله  
وقدمه التلي الى ان اذا قد يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستعظام حيث قال ومن بعضهم ان اذا قد  
يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستعظام حيث قال ومن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويصير اسما محكما  
نحو اذ اتيهم زيدا اذ اتيهم عمر اى وقت قيام زيد وقت قدوم عمر وفي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر  
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يزداد الظرفية الا ان يخاف اليها زمان كقولهم بعد اذ جانا اسد ولم بعد مجرورا  
باسم الابع ويقتض مفعولا بها قوله وقد جاز انى زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يلحق انى بمعنى متى وكيف الاول  
بعده فعل كحالى قوله فكون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين فقولهم ان شئتم على الاوجه الثلاثة قوله وسنا  
كيف انما كيف في الظروف لا بمعنى على اى حال والحال والظرف متقاربان قال او كما بان يكون الذكر صيغة التثنية او الجمع  
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصح مرفوعة بمعنى نحو اريته انيومان اللذان صاحبا فيها اول  
مدرة زمان عدم روية زمان العاجية وزمان العاجية مرفوعة فالتثنية وان كان ظاهرا ليس مرفوعة الا انه  
في حكمه لانه ماول بلمان العدد وليس مقصودا والجمع من الشرح من سره اذ اردت ان التثنية الذي في حكم المرفوعة



ثم خبر قوله اي اول مدقة اه ولم يبين وجهه من معرفته فان قلت زاد في التفسير فظنه ان قيل اليونان فعل ذلك شاكرا  
وجدا لا افراد وهو ان سبب الاشارة صارت اليونان ما ولا بالمشارة اليه بمنزلة فالعنى اول مدقة زمان عدم الروية المشار اليه  
وهو مدقة معرفته قلت لو قصد به المعنى لما قال فادام لا يلا فظنه ان اليونان امر واحد لا يكيم عليها باولية المدقة قوله المحض  
بسبب تعبيره يوم يلقى فيه قوله متلبسا بالبعد واي يكون العدم ونظروا ايضا وقال الشيخ الرضى الباقى معنى مع اي المقصود مع بعد  
والا لكان الواجب ان يكون المقصود بالبعد لانك قصدت بعقولك يونان مدواتين لانك قصدت بالبعد ويومين قوله  
اي ما كتب دفعه الى العال ان قرى بالتحقيق يلزم عدم بيان المشددة وان قرى بالتحقيق يلزم عدم بيان المشددة وحاصل دفعه انه  
ان يري بيان معناه المجازي وهذا الكتاب على هذه الصورة الذي يولاهم معناه الصحيح وهو ان يخرج العبرة وسكون اللون والمعنى  
المجازي سام شيه المشددة والتحققة وليس المقصود ان يري ان بالكتب حتى يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة غير وعلمه انه  
الاشياء عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فانه ما قيل ان المعنى عن تكرار الكفاية تعقيبها بالاشياء والتعقيب فانه كثر في  
المصنف وان كانت خبره بان التعقيب خلاف الظل لا يدل عليه وليس قال الفاضل السندى فان قيل لم يذكر ان التعقيب قبل  
الاشياء على تصور ان بالاشياء وتتمتع او ادراجا في ذكر الفعل باعادة الفعل مجرد ولا مع ان المصدرية قوله فانها  
انه ومنه عنده اي عند الزجاج خبر المتبادر الكونها كذا في قوله تعالى ان لا يتبدلوا والواجب انما هو ان لا يتبدلوا بالمدقة وهو اول المدقة او  
جميع المدقة والمبتدأ بالبعد ما لكونه معرفته ما رايته في اليونان الا ان صاحبها فيها وفيه ان كونه معرفته في مثال جزئي لا يستلزم  
كونه معرفته في جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعد ما معرفته في جميع المواد وليس لك قوله لا يري عليه يلزم  
وفيه انه لا يري عليه انه لو سلم كونهما معرفتين ليس لك لانه يقول انما كانا لاجلها ليعلم بانها ايتهم والاراد الذي عليه  
كيفية ان يكون ما بعد ما مبتدأ في هذا التركيب فانه نكرة وبداية نكرة عند قوله لا يري في الرضى والى الذي هو معنى عند  
فان قيل على بناء وقيد ايضا ولدي معنى لان الا ان لدن وفعلها المذكورة يلزم معنى لا مبتدأ فليكنها ساس ما ظهره و  
بالا نائب ومقدرة فهي نفس عنده واما الذي هو معنى عند ولا يلزم معنى لا مبتدأ وقال الفاضل السندى وبى معنى عند  
وجوده فلا وجه لبنائه الا ان يقال بى لدن وسائر اللغات سوى لدى نقص معنى من وبهالات لا وصل لدى معنى عند  
عليها ما والادباب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند لها من في كون لدن لم يرم لنفسه تراهم في قول لا يري وعدم الجهة لبنائه  
لدن لان لا يبنى بجهة البناء كون لدن على افعالها هو معنى على ما لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه الجوز ان يكون  
اليدول باستلزام قوله الوضع بعضها وضع الحروف لا يبنى ان هذا ليس من النسبات التي فصلها الشارح في اول النسبات  
قال الشيخ الرضى والذي يري ان جاز وضع بعض الاسماء وضع الحروف على اقل من ثلثة اعراف بناسم الواضع على ما في  
من كونها حال الاستعمال في الكلام بنيتها لمشايتها المبني فلا يجوز ان يكون بنائها مبني على وضعها هذه الحروف قوله وقد  
ينصب على صيغة المجهول قوله بلدان متعلق بنصب قوله خاصة دون سائر اللغات قوله مدقة مفول بالمسم فاعلم قوله  
وقد نصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله تشبيها مفول بالمعول وقد نصب باعتبار متعلق قوله بلدان يد قوله  
ولكون مدقة مفول لا يعا بقوله وقد نصب باعتبار متعلق قوله مدقة خاصة معطوف على قوله تشبيها من حيث المعنى

تتبعها من قبل قدس من لم يرب حينئذ انما ظاهر انه لما سمع انصب فاحسب ان شافا صرح بالشيخ الرضي معتبر تشبيهه يكون له  
وجوه ثلثون ثمانية من التشوين اضافة النون الى التشوين بيانية والاخرى ان يقول بالتشوين قال الشيخ الرضي اما انصب فانه  
واضح ان شاذ اخرجه كثر استعماله من مع قدوة وكونه انما هو لفظ وكبره وحشية وكونه وال من قبل النون الساكنة  
يفتح ويعبر ويكسر ثم قد يفتح فانه يشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التشوين من جهة جواز  
ضمه لمن تحذف وكذا قوله خلا فصبها تشبيها بالترية تشبيها بالمفعول في نحو ضا بزيادة قوله ولذا كسى ولا بل ان فونه  
شبه بالتشوين كفى النون عنها اي عن لدن وثبتت كالتشوين كذا من الاسم وثبتت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر  
موصوف الماضي الفعل وحلي هذا فاستا والمنفي الية حقيقة ثم حطفت على قوله الفعل الزمان في قوله ولذا ان اشارة الى ان موصوف  
الماضي يحل الامر ثم اشارة بقرينة المنفي وقوله شئ في قوله ان هذا يعني ان هذا زمان مجازي عطف من قبل الاسناد الى انظر قوله  
وقط لا يتبع الماضي ابدأ ورجا مستقل قد بدون النفي تحركت اراه قطا اي دائما قوله وبنا الخففة وضد وضع الحروف بهذا الصبح  
وجاء هنا لما عدت في الرمي يعني قط القطعة لاسم الاستفراق لزمه بالاستفراق جميع الماضي وبني قط على الضم حلا على اخيه عوض  
قوله اي لاجل الفعل مستقبل اي يعني موصوف المستقبل يحل الامر من وسما والمنفي للبعد مما حقه والى الآخر جازا قوله  
كقوله مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا الفائدة في ذكره بعد ذكر انظر والمقطوعة عن الاضافة فمقتطعة الفائدة الايدان بان  
لا يستعمل في اغلب الابدان المتعدي ليس شق النفي جميع الازمنة مستقبلة لانه يعني ابداءه مقابل لفظ قط فحين ذكره  
مع مقابلة وان كان داخل فيا قبل فانه في ما قبل في النفي يستدرك ذكره بعد الخاتبات قوله دليل اعرابه مع المضاف اليه  
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه مع اعرابه المضاف اليه دليل على ان وجهه بانه هو المقطوع عن الاضافة فلو كان غير ما يعني مع المضاف  
اليه فحق قلت من اين اعلم انه معوب ولم يجر ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاء فقلت لو كان الامر لك لسمع الضم ايضا  
اليلة لا الفتح المشبهة للعرض المبني وليس لك فعمل انه حركات اعرابه لا بناء والية على ان عوض المبني على الضم لو كره المضاف  
اليه لم يبق الضم ويصير مضموبا فخطم ان وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة فلو كان غير ما يعني مع المضاف  
يكون ما يرى مضموبا مضموبا لكان عوضا مضموبا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا  
على ما ينبغي قوله لتساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
الى الجملة لكن لما كان متساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
الى الجملة لزمه ما اذا واد حيث قوله لتساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
لان ترتيبه المذكور في الحق لا يوافق شيئا من الالفاظ المنقولة في الرتبة فالحق ان المصراع لم يقصد به ترتيب المذكور الاشارة  
الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والنقول من سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اخوها الضمير ثم الاطام ثم اسم الاشارة ثم  
المعروف بالاطام والوصلات واما المضاف الى الجدة الابعة فمقتطعة مثل تعريف المضاف اليه من ذهاب الاكثين ان الاكثين علم  
ثم الضمير ثم الجهم وذو الام محمد بن كيسان الاول الضمير ثم اسم الاشارة ثم هذه الاطام ثم الموصول ووجهه ان اسراج هو مضاف  
اسم الاشارة ثم الضمير ثم العلم ثم والام وقال ابن مالك اخوها ضمير المتكلم ثم العلم الى اص اي الذي لم يفتح له الضمير كضمير المتكلم

الان من قبل قدس من لم يرب حينئذ انما ظاهر انه لما سمع انصب فاحسب ان شافا صرح بالشيخ الرضي معتبر تشبيهه يكون له  
وجوه ثلثون ثمانية من التشوين اضافة النون الى التشوين بيانية والاخرى ان يقول بالتشوين قال الشيخ الرضي اما انصب فانه  
واضح ان شاذ اخرجه كثر استعماله من مع قدوة وكونه انما هو لفظ وكبره وحشية وكونه وال من قبل النون الساكنة  
يفتح ويعبر ويكسر ثم قد يفتح فانه يشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التشوين من جهة جواز  
ضمه لمن تحذف وكذا قوله خلا فصبها تشبيها بالترية تشبيها بالمفعول في نحو ضا بزيادة قوله ولذا كسى ولا بل ان فونه  
شبه بالتشوين كفى النون عنها اي عن لدن وثبتت كالتشوين كذا من الاسم وثبتت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر  
موصوف الماضي الفعل وحلي هذا فاستا والمنفي الية حقيقة ثم حطفت على قوله الفعل الزمان في قوله ولذا ان اشارة الى ان موصوف  
الماضي يحل الامر ثم اشارة بقرينة المنفي وقوله شئ في قوله ان هذا يعني ان هذا زمان مجازي عطف من قبل الاسناد الى انظر قوله  
وقط لا يتبع الماضي ابدأ ورجا مستقل قد بدون النفي تحركت اراه قطا اي دائما قوله وبنا الخففة وضد وضع الحروف بهذا الصبح  
وجاء هنا لما عدت في الرمي يعني قط القطعة لاسم الاستفراق لزمه بالاستفراق جميع الماضي وبني قط على الضم حلا على اخيه عوض  
قوله اي لاجل الفعل مستقبل اي يعني موصوف المستقبل يحل الامر من وسما والمنفي للبعد مما حقه والى الآخر جازا قوله  
كقوله مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا الفائدة في ذكره بعد ذكر انظر والمقطوعة عن الاضافة فمقتطعة الفائدة الايدان بان  
لا يستعمل في اغلب الابدان المتعدي ليس شق النفي جميع الازمنة مستقبلة لانه يعني ابداءه مقابل لفظ قط فحين ذكره  
مع مقابلة وان كان داخل فيا قبل فانه في ما قبل في النفي يستدرك ذكره بعد الخاتبات قوله دليل اعرابه مع المضاف اليه  
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه مع اعرابه المضاف اليه دليل على ان وجهه بانه هو المقطوع عن الاضافة فلو كان غير ما يعني مع المضاف  
اليه فحق قلت من اين اعلم انه معوب ولم يجر ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاء فقلت لو كان الامر لك لسمع الضم ايضا  
اليلة لا الفتح المشبهة للعرض المبني وليس لك فعمل انه حركات اعرابه لا بناء والية على ان عوض المبني على الضم لو كره المضاف  
اليه لم يبق الضم ويصير مضموبا فخطم ان وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة فلو كان غير ما يعني مع المضاف  
يكون ما يرى مضموبا مضموبا لكان عوضا مضموبا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا ومضموبا كسوا  
على ما ينبغي قوله لتساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
الى الجملة لكن لما كان متساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
الى الجملة لزمه ما اذا واد حيث قوله لتساويهما في الابدان متساويهما فلا نه لاصح منهما كما انها غير مضمومة وكذا وجهه بانه هو كونه مقطوعا عن الاضافة  
لان ترتيبه المذكور في الحق لا يوافق شيئا من الالفاظ المنقولة في الرتبة فالحق ان المصراع لم يقصد به ترتيب المذكور الاشارة  
الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والنقول من سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اخوها الضمير ثم الاطام ثم اسم الاشارة ثم  
المعروف بالاطام والوصلات واما المضاف الى الجدة الابعة فمقتطعة مثل تعريف المضاف اليه من ذهاب الاكثين ان الاكثين علم  
ثم الضمير ثم الجهم وذو الام محمد بن كيسان الاول الضمير ثم اسم الاشارة ثم هذه الاطام ثم الموصول ووجهه ان اسراج هو مضاف  
اسم الاشارة ثم الضمير ثم العلم ثم والام وقال ابن مالك اخوها ضمير المتكلم ثم العلم الى اص اي الذي لم يفتح له الضمير كضمير المتكلم

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لِهٰذَا لَٰئِقِيْنَ

[illegible]





وفيما يلزم كون للفعل لمعرفة وهو غير جائز عند الجمهور قوله في الذكر صفة الثاني وقوله كراهية تذكير الثاني وفيه ان  
تذكير الثاني ليس كراهية اجتماع تانيثين فكيف يحل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهية اجتماع تانيثين قوله  
فان التانيث فيما من جنسين لما في الاول فظاهر واما في الثاني فممكن وان كان تانيثه بالفاء فلا مذهب مرفوع من  
الجمرة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول خلاف احدى عشرة وثلاث عشرة فان التانيث فيما من جنسين اما الاول  
فظ واما الثاني فلان التانيثين بدل من لام الكلمة فمفوض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولما حكمنا عليه بانه جنس آخر  
من التانيث واما انتان فمفوض على اثنين قوله واما تذكير الثاني في احدى عشرة وثلاث عشرة انه لا يلزم اجتماع تانيثين على  
تقدير تانيث الثاني قوله فمفوض على اثنين في ثمانية عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد  
قوله واما في انتان وان كانت للتانيث الصواب فانما وان كانت قوله لانه لا وجب الصواب فلا لا وجب قوله لم يذكر  
اي تذكير الجملة الثاني قوله لما عرفت من كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني في قوله وجب تانيثي  
الجزء الثاني في قوله وهو عدم الفرق لوصول الفرق بالجملة الاول قوله اربع تحتها فيما هو كالجملة الواحدة قوله المنصوب  
على الفعلية القول بالفتح عن خلل اذا الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجروا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا  
وهو ظاهر انما المحل فيه ان يكون محليا فالصواب المنصوب تقديره يشغل آخره بالجملة المحكية وفيه ان الجملة انما يكون اذا  
سبق ذكره بالواو والفظا وتقدمه وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والذكر في الكتاب حكاه  
ليس شيئا لانه من باب المزيان فلم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو لم يجد الرفع منصوبا وجعلت  
مرفوعا وبعد الجار مرفوعا ومنصوبا فخطاه واحد لان يقول ذلك حكاه وفي ذلك مخرج الخطأ والمكارة وفيه انه قد سبق ذكر  
بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخاها بالواو والياء والذكر حكاه في محله ومحل  
ان يكون المحل بعد القول العشرون الذي يقع عن اقل الشئ المرفوع وما يدخل على المبتدأ والجزء القول وما يتصرف منه والاسم  
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم  
ينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والالم يكن حكاه في اول الذي يقع نحو اقول  
عند زيد قائم اقول زيد قائم اللفظ الواقع بعده الامر واوجه واوجه اكثر وقوما والمقصود من الجملة الواقعة بعده امر او اللفظ  
المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالطف اي ثم يقول قوله لا متلبسا بالطف اي بلفظ العقول على النيت كما ذكره الشارح  
او بلفظ النيت على العقول وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون  
والاول اي حطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص اللفظ بلفظ العقول على النيت وعمم في قوله ثم بالطف  
على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندى والمناسب التعميم في الموضوعين اذ لا وجه لتخصيص الا ان يقال لا كان حطف  
الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لانتفاء الاشارة الى انه الاصل وتوضيح التعميم ثانيا تنبيها على الجواز قوله كانه اذا كان  
الزائد الا على متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضوعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل  
من العقول الزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

في قوله كراهية اجتماع تانيثين فكيف يحل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهية اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيما من جنسين لما في الاول فظاهر واما في الثاني فممكن وان كان تانيثه بالفاء فلا مذهب مرفوع من الجمرة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول خلاف احدى عشرة وثلاث عشرة فان التانيث فيما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التانيثين بدل من لام الكلمة فمفوض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولما حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما انتان فمفوض على اثنين قوله واما تذكير الثاني في احدى عشرة وثلاث عشرة انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله فمفوض على اثنين في ثمانية عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في انتان وان كانت للتانيث الصواب فانما وان كانت قوله لانه لا وجب الصواب فلا لا وجب قوله لم يذكر اي تذكير الجملة الثاني قوله لما عرفت من كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني في قوله وجب تانيثي الجزء الثاني في قوله وهو عدم الفرق لوصول الفرق بالجملة الاول قوله اربع تحتها فيما هو كالجملة الواحدة قوله المنصوب على الفعلية القول بالفتح عن خلل اذا الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجروا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحل فيه ان يكون محليا فالصواب المنصوب تقديره يشغل آخره بالجملة المحكية وفيه ان الجملة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو والفظا وتقدمه وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والذكر في الكتاب حكاه ليس شيئا لانه من باب المزيان فلم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو لم يجد الرفع منصوبا وجعلت مرفوعا وبعد الجار مرفوعا ومنصوبا فخطاه واحد لان يقول ذلك حكاه وفي ذلك مخرج الخطأ والمكارة وفيه انه قد سبق ذكره بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخاها بالواو والياء والذكر حكاه في محله ومحل ان يكون المحل بعد القول العشرون الذي يقع عن اقل الشئ المرفوع وما يدخل على المبتدأ والجزء القول وما يتصرف منه والاسم في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم ينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والالم يكن حكاه في اول الذي يقع نحو اقول عند زيد قائم اقول زيد قائم اللفظ الواقع بعده الامر واوجه واوجه اكثر وقوما والمقصود من الجملة الواقعة بعده امر او اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالطف اي ثم يقول قوله لا متلبسا بالطف اي بلفظ العقول على النيت كما ذكره الشارح او بلفظ النيت على العقول وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون واثنتان وعشرون والاول اي حطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص اللفظ بلفظ العقول على النيت وعمم في قوله ثم بالطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندى والمناسب التعميم في الموضوعين اذ لا وجه لتخصيص الا ان يقال لا كان حطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لانتفاء الاشارة الى انه الاصل وتوضيح التعميم ثانيا تنبيها على الجواز قوله كانه اذا كان الزائد الا على متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضوعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقول الزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

كما يدل عليه بيان الذكر والمؤنث فيما سبق قوله فقولنا ما هو واحد بشرح في بيان الاشتباه عطف الزائد على المقدر واور على الطريقة السابقة  
مثال المذكور ومثال المؤنث فقولنا ما هو واحد ومثال المذكور فقولنا واحد عطف على قوله واحد ومثال المؤنث فقولنا ما هو واحد ومثال  
واشتباه عطف على قوله ما هو واحد وواحد وواحد واثنين عطف على اشتباه المذكور ومثال المؤنث فقولنا ما هو واحد ومثال  
وكذا الى آخره والشرح في بيان الاشتباه عطف الزائد على المقدر واوراد مثال المذكور ومثال المؤنث على الطريقة السابقة  
بعد ما اظهر ان جعل قوله ما هو واحد المذكور قبل اشتباه عطف على واحد لكي يكون قوله ما هو واحد ومثال المذكور عطف الزائد على المقدر  
وقوله واحد ومثال المؤنث لعطف المقدر على الزائد وكذا الى آخره فليكون اشتباه عطف على واحد واثنين ومثال عطف  
على ما هو واحد وقوله واثنين رجال معطوف على واحد واثنين سنة ومثال معطوف على ما هو واحد ومثال عطف قوله ويجوز  
ان يعكس العطف في الكل اذا المعنى ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منها وان كان العكس في البعض في كل منها معلوما  
قال الشارح الرضي اصل ما يثبت كسرة حذف لامه فلهما التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولا مايا ولما على الاقش ربت  
شيا بمعنى ماة وانما يكتب ماة بالالف بعد الهمزة لا يشبه بعبارة منه خطأ فاذ جمع او شئ حذف الالف انتهى قوله كما في قوله اي كسا  
اسكن الياء تشاقل المركب بالكرب وان كان لا امكان في الاول جائزا وفي الثاني وجبا صرح بالشيخ الرضي قوله اذ في الجمع المعنوي  
الاسم الجنس كالنمرة والعسل او اسم الجمع كالمرط والقوم قوله نحو ثلثة زهرط قال الشارح الرضي والاكثرة فاوقع الميزان لم الجنس  
او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة عن الخيل وخمس من النمرة وذلك لانها وانما في معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فذكره اضافة  
العدد والياء بعد ما تميز من اضافة الى الجمع قوله الى التمييز اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعد التعداد اي بعد  
ما اتخذ التمييز الجمعي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة كما في بعد ما اتخذ المجموع بعده عادة قوله واما في ما عداها  
من احد عشر الى تسعة وتسعين قوله لا ما كان غير العدد ولا ليس تميز لان المنان العنفا اليه اذا كان يميزا فهو المقصود بالاول  
في المعنى واما جمعيه بل يمانية فكان الجميع كالشيء الواحد قوله لكيكون اللفظ قاصلا فليتم ان يكون المراد قوله حروف اللفظ وان  
يكون المراد قوله افراد هي نفي العدد وجمان اشارة الى ان وجهان متباعدان في الجملة قوله لا  
الصالح لان يكون تميز اشارة الى ان اطلاق التمييز على رجلا ورجلين مثلا مما لا لان كون رجل ورجلين تميزا انما يتحقق  
اذا وقع تمييزا للواحد والاثنين ولم يقع قطعاً تمييزا لما قوله الدال بجمعه وصحة لقوله بلفظ التمييز او بالجموع الحروف  
الاصلية فلفظ التمييز هو الحروف الاصلية على الجنس وبصيغة والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم  
بعض الحروف على بعض والية على الوحدة والاشنيقية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى المجموع الدلالة على الوحدة  
والاشنيقية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يعين الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يعين الجنس والاشنيقية  
نسبها الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض  
كما في القول الاول فالقول الاول في الوحدة والاشنيقية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقدم  
كما في القول الثاني فالصيغة والية عليها قوله مثل رجل ورجلان فلم يقعوا واحدا ورجلا ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول  
يعني الوحدة والثاني الاشنيقية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يثبت في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنا خطل قوله اي

[illegible]

عن الواحد اذا كان التميز لا مستغنا عن الواحد قوله وعن الاثنين اذا كان ثمنه قيدا مستغنا عن الاثنين في حال  
الكلام انه يذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد وما اذا لم يكن مفردا فلا يذكر التميز فيحصل الاستغناء عن الاثنين لما اذا  
لم يكن ثمنه فيحصل الاستغناء وبالحكمة في الاستغناء المفهوم من لفظ العن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين  
وعلى هذا لا بد وقوله فان قلت حسب اصطلاحهم لولم يقيد التميز قدس سره الاستغناء بما ذكره لكان له وجود وقوله فذكر كذا  
بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا هو الواحد والاشنان قوله ان  
ميزا الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله من عن اي عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا في زمان لقوله اذا كان  
التميز مفردا فانه يشترط ان اذا لم يكن التميز مفردا فليس يمنع والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير يكون التميز مفردا  
فالواحد والاشنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزا مفردا وثمنه في حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا  
وثمنه فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزا مفردا قوله كذا اي من من الاثنين  
قوله ينبغي ان يقتصر الصواب كان المناسب ان يقتصر ثمنه ان اراد ان كان المناسب ان يكون تميزه ثمنه وان لم يكن واجبا  
كما يشترط في قوله ينبغي والتقييد المذكور وانما نحن الرضى فذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو ان راو الوجوب يكون التقييد  
المذكور في الشرح لغوا ويده ما ذكره الشيخ الرضى قوله ولا يجدها يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على  
الاول مجموع جبر حروفه وعلامة الافراد وهي التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التنوين و  
رجلين مع اليا والوزن يدل عليه فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاشية  
وعلى الثاني حروفه والاصولية المعصورة بيته خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة لمعنى علامة الافراد  
والثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر بعد اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلا ورجلين  
من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اخير الاول واول الثاني وانما خبره بان قوله فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة  
ليس تمام قوله على حدة كعدة مصدر وحده اي استغنى عن ذكر الواحد ذكر كاشا على الافراد واستقلال  
قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعدا وقوله فلا يجري ذلك اي اعتبار التفسير قوله فيما تحت  
الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحت الاثنين لان ما تحت الاثنين فلا يتصور ان يصير عدد ما تحت الاثنين مصير  
لما قبل الاثنين والثنية مصيرة لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرة لما فوقه وهو الثلثة اربعة وبكذا الى عشرة قوله اي  
مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التفسير قوله لانه  
اي الثالث عشر اسم لواحد ذكر فيكون سماء مذكرا فلا معنى للثاني في قوله فانه ثلثة عشر جل اسم للجماعة فيكون سماء  
منثا فانه ثلثة عشر اسم لثلاث لساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه اللفظ  
لا وفي ملابسة قوله او يكون اي يكون ذلك العدد وفوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوله في  
الثلثة او الاربعة او الخمسة لانه من خلل لان معناه ان معنى ثلثة ثلثة احد من الثلثة لكونه لا مطلقا بل  
باعتبار وقوله في المرتبة الثالثة هو بطلان معنى ثلثة اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوله في المرتبة

فانما هو ان الواحد اذا كان التميز لا مستغنا عن الواحد قوله وعن الاثنين اذا كان ثمنه قيدا مستغنا عن الاثنين في حال  
الكلام انه يذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد وما اذا لم يكن مفردا فلا يذكر التميز فيحصل الاستغناء عن الاثنين لما اذا  
لم يكن ثمنه فيحصل الاستغناء وبالحكمة في الاستغناء المفهوم من لفظ العن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين  
وعلى هذا لا بد وقوله فان قلت حسب اصطلاحهم لولم يقيد التميز قدس سره الاستغناء بما ذكره لكان له وجود وقوله فذكر كذا  
بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا هو الواحد والاشنان قوله ان  
ميزا الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله من عن اي عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا في زمان لقوله اذا كان  
التميز مفردا فانه يشترط ان اذا لم يكن التميز مفردا فليس يمنع والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير يكون التميز مفردا  
فالواحد والاشنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزا مفردا وثمنه في حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا  
وثمنه فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزا مفردا قوله كذا اي من من الاثنين  
قوله ينبغي ان يقتصر الصواب كان المناسب ان يقتصر ثمنه ان اراد ان كان المناسب ان يكون تميزه ثمنه وان لم يكن واجبا  
كما يشترط في قوله ينبغي والتقييد المذكور وانما نحن الرضى فذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو ان راو الوجوب يكون التقييد  
المذكور في الشرح لغوا ويده ما ذكره الشيخ الرضى قوله ولا يجدها يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على  
الاول مجموع جبر حروفه وعلامة الافراد وهي التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التنوين و  
رجلين مع اليا والوزن يدل عليه فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاشية  
وعلى الثاني حروفه والاصولية المعصورة بيته خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة لمعنى علامة الافراد  
والثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر بعد اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلا ورجلين  
من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اخير الاول واول الثاني وانما خبره بان قوله فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة  
ليس تمام قوله على حدة كعدة مصدر وحده اي استغنى عن ذكر الواحد ذكر كاشا على الافراد واستقلال  
قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعدا وقوله فلا يجري ذلك اي اعتبار التفسير قوله فيما تحت  
الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحت الاثنين لان ما تحت الاثنين فلا يتصور ان يصير عدد ما تحت الاثنين مصير  
لما قبل الاثنين والثنية مصيرة لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرة لما فوقه وهو الثلثة اربعة وبكذا الى عشرة قوله اي  
مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التفسير قوله لانه  
اي الثالث عشر اسم لواحد ذكر فيكون سماء مذكرا فلا معنى للثاني في قوله فانه ثلثة عشر جل اسم للجماعة فيكون سماء  
منثا فانه ثلثة عشر اسم لثلاث لساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه اللفظ  
لا وفي ملابسة قوله او يكون اي يكون ذلك العدد وفوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوله في  
الثلثة او الاربعة او الخمسة لانه من خلل لان معناه ان معنى ثلثة ثلثة احد من الثلثة لكونه لا مطلقا بل  
باعتبار وقوله في المرتبة الثالثة هو بطلان معنى ثلثة اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوله في المرتبة



الرابعة وهو فاسد من احدى من الاربعة باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث منته واحد من الخمسة باعتبار  
وقوعه في المرتبة الخامسة بل واحد من خمسة باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية منها فاصوب باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية  
منها فاصوب باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية الثامنة والاربعة والخمسة ولا سماع لان يقال المراد في المرتبة  
من الثانية والاربعة من الخمسة او في احدى من الاربعة او في احدى من الخمسة فان على ثلثة قوله والاي وان كان  
مطلقا قوله وذلك اي ارادة الواو عدلا من عاشر العشرة قوله مستبعد جدا لثبوتها من الواو لانه لا يثبت  
علامة الثانية فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة الثانية فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المونث  
فلا يكون تعريف المونث جامعاً ولا تعريف المذكور انما قلت لا يوجد ان يحصل خصوص الصيغة فانما مقام انما يكون الثانية  
كلما غير التعريفان جامعين للافراد ما بين من الغير قوله اي همودة اي جملة زائدة للفرق ان قلت الجملة زائدة للفرق لان  
وعلامة الثانية في العزة التي بعد الالف ولم يوجب احد من العلماء الركنين الى ان الالف الالف الثانية في الجار يروي شرح الف  
قال في شرح السواي العزة في همزة وايضا وحوا مشرا بل من العزة الثانية كاتي في حكي وكرمي والاصل فيها العزة الثانية  
وتعود قبلها الف اخرى لمد توسعا في الفتحة وتكثير الالفية الثانية ليعلم بان همودة ومقصود فالتعريف ان ولم يكن حذف احد  
لان الالف في المد الثانية علم الثانية في المد فاعمل لمد لولا ولم يكن تحريك الالف في الالف الاولى لكانت الالف الثانية في الالف  
همزة وقيل ان الالف في الالف الثانية والثانية همزة للفرق بين المونث اصل نحو همزة ودين مونث فخلان نحو مكران وكري  
وهو ضعيف لان حمل الثانية لا يكون الاقوا وقيل ان الالفين معا الثانية وهو باطل اذ لم يعلم علامة الثانية على حرفين في الالف  
اشبه الالف المدودة في الالف المقصورة لان قبلها الف زيادة المد وذلك لان الالف المقصورة مد صا كلام الفصل في زيادة  
الف المد قبلها في حار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذف احد ما صار الاسم مقصورا لكان كان وضاح العمل فقلت الثانية الى  
حرف قبل الحكة دون الالف ليقى على مدها وانما قبلت همزة لاولا ولا ريب ان من مناسبة حروف الالف بعضها البعض اكثر اذ  
لو قبلت الى احد ما لا يتبع الى جميعها لكان في كسائه وروا لكون ما قبلها الف كما فيها وسيصرح بها ان قدس سره في بحث  
التي فاجمع العلماء الراي على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة الثانية والالف المقصورة او همودة قلت المراد الالف حال كونه  
مدودا قبل فاقبل في الجار يروي شرح الثانية ان الالفين مع الثانية في علم من تلك ان الالف المدودة هي الالفين  
الالهة فقط فلا ير دما قبل ان الالف التي يدي هي التي قبل الهمة وعلامة الثانية الهمة فهي قوله الالف المدودة نظر ليس بوجود  
اكان من رجمه هذا لعل من الالف المقصورة كانت او همودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينقض بالف  
فتي وكسائه فانه في مثل تعريف علامة الثانية بالالف المقصورة او همودة ينقض بالفين في فتى وكسائه قوله بل  
تصغيره على حقيقته اذ التصغير في الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لظهر في التصغير قوله لكون الثانية فيه تليق  
لقول فلان تقول في طلعت الشمس طلح الشمس قوله لفظا نسبوا الى الالف لوجود علامة الثانية في لفظ حقيقة واقعة  
او كما لا يثبت حقيقة في معناه فلا يكون الثانية في قوله ينجوز ترك التاء قوله واستغناء اي مع استغناء قوله لاني لفظ  
من الاشعار باي بالثانية لكون التام قد رافيه بدليل شبيهة قوله لاني لفظ مضرة اي الالف تليق بخلاف مضرة قوله



معرفة الشيء موقوف على غيره من المبادىء من التعريف ان الشيء اسم حصل من المفرد والالف او اليا او النون فلما  
على مسلمون ومسلمات ولوسلم فالفرد الذي يلحقه الالف او اليا او النون المكسورة من حيث انه ليس مفرد مسلمين و  
مسلمات ولوسلم فالفرد الذي يلحقه الواو او اليا او النون المكسورة او الالف الى من حيث هو كالمسلم ليس مفرد الشيء فلما  
ما قبل لا يخفى انه يصح على مسلمين ومسلمات فقد تبدل اشكال بالشكال قوله ولو ان الشيء بطور الراء من ان الشيء عبارة  
عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم قوله لا يستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان يقتضيه ظاهر  
العبارة بخبره اذ فلا حاجة الى توجيه ليعلم وانما سمي التوجيهين تحكما لان التقدير بلا دليل عليه كتحقق محض ثم اللام البطل معنى مجزية  
والمراد من التوجيهين التكميل فلا يراد ان المذكور سابقا خلفا لان الحقائق قوله لا يدل ذلك الحق فيكون الدال امر مستويا ونسبة الالف  
الاجازية قوله او اليا هي وهو الالف واليا قوله او اليا هو الحق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين قوله ولا باس جواب عما  
يقال الا حق وحده وكذا لا حق مع الحق ليشل النون اليه من ان لا دلالة على ان محذور من جنسه قوله على تقدير تسليمه  
اي على فرض تسليم عدمه ولا حقوق النون او اليا هي وهو انون من الحقوق وهو اشارة الى ان الشيء قال الفصل  
الحاشي به ان ما مجموعه عليه من كون علامة التقية الالف واليا وكون النون عوضا عن الحركات والتونين في المفرد وقال جنس  
الموضوع له اي مفهوم الموضوع له الى اصل بوضع واحد قال المشترك مفهوما عن الموضوع له لانه في النون بين المفردين كرجل  
فانه يدل على انه من الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخول تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاز  
حد الصغر الى اصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هذا ولكن يشك بما ذكره في اللابوين والعقيرين اذ ليس المفهوم المشترك  
هو المسمى به حاصل بالوضع وتشكيل تشبيه المشترك اذ ليس المفهوم حاصل بالوضع واحد وتشكيل تشبيه الى اذ ليس المفهوم المتناول  
لما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له محم من الموضوع له حقيقة وحكما والمعنى المجازي في نمكة فقيمت لا يلزم  
الجمع بين الحقيقة والمجاز واللفظ المتبادر من المطلق لفظ الوضع الوضع الشخصي واللفظ الذي ليس المجاز دون النومي الذي  
في المجاز قال الشارح في يريدها الجنس على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد يعني  
جاء بينهما في نظر الوضع سواء كان ما بينهما متماثا متفقا كما لا يبين لسان وفرس فان الجاه بينهما في نوه البياض وليس  
نوه الى اليا بين بل الى صفته التي تشترك فيها ومتفقا كما قول اليا بين لسان انسان والبييض لافرس وسواء كان لونا  
واحد كالرجل او اكثر كالزيرين والزيرين فان نظر كل واحد من الموضوعين في وضع لفظ زيد ليس له ما به ذلك المسمى بل  
الى كون ذلك المسمى باي ماهية متميزة بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزير انسان وسمى به فرس فانظر الى الموضوعين في  
شيء واحد كما في اليا بينين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المع خلاف  
المشهور من اصطلاح النما فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثير من بوضع واحد فليسا من زيد وان اشترك في كثير من  
جنسا قال سيد المقربين في حاشيته على الرضي في ان اشتباها العارض بالعرض وان الموضوع له في كل وضع خصوصية  
اذ ان اشتباها ما كونه متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع لا لا يخفى على من لم يدرك المعاني والمفاهيم  
عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو لم يرد بعدوا مثلا ما جاء في الوحدة

والجنس المستغنى عن قوله من جنسه بل ما ذكره الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولا يعنى هذه الارادة لانه وان كان مقابلا  
لنقوله فى الجمع ليدل على ان معناه كونه وان النافية وان لم يعنى من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر لان الارادة المذكورة لا ينافي  
المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المعنى فى الوحدة والجنس هو قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل  
الاسم بالسمى بالحصل مفهوم يتبادر لما فيها من اناسن قوله لا احتياج الى اذ عاد كما احتج في الابوين والقرين قوله اسميه  
للطهر والخص فانه اذا اريد بالقرين لخص والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان لخص والطهر سمي بالقرين فانه موضوع لكل واحد  
منها حقيقة قوله فانه موضوع آه فليعتبر قوله لا احتياج قوله تشبيه اى المشترك قوله والمعم اختار عدم جواز اى عدم  
جواز تشبيه المشترك بغير واشتركة لفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قران ويراد بالطهر والخص بل يراد  
بطهران يان لسمى لخص طهر احيى ان بان سمي الطهر حيا يحصل الاتفاق فى المعنى لا فى اللفظ ان قوله فان قلت فليعتبر  
هذا التاويل فى القران اى كاي يعتبر فى الابوين والقرين ما عاين لكان مدارج انا لابين والقرين على التاويل فليعتبر  
وليس الامر كذلك فان مدارجها على الاتفاق فى المعنى كما اشار اليه الشرح قدس سره بقوله قلنا جازاه وعلى هذا التاويل  
فكيف يمكن اعتبار التاويل فى القوم ان يعتبر فى الابوين الذى هو منشأ الاسوال كذا الامر من قوله لا احتياج الى اذ عاد  
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا أساس له فى المقام لان الادعاء المذكور فى الابوين يحصل الاتفاق  
فى المعنى وذلك لا يحصل من مضمون كل منهما بل من ادعا كون الطهر سمي بالخص والخص سمي بالطهر وبالحقيقة قد لا  
لا يخرج عن غلط لانه ان اريد بكل الامر من فاعمل لظواهر اريد التاويل فخط ضياع السوال كما يشعر الفاسد حاسب  
فيه كذا الامر من قوله فانه لا اعتبار به والتاويل بالسمى يحصل مفهوم يتبادر لما هو قوله جواز تشبيه اى الاسم المشترك  
قوله لم يشترط لفظي بدون الاتفاق فى المعنى قوله وهو الذى اى جواز تشبيه المشترك بغير واشتركة قوله اختار عدم جواز  
اى تشبيه الاسم المشترك بغير واشتركة لفظي بدون الاتفاق فى المعنى قوله وبهذا الاعتبار لما يرد اعتبار اول الامر  
هو التاويل بالسمى اى صح بانا وعلى بالسمى تشبيه الاعلام المشتركة كاشتركا حقيقيا او ادعا حيا حصول الامر  
التاويل والاتفاق فى المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح  
يعيد تخصيص فيفيد ان وجه الصوة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التفسير  
تخصيص وان كان الا غلب فيه تخصيص قوله وبهذا اى الاعلام المشتركة قوله ورد اى اعتبار الامر فى الاعلام  
قوله ونشأن لا يذكره فيان من البعض ان لم يعتبر الامر فى الاعلام لكنه يعتبر فى اقسام الاجناس فكيف يقال  
منى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر فى تعريف تشبيه قوله من جنسه على الاطلاق قوله المفردة بلا ضرورة لانه لا تخلف  
عن كل اختلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كاللطف فى رأيت زيدا فى الوقت قوله بان كان محمول الاصل وذلك  
بان يقع فى حكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواى  
الاولى واجبو فى الثانية ولى قال الشارح فان لم تسمع الامالة قالوا واولى لانه انما قال بعضهم بل اياى التوهم  
اولى سمعت الامالة والكونتها من الواو فبطل الصورة الثانية واصله تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس

والتاويل بالسمى اى صح بانا وعلى بالسمى تشبيه الاعلام المشتركة كاشتركا حقيقيا او ادعا حيا حصول الامر  
التاويل والاتفاق فى المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح  
يعيد تخصيص فيفيد ان وجه الصوة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التفسير  
تخصيص وان كان الا غلب فيه تخصيص قوله وبهذا اى الاعلام المشتركة قوله ورد اى اعتبار الامر فى الاعلام  
قوله ونشأن لا يذكره فيان من البعض ان لم يعتبر الامر فى الاعلام لكنه يعتبر فى اقسام الاجناس فكيف يقال  
منى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر فى تعريف تشبيه قوله من جنسه على الاطلاق قوله المفردة بلا ضرورة لانه لا تخلف  
عن كل اختلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كاللطف فى رأيت زيدا فى الوقت قوله بان كان محمول الاصل وذلك  
بان يقع فى حكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواى  
الاولى واجبو فى الثانية ولى قال الشارح فان لم تسمع الامالة قالوا واولى لانه انما قال بعضهم بل اياى التوهم  
اولى سمعت الامالة والكونتها من الواو فبطل الصورة الثانية واصله تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس







المذكور ما ذكره في بحث الميتة ان المذهب في الجملة اذا كانت غير ميتة على ما قال سميعة يجوز في الشجر بلا نصف وهو في غيره  
ضعيف و اجاب الفاضل السدي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحل على حذف اما فيكون الفاضل في جواب اما ويصح  
احترق مشروط بين الميتة والغير ميتة و اشار بكلمة السهم الى ضعف ما ذكره ان كلمة السهم تعني فسادا او قسمة متساوية او ما يستبعد  
كذلك يستعان بانه في تحصيله المضعف الاول فلان حذفها مما لا يطرد اذا كان ما بعد الفاء اداة او نية او ما قبلها منصوبا  
او مبني ف لا يقال زيدنا ضربة ولا زيدنا ضربته بقدر ما او ما قولك زيد فوجد الغانية زائدة ما ذكره الرضي واما وجه  
ضعف الثاني فلان المنع بدو السند وان كان موجبا على قانون التسمية الا ان منع ما ذكره المحقق بدو السند لا يثبت بالخط  
او بعد الماختماس ليس يمتري وقال الفاضل السدي يجوز ان يكون شرط مبتدأ او ما يذكره خبره وقوله ان كان مما ذكره علم  
بيان المشط على ما قيل في قوله تعالى الانية والاني مشط لضعف المضاف الى حكم الانية والاني وخبره محذوف وهو ما يتلى  
وقوله فاعلموا ان الحكم المذكور يدور عليه ان هذا التاميز ان كان بين المذكور والاني فضلا واما اذا لم يكن فصل فاف  
اي غير حسن كما يحكم بسلامة الجمع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله في حكم خبره فاذ هو ما دل بكونه مذكرا  
مذكرا يدور عليه انه لا بد له من التاويل من وجه بصيرة موجبا فقال المفاضل المسمى انه مبني على اعتبار النية واما القيمة كونه مذكرا  
مما كانت خبره بانه لا بد لاحتمال النية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرط قرينة عليه اذا شرط ما يكون حاد فاما  
ان الامر في الثالث باق داره و عليه الا ان يقال الفاء شرط للتوسط ليس تمنعنا في غير الشعر بل جائز الا ان ضعف  
وكذا دخول الفاء باق داره و بالجملة لم يمنع شي مما ذكره الرضي بما ذكره الله قدس سره قوله من حيث ساء دفع لما في  
ان يقال ان العقل صفة لقوله ومن ضمنون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة ضلوا و كذلك مع ان العقل  
ليس قائما بالعلم لانه لفظا حاصل لخواص ان الصفة سببي لان معناه علم يعقل ساء قوله فاعلم في غير ما يرجع الى الجمع وهو  
مقصود الاول وقوله الا شرف بالنصب نحو الثاني وقوله لا شرف في لغة الاحكام قد مر في صدر الكتاب فشد قوله  
واراد بالذكر في الرضي قال المصريح في الشرح كان مستغنيا عن قوله ذكر لان الكلام في الجمع المذكور واما ذكره ليدفع وهم  
من يلحق ان قوله الجمع المذكور السلام كالعقب الذي يطبق على اشئ وان لم يكن منتهى كاسي الامين في لاسو او ليدفع وهم  
من ينزل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في براءة من قال اولين ان طوطى داخل فرجع على طوطى وهذا ايضا  
ليس بشئ لان كونه طوطى ان خرج بقوله فذكر يخرج اليه بقوله مع الذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم  
يخرج بانثاني اليه فكان عليه ان يقول بل قوله فذكر يخرج من الا يخرج كونه طوطى ويضطر نحو سلمى ووزن قائم على طوطى  
اتفاقا ونحو سلمى كونه طوطى وحده هذا كلامه واليك ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فاذ ذكره الرضي من قوله  
اجاب بما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بل قوله فذكر يخرج من الا يخرج كونه طوطى ويضطر نحو سلمى ووزن قائم على طوطى  
ليس على ما ينبغي قوله قائم اجازة بسكون اللام و ابن كيسان فيهما قياسا على الجمع بالالف والتا كما علمت والحوادث  
وذلك لان حدة الالف والتا كما قالوا ارضون فنع الزا كان حدة الالف والتا اعلم ان اللوح بالتا لفظا او تقديره اذا كان  
مفتوحا القاسم ساكن العين جازمه بالالف والتا فيقع العين نحو قرأت بالفتح في قرأ بالسكون في التا نية اذا فتح باب سورة

تيل مرات بافتح والاسكان ضرورية واما الصفات فبالاسكان فالكميوتن قاسوه على صفة واين كيسان على الاسم قوله  
ويحل فيه بالنسب عطف على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال لما لا يستعمل  
فخرجت عنه الصفة عطفاً وضمها بالاسكان طلبة المصطلحات واما القياس فلان التالوت بعيت مع الواو والنون جمعت  
صفتها التالوت والتالوت وان عرفت كما علموه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه فخطب على النون بان جمع الجوز هنا لا يكون  
جمع الجوز بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة فخرجوا به عن وعلموا من ولا يخرجوا فافادوا ان قاسوا ذات التالوت  
على ذي التالوت فليس لهم ذلك لان المدة وتقلب واذا تسمى صورة علامة التالوت والالف المقصورة تحذف  
ويبقى الضمة فيهما الهاء ميمها قوله وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا ينظر لانه كافي قوله اي مذكرا  
غير مستعمل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صفة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون  
التالوت والمونث بالتالوت فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتالوت في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع  
افضل فعلاً ولا فعلاً فعلى ولا مستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افضل التفضيل غير قابل للتأنيب بان لا يجمع هذا الجمع  
مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد رتب من هذا الاصل افضل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يجمع  
التالوت وفضل ذلك جبر المافاة من علم في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة المثلث واتم من اسم الفاعل الذي  
انما يعمل فيها لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستوي قوله بان يكون المذكر على صفة افضل اعميان قوله  
غير مستوي لم يفي افضل التفضيل كمال فلا يباين سبب ان ترك الكمال غير مجموع هذا الجمع ويجمع التالوت مع قوله والهاء  
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اى الفرق بين المذكر والمونث في هذا في فعلان فعلاً والتالوت  
وعدمه هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والنسب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات  
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتالوت والغالب في الجواز ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما  
كغير وانما وجعل وثاقه هذا هو الغالب في الموضحين وقد جاء العكس اي في كليهما كما هو حرام والا فافضل والتفضيل وسكان  
وسكنى في الصفات وكادراً وامراً ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحق التالوت فانه من قبيل الاسماء فلهذا لم يجمع هذا الجمع  
افضل وفعلاً وفعلان فعلى فلا يباين سبب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتالوت وها  
وتترك الجازي على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اى الكائن صفة تدل عليه  
السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاقيل اى الذي اريد جمعه ليس بوجه وان كان  
وجبه في السياق بنا وى باعلى صوت على مناهه والله قدس سده اشار بقوله والشا والراجح ان لا يكون ذلك المذكور  
الى ان قول المصريح ولا مستويا عطف على قوله افضل فعلاً وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا جبر لا يكون  
بتقدير الموصوف اى مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصد رفع ما ورد في الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه  
عبارته اخف من الاول لان مستويا عطف على افضل فعلاً فيكون المعنى وان لا يكون بالوصف المذكور مستويا في ذلك  
الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف ينبغي ان يفسر مع خبره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

منه كماله على كل حال  
الاسم الكائن صفة  
فخرجت عنه الصفة  
صفتها التالوت  
جمع الجوز هنا  
على ذي التالوت  
ويبقى الضمة فيهما  
غير مستعمل  
انما يعمل فيها  
غير مستوي لم يفي  
الثالث ان لا يكون  
وعدمه هو القياس  
ان يفرق بين مذكرها  
كغير وانما وجعل  
وسكنى في الصفات  
افضل وفعلاً وفعلان  
وتترك الجازي على  
السياق وهو قوله  
وجبه في السياق بنا  
الى ان قول المصريح  
بتقدير الموصوف اى  
عبارته اخف من الاول  
الوصف مع المونث  
منه كماله على كل حال  
الاسم الكائن صفة  
فخرجت عنه الصفة  
صفتها التالوت  
جمع الجوز هنا  
على ذي التالوت  
ويبقى الضمة فيهما  
غير مستعمل  
انما يعمل فيها  
غير مستوي لم يفي  
الثالث ان لا يكون  
وعدمه هو القياس  
ان يفرق بين مذكرها  
كغير وانما وجعل  
وسكنى في الصفات  
افضل وفعلاً وفعلان  
وتترك الجازي على  
السياق وهو قوله  
وجبه في السياق بنا  
الى ان قول المصريح  
بتقدير الموصوف اى  
عبارته اخف من الاول  
الوصف مع المونث



[illegible]

---



ما هو اية تركه فيصير له ذكر بقوله جمع بالواو والنون قوله لانه ليس صحيح ولا ظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فمجموع هذا الجمع فليس  
 من اية المنة لا من اية المنة ظاهر كانت في العلامة كقوله في او مقدره كقوله في اية الثانية الظاهرة سواء كان ذلك  
 حقيقة كقوله او لا كقوله قوله من حيث انفس بنى الواحد اى بنى الواحد وامره اى اموره بنى الواحد الالفة  
 في اى بنى الواحد بان لم يبق بنى الواحد على بنية وصوره كان عليها قبل الجمع بخلاف معنى السلامة فان بنى الواحد فيها  
 باق على بنية كانت عليها قبل الجمع وان تغير معنى ان لم يتغير المعنى والم يكن لاحقا قبل الجمع وبالحكمة التفسير  
 المعبر في جمع التفسير يتبع في خلال حروفه وبنيته لا يحصل بالحق واليه اشارة بقوله لتغير بناو واحد  
 بل هو الحروف الخارجية الزائدة لا بدورها في الحلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعنى  
 التفسير وهذا موضح لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جميع السلامة بالواو والنون تغير بناو واحد اليه سبيلنا  
 لا كقوله بنى بها بناء مستافا فالحرف صارت كلمة اخرى بذلك كما ان الثانية مثلا اذا سمعت اليها الاثنين صار عشرة  
 ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير في جمع السلامة بناو الواحد ولهذا قال في مجموع التغيير  
 قوله ككلمة في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة عشرة وما بينهما انما تعرفت بجمع الكلمة المتعاقب لولا ان يطلق على  
 ما ذكره الا لم يكن مانعا ولان المقابلة تقتضي ذلك ويشترط فيه قول الشافعي سره جمع كلمة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا  
 سائة له فاقول جميع الكثرة عشرة والكثرة لانه لا بد اقل جمع الكلمة ثلثة والكثرة عشرة واليه يشير في الرضي حيث قال الزاوي بالقبول  
 من الثلثة الى العشرة والحدان والحدان والكثرة ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح  
 لان اقل الجمع ثلثة فاقول ان الفرق في هذا المقام اى في مقام بيان محرم الجمع العمل باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى  
 ما لا نهاية ويستدل بان اقل الجمع ثلثة بين جميع الكلمة وجميع الكثرة فدل الظاهر على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بل هو  
 ان جميع الكلمة تخص بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا هو استعماله وان صرح  
 بهذا فكثير من الثقات هذا كما هو الحال قبل هذا في شرح قوله فالجميع مثل الرجال والنساء واما في معناه من العام التناول  
 للجمع مثل الرجال والعوام يجمع اصطفا على اى عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية ولولا ان كان في الكلام في الجمع المعروف واما التفسير  
 فذكره وكذا اسماء المجموع والافراد يجمع الرها اسماء ما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصاعدا الى ما لا نهاية  
 باللام من المجموع واسماها بالجميع الا في وقت ادكرته وان كان بدون اللام ما دون العشرة كالمصطفا والعشرة فادونها جميع الكلمة  
 مثل المسلمين والمسلمات والافراد يجمع ذلك انتهى وهذا الكلام يعرف الى الفقه بين التفرقة بين الثقات وبين فرقة في هذا المقام ويوجب  
 التفرقة بينا وان كان الاول صريحا في الفقه وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عنه البعض  
 حتى يتيم الدليل لانه يحمل الاختلاف اعدادا والجميع فان جميع الكلمة يجمع ان يراو منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجميع الكثرة يجمع ان  
 منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية فافا قال لزيد على الاغصان يجمع بينا من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتأمل في ذلك هذا الكلام  
 ياتي التوفيق فتدبر قال وتعلية كقوله في الرضي واداء العرف فلهذا كقولهم هم اكله راس لسعة قليله كقوله في شرحهم راس واحد  
 وليس بشيء اذ الفقه مفسر منه من قرينة شجره ما كل راس لاسن الطلاق فعلة قوله انما انما في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

في قوله بنى الواحد بان لم يبق بنى الواحد على بنية وصوره كان عليها قبل الجمع بخلاف معنى السلامة فان بنى الواحد فيها  
 باق على بنية كانت عليها قبل الجمع وان تغير معنى ان لم يتغير المعنى والم يكن لاحقا قبل الجمع وبالحكمة التفسير  
 المعبر في جمع التفسير يتبع في خلال حروفه وبنيته لا يحصل بالحق واليه اشارة بقوله لتغير بناو واحد  
 بل هو الحروف الخارجية الزائدة لا بدورها في الحلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعنى  
 التفسير وهذا موضح لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جميع السلامة بالواو والنون تغير بناو واحد اليه سبيلنا  
 لا كقوله بنى بها بناء مستافا فالحرف صارت كلمة اخرى بذلك كما ان الثانية مثلا اذا سمعت اليها الاثنين صار عشرة  
 ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير في جمع السلامة بناو الواحد ولهذا قال في مجموع التغيير  
 قوله ككلمة في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة عشرة وما بينهما انما تعرفت بجمع الكلمة المتعاقب لولا ان يطلق على  
 ما ذكره الا لم يكن مانعا ولان المقابلة تقتضي ذلك ويشترط فيه قول الشافعي سره جمع كلمة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا  
 سائة له فاقول جميع الكثرة عشرة والكثرة لانه لا بد اقل جمع الكلمة ثلثة والكثرة عشرة واليه يشير في الرضي حيث قال الزاوي بالقبول  
 من الثلثة الى العشرة والحدان والحدان والكثرة ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح  
 لان اقل الجمع ثلثة فاقول ان الفرق في هذا المقام اى في مقام بيان محرم الجمع العمل باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى  
 ما لا نهاية ويستدل بان اقل الجمع ثلثة بين جميع الكلمة وجميع الكثرة فدل الظاهر على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بل هو  
 ان جميع الكلمة تخص بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا هو استعماله وان صرح  
 بهذا فكثير من الثقات هذا كما هو الحال قبل هذا في شرح قوله فالجميع مثل الرجال والنساء واما في معناه من العام التناول  
 للجمع مثل الرجال والعوام يجمع اصطفا على اى عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية ولولا ان كان في الكلام في الجمع المعروف واما التفسير  
 فذكره وكذا اسماء المجموع والافراد يجمع الرها اسماء ما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصاعدا الى ما لا نهاية  
 باللام من المجموع واسماها بالجميع الا في وقت ادكرته وان كان بدون اللام ما دون العشرة كالمصطفا والعشرة فادونها جميع الكلمة  
 مثل المسلمين والمسلمات والافراد يجمع ذلك انتهى وهذا الكلام يعرف الى الفقه بين التفرقة بين الثقات وبين فرقة في هذا المقام ويوجب  
 التفرقة بينا وان كان الاول صريحا في الفقه وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عنه البعض  
 حتى يتيم الدليل لانه يحمل الاختلاف اعدادا والجميع فان جميع الكلمة يجمع ان يراو منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجميع الكثرة يجمع ان  
 منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية فافا قال لزيد على الاغصان يجمع بينا من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتأمل في ذلك هذا الكلام  
 ياتي التوفيق فتدبر قال وتعلية كقوله في الرضي واداء العرف فلهذا كقولهم هم اكله راس لسعة قليله كقوله في شرحهم راس واحد  
 وليس بشيء اذ الفقه مفسر منه من قرينة شجره ما كل راس لاسن الطلاق فعلة قوله انما انما في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

[illegible][illegible][illegible]

طرد الاسباب فقال ولا يتقدم معموله عليه كونه بتقدير الفعل مع ان وتسمى عا في خزان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله  
بالفعل مع ان لا ضرورة فيه ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تلويا للفعل مع  
البن متعديا لكونه مازا لمصدر وليس كذلك كما عرفت انما قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا ولا يلائم في منفا من تقدم معموله عليه  
اذا كان ظرفا او شبهة نحو انهم ارتفعوا من عدوك البراءة واليك الفراق قال السيد تعالى لا تأخذكم بهما رفقا بلع مع  
السعي ويشك في كلامهم كثيرا وتقدر الفعل في مثله تكلف وليس كل ماول بشي حكمه ماول به فلا يمنع من تاويله بالظرف  
المصدر من حيث المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيها راجحة  
الفعل قوله فيلزم اجزاء التثنية قال الشيخ الرضي وتعالى ان يقول يجوز ان يمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع  
كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندى بان الاضمار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار تايها مقامه ما مضى منه  
لا حقيقة والمصدر فيه قائم مقام غيره وانتهى وقد يقال قد نفس القدم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف لانه حقيقة  
فموجاهل الضمير حقيقة لا انه قائم مقام ما هو محال للضمير حتى يكون هو ما لا له تسامحا كما قال بعض الشارحين لو انشئ المنة  
قوله فلا حاجة الى اعتبار رتبة الاستمرار كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى ستره بخلاف البارز نحو ضربني زيد اقول  
فليس لاي حجة بتقدير بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل ان كان لاجل انه هو المار بالجهة فغيبا لانه ليس كذلك  
كيف وقد قال الله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والافاضلة في تقديره وقال الفاضل الهندى حيث تايها  
تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يشع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلته لان المار عارض انتهى وقال بعض الشارحين و  
فيه حيث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كغيره اطرد مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل والية التام  
بان مع الفعل فيلزم تعيين مدار العمل على مدار عمل شيان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فيلزم قول  
الاسم ان كان يتبع التاويل فلما مناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقبله قاصح المذموم فيما تقدم بان عمل  
المصدر للاشتقاق فلا يبرأ امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان  
مقروا بعلامة المضى لا امتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجمع مع علامة المعنى انتهى قوله من غير  
يجوز ان يكون المصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اولى ليس حتى ضربته ضربا ضربت ان ضربته لان الفعل لا يوكبه  
بالمصدر التاويل وانما يوكبه بالمصدر الصريح قال قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضربا ضربت  
الضرب قلت المصدر العامل ليس مفعولا ملحقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامر للفعل  
قوله واقباله لاجل الشرح صغير كان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وجزه مفعولا مطلقا وجعل بدل ما له حاله سابقة  
واقباله لاجل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه اذ اصل المعنى وان جعل صغيرا كان راجعا الى المفعول المطلق ويدل على ذلك  
يصح ايتم قال الشيخ الرضي اعلم ان مفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة ولو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بد  
من الفعل مجازا اذ لا يجوز ان يكون الفعل مكانه بدل منه لما يجوز ان يجمع مبهمة وبين الفعل لفظا كما يجمع بين البدل والمبدل  
منه قوله لاي يجوز فيه لوجبات اشارة الى ان قوله وجمان فاعل فعل مجزوف لكن الاول كونه مبتدأ قال صاحب النسخ

هذا هو الاسباب فقال ولا يتقدم معموله عليه كونه بتقدير الفعل مع ان وتسمى عا في خزان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله  
بالفعل مع ان لا ضرورة فيه ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تلويا للفعل مع  
البن متعديا لكونه مازا لمصدر وليس كذلك كما عرفت انما قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا ولا يلائم في منفا من تقدم معموله عليه  
اذا كان ظرفا او شبهة نحو انهم ارتفعوا من عدوك البراءة واليك الفراق قال السيد تعالى لا تأخذكم بهما رفقا بلع مع  
السعي ويشك في كلامهم كثيرا وتقدر الفعل في مثله تكلف وليس كل ماول بشي حكمه ماول به فلا يمنع من تاويله بالظرف  
المصدر من حيث المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيها راجحة  
الفعل قوله فيلزم اجزاء التثنية قال الشيخ الرضي وتعالى ان يقول يجوز ان يمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع  
كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندى بان الاضمار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار تايها مقامه ما مضى منه  
لا حقيقة والمصدر فيه قائم مقام غيره وانتهى وقد يقال قد نفس القدم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف لانه حقيقة  
فموجاهل الضمير حقيقة لا انه قائم مقام ما هو محال للضمير حتى يكون هو ما لا له تسامحا كما قال بعض الشارحين لو انشئ المنة  
قوله فلا حاجة الى اعتبار رتبة الاستمرار كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى ستره بخلاف البارز نحو ضربني زيد اقول  
فليس لاي حجة بتقدير بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل ان كان لاجل انه هو المار بالجهة فغيبا لانه ليس كذلك  
كيف وقد قال الله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والافاضلة في تقديره وقال الفاضل الهندى حيث تايها  
تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يشع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلته لان المار عارض انتهى وقال بعض الشارحين و  
فيه حيث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كغيره اطرد مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل والية التام  
بان مع الفعل فيلزم تعيين مدار العمل على مدار عمل شيان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فيلزم قول  
الاسم ان كان يتبع التاويل فلما مناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقبله قاصح المذموم فيما تقدم بان عمل  
المصدر للاشتقاق فلا يبرأ امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان  
مقروا بعلامة المضى لا امتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجمع مع علامة المعنى انتهى قوله من غير  
يجوز ان يكون المصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اولى ليس حتى ضربته ضربا ضربت ان ضربته لان الفعل لا يوكبه  
بالمصدر التاويل وانما يوكبه بالمصدر الصريح قال قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضربا ضربت  
الضرب قلت المصدر العامل ليس مفعولا ملحقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامر للفعل  
قوله واقباله لاجل الشرح صغير كان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وجزه مفعولا مطلقا وجعل بدل ما له حاله سابقة  
واقباله لاجل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه اذ اصل المعنى وان جعل صغيرا كان راجعا الى المفعول المطلق ويدل على ذلك  
يصح ايتم قال الشيخ الرضي اعلم ان مفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة ولو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بد  
من الفعل مجازا اذ لا يجوز ان يكون الفعل مكانه بدل منه لما يجوز ان يجمع مبهمة وبين الفعل لفظا كما يجمع بين البدل والمبدل  
منه قوله لاي يجوز فيه لوجبات اشارة الى ان قوله وجمان فاعل فعل مجزوف لكن الاول كونه مبتدأ قال صاحب النسخ



أذا دار الامر بين كون المحدث فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبر فالتثنية أولى لان المبتدأ عين الخبر فالخبر وف عين  
التثنية فيكون هذا فعلا كذا حذف واما الفعل فانه خبر فاعل التثنية لان بعينه الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع  
آخر متبنا وبوضع آخر على طريقتيه قالوا لا تقرة تشبته بجم فيها ينتج الباء وقرة ابن كثير كسبوحى اليك الحمد الذين من قبلك  
امد العزيز الحكيم فتح الحما وكرة بعضهم ولكن زين كثير من الشكرين قتل اولادهم شركائهم بينا زين البغضل ورفع القتل  
والشكر كقولك ليكسبوا زيد صناع خصومة فحين واه بنينا الفعل فان التقدير يوجب رجال ويوجب اعداء وزينة شركائهم  
ويكسبوا صناع والاعادة المرفوعة مبتدأ حدثت اخبار بالان هذه الاسماء قد ثبتت فاعلمت بما في رواية من بنى الفعل فمن لفظ  
والتثنية كقولك تم ولعن سائرهم من خلقهم ليعقوبن امه فلما عرفت ان المفعول من خلقهم على فعلهم اسم مجرى ذلك في شبهة الموضع وب  
لن سائرهم من خلق السموات والارض يقولون خلقهم العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقة قولنا تأسن ابنك فاعلم بان  
العين الخيرة قال بنى العظام وبنى رميم على جميعا الذى انشاء بانها كلامه قوله على الفعل للمصاحفة قال الشيخ الرضى فاذا حدث  
الفعل هذا فلاز فاعند سيبويه انما نصب هو المصدر لكونه كالفعل لا تاء ويل بان والفعل و ليس كونه كالفعل انتفاع استعمال الفعل  
مع ذلك باضافة الى الفاعل وقال السيرى بل العال هو ذلك المصدر على ان يذهبها يجوز تقديم المفعول على المصدر لانه ما حاصل  
لا يتبعه يركن وهو لان من تقديم المفعول واما غير جال انتهى في هذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها ان ذلك ان بدلا من الفعل كونه  
المصدرية لكن قول الرضى على ان يذهبها يجوز تقديم المفعول على المصدرية هذا مذهب اخرون يجوز تقديم المفعول عليه واللام كمن يعقيد  
فانه واما قول الفاضل السدي على قول وجهان يشتر حيث قال اذا المصدر تولى من حيث الذكر ضعيف من حيث العرفية والفعل  
قوى من حيث الاصلية ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى يتبين عمله صريح في ذلك  
قال بعض الشارحين المباشرة بعد تقديم المفعول انه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل في زمان يتبين العمل  
يرجع وجبالا لانه كما جاز ان يتعلق بالفعل لاصلي وجبالا لانه انتهى وقيل قول الشارح وقيل عمل المصدرية وعمل المصدرية  
نفي قوله وجهان وجهان معنى عليه فانه على ما قيل قد عرفت ان عمله لا يلية لا المصدرية فهذا المتوجه ليس بوجه قوله  
واما حصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد تعيين كونها جارية مجازا وانتفاع تقديم المفعول ليس خاصا بالمصدر الاول بل  
جاري في اقسامه الثاني والخاص على مذهب كاعرف فانه في اتي وفيه ان انتفاع تقديم المفعول من اقسام الاول قوله على العمل  
متعلق بغيره لصل قوله اى اسم اشتق ولو قال ما اى اسم اشتق لسم عن التكرار قال من فعل ماى حدثت اى مصدر لان  
الاشتقاق بين المفعولين لا بين اللفظ والمبنى وسيبويه يسمي المصدر هدا وهدا حذانا قوله موضوعا لانه اى اعتبارا للتعيين  
في قولنا اشتق فعل قوله موضوعا حال من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله من متعلقا به قوله اى الفعل اى المصدر ونسبة الفعل  
سماحقا اجرا الصفة المعنى المطابق على اللفظ قوله اى الذات ما قام به الفعل اشار الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل  
تقليب العقل على غير العقل فان قلت لفظا فالعقل فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقل مذهب البعض وهو انه انتم  
على انه عام صرح به العلامة الفتاوى في التلويح للام من قام بالفعل ذات قام به الفعل اعلم من ان يكون القائم بالفعل  
واحد او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او امانا متعرب من فلان وصيغة منه وجمع معه فان المتعاربة والتعرب لم يقدر والاجتماع





ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الانشائية يجوز ان يعمل معنى نظرا الى الماضي وان  
جعل لفظية نظرا الى حاله وقدم الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضرب مضروب  
ومضرب **قال** الشيخ الرضي هذه الثلاثة عامة اتفاقا من البصريين وهذه الثلاثة محال اسم الفاعل اليها من قصد المبالغة و  
قال سيبويه ان قول فاعل الى قيل او فعل يعمل اليه ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن مفعل وفعل محال اليه اسم الفاعل  
كطريق وكترهم وطبق وفعل فاعل في انما لا ينسب ان اذ كل ما في انية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفاعل بمعنى  
الفاعل كالجليس والخبير فليس للمبالغة فاعل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي من انية المبالغة لفظات الصيغة التي  
بها شيا اسم الفاعل الفعل فان جاء بعده ما منصوب فوعدهم بفعل مقدر وقال البصريون ان يعمل مع جوات التثنية لفظي  
بالمبالغة في المعنى ذلك نقصان وايضا من افزع اسم الفاعل للمشا بفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة  
اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاه لا يعمل معنى  
الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل ومثله لما يشترط به عمله لكن يشترط له معنى الحال والاستقبال  
متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغة المبالغة لا يشترط الاعتدال بابتداء قوله فاعل في معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل  
صيت للمبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشيا اسم الفاعل الفعل قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الدالة على  
التي في اوردت المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن محال الصيغة التي به يشيا بالفاعل اسم الفاعل يناسب ان يعمل بها  
للتفصيل لفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفصيل فالشابهة للمعنوية تحصل بالجر واللام والصيغة التي بها يشيا اسم التفصيل  
الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة توثرت متفاني العمل لعدم دلالة فعل عليها وبالمبالغة والزيادة بدون الصيغة  
ومما يوجب ضعفها علما بالاعتبارين فانه قد قيل في ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية كعمل الاسم لمبيد عن مشابهة  
الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية قوله لم يردم طريق العمل الى صيغة المفرد ولا وجه لاياد وجعل المعنى و  
جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما ان في جمع السلامة فظاهر بقا صيغة الواحد التي بها كان اسم  
الفاعل يشيا بالفعل واما جمع المكسر فلو كان فرع الواحد قوله مع العمل في محموله ينسب على المعنوية اشارة الى ان ليس المراد  
مطلق العمل بل العمل الى اس وهو ينسب على المعنوية اذ لا يحدث مع عمله رفع الفاعل لان هذه الاستطالة الصفة بذكرهم  
ولكان العمل ليس على الاطلاق كالتعريف ليس المراد بطلان ذلك التعريف باللام ينبغي ان يقتضيه بكمالية الشيخ الرضي حيث  
قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالفعل نصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قوله يوم الجمعة مضروب منه  
والتا ديب مضروب ليس واقعا على شي مع انه اسم مفعول قلت لا نعم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع فيه  
فيه على احد قوله فيه ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي لا عمل التا ديب فتوله له غلة له فلا يشك بخرج مضروب في  
قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتا ديب مضروب له وهذا وسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب قوله اي في العمل  
اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للمهد والمهد هو النصب المذكور في اسم الفاعل او موصوف من المضاف اليه وفيه  
اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى شئ لاسيما معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الانشائية يجوز ان يعمل معنى نظرا الى الماضي وان  
جعل لفظية نظرا الى حاله وقدم الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية قال كضرب مضروب  
ومضرب قال الشيخ الرضي هذه الثلاثة عامة اتفاقا من البصريين وهذه الثلاثة محال اسم الفاعل اليها من قصد المبالغة و  
قال سيبويه ان قول فاعل الى قيل او فعل يعمل اليه ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن مفعل وفعل محال اليه اسم الفاعل  
كطريق وكترهم وطبق وفعل فاعل في انما لا ينسب ان اذ كل ما في انية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفاعل بمعنى  
الفاعل كالجليس والخبير فليس للمبالغة فاعل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي من انية المبالغة لفظات الصيغة التي  
بها شيا اسم الفاعل الفعل فان جاء بعده ما منصوب فوعدهم بفعل مقدر وقال البصريون ان يعمل مع جوات التثنية لفظي  
بالمبالغة في المعنى ذلك نقصان وايضا من افزع اسم الفاعل للمشا بفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة  
اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاه لا يعمل معنى  
الماضي كاسم الفاعل قال مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل ومثله لما يشترط به عمله لكن يشترط له معنى الحال والاستقبال  
متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغة المبالغة لا يشترط الاعتدال بابتداء قوله فاعل في معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل  
صيت للمبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشيا اسم الفاعل الفعل قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الدالة على  
التي في اوردت المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن محال الصيغة التي به يشيا بالفاعل اسم الفاعل يناسب ان يعمل بها  
للتفصيل لفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفصيل فالشابهة للمعنوية تحصل بالجر واللام والصيغة التي بها يشيا اسم التفصيل  
الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة توثرت متفاني العمل لعدم دلالة فعل عليها وبالمبالغة والزيادة بدون الصيغة  
ومما يوجب ضعفها علما بالاعتبارين فانه قد قيل في ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية كعمل الاسم لمبيد عن مشابهة  
الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية قوله لم يردم طريق العمل الى صيغة المفرد ولا وجه لاياد وجعل المعنى و  
جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما ان في جمع السلامة فظاهر بقا صيغة الواحد التي بها كان اسم  
الفاعل يشيا بالفعل واما جمع المكسر فلو كان فرع الواحد قوله مع العمل في محموله ينسب على المعنوية اشارة الى ان ليس المراد  
مطلق العمل بل العمل الى اس وهو ينسب على المعنوية اذ لا يحدث مع عمله رفع الفاعل لان هذه الاستطالة الصفة بذكرهم  
ولكان العمل ليس على الاطلاق كالتعريف ليس المراد بطلان ذلك التعريف باللام ينبغي ان يقتضيه بكمالية الشيخ الرضي حيث  
قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالفعل نصب قال لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قوله يوم الجمعة مضروب منه  
والتا ديب مضروب ليس واقعا على شي مع انه اسم مفعول قلت لا نعم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع فيه  
فيه على احد قوله فيه ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي لا عمل التا ديب فتوله له غلة له فلا يشك بخرج مضروب في  
قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتا ديب مضروب له وهذا وسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب قوله اي في العمل  
اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للمهد والمهد هو النصب المذكور في اسم الفاعل او موصوف من المضاف اليه وفيه  
اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى شئ لاسيما معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

في قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الدالة على

في قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الدالة على

في قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الدالة على





فانضيف حاصل في الصفة بنحو زعمه سبويه ولكن على وجه كافى من وجه فانه قد قيل انما يصدق على قولنا الزيدان احسن  
وجها من ان لا يتحقق فيه وجه الاستلزام وهو عدم انضيفه ينبغي ان يكون مقبلا من وجه قوله لا يتحقق فيه وجه منتهى الاستلزام  
لم يكن في الصفة بسبب الاسم والصفة وجهه بان لم يحدث قوله على وجه وليس مستقبلا لاجل اجتماع الضميرين فان كان  
زيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بالمتحقق كافي في جانب الابهاء قوله لان الضمير به بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل له  
بالوصف والربط كغيره من واحد فاما ان ضمير آخر للربط زيادته على القدر المحتاج اليه قوله لا يستلزم على غيره زيادته على قدر الحاجة فيشير  
الى ان ذلك انما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاما ان  
في المعول للربط زيادته على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيادته من وجه احسن من زيادته من وجه ابيه لان ايتان الضميرين مستبعدا للربط  
لتعيين الابهاء بتعيين الوجود او قبيل زيادته من وجه الابهاء لا يتعين الابهاء ولا الوجه قوله لعدم الربط بالموصوف فاذن ضمير الموصوف  
عن المعول مرفوعه فيجب لانه لا للربط بالاضافة بخلاف ان لم يزل من قبيل حذف الربط بالاضافة قبل الربط به  
واللام فان قلت الالف واللام في الوجهين هما الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان التبع هو الضمير  
الذي يشير به الربط لفظا وايتان عليه كونه رابطا معنويا واليه يشير قول المتقدم من عدم الربط بالموصوف لفظا لا معنويا  
باللفظ لا بغيره والربط المعنوي قوله متى رقت على الصفة والصفة المتبادر من رقتا فاما بعد ايهما رقتا فانه قد قيل انما  
بذلك ان يكون المعول لا ينفصل عن ايتان فيقال يلزم عدم الفصل والتباس البديل بالفاعل قوله ضمير الضمير بالموصوف ليس ذلك  
في جميع الصور بل انما جازا ساء الصفة الى الضمير بسبب بعد اساءه الى سبب الكونه في اللفظ جازا على السبب جازا ولفظا او  
وفي المعنى والى على صفة في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد من الوجه فانه يمكن كونه وجها ولا تخو يد فيضها  
اى يجمع فان لم يجر في اللفظ على سبب تخو يد وجه حسن او جوت لكنها لم تدل على مقتضى في ذاته لم يجر استلزام الضمير انما يجمع  
اسود وخرس فلام الاخ وزيد ايضا في الثور زيد صغر خلا لا لا معنوي للمع الابهاء صاحب سبب صفت بالوصف المذكور فيجب  
ان يحصل صفة بسبب صفة فيضها ضمير نفسه فلم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في تخو يد ايضا  
ثوره على صفة في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معني كونه صاحب ثور من كون ثوره كونه صاحب ثور لانه صاحب سبب  
واما حسن جنان والكعب لانه كانه على وجه كونه اى هو كرم قوله فيرفعان الفاعل ساءا كانه المعنى الماضي او المعنى المضارع او  
او لاطلاق فان رقتا لانه الى الاحتياج الى شدة زمان فاذا جاز في معناه ما الرفع جاز النصب والجر لا يخاف من افعاله  
يجوز انتقال الضمير اليها من المعول ثم نصب المعول او جره اذا كان يحصل لهما جميعا التقدم وصف بالانصاف ثم رقتا  
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء كان في غير قائم بالاولا قائم ابن العم المعول ولا مقرب بملوك اخ ولا مشروب بالاخ  
بالمعول نداء كلام الرضى قوله لتقول زيد قائم الاب والمضروب الاب ويرفع الاب والصفة وجهه وفيه ان لا يجر نصب  
الاب ولا يجره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة السبب كما قلنا من الشيخ الرضى انما قوله لى سبب  
لوقال ما اى سبب شق لانه التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع حديد يشي الى تقدير صفة لموصوفه من  
تقدير صفة لموصوف وهو لموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام بالشئ لا ما وقع عليه

فانضيف حاصل في الصفة بنحو زعمه سبويه ولكن على وجه كافى من وجه فانه قد قيل انما يصدق على قولنا الزيدان احسن  
وجها من ان لا يتحقق فيه وجه الاستلزام وهو عدم انضيفه ينبغي ان يكون مقبلا من وجه قوله لا يتحقق فيه وجه منتهى الاستلزام  
لم يكن في الصفة بسبب الاسم والصفة وجهه بان لم يحدث قوله على وجه وليس مستقبلا لاجل اجتماع الضميرين فان كان  
زيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بالمتحقق كافي في جانب الابهاء قوله لان الضمير به بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل له  
بالوصف والربط كغيره من واحد فاما ان ضمير آخر للربط زيادته على القدر المحتاج اليه قوله لا يستلزم على غيره زيادته على قدر الحاجة فيشير  
الى ان ذلك انما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاما ان  
في المعول للربط زيادته على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيادته من وجه احسن من زيادته من وجه ابيه لان ايتان الضميرين مستبعدا للربط  
لتعيين الابهاء بتعيين الوجود او قبيل زيادته من وجه الابهاء لا يتعين الابهاء ولا الوجه قوله لعدم الربط بالموصوف فاذن ضمير الموصوف  
عن المعول مرفوعه فيجب لانه لا للربط بالاضافة بخلاف ان لم يزل من قبيل حذف الربط بالاضافة قبل الربط به  
واللام فان قلت الالف واللام في الوجهين هما الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان التبع هو الضمير  
الذي يشير به الربط لفظا وايتان عليه كونه رابطا معنويا واليه يشير قول المتقدم من عدم الربط بالموصوف لفظا لا معنويا  
باللفظ لا بغيره والربط المعنوي قوله متى رقت على الصفة والصفة المتبادر من رقتا فاما بعد ايهما رقتا فانه قد قيل انما  
بذلك ان يكون المعول لا ينفصل عن ايتان فيقال يلزم عدم الفصل والتباس البديل بالفاعل قوله ضمير الضمير بالموصوف ليس ذلك  
في جميع الصور بل انما جازا ساء الصفة الى الضمير بسبب بعد اساءه الى سبب الكونه في اللفظ جازا على السبب جازا ولفظا او  
وفي المعنى والى على صفة في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد من الوجه فانه يمكن كونه وجها ولا تخو يد فيضها  
اى يجمع فان لم يجر في اللفظ على سبب تخو يد وجه حسن او جوت لكنها لم تدل على مقتضى في ذاته لم يجر استلزام الضمير انما يجمع  
اسود وخرس فلام الاخ وزيد ايضا في الثور زيد صغر خلا لا لا معنوي للمع الابهاء صاحب سبب صفت بالوصف المذكور فيجب  
ان يحصل صفة بسبب صفة فيضها ضمير نفسه فلم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في تخو يد ايضا  
ثوره على صفة في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معني كونه صاحب ثور من كون ثوره كونه صاحب ثور لانه صاحب سبب  
واما حسن جنان والكعب لانه كانه على وجه كونه اى هو كرم قوله فيرفعان الفاعل ساءا كانه المعنى الماضي او المعنى المضارع او  
او لاطلاق فان رقتا لانه الى الاحتياج الى شدة زمان فاذا جاز في معناه ما الرفع جاز النصب والجر لا يخاف من افعاله  
يجوز انتقال الضمير اليها من المعول ثم نصب المعول او جره اذا كان يحصل لهما جميعا التقدم وصف بالانصاف ثم رقتا  
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء كان في غير قائم بالاولا قائم ابن العم المعول ولا مقرب بملوك اخ ولا مشروب بالاخ  
بالمعول نداء كلام الرضى قوله لتقول زيد قائم الاب والمضروب الاب ويرفع الاب والصفة وجهه وفيه ان لا يجر نصب  
الاب ولا يجره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة السبب كما قلنا من الشيخ الرضى انما قوله لى سبب  
لوقال ما اى سبب شق لانه التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع حديد يشي الى تقدير صفة لموصوفه من  
تقدير صفة لموصوف وهو لموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام بالشئ لا ما وقع عليه

فانضيف حاصل في الصفة بنحو زعمه سبويه

فانضيف حاصل في الصفة بنحو زعمه سبويه

فانضيف حاصل في الصفة بنحو زعمه سبويه



والمعنى على ما مضى من ان الاختلاف لا يوجب التفرع والتميز والتميز لم يبين كون بعضهما مالا يقبل الزيادة والنقصان  
كالشيء والبواقي محتملة على التفسير المذكورين في الانتاح قوله اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاختلاف  
لا في ملائمة وهو ملائمة الوقوع فيه قوله اي ليست من غيرهم قال الشيخ الرضوي ويجوز ان يكمل بزيادة اللام ومنه  
وان لم يقدر اخصلا اخرها ما من كلام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم قوله اي الاشكال شئ فان قلت المضاف اليه لا يضاف  
الا اذا حوّل من التثنية او تثنى او اثنى باضافة متعلما وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضوي ولما لم يبين  
المعنى فيها ذكره من الوجه باذهب اليه التفسير في الجمع واخواته من كونها معرفة بتقدير الاضافة مع حوّلها من تلك الوجه  
ثم قال ولم يخصص منه التثنية كون افعلى من غير تصرف فاستشبع واما جوارفها فاذن من ثنوين الصرف فاجاز جرح اليها  
لزال الساكنين في غير المصروف ثم شغل لفظا بكونه متوقفا معنى بالفرعية فوض التثنية من الياء وانت خبر بانه لا حاجة  
الى العذر لان المختص ثنوين التثنية لا ثنوين العوض وبما نظر ان ما قيل ارد عليه انه لا بد من توضيح المضاف اليه واجيب  
بانه لم يخصص لان المضاف غير مصرف متساو لثنوين ويتفرض بالتوضيح في جوارفها من جعله ثنوين العوض على انه لا يخفى  
من البناء على الضم ليس على ما ينبغي قوله اي احد بها زيادة موصوفة المقصودة باشارة الى وضع ما قيل بالجمع على تقدير  
على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر للمعنى المفعول وجعل باضافة الى الزيادة بيانية و  
ما ذكره حصل الاضافة البيانية وقوله واجيب في الحاشي الهندية بوجه ثلثة احدى احدى المضاف من احدى هما اي  
تقصد احدى هما واثنى في حذف المضاف من ان يقصد اي احد هما وتقدم واثنت جعل قوله ان يقصد  
مجدد الجار اي احد بها حاصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لغيره  
لا تخصيص قوله باعتبار حقيقة اي تحقق ما اضيف اليها اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل  
والناسب بقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخل المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المصروف لا باعتبار  
المراد قوله والا اي وان لم يعتبر حقيقة في ضمن بعضهم بل يعتبر حقيقة في ضمن جميع الافراد قوله خرج عنهم والا يلزم كونه  
اخا لنفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه كان كونه قوله لعدم ذكر المفضل عليه  
بعد بما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقه قاسم التفضيل المعروف باللام فاذا لم يكن المفضل  
عليه مذكور لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيل لئلا كانت مائة من مطابقة الصفة لوصفها وفيه ان عدم  
ذكر المفضل عليه في القسم الاول سمى وفي الثاني تم كيف واللام فيه لعدم وجوده افعلى المذكور معه المفضل عليه فيكون  
المفضل عليه مذكور بمعنى فيكون من افعلى المضاف الذي لا يلاحظه من المفضل عليه وذو من في الاضافة  
على افعلى مع اللام معوضا لاشارة اللام العددية الى افعلى المذكور معه المفضل عليه والضم قال الشيخ الرضوي واما مع اللام  
ضموني حكم المذكور الى قوله الا بعد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد ما اذا كان المفضل عليه مذكورا  
لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون مذكورا لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كافي للاضافة التي يكون المقسم منها  
على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اشارة باللام الى افعلى المذكور معه من قول ليس من الاكثر معنى قوله المرفع

منه قوله اي احد بها حاصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لغيره  
لا تخصيص قوله باعتبار حقيقة اي تحقق ما اضيف اليها اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل  
والناسب بقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخل المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المصروف لا باعتبار  
المراد قوله والا اي وان لم يعتبر حقيقة في ضمن بعضهم بل يعتبر حقيقة في ضمن جميع الافراد قوله خرج عنهم والا يلزم كونه  
اخا لنفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه كان كونه قوله لعدم ذكر المفضل عليه  
بعد بما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقه قاسم التفضيل المعروف باللام فاذا لم يكن المفضل  
عليه مذكور لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيل لئلا كانت مائة من مطابقة الصفة لوصفها وفيه ان عدم  
ذكر المفضل عليه في القسم الاول سمى وفي الثاني تم كيف واللام فيه لعدم وجوده افعلى المذكور معه المفضل عليه فيكون  
المفضل عليه مذكور بمعنى فيكون من افعلى المضاف الذي لا يلاحظه من المفضل عليه وذو من في الاضافة  
على افعلى مع اللام معوضا لاشارة اللام العددية الى افعلى المذكور معه المفضل عليه والضم قال الشيخ الرضوي واما مع اللام  
ضموني حكم المذكور الى قوله الا بعد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد ما اذا كان المفضل عليه مذكورا  
لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون مذكورا لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كافي للاضافة التي يكون المقسم منها  
على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اشارة باللام الى افعلى المذكور معه من قول ليس من الاكثر معنى قوله المرفع



[illegible]











اصطلاح انفسيين والفرق بين الفعل موضوع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ومفعول وجود النفس  
مستند بان الدلالة في الارادة تابعة لما حيث لا ارادة لادلاله كذا قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة  
ليست تابعة لادارة بل تحقيق بدون الارادة على ما يصح به العلامة القضاة في النطق والشايع قدس سره في  
صدر الكتاب وينبغي عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل ليس ان  
لم يعم فهو صوابا عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها صحت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكر وفيه ان  
الاجابة ليست بدلول الفعل بل بدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين وينبغي بطلان الملازم  
عند النفاة بخلاف ان لا يكون فاعلا في الاستلزام بالنفس والملازم للمطابقة لا يخرج منهم بذلك هكذا ذكر وفيه ان  
يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والاحتمال انما يستلزم ان الموضوع يستلزم المطابقة لان يقال المعنى بالاستلزام  
ان يفهم الجواز والملازم في ضمن الكل والملازم لا مطلق للاستلزام وعدم التعبير بالاستلزام ليس قولنا بعدد وبانه  
لوسلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامها للمطابقة استلزاما للمطابقة الحقيقية والتقديرية على ما اشار اليه في  
الافتقار الى في التهديب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعاً اذ هي عبارة عن ان يكون الفاعل  
لا يستعمل فيه كان والا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستقلاً فيه ولا يعني ان هذا هو الاستلزام ان لا يكون النفس فهم الجواز  
واللازم في ضمن الكل والملازم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامها للمطابقة بالمادة بمعنى ان  
النفس والملازم يجب ان يحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا يستلزم عدم فهمنا في الكل والملازم قوله  
فلا يستلزم بانما الفرقانية اي اذا كانت النسبة آتية للملاحظة فيها لا يستلزم بالمفهومية اذ لا بد في المستقل  
بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا للملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصداً وبالذات قوله فالمراد بمعنى في  
نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصداً بالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظاً قصداً وبالذات قوله المعين  
ان يكون به الحدث اذا النسبة لا تقطع ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان ولا يلزم آخر  
الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث قوله ليس معناه المطابق او ليس المعنى المطابق  
قصداً وبالذات ان التبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابق وحمل الالفاظ على التبادر واجب سيما في التبرعات  
الاشهر من التبادر هذه القرينة قوله خرج بهذا التقدير اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلاً  
بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظاً قصداً وبالذات بل ملحوظاً للملاحظة عطفاً على قلت المابة المطلق المشترك بين  
الابتداءات الخ في صفة المتعلق للملاحظة متعلقة تمام معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باختيار المعنى تفهمني والا  
على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الالبته مستقلاً بالمفهومية ثم كيف ولو كان كذلك  
لزم كون الالبته الخ في ملحوظاً قصداً و ملحوظاً تبعاً في جملة واحدة ولو يرد ما قلنا ما ذكره الشافعي قدس سره في  
الاسم حيث تب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصداً وعدمه حيث قال اذ الملاحظة العقل قصداً وبالذات كان  
معنى مستقلاً بالمفهومية واذا الملاحظة العقل من حيث هو حالة بل السيرة والبصرة مثلاً وجعلته لتعرف حالها كان معنى

مع الفاعل

المراد من قوله لا بد في المستقل بالمفهومية ان لا يكون ملحوظاً للملاحظة غيره بل يكون ملحوظاً قصداً وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظاً قصداً وبالذات قوله المعين ان يكون به الحدث اذا النسبة لا تقطع ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان ولا يلزم آخر الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث قوله ليس معناه المطابق او ليس المعنى المطابق قصداً وبالذات ان التبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابق وحمل الالفاظ على التبادر واجب سيما في التبرعات الاشهر من التبادر هذه القرينة قوله خرج بهذا التقدير اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلاً بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظاً قصداً وبالذات بل ملحوظاً للملاحظة عطفاً على قلت المابة المطلق المشترك بين الابداءات الخ في صفة المتعلق للملاحظة متعلقة تمام معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باختيار المعنى تفهمني والا على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الالبته مستقلاً بالمفهومية ثم كيف ولو كان كذلك لزم كون الالبته الخ في ملحوظاً قصداً و ملحوظاً تبعاً في جملة واحدة ولو يرد ما قلنا ما ذكره الشافعي قدس سره في الاسم حيث تب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصداً وعدمه حيث قال اذ الملاحظة العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية واذا الملاحظة العقل من حيث هو حالة بل السيرة والبصرة مثلاً وجعلته لتعرف حالها كان معنى

[illegible]

\_\_\_\_\_







[illegible][illegible]



الاربع في صياحه ورواها يكون بناءه على بنا المصارع واداره فامضى كون بناءه على الحركة المشابهة المصارع قلت سنا  
انه نظري في الابداء حاله ليس لها الماضى في الحال ثم ان المصارع اكثره معرب بالحركة واداره هو عرض منها ولا اكثر حكم الكل بخلاف  
بناءه على السكون فانه قليل ولا يقتضيه كذا وكذا اعراضه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوزم عليه ليس لازما ولا  
غالب فانه في ما قيل منه المشابهة انما يقتضى البناء على الحركة لو لم يكن المصارع معربا او معربا على السكون اصله بل كان  
متحركا وانما ليس كذلك لان المصارع المتصل به يكون مع اللون بمعنى على السكون والمصارع الداخل عليه الجوزم معرب  
وخطا الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة ولي من رعاها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما تم لو ثبت  
ان بناء مصيعة المصارع سابق على بناءه في الماضى وهو غير معلوم ثم ان مشابهة بالمصارع اولى بالاعتبار لما بينها  
من الوجهة من مشابهة بالاسم في الوقوع موقعة قوله وشهرا وجرا لانظر في النقط ما يعطى عليه فاما ان يقال  
قوله موقع الاسم بغيره غير واصله لا اسم فيكون معطوفا عليه باعتبار الال والمان بقدرتي وقومعه لولا فيكون معطوفا  
على قوله في وقومعه قوله كراهية بالتون معقول له بقوله معنى على السكون وقوله ارجع اربع بالنصب معقول به لقوله  
كراهية فان قلت لزم ارجع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في تحركه وبركة قلت لا اعتبارا بالحركة الاخرى ومنها ما  
وعيد لزم وجهه للكلمة لزم والما بالوقف فان قيل السكون في مثل حزين عارضى لا اصلى فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم  
ما يجمع فيه تحركات فينبغي ان لا يجمع فيه قلت كون السكون فيه عارضى تم كيف وقد حصل بالانصال باهو جوا الكلمة بدل  
عليه القوم الحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا رواه واو فيه وان قل اني قلت فيه ان بناءه ثابت لو كان اصل  
قولا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفع للالف وليس كذلك بل اخذ قولنا لا يتحولان فذنت التاء وصار الالف  
موقوف وسقط الفون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في حزين لان ضرب كانه مفتوح الباء فلما اتصل  
به الفون سكن الباء فحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالانصال باهو جوا الكلمة لا يجوز فيه كون عارضى بدل عليه جود  
الالف في نحو رمتا فان عدته باعتبار ان التاء كانت ساكنة مفتوحة لاجل الالف في ساكنة حكمها مع ان الفتحة حصلت بما  
هو جوا الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في حزين له جتان جته وعنده بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهه اصلية بان لم  
بالانصال باهو جوا الكلمة واعتبار جته وعنده وجب الشغل فبالضرورة اعتبرت جته اصلية رعا الشغل ومرتبة اصلية  
وجب الشغل فاعتبرت جته وعنده رعا الشغل قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بعد بحيث يطبق على المجموع فحصل فلما  
نفتق بمثل ذهب فوس قوله اخر ارض من حزين اي من حزين مثل حزين من الحزم المذكور وهو الباء على الفتح فانه لو قيل  
بني على الفتح مع غير الضمير لم يفرح حزين مثل حزين من الحكم مع انه بني على الفتح قوله فانه ايضا بني على الفتح اي كماله ضربه  
بني على الفتح فانه اتصل بالضمير حزين الباء فاقبل الالف ايتم واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتعريفها تقديرى معللا  
عليه الظاهر بانه بخلاف خلاف فانه كان قبل اتصال الالف موقوفا الاخر فلما اتصل به الضمير آخره لاجل الالف بعد دخول العامل حزا  
كسرة الاحواب فانه لا يتصل بحركته الواحدة بحركتين معا وهذا التقدير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير  
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون في البناء التقديرية نظيره غدا في حالة الجوزم ان كسرة الهم فيه مما اقتضاه الالف

الاربع في صياحه ورواها يكون بناءه على بنا المصارع واداره فامضى كون بناءه على الحركة المشابهة المصارع قلت سنا  
انه نظري في الابداء حاله ليس لها الماضى في الحال ثم ان المصارع اكثره معرب بالحركة واداره هو عرض منها ولا اكثر حكم الكل بخلاف  
بناءه على السكون فانه قليل ولا يقتضيه كذا وكذا اعراضه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوزم عليه ليس لازما ولا  
غالب فانه في ما قيل منه المشابهة انما يقتضى البناء على الحركة لو لم يكن المصارع معربا او معربا على السكون اصله بل كان  
متحركا وانما ليس كذلك لان المصارع المتصل به يكون مع اللون بمعنى على السكون والمصارع الداخل عليه الجوزم معرب  
وخطا الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة ولي من رعاها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما تم لو ثبت  
ان بناء مصيعة المصارع سابق على بناءه في الماضى وهو غير معلوم ثم ان مشابهة بالمصارع اولى بالاعتبار لما بينها  
من الوجهة من مشابهة بالاسم في الوقوع موقعة قوله وشهرا وجرا لانظر في النقط ما يعطى عليه فاما ان يقال  
قوله موقع الاسم بغيره غير واصله لا اسم فيكون معطوفا عليه باعتبار الال والمان بقدرتي وقومعه لولا فيكون معطوفا  
على قوله في وقومعه قوله كراهية بالتون معقول له بقوله معنى على السكون وقوله ارجع اربع بالنصب معقول به لقوله  
كراهية فان قلت لزم ارجع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في تحركه وبركة قلت لا اعتبارا بالحركة الاخرى ومنها ما  
وعيد لزم وجهه للكلمة لزم والما بالوقف فان قيل السكون في مثل حزين عارضى لا اصلى فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم  
ما يجمع فيه تحركات فينبغي ان لا يجمع فيه قلت كون السكون فيه عارضى تم كيف وقد حصل بالانصال باهو جوا الكلمة بدل  
عليه القوم الحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا رواه واو فيه وان قل اني قلت فيه ان بناءه ثابت لو كان اصل  
قولا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفع للالف وليس كذلك بل اخذ قولنا لا يتحولان فذنت التاء وصار الالف  
موقوف وسقط الفون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في حزين لان ضرب كانه مفتوح الباء فلما اتصل  
به الفون سكن الباء فحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالانصال باهو جوا الكلمة لا يجوز فيه كون عارضى بدل عليه جود  
الالف في نحو رمتا فان عدته باعتبار ان التاء كانت ساكنة مفتوحة لاجل الالف في ساكنة حكمها مع ان الفتحة حصلت بما  
هو جوا الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في حزين له جتان جته وعنده بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهه اصلية بان لم  
بالانصال باهو جوا الكلمة واعتبار جته وعنده وجب الشغل فبالضرورة اعتبرت جته اصلية رعا الشغل ومرتبة اصلية  
وجب الشغل فاعتبرت جته وعنده رعا الشغل قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بعد بحيث يطبق على المجموع فحصل فلما  
نفتق بمثل ذهب فوس قوله اخر ارض من حزين اي من حزين مثل حزين من الحزم المذكور وهو الباء على الفتح فانه لو قيل  
بني على الفتح مع غير الضمير لم يفرح حزين مثل حزين من الحكم مع انه بني على الفتح قوله فانه ايضا بني على الفتح اي كماله ضربه  
بني على الفتح فانه اتصل بالضمير حزين الباء فاقبل الالف ايتم واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتعريفها تقديرى معللا  
عليه الظاهر بانه بخلاف خلاف فانه كان قبل اتصال الالف موقوفا الاخر فلما اتصل به الضمير آخره لاجل الالف بعد دخول العامل حزا  
كسرة الاحواب فانه لا يتصل بحركته الواحدة بحركتين معا وهذا التقدير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير  
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون في البناء التقديرية نظيره غدا في حالة الجوزم ان كسرة الهم فيه مما اقتضاه الالف



[illegible]

بما هو خارج من المبحث أو ما هو لبيان المشابهة لطلق الاسم فالخصوص وشابهة لطلق الاسم على الوقوع لخصوص مطلق  
المشابهة ولا المشابهة التي منه وما ذكرنا من أن ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره إنما يكون لوقوعه من قوله قد  
أخرج عبارة المتن بزيادة المصنف استفاد من كلمة فاعن الاستقانة لعدم اختصار وجه المشابهة في الاشتراك لخصوصه ليس  
وسوف لأن المصنف قد شابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصدا حيث لعل والاستقبال ليس على ما ينبغي قوله  
شتر كما بين زمان في الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببا لتحقيق مقابلة بينهما لوقوعه وجه شبهة كان قوله لوقوع الاسم  
آه بيان حقيقة الاسم هي نشأ لكون المصنف مشبها بوجه شبهة "الاشتراك الظلي الصادق على الاشتراكين في معنى كان وجه  
الشيء في زيد كما لا سراجي الشبهة الكلية الصادقة على الشيئين "الاشارة إلى صفة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك  
المصنف بين زمان في الحال والاستقبال إنما عناه فلا سراجي الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي  
مع قوله بين زمان في الحال والاستقبال معنى على التسامح والمراد بين العيين المركب احدهما من زمان الحال والاخر من زمان  
الاستقبال وما ذكرنا من دفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه شيئا كما اشارت اليه وجه شبهة وهو يجب ان يكون مشتركا بين شيئين  
والشبهة ولا اشتراك بين زمان في الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المصنف والاسم فقد اخرج عبارة المتن "انهم من الاما  
على التقييد المحل وبقره مشتركا بين زمان في الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا يتحقق الترخيص على وجه الاشتراك بين  
معنى دخل في الصباح ومعنى صار قوله على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الرغزاني لا يطلق عليه ما يطلق على  
شتر على اوزاره انتهى تليل وهو الامم عند بعض محققين ويستدل عليه بأنه لو لم يكن كذلك لزم التكرار والتناقض في مثل  
يفعل الآن او قد انشأ بيان اللزوم اما التكرار فانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه اية  
يتم ان يكون له في احتمال الجواز او اذ اقبل عند لزوم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في المستقبل وفيه لا يتم ان يكون  
لا اذ اقبل في وقتيل هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل قال الشيخ الرضوي وهو قوي لما اذا خلا عن القرائن لم يحل الا على الحال  
ولا يعرف الى المستقبل الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والجواز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما لا يخفى  
هو حقيقة في المستقبل مجاز في الحال لخاصة الحال حتى اختلف العقلاء وفيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موهوب بل هو  
بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف شتى والحال عند النجاة يحتمل ان يختلف في كونه زمانا بل هو على جنتي الآن من الزمان  
يعني الآن سواء كان الآن يعني زمانا والى لشيء مشترك بين الزمان من ثم يقول ان يصح في تلك زينة يصلي حال مع ان بعض صلوة  
نامس وبصريح ما يجمعوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة والمتتالية واقعة في الحال قوله ذلكما يشابهة ليس مطوقا على قوله  
هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك قوله لوقوع الفعل مشتركا بل الواو منه كالواو في قوله وهذه المشابهة لشيئا  
وكونه غير متعلق بما قبله قوله بحد معانية أي احد كان من المعاني الثلاثة والابدية وتخصيصه بالكل إنما يكون بالقرائن قوله  
واما عرف بشابهة الاسم أي اخذ للشيء به في تعريفه ولم يأخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا لانه لا يصلح المشابهة لشيء  
آخر ان يكون المضارعة بمعنى آخر فلهذا دخل في اخذ للشيء به في التعريف اذ لو كان المضارعة بمعنى آخر لما تعين أحد شيئا  
فيه ثم اورد على المحصر ليل يقول ان معنى المضارعة محصر فليس معنى المضارعة لغة في المشابهة لوجب ان الاسم مضارعا لا

الاشارة الى ان قوله لوقوع الفعل مشترك بين زمان في الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المصنف والاسم فقد اخرج عبارة المتن "انهم من الاما  
على التقييد المحل وبقره مشترك بين زمان في الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا يتحقق الترخيص على وجه الاشتراك بين  
معنى دخل في الصباح ومعنى صار قوله على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الرغزاني لا يطلق عليه ما يطلق على  
شتر على اوزاره انتهى تليل وهو الامم عند بعض محققين ويستدل عليه بأنه لو لم يكن كذلك لزم التكرار والتناقض في مثل  
يفعل الآن او قد انشأ بيان اللزوم اما التكرار فانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه اية  
يتم ان يكون له في احتمال الجواز او اذ اقبل عند لزوم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في المستقبل وفيه لا يتم ان يكون  
لا اذ اقبل في وقتيل هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل قال الشيخ الرضوي وهو قوي لما اذا خلا عن القرائن لم يحل الا على الحال  
ولا يعرف الى المستقبل الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والجواز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما لا يخفى  
هو حقيقة في المستقبل مجاز في الحال لخاصة الحال حتى اختلف العقلاء وفيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موهوب بل هو  
بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف شتى والحال عند النجاة يحتمل ان يختلف في كونه زمانا بل هو على جنتي الآن من الزمان  
يعني الآن سواء كان الآن يعني زمانا والى لشيء مشترك بين الزمان من ثم يقول ان يصح في تلك زينة يصلي حال مع ان بعض صلوة  
نامس وبصريح ما يجمعوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة والمتتالية واقعة في الحال قوله ذلكما يشابهة ليس مطوقا على قوله  
هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك قوله لوقوع الفعل مشترك بل الواو منه كالواو في قوله وهذه المشابهة لشيئا  
وكونه غير متعلق بما قبله قوله بحد معانية أي احد كان من المعاني الثلاثة والابدية وتخصيصه بالكل إنما يكون بالقرائن قوله  
واما عرف بشابهة الاسم أي اخذ للشيء به في تعريفه ولم يأخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا لانه لا يصلح المشابهة لشيء  
آخر ان يكون المضارعة بمعنى آخر فلهذا دخل في اخذ للشيء به في التعريف اذ لو كان المضارعة بمعنى آخر لما تعين أحد شيئا  
فيه ثم اورد على المحصر ليل يقول ان معنى المضارعة محصر فليس معنى المضارعة لغة في المشابهة لوجب ان الاسم مضارعا لا



[illegible][illegible]



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...

واحد من كل تسعين سدا متراج قوي الاثر الى سقوط في الوقت والاضافة من اللام والضعف الاستراج لم يعرب على التسعين كما عرب  
على تاء التانيث وحاصل هذا كره الشراج الرضي ان الاستراج بين الفصل والنون الحان قويا كما بين الاسم والحرف في قائمة وبصري  
فيمضي ان يميل النون على الاعراب كما فيها وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتسعين في ان يميل الاعراب على حرف قبل النون كما في الام  
التسعين فادرج الحكم في النساء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء ورفعا في الاعرابية مع الى اصل الجذر وان مع اجزاء  
الاعراب على الاخر ولم يجره بعبارة اخرى من جهة اختلاف الاسم فان اصل في الاعراب نهما الامكان يعبر احدهما فان صار احدهما سدا بميل  
الحكمة التي صارت بمنزلة جزء منه على الاعراب ولم ينظر الى انه كناية باسم على ان الفعل مع النون منه مانع عن جعل الآخر على الاعراب هو  
شغل آخره بالحركة ليجعل الفرق فالدليل الذي ذكره الشيخ قدس سره في بعض مقدمات اخرى معلومة من المقام اليه وهو مع ان اصل  
في الفعل البناء فيكون في رجو على الاصل او في مقتضى قاتيل نوح واصل دليل الشرح قدس سره لزم عدم جواز ابدال الاعراب على قاتيل  
التسعين في نحو جاني زيد وبيت زيد ومررت بزيد لان التسعين لشدة اتصاله بالاسم فيه تارة لجزئية فحينئذ ان الملازمة كمنوعة كيف وانما  
في الاسم الاعراب فوجي بعد الامكان كونه معربا وايضا لا يزم من عدم اجزاء الاعراب مانع في الفعل عدم اجزائه فيما ليس فيه ذلك كما  
وكذا للملازمة في قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على ما يصح في تارة قائمة لان كلاهما كناية اخرى تحية وكذا في قوله وايضا قائمة فالزم منه  
تعدد الاعراب وهي التوجيه البناء الملازمة منوعة اما الاول في نفسه ما ذكره اما الثانية فاسند كيف والاصل في الفعل البناء فيكيفية ادنى  
باحث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد شدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامته شدة الاتصال كون التانيث توكيدا للعلو  
لما بين الموك و التانيث من الارتباط والاشتراك اذ محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فزع كونه بمنزلة الجزء يكون  
فاحلا لان الفعل كما جاز من الفعل يميل على ذلك اسكان اللام في ضربت ودون ضربك فترجع على التوكيد فيها هو كلمة الواحدة  
والاشتراك اتصال نون الوقاية ومنه الفعل ليس يحتاج من تلك العلامة فافرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية و  
خيمه الفعل ففرق بين على الدليل الحكم غير مشهور كما قيل قوله ولان نون جمع المونث دليل على بناء المضارع واذ اتصال به نون  
جمع المونث كان قوله لان التاكيد دليل على بناء المضارع اذ اتصال به نون التاكيد لان الطلب بناء المضارع اذ اتصال به نون  
من نون التاكيد ونون جمع المونث فادرو دليل على كلا الامر من فالطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان المطلوب له كل واحد  
من الامر من وليس المطلوب مجموع الامر من فادفع ما قيل وانت تعلم ان انصواب ترك اللام بل ترك قوله لان  
عطف نون الجمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع وليسا واحدا بناء على ان الدعوى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النون  
به وبولايته بكون احدهما من العطف والمعطوف عليه في مجموعهما واحدا لان لغيره ان يكونا واحدا من حيث تعلق ثابت به الدعوى  
اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جارية بعينه في نون جمع المونث والمذكور في جميع المونث ما علامته في نون التاكيد حيث  
يقال لا سمعنا يقتضي ثبوته ما قبلها ومع وجود الفعل لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه نعم ان الاصل في الفعل البناء فيكيفية ادنى باعني  
لعلنا في ما قيل به وعليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعدد الاعراب وهو لا يوجب البناء اذ قال الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المونث  
ايضا فاجمده على ان اللام لما سكن للملحقة وان لم يجمع فيه اربع حركات محلا على ضربين جازية ايهما محلا عليه وقان  
وهو معرب للضعف عند البناء فقد راعى الاعراب لان اسم محلا لاعراب الاعراب السكون ولم يعرض النون من الاعراب فوافنا من اجماع النون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...  
فان الله تعالى قد جعل في كل واحد من خلقه منافع كثيرة لا يحيط بها العقل ولا يحيط بها الحواس...

قوله فلا يتقبل الا حاربا والنصب فلا يتقبل ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجرم فلا اثر العاقل  
فيتمتع ان يحل ما يتقبل العاقل اثر العاقل قوله اي من المضارع ان جعل اللام فيه المصدر والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو  
المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع للمونث فتتبعه الجرح حيث يتقبل جميع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج الجرح  
او الجرح في المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع للمونث وان لم يتقبل كالميل يراو مطلقا بجميع سواء كان مبني  
او معربا قالوا خارج لنون جمع المونث ودون نون التاكيد ليس بسد يد او يصير على المضارع اتصل به نون التاكيد نحو قيل  
يفرض ان يصح جرحه غير بارز في حرفه كثنائية والجمع والمطلب المونث فينبغي ان يكون بالضم وبالفتح لفظا والسكون مع انه ليس  
ثم ان قوله والمقتضى به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريق الشايع قدس سره الا ان الشايع قد اخرج ليعود وذلك في  
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان جملة المصدر لا يترك التتميم فاقيل لو كان المراد بالجمع عن المضارع مطلق  
اصح معر كانا او مبني وكان المراد بالجمع اعم من المونث لاصح تخصيص الاخراج لا اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج  
ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولا استقام قوله فيما بعد والمقتضى به ذلك بالنون وحده فاستعمل المقتضى به ذلك  
ح الاتصال به نون جمع المونث ولا شك ان ليس معر با بالنون ولا يحذفه ليس على ما ينبغي اذ قوله لا استقام غير مستقيم قوله وهو قد اخرج  
آدمه ومقتضى الفتح هو ما سطر بعد المصدر الا ان الشايع منعه من هذا التفسير بحسب الاضافة حيث قال في شرح قول المصنف واذا ضعيف  
الاسم الصحيح وهو في حرفه ما ليس في آخره حرف مدقة بل انما قال جرحه لا يحرف علة ولم يتقبل لانه حرف علة ليس على المضارع الذي  
آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مستقلا مثل جرحي فان آخره واوان قلبت الاخرة يا و لو تعجزا فاعجزا كسرة فانه  
اختلف فمندان الواو الاولى زائدة والثانية فانه كانت الاولى زائدة فاعجزا على تقدير اختياره ان لانه حرف علة وان كانت الثانية  
زائدة فتفسيره فانه الحرف الذي يرد ولا عاب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اصح من حيث الاخراج الا ان يقال  
ما جرح من الزائدة باللام صواب في زائدة لام الكلمة وما ذكرنا ان حرف ما قيل عليه وانت جرحه بان الاختلاف في لانه لا يصدق في شمول  
ايه بلا شبهة قوله اتصل به الواو جرح قوله لان المراد من الجرح ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز لرفع قوله لانه يتصل بغيره  
قوله في حال الجرم لم يتغيره يكون لفظا لفظا باسبغ ذلك كله احد منها يكون لفظيا واخرى بالماكونها لفظين فلفظا ماكونها لفظين  
الضمة والفتحة يكون تقديره انما وقع على المضارع واما الجرم فيكون تقديره بالماكونها لفظين والفتحة والضمير البارز  
لا لا يلفظ به ما دام سببه بفاعته موجودا والوقف والهم بدوام بفاعته وعدم حد الوقف من موضع تقديره لا عاب في غير المصنف  
انما تقديره لا عاب فيما تذكره يقتضيه لغيره كيف والوقف جرحي من جرحيات التقدير او الاستفعال وكون التحريك لا لفظا لفظا  
ملايدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يا منور كيف وحذف حرف الا عاب لا لفظا لفظا السكينة من تقديره لا عاب  
على ما قال به العلامة الشافعي في كتابه اسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الا عاب لا لفظا لفظا السكينة  
حتى لو احدثا ما عايد دون الآخر قوله مثل يضرب مثال يصح الجرح عن ضمير بارز في حرفه وليس مثلا لكون المضارع معر  
بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا من فاعلة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشبهه يكون مثلا  
لا عاب ولا وجه لانه قدس سره مثلا لا عاب وحذف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يجزم مثلا لا يدونه وانت

الاول قوله لا يتقبل الا حاربا والنصب فلا يتقبل ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجرم فلا اثر العاقل  
فيتمتع ان يحل ما يتقبل العاقل اثر العاقل قوله اي من المضارع ان جعل اللام فيه المصدر والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو  
المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع للمونث فتتبعه الجرح حيث يتقبل جميع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج الجرح  
او الجرح في المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع للمونث وان لم يتقبل كالميل يراو مطلقا بجميع سواء كان مبني  
او معربا قالوا خارج لنون جمع المونث ودون نون التاكيد ليس بسد يد او يصير على المضارع اتصل به نون التاكيد نحو قيل  
يفرض ان يصح جرحه غير بارز في حرفه كثنائية والجمع والمطلب المونث فينبغي ان يكون بالضم وبالفتح لفظا والسكون مع انه ليس  
ثم ان قوله والمقتضى به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريق الشايع قدس سره الا ان الشايع قد اخرج ليعود وذلك في  
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان جملة المصدر لا يترك التتميم فاقيل لو كان المراد بالجمع عن المضارع مطلق  
اصح معر كانا او مبني وكان المراد بالجمع اعم من المونث لاصح تخصيص الاخراج لا اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج  
ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولا استقام قوله فيما بعد والمقتضى به ذلك بالنون وحده فاستعمل المقتضى به ذلك  
ح الاتصال به نون جمع المونث ولا شك ان ليس معر با بالنون ولا يحذفه ليس على ما ينبغي اذ قوله لا استقام غير مستقيم قوله وهو قد اخرج  
آدمه ومقتضى الفتح هو ما سطر بعد المصدر الا ان الشايع منعه من هذا التفسير بحسب الاضافة حيث قال في شرح قول المصنف واذا ضعيف  
الاسم الصحيح وهو في حرفه ما ليس في آخره حرف مدقة بل انما قال جرحه لا يحرف علة ولم يتقبل لانه حرف علة ليس على المضارع الذي  
آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مستقلا مثل جرحي فان آخره واوان قلبت الاخرة يا و لو تعجزا فاعجزا كسرة فانه  
اختلف فمندان الواو الاولى زائدة والثانية فانه كانت الاولى زائدة فاعجزا على تقدير اختياره ان لانه حرف علة وان كانت الثانية  
زائدة فتفسيره فانه الحرف الذي يرد ولا عاب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اصح من حيث الاخراج الا ان يقال  
ما جرح من الزائدة باللام صواب في زائدة لام الكلمة وما ذكرنا ان حرف ما قيل عليه وانت جرحه بان الاختلاف في لانه لا يصدق في شمول  
ايه بلا شبهة قوله اتصل به الواو جرح قوله لان المراد من الجرح ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز لرفع قوله لانه يتصل بغيره  
قوله في حال الجرم لم يتغيره يكون لفظا لفظا باسبغ ذلك كله احد منها يكون لفظيا واخرى بالماكونها لفظين فلفظا ماكونها لفظين  
الضمة والفتحة يكون تقديره انما وقع على المضارع واما الجرم فيكون تقديره بالماكونها لفظين والفتحة والضمير البارز  
لا لا يلفظ به ما دام سببه بفاعته موجودا والوقف والهم بدوام بفاعته وعدم حد الوقف من موضع تقديره لا عاب في غير المصنف  
انما تقديره لا عاب فيما تذكره يقتضيه لغيره كيف والوقف جرحي من جرحيات التقدير او الاستفعال وكون التحريك لا لفظا لفظا  
ملايدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يا منور كيف وحذف حرف الا عاب لا لفظا لفظا السكينة من تقديره لا عاب  
على ما قال به العلامة الشافعي في كتابه اسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الا عاب لا لفظا لفظا السكينة  
حتى لو احدثا ما عايد دون الآخر قوله مثل يضرب مثال يصح الجرح عن ضمير بارز في حرفه وليس مثلا لكون المضارع معر  
بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا من فاعلة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشبهه يكون مثلا  
لا عاب ولا وجه لانه قدس سره مثلا لا عاب وحذف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يجزم مثلا لا يدونه وانت

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

سید الشیخ مولانا محمد رفیع الدین صاحب مدظلہ العالی رحمۃ اللہ علیہ

[illegible]



[illegible]

فلا يشك في وجود الخلق من الشبهة في العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فمفهوم الشبهة لا يقتصر  
عليه لا يقتصر على ما قيل وفيه ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادى  
وح يجوز ان يكون الواقعة بعد خبره ايضا بعد ما قران العينة تقتصر على معنى العلم ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب  
الفضل الاول قوله وليست هذه تأكيد للحصر لا يقتصر على ما عرفت الشايع قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم  
هذه اى ان الناحية لانه غاية يتقيد على تقديره العلم في العلم والسند وصاحب العتيل لم يقتضيه الا ان يقال تأكيد للحصر بالنظر في وجود  
لفظ الحق من غير نظري ما ذكره الشايع قدس سره ومعناه ليست ان الحقيقة هذه اى الناحية من الشبهة مستقلة بالاحتمال في الحقيقة  
الماخوذة من الشبهة قوله فانها للرجاء اى لرجاء الدخول وطبع وقوله فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة  
الوقوع اى واما وقوعه داخل حصة الفطن شيئا كان او منفسا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في ما قيل وهذا ما ينبغي  
الموجبه كقولنا ان لا يتصور دون السالبة كقولنا ان لا يتصور فان الغالب والراجح منها هو الاول وقوعه دون الوقوع قوله  
ينحصر في ان العلم بعد العلم هو ان لا يثبت العلم في العلم اذ لا دليل اشعار بان موصول اليها فلا يكون ذلك ما علة اية ما قيل قوله  
لغى مستقبل اى لغى الفضل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا موصلا مطلقا كما قيل اولاً في الدنيا كما قيل قوله والا اى وانما  
لن لا يتصور بلزمه فانما دليل انما هو دليل على نفي التاكيد لا صير على اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء على ذلك  
على انما اذا انما يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فيظهر ان فمضغ الزوم لم يثبت ان يكون في اللاحقة مستقلة  
في النفي الغير المؤيد بمرور في الظاهر قبل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤيد للزم التاكيد في قوله ثم ولن يتصوره اذ لا اصل  
ويرد عليه ان قوله اذ لا يثبت التاكيد فلا موصلا ويرد عليه انه لا يثبت الجزاء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجواب  
الثاني وهو ان النفي المؤيد لو كان لا يثبت عليه انتهى وادى خبره بان يرد انما في غير وارده على ما ذكره في قوله وقد يقال وقد يستدل آه قوله  
وحتى ياذن الانتفاء لم يحط على الجملة ولم يعطى حتى على ان والانتفاء على التاكيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين  
من غير تقديم الجواب وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد ان المقترن على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة  
مواضع وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره قلت ليس بذكره  
بناء على الغيب او اذن كونه سمي لا كونه متعلقا بما قبلها من قبل ذكر الزوم واداة الزوم والاولى ان يقال اى لا يكون  
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى لى بالاحتمال ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون له  
جزءا قبلها فاما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جواب القسم  
الذي قبلها فاما اذا اذن لا يخرج ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله  
فانه اذا اذ اذ ما بعده على ما قبلها الا ان تركه والابتداء بقوله لا لا تضعها آه قوله لا لا تضعها المناسب لقوله لا يكون معموللا  
ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد المورثين للفقين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده اسمها  
اى وقع سابقا عليها واذن تضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لانه اى يكون اذن جوابا لقول القائل يا فضل  
ومدة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وادى نيت ما وعدت صار ذلك جوازا لضعفه ثم انما خلا خبره الى انه لا بد من اذن من تقدم

فلا يشك في وجود الخلق من الشبهة في العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فمفهوم الشبهة لا يقتصر  
عليه لا يقتصر على ما قيل وفيه ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادى  
وح يجوز ان يكون الواقعة بعد خبره ايضا بعد ما قران العينة تقتصر على معنى العلم ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب  
الفضل الاول قوله وليست هذه تأكيد للحصر لا يقتصر على ما عرفت الشايع قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم  
هذه اى ان الناحية لانه غاية يتقيد على تقديره العلم في العلم والسند وصاحب العتيل لم يقتضيه الا ان يقال تأكيد للحصر بالنظر في وجود  
لفظ الحق من غير نظري ما ذكره الشايع قدس سره ومعناه ليست ان الحقيقة هذه اى الناحية من الشبهة مستقلة بالاحتمال في الحقيقة  
الماخوذة من الشبهة قوله فانها للرجاء اى لرجاء الدخول وطبع وقوله فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة  
الوقوع اى واما وقوعه داخل حصة الفطن شيئا كان او منفسا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في ما قيل وهذا ما ينبغي  
الموجبه كقولنا ان لا يتصور دون السالبة كقولنا ان لا يتصور فان الغالب والراجح منها هو الاول وقوعه دون الوقوع قوله  
ينحصر في ان العلم بعد العلم هو ان لا يثبت العلم في العلم اذ لا دليل اشعار بان موصول اليها فلا يكون ذلك ما علة اية ما قيل قوله  
لغى مستقبل اى لغى الفضل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا موصلا مطلقا كما قيل اولاً في الدنيا كما قيل قوله والا اى وانما  
لن لا يتصور بلزمه فانما دليل انما هو دليل على نفي التاكيد لا صير على اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء على ذلك  
على انما اذا انما يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فيظهر ان فمضغ الزوم لم يثبت ان يكون في اللاحقة مستقلة  
في النفي الغير المؤيد بمرور في الظاهر قبل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤيد للزم التاكيد في قوله ثم ولن يتصوره اذ لا اصل  
ويرد عليه ان قوله اذ لا يثبت التاكيد فلا موصلا ويرد عليه انه لا يثبت الجزاء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجواب  
الثاني وهو ان النفي المؤيد لو كان لا يثبت عليه انتهى وادى خبره بان يرد انما في غير وارده على ما ذكره في قوله وقد يقال وقد يستدل آه قوله  
وحتى ياذن الانتفاء لم يحط على الجملة ولم يعطى حتى على ان والانتفاء على التاكيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين  
من غير تقديم الجواب وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد ان المقترن على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة  
مواضع وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره قلت ليس بذكره  
بناء على الغيب او اذن كونه سمي لا كونه متعلقا بما قبلها من قبل ذكر الزوم واداة الزوم والاولى ان يقال اى لا يكون  
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى لى بالاحتمال ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون له  
جزءا قبلها فاما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جواب القسم  
الذي قبلها فاما اذا اذن لا يخرج ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله  
فانه اذا اذ اذ ما بعده على ما قبلها الا ان تركه والابتداء بقوله لا لا تضعها آه قوله لا لا تضعها المناسب لقوله لا يكون معموللا  
ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد المورثين للفقين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده اسمها  
اى وقع سابقا عليها واذن تضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لانه اى يكون اذن جوابا لقول القائل يا فضل  
ومدة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وادى نيت ما وعدت صار ذلك جوازا لضعفه ثم انما خلا خبره الى انه لا بد من اذن من تقدم

فلا يشك في وجود الخلق من الشبهة في العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فمفهوم الشبهة لا يقتصر  
عليه لا يقتصر على ما قيل وفيه ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادى  
وح يجوز ان يكون الواقعة بعد خبره ايضا بعد ما قران العينة تقتصر على معنى العلم ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب  
الفضل الاول قوله وليست هذه تأكيد للحصر لا يقتصر على ما عرفت الشايع قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم  
هذه اى ان الناحية لانه غاية يتقيد على تقديره العلم في العلم والسند وصاحب العتيل لم يقتضيه الا ان يقال تأكيد للحصر بالنظر في وجود  
لفظ الحق من غير نظري ما ذكره الشايع قدس سره ومعناه ليست ان الحقيقة هذه اى الناحية من الشبهة مستقلة بالاحتمال في الحقيقة  
الماخوذة من الشبهة قوله فانها للرجاء اى لرجاء الدخول وطبع وقوله فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة  
الوقوع اى واما وقوعه داخل حصة الفطن شيئا كان او منفسا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في ما قيل وهذا ما ينبغي  
الموجبه كقولنا ان لا يتصور دون السالبة كقولنا ان لا يتصور فان الغالب والراجح منها هو الاول وقوعه دون الوقوع قوله  
ينحصر في ان العلم بعد العلم هو ان لا يثبت العلم في العلم اذ لا دليل اشعار بان موصول اليها فلا يكون ذلك ما علة اية ما قيل قوله  
لغى مستقبل اى لغى الفضل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا موصلا مطلقا كما قيل اولاً في الدنيا كما قيل قوله والا اى وانما  
لن لا يتصور بلزمه فانما دليل انما هو دليل على نفي التاكيد لا صير على اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء على ذلك  
على انما اذا انما يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فيظهر ان فمضغ الزوم لم يثبت ان يكون في اللاحقة مستقلة  
في النفي الغير المؤيد بمرور في الظاهر قبل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤيد للزم التاكيد في قوله ثم ولن يتصوره اذ لا اصل  
ويرد عليه ان قوله اذ لا يثبت التاكيد فلا موصلا ويرد عليه انه لا يثبت الجزاء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجواب  
الثاني وهو ان النفي المؤيد لو كان لا يثبت عليه انتهى وادى خبره بان يرد انما في غير وارده على ما ذكره في قوله وقد يقال وقد يستدل آه قوله  
وحتى ياذن الانتفاء لم يحط على الجملة ولم يعطى حتى على ان والانتفاء على التاكيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين  
من غير تقديم الجواب وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد ان المقترن على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة  
مواضع وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره قلت ليس بذكره  
بناء على الغيب او اذن كونه سمي لا كونه متعلقا بما قبلها من قبل ذكر الزوم واداة الزوم والاولى ان يقال اى لا يكون  
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى لى بالاحتمال ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون له  
جزءا قبلها فاما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جواب القسم  
الذي قبلها فاما اذا اذن لا يخرج ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله  
فانه اذا اذ اذ ما بعده على ما قبلها الا ان تركه والابتداء بقوله لا لا تضعها آه قوله لا لا تضعها المناسب لقوله لا يكون معموللا  
ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد المورثين للفقين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده اسمها  
اى وقع سابقا عليها واذن تضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لانه اى يكون اذن جوابا لقول القائل يا فضل  
ومدة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وادى نيت ما وعدت صار ذلك جوازا لضعفه ثم انما خلا خبره الى انه لا بد من اذن من تقدم









مكة المكرمة ١٤٢٤ هـ

عاشا قنابل من مولانا عصام الدين  
الدين في سنة ١٠٥٠ هـ

[illegible]



مسألة الثاني في معرفة ما يصح من الأدلة في إثباتها ١٣

...

[illegible]









[illegible][illegible]







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

المفعول من مضارعه قوله ما ذكرنا من الباء والواو والاشتمال والواو في وان لم يكن الحال وان لم يجر والوصل والربط في مقام التام  
دون الشدة قوله والعرض من الاشتمال الا ان كان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من  
الفتحة والياء والياء والتاء والتاء قال الشيخ الرضي انما يجر احوال الضم الاصلية بخلاف نحو مريض في جميع الجمل لا ترفع هذه  
الاشتمال التفضيلية على ذلك لوزن استيعادي للاسما تحصيل العرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البني للمفعول بالتصا  
الغير لم يرفع فان قام قونية على كونه مجرولاً لاجازة كخلاص الضم في الواو واخلص الكسر في الياء نحو عدت يامر يرض وبت  
يا عبد وان لم يرفع فوجبت وصبرت قالوا في لانه لا بد لك في الواو من اخلص الكسرة او الاشتمال وفي الياء من اخلص الكسرة  
او الاشتمال للملازمة ليس بالمعنى للعامل فظاهر كلام السيراني ان لا يجب الفرق بل يقع الالتباس اعتد وقوع مثله قوله يتبين العمل  
بأي ما يرغى الفاعل لتعلق الوقوع فلا بد من حو قوب واجد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فيها على امر الامر لم يتوقف  
عليه وقوع الوقوع قوله ما بالهزة قد ينقل المتعدي الى واحد الهزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيداً وتوبا ولم ينقل مستعدي  
اثنين بالهزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأي وعلم وقاسه الاخفش في اخواته الثلاثة التقليدية فحسب وزعم وميل النقل  
بالهزة كسماحي وقيل قياسي في القاصه والمقدم الى واحد والحق انه قياسي في القاصه سماحي في غيره وهو ظاهر من سبب  
هذا كلام الشيخ قوله بالفتحة لغة في بعض شروح اللباب انتهى ان بعضه جد والنقل للفتحة فاصل واستفعل من سبب المتعدي  
تدريجاً وتقريرا والاكثر من لم يعدوه من لان المتعدي ليست فيها مقصودة بالذات بل بعينية شيء آخر جازعاً في باب الفعل ودخل  
انتهى قوله ان حرف الجر قال الشيخ الرضي من حروف الجر معنى الفعل الا الياء وذلك ايضا في بعض الواضع نحو ذهب زيد  
بجمله من تزيده قوله انما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذه النوع من الافعال قوله هذه الثلاثة للظن قال الشيخ الرضي  
افعال القلوب على شدة ضرب اما للظن فقط وهي حركات بمعنى ظن وحال محال وحسب كسب يستعمل على الذي هو ما لم يسم فاعلم  
رأي على ما عمل ظن الذي هو معناه ولم يستعمل معنى علم واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا يعني انهم قالوا  
في ظن بمعنى اليقين الى ظننت التي ملاق حسابه انتهى نظر ان اميل انتهى الشارح في جعل هذه الثلاثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلاثة  
للظن فقط مع ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلاثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم والافتقار في شيء على انه على  
صفة معينة سواء كان مطابقة او لا وهو على واما ما سبب الشئ على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لا كما اذا وجدت شئ على صفة  
نعم ان تعليه عليها بعد ان لم يكن معلوماً قوله حيث الاخبار بها ناشئة من قيد بلان المقصود بيان ان حكم الحكم لم يفسد الجرح للبداء واجبا  
بعلوم وانظروا لما يقربا الواضع نفس الامر ونحو المار ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم  
الظن لا شك ان هذا العرض لا يتصور بدون ذكر الفاعل والمفعول المتعدي اذا كان المقصود انقاعه على مفعول معين لا يصير هذه الفاعلية دون  
ذلك لمفعول الفاعل او تقديره وليس معنى من كون هذه الافعال لبيان حال المفعول الاخبار انما يذكر لبيان حال المقصود منها لا لتقديره الفاعل  
الفاخرة المطلوبة منها وان تمت بالقواصل بمعنى انها مصدر منها الا ان هذه الفاعلية ليست مقصودة بها المقصود فيها بانها مصدرها  
بما حذف المفعول من هذه الافعال انما نسباً لعدم حصول الفاعلية المطلوبة منها انما ليس المقصود منها من ذكرها الا انقاعها على  
مستقلات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن القواصل وقد يكون المقصود انقاعها

في قوله لا بد لك في الواو من اخلص الكسرة او الاشتمال وفي الياء من اخلص الكسرة او الاشتمال للملازمة ليس بالمعنى للعامل فظاهر كلام السيراني ان لا يجب الفرق بل يقع الالتباس اعتد وقوع مثله قوله يتبين العمل  
بأي ما يرغى الفاعل لتعلق الوقوع فلا بد من حو قوب واجد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فيها على امر الامر لم يتوقف  
عليه وقوع الوقوع قوله ما بالهزة قد ينقل المتعدي الى واحد الهزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيداً وتوبا ولم ينقل مستعدي  
اثنين بالهزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأي وعلم وقاسه الاخفش في اخواته الثلاثة التقليدية فحسب وزعم وميل النقل  
بالهزة كسماحي وقيل قياسي في القاصه والمقدم الى واحد والحق انه قياسي في القاصه سماحي في غيره وهو ظاهر من سبب  
هذا كلام الشيخ قوله بالفتحة لغة في بعض شروح اللباب انتهى ان بعضه جد والنقل للفتحة فاصل واستفعل من سبب المتعدي  
تدريجاً وتقريرا والاكثر من لم يعدوه من لان المتعدي ليست فيها مقصودة بالذات بل بعينية شيء آخر جازعاً في باب الفعل ودخل  
انتهى قوله ان حرف الجر قال الشيخ الرضي من حروف الجر معنى الفعل الا الياء وذلك ايضا في بعض الواضع نحو ذهب زيد  
بجمله من تزيده قوله انما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذه النوع من الافعال قوله هذه الثلاثة للظن قال الشيخ الرضي  
افعال القلوب على شدة ضرب اما للظن فقط وهي حركات بمعنى ظن وحال محال وحسب كسب يستعمل على الذي هو ما لم يسم فاعلم  
رأي على ما عمل ظن الذي هو معناه ولم يستعمل معنى علم واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا يعني انهم قالوا  
في ظن بمعنى اليقين الى ظننت التي ملاق حسابه انتهى نظر ان اميل انتهى الشارح في جعل هذه الثلاثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلاثة  
للظن فقط مع ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلاثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم والافتقار في شيء على انه على  
صفة معينة سواء كان مطابقة او لا وهو على واما ما سبب الشئ على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لا كما اذا وجدت شئ على صفة  
نعم ان تعليه عليها بعد ان لم يكن معلوماً قوله حيث الاخبار بها ناشئة من قيد بلان المقصود بيان ان حكم الحكم لم يفسد الجرح للبداء واجبا  
بعلوم وانظروا لما يقربا الواضع نفس الامر ونحو المار ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم  
الظن لا شك ان هذا العرض لا يتصور بدون ذكر الفاعل والمفعول المتعدي اذا كان المقصود انقاعه على مفعول معين لا يصير هذه الفاعلية دون  
ذلك لمفعول الفاعل او تقديره وليس معنى من كون هذه الافعال لبيان حال المفعول الاخبار انما يذكر لبيان حال المقصود منها لا لتقديره الفاعل  
الفاخرة المطلوبة منها وان تمت بالقواصل بمعنى انها مصدر منها الا ان هذه الفاعلية ليست مقصودة بها المقصود فيها بانها مصدرها  
بما حذف المفعول من هذه الافعال انما نسباً لعدم حصول الفاعلية المطلوبة منها انما ليس المقصود منها من ذكرها الا انقاعها على  
مستقلات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن القواصل وقد يكون المقصود انقاعها

في قوله لا بد لك في الواو من اخلص الكسرة او الاشتمال وفي الياء من اخلص الكسرة او الاشتمال للملازمة ليس بالمعنى للعامل فظاهر كلام السيراني ان لا يجب الفرق بل يقع الالتباس اعتد وقوع مثله قوله يتبين العمل  
بأي ما يرغى الفاعل لتعلق الوقوع فلا بد من حو قوب واجد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فيها على امر الامر لم يتوقف  
عليه وقوع الوقوع قوله ما بالهزة قد ينقل المتعدي الى واحد الهزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيداً وتوبا ولم ينقل مستعدي  
اثنين بالهزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأي وعلم وقاسه الاخفش في اخواته الثلاثة التقليدية فحسب وزعم وميل النقل  
بالهزة كسماحي وقيل قياسي في القاصه والمقدم الى واحد والحق انه قياسي في القاصه سماحي في غيره وهو ظاهر من سبب  
هذا كلام الشيخ قوله بالفتحة لغة في بعض شروح اللباب انتهى ان بعضه جد والنقل للفتحة فاصل واستفعل من سبب المتعدي  
تدريجاً وتقريرا والاكثر من لم يعدوه من لان المتعدي ليست فيها مقصودة بالذات بل بعينية شيء آخر جازعاً في باب الفعل ودخل  
انتهى قوله ان حرف الجر قال الشيخ الرضي من حروف الجر معنى الفعل الا الياء وذلك ايضا في بعض الواضع نحو ذهب زيد  
بجمله من تزيده قوله انما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذه النوع من الافعال قوله هذه الثلاثة للظن قال الشيخ الرضي  
افعال القلوب على شدة ضرب اما للظن فقط وهي حركات بمعنى ظن وحال محال وحسب كسب يستعمل على الذي هو ما لم يسم فاعلم  
رأي على ما عمل ظن الذي هو معناه ولم يستعمل معنى علم واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا يعني انهم قالوا  
في ظن بمعنى اليقين الى ظننت التي ملاق حسابه انتهى نظر ان اميل انتهى الشارح في جعل هذه الثلاثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلاثة  
للظن فقط مع ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلاثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم والافتقار في شيء على انه على  
صفة معينة سواء كان مطابقة او لا وهو على واما ما سبب الشئ على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لا كما اذا وجدت شئ على صفة  
نعم ان تعليه عليها بعد ان لم يكن معلوماً قوله حيث الاخبار بها ناشئة من قيد بلان المقصود بيان ان حكم الحكم لم يفسد الجرح للبداء واجبا  
بعلوم وانظروا لما يقربا الواضع نفس الامر ونحو المار ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم  
الظن لا شك ان هذا العرض لا يتصور بدون ذكر الفاعل والمفعول المتعدي اذا كان المقصود انقاعه على مفعول معين لا يصير هذه الفاعلية دون  
ذلك لمفعول الفاعل او تقديره وليس معنى من كون هذه الافعال لبيان حال المفعول الاخبار انما يذكر لبيان حال المقصود منها لا لتقديره الفاعل  
الفاخرة المطلوبة منها وان تمت بالقواصل بمعنى انها مصدر منها الا ان هذه الفاعلية ليست مقصودة بها المقصود فيها بانها مصدرها  
بما حذف المفعول من هذه الافعال انما نسباً لعدم حصول الفاعلية المطلوبة منها انما ليس المقصود منها من ذكرها الا انقاعها على  
مستقلات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن القواصل وقد يكون المقصود انقاعها



[illegible]

والشاهد من ظهور تأثيرها كفعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجوزين بخلاف غيرهما من افعال الجوارح فانها تظهر تأثيرها  
ظاهرا لا يصفها بالتوسط والتأخر فكون الامر من مشتركين بينهما وبين غيرهما من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال فظاهر كون  
نفسها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجوزين لينظر كونها من فعل القلب فستقسط منع استلزام الامر من معالجوا الانعفاء  
لا احتمال الحاجة الى نصب الجوزين لمعرفه كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضوي الفعل المنفي لبيان ما  
عنه مضمون الجملة من لشك واليقين لا لشك ان معنى الفعل المنفي معنى الظن فهو زيد قائم ظنته بمعنى زيد قائم في ظني قال  
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن معنوا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليل نحو جئني ظنك زيد قائما وعلبك لزيد قائم  
اما الانعفاء فواجب مع التوسط والتأخر فهو زيد قائم ظني فالحال اي ظني زيد قائما فالحال اذا نصب ما قبله كما قيل  
تتبي كلامه وهذا صريح في ان كون المنفي ظنا فمخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيد قائما فالحال اذا نصب ما قبله كما قيل  
بيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والحال متضمنيان في اللفظ باقي في المعنى فانه قد عارض على اللفظ  
بانه لا يصح في زيد قائم ظني فالحال فان نفسه قال معناه ظني زيد قائما فالحال والظن على هذا المنوال في جميع صور الانعفاء اي يكون  
للمعنى في صورة الانعفاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الانعفاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى  
جوانحها لانه قال الشيخ الرضوي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والجواز الانعفاء لا يقع ولا يصف وكذا جازا الاعمال بهما تساويا  
قوله فلهذا اي فكون الانعفاء في هذه الصور واجبا لا جازا قوله قيد جواز يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تأخرت لاجل  
وجوب الانعفاء في الصور المذكورة اذ لو كان الانعفاء جازا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا فيه لانه يجوز ان يكون التقييد  
شيوخ هذا الانعفاء وكثرة وقوعه ولو كان مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لم يكن كما قيل قوله او بواسطة لاجل الحاجة اليه  
قال قدس سره في بحثكم جعل الجواز اسما كان او حرقا مع الجوز وكلمة واحدة مستحقة للمصدر قوله من حيث اللفظ ومعنى  
الاستفهام لظهور عييت الافعال من حيث اللفظ لانه مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكره رعاية كلامه  
قوله ان الانعفاء جازا لا واجب الظاهر انه بيان للفرق بين مفهوم الانعفاء والتعديق ويؤيد ما في بعض شروح السبب ان الانعفاء  
ابطال العمل على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعديق هو ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا ومعنى لان الظاهر انه بيان للفرق بين  
كس قيل لو كان الجواز داخل في مفهوم الانعفاء لما صح اصابته بالجواز لانه قلنا اصابته فاعلم ان الجواز لا يكون من قبيل التجريد  
انه لو كان كذلك لكان الشارح قدس سره لوجوب الانعفاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها اه قلت مقتضى الانعفاء الجواز  
والوجوب انما يجب السماع او ايراد الجواز لان السماع العام يقتضي الوجوب فيشمل الوجوب فان قلت فاما معنى لقوله لا واجب  
قلت اراد ان ليس واجبا فقط ويشمل لم يقتض الفرق بين مفهوم الانعفاء والتعديق بل اراد الفرق بين ماصدق عليه الانعفاء وما صدق  
عليه التعديق بيان الاصل قد يكون واجبا وقد يكون جائزا لانه لا يكون الا واجبا وبين الانعفاء والتعديق المذكورين في المتن  
بين الاول جائز التبعة والثاني واجب التبعة ولم يرد بيان الجواز التبعة معتبر في مفهوم الانعفاء وكيف ومنه مما سبق باطل العمل  
لفظا ومعنى الجواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الانعفاء فيما سبق بمفسر باطل العمل علمه ولم يذكر لفظا ومعنى فاما ما يلزم من عدم  
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من مفهوم لكان لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروج من مفهوم قوله لان افعال الجوارح

والشاهد من ظهور تأثيرها كفعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجوزين بخلاف غيرهما من افعال الجوارح فانها تظهر تأثيرها  
ظاهرا لا يصفها بالتوسط والتأخر فكون الامر من مشتركين بينهما وبين غيرهما من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال فظاهر كون  
نفسها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجوزين لينظر كونها من فعل القلب فستقسط منع استلزام الامر من معالجوا الانعفاء  
لا احتمال الحاجة الى نصب الجوزين لمعرفه كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضوي الفعل المنفي لبيان ما  
عنه مضمون الجملة من لشك واليقين لا لشك ان معنى الفعل المنفي معنى الظن فهو زيد قائم ظنته بمعنى زيد قائم في ظني قال  
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن معنوا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليل نحو جئني ظنك زيد قائما وعلبك لزيد قائم  
اما الانعفاء فواجب مع التوسط والتأخر فهو زيد قائم ظني فالحال اي ظني زيد قائما فالحال اذا نصب ما قبله كما قيل  
تتبي كلامه وهذا صريح في ان كون المنفي ظنا فمخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيد قائما فالحال اذا نصب ما قبله كما قيل  
بيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والحال متضمنيان في اللفظ باقي في المعنى فانه قد عارض على اللفظ  
بانه لا يصح في زيد قائم ظني فالحال فان نفسه قال معناه ظني زيد قائما فالحال والظن على هذا المنوال في جميع صور الانعفاء اي يكون  
للمعنى في صورة الانعفاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الانعفاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى  
جوانحها لانه قال الشيخ الرضوي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والجواز الانعفاء لا يقع ولا يصف وكذا جازا الاعمال بهما تساويا  
قوله فلهذا اي فكون الانعفاء في هذه الصور واجبا لا جازا قوله قيد جواز يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تأخرت لاجل  
وجوب الانعفاء في الصور المذكورة اذ لو كان الانعفاء جازا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا فيه لانه يجوز ان يكون التقييد  
شيوخ هذا الانعفاء وكثرة وقوعه ولو كان مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لم يكن كما قيل قوله او بواسطة لاجل الحاجة اليه  
قال قدس سره في بحثكم جعل الجواز اسما كان او حرقا مع الجوز وكلمة واحدة مستحقة للمصدر قوله من حيث اللفظ ومعنى  
الاستفهام لظهور عييت الافعال من حيث اللفظ لانه مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكره رعاية كلامه  
قوله ان الانعفاء جازا لا واجب الظاهر انه بيان للفرق بين مفهوم الانعفاء والتعديق ويؤيد ما في بعض شروح السبب ان الانعفاء  
ابطال العمل على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعديق هو ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا ومعنى لان الظاهر انه بيان للفرق بين  
كس قيل لو كان الجواز داخل في مفهوم الانعفاء لما صح اصابته بالجواز لانه قلنا اصابته فاعلم ان الجواز لا يكون من قبيل التجريد  
انه لو كان كذلك لكان الشارح قدس سره لوجوب الانعفاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها اه قلت مقتضى الانعفاء الجواز  
والوجوب انما يجب السماع او ايراد الجواز لان السماع العام يقتضي الوجوب فيشمل الوجوب فان قلت فاما معنى لقوله لا واجب  
قلت اراد ان ليس واجبا فقط ويشمل لم يقتض الفرق بين مفهوم الانعفاء والتعديق بل اراد الفرق بين ماصدق عليه الانعفاء وما صدق  
عليه التعديق بيان الاصل قد يكون واجبا وقد يكون جائزا لانه لا يكون الا واجبا وبين الانعفاء والتعديق المذكورين في المتن  
بين الاول جائز التبعة والثاني واجب التبعة ولم يرد بيان الجواز التبعة معتبر في مفهوم الانعفاء وكيف ومنه مما سبق باطل العمل  
لفظا ومعنى الجواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الانعفاء فيما سبق بمفسر باطل العمل علمه ولم يذكر لفظا ومعنى فاما ما يلزم من عدم  
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من مفهوم لكان لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروج من مفهوم قوله لان افعال الجوارح

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو الوجه الثالث

هذا هو الوجه الرابع











[illegible]

مقتضى لظننت قوله اذا استيقض المبرم او كسر من حيث يثبت اوقات يات كان اي كان الشان قوله شاست اي احد جهاست ماضى  
فخرج بوق في الشاسته الفرح ببلية الصد قوله واخرى ربح اخر من سهم فاصل من الانشا وقوله كانت الكلمة اي تمتت  
والقدو كان اي ثابت كن اثبت فيكون ثبت بحيث ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اي فيكون وجود قوله وليس الضمير  
اذ لو كان انى على معنى ما كان لاستيعا وقوم ومعنى الشكر هنا عن تكليمها ايا معنى مع ان ايتا ناه بعد الفاعل من الولادة  
عند القوم وملاستهم بابا عند مشاهدتهم اياه واشاره مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قوامها بجهلة كيف تكلم كان في المهد  
صديقا باني ابا ناسه اعلم ان يكون المعنى قال الشيخ الرضى غير مفيدة للمعنى والا فان ابن الجوزي قال كان بنو اخيه غير مفيدة  
الاخص التاكيد وانه معنى زياده في كلام العرب قوله قدس سره وكان زياده التحسين الانظير ليس على اي معنى وعلى هذا صديا حال  
من غير غير مستكن في الظرف والاعمال من قال الشيخ الرضى اعلم ان الزائدة والمجرودة للزمان معنى غير العاطلة لا ليقعان اول الان البداءة  
يكون بالوازم والاصول والمجرودة للزمان كالزائدة فلا يلحق بها المصدر وليقعان في الحشو كثيرا وفي الآخر على راي نحو خطيب  
كان ولا تزاد ولا تجرد الا ما ضمه لغتها وقد جازوا بها بقا زائدة متصاع لان قوله استيخار جميع استمالا تباكتا ذكره بعد الوقوع  
فلا يلزم اطراويا فلما رتبنا استيعا الاستعمال في احوالها ايضا انه لم يثبت قوله ولا يلزم ايضا قال الشيخ الرضى  
من جملة قات صدارا لدرج وحال وارتد كان كلبا في الاصل بمعنى رجع ولذا استحال وتقول فافعل كانا في الاصل بمعنى اقبل ففعل  
حتى جميعا ان يستعمل ثمانية فيقتدى الى بابها مصدر مخرجا الى نحو صا الى المعنى ثم ضمن كلبا معنى كان لبدان لم يكن لان الشخص اذا رجع  
الى فعل وانقل فذلك الفعل مصدر كانا لبدان لم يكن ففعلما في الحقيقة بعد صيرورتها واقعة بعد صيرورتها ماضيا الى اسمها وانما  
جميعا ناقصة كان لبدان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن لبدان لم يكن وفاعلهما حين كانت تامة هو المرفوع بها فانه الواجب  
والمتفق يجوز استعمالها وموافقتها ما لا يصل نحو خضرنا الى المعنى قوله فيا لك من نعمي تكون ابو ساقين نعمي اجمع هو النعمو  
ففيكون راجع اليها لا لاداة المتعدي بالمصدر او بجعل الوسا وشدا للجمع وان كان واحد التقدا فخر وقيل المعنى جميع الخير بمعنى النعمة  
كجرحي جمع جرح قوله الدلول عليها بواجادها وبى الصباح وبسا ونهى وقوله لا يصوبها اي ليس يصح وبسى ونهى الاقران ضمنون  
بجملته باوقات الدلول عليها بصورها وجميعها والوقت الذي يدل عليه ميسفا هو الزمان الماضي قيل انما خضر الاوقات بما ذكر  
لان اقتصبان تخسيس بهذه الافعال الثلاثة وتصديها عن اخصارج والامر وغيرهما ولم يوجد غير ما من الاعمال الناقصة وما هو  
اللااوقات الدلول عليها بالواو بخلاف الدلول عليها بصورها وجميعها فانما توجد في سائر الافعال الناقصة ولم يوجد في غيرها  
والمتصاع والامر وفيه ان لو كان المقصود ذلك لكان المناسب في كان بيان تخسيس بدوسا لخصا ريفه عن اخصارج والامر  
توجد في سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على اسبق واحد على هذا فانما المناسب ان يحمل الاوقات على ما يعبر الدلول عليها بواجادها  
والدلول عليه بصورها وجميعها قال الشيخ الرضى هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة فانما تقسم للمعنيين اما بمعنى صا بطلاقا عن غير  
اعتبار الازمنة التي يدل عليه تركيب الفعل اعني للصبح والمساء ونهضي بل باعتبار الزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل عليه اعني الماضي كما  
حالا استقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء او كان في الصبح فيقتصران في هذا المعنى للاخير فمضون بالجملة اعني مصدر لاخر مضافا  
الى الاسم بزما في الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته معني اصبح زيد امير ان اماره زيد مخرنته بالصبح

[illegible]

[illegible][illegible]









في الصغر وتفتيته على جميع التقادير قوله عز وجل انزلنا من السماء ماء فاعلينا به ثمرات من كل شجرة فلولا الماء لم يكن في الارض حياة الا قليلا من انفسهم ولولا انزلنا السماء ماء لم يكن في الارض حياة الا قليلا من انفسهم  
انما هو في صور ثلاث اثبات ودون النفي وذلك لانه لا يشبهه على احد قلنا يد وما قيل لا ينفرد ذلك في قوله تعالى وما كانوا يفعلون قوله  
مع الحكيم رئيس المولى من حيث مقتضى بيرج من قوله وما قيل انفسه وقال الشيخ الرضى قلل بعضهم ان في كاد اثبات واشباهه في مجازات  
سائر الافعال اما كون اثباته مقتضى ان املوا به انك اذا قلت كاد زيد يعلمون ثبتت الكو والى القرب فكذا اثباته في قوله تعالى  
وكيف يكون اثباته التثنية في كاد زيد يعلمون اثبات القرب من القيام به اقرب من ان ارادوا ان اثبات كاد وال على نفعه  
مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربه من العمل لا يكون الا مع اتقاء الفاعل من كاد او حصل منك العقل لكانت اخذ في الفعل للثنية  
منه وما يكون انفسه اثباتا فقول ايها ان قصدوا ان الكو والى القرب في كاد ان ثبتت فهو من حيث مخط وكيف يكون في  
الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان في القرب من مضمون الخبر اثباته لكان في القرب من الفعل المبلغ في اتقاء  
ذلك من في الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب المبلغ في في الضرب من ما قربت بل قد يفي مع قوله كاد زيد يخرج قرينه بل  
على ثبوت الخروج بعد اتقائه وبعد اتقاء القرب منه يكون تلك القرب وال على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت اتقائه  
اتقاء القرب منه لا ينفك كاد ولا تثاني في بين اتقاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وانما اتقاء بين اتقاء الشيء وثبوت في وقت  
ما بعد فلا يكون نادون في كاد وعينه ثبوت مضمون خبره بل الغيرة ثبوت تلك القرينة فان حصلت قرينه كاد فكذا ثبوت مضمون خبره  
كاد بعد اتقائه كذا في قوله تعالى وما كانوا يفعلون وان لم تثبت قرينه كذا فثبوتات زيد وكاد يسافر فثبوتات مضمون خبره  
كاد على اتقائه وعلى اتقاء القرب منه كذا في قوله تعالى لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
بعد اتقائه وما مثل هذه هي اولى شبهة لمن قال ان في كاد اثبات انتهى كلامه قوله لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
العقل بان في كاد اثباته بالجملة ان اثباته جاد وحصل من قرينه خارجة قلنا كاد فمضمون من قلل ان انفسه اثباته ان قال  
حصل من امر خارج وراى ان كاد الاثبات وان كان كاد منفسا فقال ان انفسه اثباته قوله ولست عطف على فعله فلهذا شرع  
اي استنم في الوردية فلهذا شرع في الوردية على تسدير او خطبة الشتم اولى تغيير ذي الوردية قوله لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
اهد قوله ان قوله بان قوله مضاف من الخبر ان ان قياس قوله يدل على ثبوت الفاعل فاثبات الفعل مضمون خبره فلهذا  
لاست كاد و ا يفعلون ولذا لم ينفذ الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر وقوله فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
قوله و الوردية مضاف على معنى ذي الوردية حيث قال اصابت به دية واخطأت روية قال في المستقبل على الوردية و  
في المضارع وكذا في الحال اقتصر على الماضي والاسم قبل انتهى لان الحال عبارة عن اجزأ في او اخر الماضي او  
المستقبل فذكر ما ذكرنا قوله وما يشق منه القول بان اشتقاقه من مصدر لان في القول بان المضارع مشتق  
من الماضي والامر واسم الفاعل والمضارع مشتق من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما مضى على قوله كاد  
الزوايا الاسم والامر ما مضى ومن المضارع الحال لانه يجوز ان يراد امر من ان يكون بواسطة وبغير واسطة وكون الامر ما يكون  
بغير واسطة في غير المنع كيث وقد قالوا يكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع على ما دل عليه قوله وما يشق  
منه لا وقال المضارع لكن ما خاتمه على مذهب الكوفي من ان اشتقاقه من الماضي وما على مذهب البصريين من ان اشتقاقه

في قوله تعالى وما كانوا يفعلون قوله مع الحكيم رئيس المولى من حيث مقتضى بيرج من قوله وما قيل انفسه وقال الشيخ الرضى قلل بعضهم ان في كاد اثبات واشباهه في مجازات  
سائر الافعال اما كون اثباته مقتضى ان املوا به انك اذا قلت كاد زيد يعلمون ثبتت الكو والى القرب فكذا اثباته في قوله تعالى  
وكيف يكون اثباته التثنية في كاد زيد يعلمون اثبات القرب من القيام به اقرب من ان ارادوا ان اثبات كاد وال على نفعه  
مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربه من العمل لا يكون الا مع اتقاء الفاعل من كاد او حصل منك العقل لكانت اخذ في الفعل للثنية  
منه وما يكون انفسه اثباتا فقول ايها ان قصدوا ان الكو والى القرب في كاد ان ثبتت فهو من حيث مخط وكيف يكون في  
الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان في القرب من مضمون الخبر اثباته لكان في القرب من الفعل المبلغ في اتقاء  
ذلك من في الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب المبلغ في في الضرب من ما قربت بل قد يفي مع قوله كاد زيد يخرج قرينه بل  
على ثبوت الخروج بعد اتقائه وبعد اتقاء القرب منه يكون تلك القرب وال على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت اتقائه  
اتقاء القرب منه لا ينفك كاد ولا تثاني في بين اتقاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وانما اتقاء بين اتقاء الشيء وثبوت في وقت  
ما بعد فلا يكون نادون في كاد وعينه ثبوت مضمون خبره بل الغيرة ثبوت تلك القرينة فان حصلت قرينه كاد فكذا ثبوت مضمون خبره  
كاد بعد اتقائه كذا في قوله تعالى وما كانوا يفعلون وان لم تثبت قرينه كذا فثبوتات زيد وكاد يسافر فثبوتات مضمون خبره  
كاد على اتقائه وعلى اتقاء القرب منه كذا في قوله تعالى لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
بعد اتقائه وما مثل هذه هي اولى شبهة لمن قال ان في كاد اثبات انتهى كلامه قوله لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
العقل بان في كاد اثباته بالجملة ان اثباته جاد وحصل من قرينه خارجة قلنا كاد فمضمون من قلل ان انفسه اثباته ان قال  
حصل من امر خارج وراى ان كاد الاثبات وان كان كاد منفسا فقال ان انفسه اثباته قوله ولست عطف على فعله فلهذا شرع  
اي استنم في الوردية فلهذا شرع في الوردية على تسدير او خطبة الشتم اولى تغيير ذي الوردية قوله لم يكبر بها وقوله انما في البيت اذ ليس به فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
اهد قوله ان قوله بان قوله مضاف من الخبر ان ان قياس قوله يدل على ثبوت الفاعل فاثبات الفعل مضمون خبره فلهذا  
لاست كاد و ا يفعلون ولذا لم ينفذ الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر وقوله فلهذا وضع ما يدل على حصوله  
قوله و الوردية مضاف على معنى ذي الوردية حيث قال اصابت به دية واخطأت روية قال في المستقبل على الوردية و  
في المضارع وكذا في الحال اقتصر على الماضي والاسم قبل انتهى لان الحال عبارة عن اجزأ في او اخر الماضي او  
المستقبل فذكر ما ذكرنا قوله وما يشق منه القول بان اشتقاقه من مصدر لان في القول بان المضارع مشتق  
من الماضي والامر واسم الفاعل والمضارع مشتق من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما مضى على قوله كاد  
الزوايا الاسم والامر ما مضى ومن المضارع الحال لانه يجوز ان يراد امر من ان يكون بواسطة وبغير واسطة وكون الامر ما يكون  
بغير واسطة في غير المنع كيث وقد قالوا يكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع على ما دل عليه قوله وما يشق  
منه لا وقال المضارع لكن ما خاتمه على مذهب الكوفي من ان اشتقاقه من الماضي وما على مذهب البصريين من ان اشتقاقه



منه المصدر فلما قولهم حين ارادوا الشارح بالشيء الداخل على كذا وافتقارها كسر الهوى عن البراح لا اثباته لان في قوله  
من الفعل ابلغ في افتقار ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابت به ميتة واخطأت روية فلما رويها  
الاصوب ان يقال افتقار البراح وافتقار القرب منه لان افتقار ليس الا في افتقار كذا في الجواهر اثباته واما افتقار فنية  
بنفي القرب من الجواهر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فانفي الداخل على كذا وكانفي الداخل على سائر الاعمال في  
انه لا ينفذ في الداخل لانفي الجواهر اثباته بقرينة ان قوله فانفي متفرع على قوله حين ارادوا الشارح في  
افتقار فنية فعل آخر فالمتفرع كمنه وان نفي سائر الاعمال لا ينفذ في فعل آخر بل انما ينفذ في مدلولاته وان ارادوا  
في افتقار فنية مدلولاته فالمتفرع كمنه لان نفي كذا في الجواهر لا يكون النفي في المستقبل لاثباته لم ينكر افتقار فنية  
مدلوله واما ينكر افتقار فنية الجواهر في افتقار فنية قوله قوله لا يكون النفي في المستقبل كذا لافعال قوله قوله  
الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقدرت وجه القدر فنية في نبوت دعواه او في دعواه بالتأويل  
بالدعي قوله وفي تسكع عليها في تسكع القائل على الدعوى فان الدعوى في الدعوى عبارة عن القدر في الدليل الذي  
قيم عليها قوله فتارة تتعل به استعمال عسى به يشير الى ان وجه تشبيهه بمس وكد في الاستعمال كون خبره مستمرا بان  
وتارة بدونه فاما قيل وجهه عليه انه لو لم يكن الاصل فيه استعمال خبره من ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا  
ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الاسم مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف الجسدي اذا كان التعريف الجسدي  
خلافا لثبته في ايراد التفتية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فحينئذ يصح الجمع لذلك والقصد الى ان صفة نوم  
فيختار التثنية لذلك قوله ايضا كما ان التعريف باعتبار الجنس المعنوي من صريح المفرد قوله قائله من سائر الصيغ  
بمعنى من شاعر بيان له كقولك كسر من قائل وهذا العجب من حسن الشعر في ما يستعمل قول قائله من سائر الصيغ على وجه  
المس قوله ولا تثل التثل اليبس في اليد وهاهنا يقال من اجار الرى مثلا لا تثل حشره اي اصابعه كذا فعل منه قدس سره  
في الحاشية وهذا العجب من حسن الرى قوله فانه اي كلوا احد من قائله من سائر الصيغ قوله الا ان هذا الفعل  
الصواب من الاعمال اعلم انه وقع في الرضى بهذا الالة وقع مع قوله لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال يتعقب بها  
الحد فثلاث اشياء كما كان لكن المذكور في عبارة فعلان قوله فانه اما وقع الاول ترك الفاء قوله اي فعل التعجب به  
الوجود لان للناسب بعد الفاعل من التعريف بيان حكم المعرفة للتعريف قوله ولما وقع لاثبات العجب به اذا كان  
معنى لكنه اقرب لفظا القرب المرجح قوله احد صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما فعله فانه في لما يقال احد صيغة اي احد  
الصيغتين مبتدأ او ما فعل خبره فيفيد ان ما فعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب فعل فاعل وانما قدر لفظ تركيب  
لان قوله ما فعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما فعل وفيه ان يلزم  
اضافة في طرف وآية دوى الى الجملة فلما فانه في تعديره اذ هو بتدليل اشكال بالاشكال الا ان يقدر قوله تركيب متناوذا  
قوله ما فعل بيان له قوله للبانية والتاكيد ما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه بيان لفعل وتاكيد واما  
فعل التعجب فلانه لا تعجب منها الا اذا نادى وجا وزال العتاد ثم انما لا يبي فعل التعجب من كل ما يبي منه الفعل التفضيل على الا

منه المصدر فلما قولهم حين ارادوا الشارح بالشيء الداخل على كذا وافتقارها كسر الهوى عن البراح لا اثباته لان في قوله  
من الفعل ابلغ في افتقار ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابت به ميتة واخطأت روية فلما رويها  
الاصوب ان يقال افتقار البراح وافتقار القرب منه لان افتقار ليس الا في افتقار كذا في الجواهر اثباته واما افتقار فنية  
بنفي القرب من الجواهر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فانفي الداخل على كذا وكانفي الداخل على سائر الاعمال في  
انه لا ينفذ في الداخل لانفي الجواهر اثباته بقرينة ان قوله فانفي متفرع على قوله حين ارادوا الشارح في  
افتقار فنية فعل آخر فالمتفرع كمنه وان نفي سائر الاعمال لا ينفذ في فعل آخر بل انما ينفذ في مدلولاته وان ارادوا  
في افتقار فنية مدلولاته فالمتفرع كمنه لان نفي كذا في الجواهر لا يكون النفي في المستقبل لاثباته لم ينكر افتقار فنية  
مدلوله واما ينكر افتقار فنية الجواهر في افتقار فنية قوله قوله لا يكون النفي في المستقبل كذا لافعال قوله قوله  
الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقدرت وجه القدر فنية في نبوت دعواه او في دعواه بالتأويل  
بالدعي قوله وفي تسكع عليها في تسكع القائل على الدعوى فان الدعوى في الدعوى عبارة عن القدر في الدليل الذي  
قيم عليها قوله فتارة تتعل به استعمال عسى به يشير الى ان وجه تشبيهه بمس وكد في الاستعمال كون خبره مستمرا بان  
وتارة بدونه فاما قيل وجهه عليه انه لو لم يكن الاصل فيه استعمال خبره من ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا  
ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الاسم مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف الجسدي اذا كان التعريف الجسدي  
خلافا لثبته في ايراد التفتية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فحينئذ يصح الجمع لذلك والقصد الى ان صفة نوم  
فيختار التثنية لذلك قوله ايضا كما ان التعريف باعتبار الجنس المعنوي من صريح المفرد قوله قائله من سائر الصيغ  
بمعنى من شاعر بيان له كقولك كسر من قائل وهذا العجب من حسن الشعر في ما يستعمل قول قائله من سائر الصيغ على وجه  
المس قوله ولا تثل التثل اليبس في اليد وهاهنا يقال من اجار الرى مثلا لا تثل حشره اي اصابعه كذا فعل منه قدس سره  
في الحاشية وهذا العجب من حسن الرى قوله فانه اي كلوا احد من قائله من سائر الصيغ قوله الا ان هذا الفعل  
الصواب من الاعمال اعلم انه وقع في الرضى بهذا الالة وقع مع قوله لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال يتعقب بها  
الحد فثلاث اشياء كما كان لكن المذكور في عبارة فعلان قوله فانه اما وقع الاول ترك الفاء قوله اي فعل التعجب به  
الوجود لان للناسب بعد الفاعل من التعريف بيان حكم المعرفة للتعريف قوله ولما وقع لاثبات العجب به اذا كان  
معنى لكنه اقرب لفظا القرب المرجح قوله احد صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما فعله فانه في لما يقال احد صيغة اي احد  
الصيغتين مبتدأ او ما فعل خبره فيفيد ان ما فعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب فعل فاعل وانما قدر لفظ تركيب  
لان قوله ما فعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما فعل وفيه ان يلزم  
اضافة في طرف وآية دوى الى الجملة فلما فانه في تعديره اذ هو بتدليل اشكال بالاشكال الا ان يقدر قوله تركيب متناوذا  
قوله ما فعل بيان له قوله للبانية والتاكيد ما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه بيان لفعل وتاكيد واما  
فعل التعجب فلانه لا تعجب منها الا اذا نادى وجا وزال العتاد ثم انما لا يبي فعل التعجب من كل ما يبي منه الفعل التفضيل على الا

منه المصدر فلما قولهم حين ارادوا الشارح بالشيء الداخل على كذا وافتقارها كسر الهوى عن البراح لا اثباته لان في قوله  
من الفعل ابلغ في افتقار ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابت به ميتة واخطأت روية فلما رويها  
الاصوب ان يقال افتقار البراح وافتقار القرب منه لان افتقار ليس الا في افتقار كذا في الجواهر اثباته واما افتقار فنية  
بنفي القرب من الجواهر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فانفي الداخل على كذا وكانفي الداخل على سائر الاعمال في  
انه لا ينفذ في الداخل لانفي الجواهر اثباته بقرينة ان قوله فانفي متفرع على قوله حين ارادوا الشارح في  
افتقار فنية فعل آخر فالمتفرع كمنه وان نفي سائر الاعمال لا ينفذ في فعل آخر بل انما ينفذ في مدلولاته وان ارادوا  
في افتقار فنية مدلولاته فالمتفرع كمنه لان نفي كذا في الجواهر لا يكون النفي في المستقبل لاثباته لم ينكر افتقار فنية  
مدلوله واما ينكر افتقار فنية الجواهر في افتقار فنية قوله قوله لا يكون النفي في المستقبل كذا لافعال قوله قوله  
الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقدرت وجه القدر فنية في نبوت دعواه او في دعواه بالتأويل  
بالدعي قوله وفي تسكع عليها في تسكع القائل على الدعوى فان الدعوى في الدعوى عبارة عن القدر في الدليل الذي  
قيم عليها قوله فتارة تتعل به استعمال عسى به يشير الى ان وجه تشبيهه بمس وكد في الاستعمال كون خبره مستمرا بان  
وتارة بدونه فاما قيل وجهه عليه انه لو لم يكن الاصل فيه استعمال خبره من ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا  
ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الاسم مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف الجسدي اذا كان التعريف الجسدي  
خلافا لثبته في ايراد التفتية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فحينئذ يصح الجمع لذلك والقصد الى ان صفة نوم  
فيختار التثنية لذلك قوله ايضا كما ان التعريف باعتبار الجنس المعنوي من صريح المفرد قوله قائله من سائر الصيغ  
بمعنى من شاعر بيان له كقولك كسر من قائل وهذا العجب من حسن الشعر في ما يستعمل قول قائله من سائر الصيغ على وجه  
المس قوله ولا تثل التثل اليبس في اليد وهاهنا يقال من اجار الرى مثلا لا تثل حشره اي اصابعه كذا فعل منه قدس سره  
في الحاشية وهذا العجب من حسن الرى قوله فانه اي كلوا احد من قائله من سائر الصيغ قوله الا ان هذا الفعل  
الصواب من الاعمال اعلم انه وقع في الرضى بهذا الالة وقع مع قوله لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال يتعقب بها  
الحد فثلاث اشياء كما كان لكن المذكور في عبارة فعلان قوله فانه اما وقع الاول ترك الفاء قوله اي فعل التعجب به  
الوجود لان للناسب بعد الفاعل من التعريف بيان حكم المعرفة للتعريف قوله ولما وقع لاثبات العجب به اذا كان  
معنى لكنه اقرب لفظا القرب المرجح قوله احد صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما فعله فانه في لما يقال احد صيغة اي احد  
الصيغتين مبتدأ او ما فعل خبره فيفيد ان ما فعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب فعل فاعل وانما قدر لفظ تركيب  
لان قوله ما فعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما فعل وفيه ان يلزم  
اضافة في طرف وآية دوى الى الجملة فلما فانه في تعديره اذ هو بتدليل اشكال بالاشكال الا ان يقدر قوله تركيب متناوذا  
قوله ما فعل بيان له قوله للبانية والتاكيد ما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه بيان لفعل وتاكيد واما  
فعل التعجب فلانه لا تعجب منها الا اذا نادى وجا وزال العتاد ثم انما لا يبي فعل التعجب من كل ما يبي منه الفعل التفضيل على الا



[illegible]

في المعنى المتساوي في أصل الموضوع ومكان إذا كان مغلا يكتب بالالف واصلا والواو مجلدا إذا كان اسما وحرفا وكذا من في ولي  
انفلا واصلا اثنين وواو في واو في قال الشيخ الرضي وفيما قال نظرا لان هذا الاسمية يكتب الفاء واصلا واو اتفاقا كلفنا اذا  
انضيف الى الضمير فقلب الالف يات شيئا على الحرفية قال الرضي ثم احرم من الضمير على نفسه وقال في شأنا جلا وهذا هو  
لاصل لانها متساوية في فعلية واجاب بانها لا تضمت بمعنى الاستثنا اشتبهت الحرف في عدم التعريف فصار كانه  
لا اصل لانها متساوية في الفعلية والضمير في هذا حذرا وقوله لا اسم الحرف في الفاعلية لانها اسم الحرف في الساسفة وهو الجواز الاخر قوله  
على الكل وهو الساسفة اذا لا معنى للابتداء والنهاية اذا الابداء والاساسفة لا ابتداء والنهاية لا انقضاء حتى يصح ما كان  
قوله اما من المكان آه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان هذه البصرية سواء كان الحرف وها كانا نحو سرت من البصرة او  
غيره ونحو ذلك كساب من زيد الى الحرف وواجبا لكونه في استعمالها في الزمان ايضا مستلزما لا يقتل تعالى اسس من اول يوم وقوله  
لاصله من يوم الجمعة قال والاعراب في الاليتين معنى الابداء او المقصود من معنى الابداء في من ان يكون الفعل المتعدي  
من الابداء شيئا ممتدا كالسير والشي ونحوها ويكون الحرف وحين الشيء الذي من هذا ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون  
الفعل المتعدي مباحلا للشيئ المتعدي من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت  
من الدار اذ انفصل منها ولو باق من خطوة وليس النداء والتأسيس حديثين متدين ولا اصلين بمعنى المتداول مما حدثنا وان  
فيما بعد من وها معنى في فمن في الاليتين بمعنى من في الظروف كقوله لا يقع بمعنى في خرجت من قبل زيد ومن بعده ومن هنا  
وبين كسحاب وكنت من قدما كقوله التي اليه واقر اليه عالما به افاد معنى الاستاء وقوله من امرهم كقوله من قبل او بعد  
يصح ان يكون الحرف وحين مبرز له ويوقع هم ذلك الحرف على ذلك اليهم كما يقال مثلنا لاجس انه الا زمان وللشعرين انه الدرامم والضمير  
في ذلك حرف من قائل انه اتفاق في خلافه التبعية فان الحرف وها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور يبيض الحرف  
وامم لكل لا يقع على البعض فان قلت عشر من من الدرامم فان اشترت بالدرامم الى وراهم مخفية الاخرين عشر من فمن مبعوضة  
لان العشرين بعضها وان قدرت جسد الدرامم من مبعوضة لعلها اطلاق اسم الحرف وعلى العشرين قوله لانه اذ من الابداء فخرج  
مخلا بالخرسية اي يكون خبر القول من يضع عطف المرفوع على الحرف وركونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مساقه  
قوله في خبر الوجوب في الخفي الاربعة عشر من معنى من التفسير على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاني من رجل فانه قبل دخولا  
يحل في الجسد ونفي الوحدة وتلك الاربعة ان يقال بل بدلان وتبين بعد دخول من الى اسر عشره فوكيد العموم وهي الزائدة في  
نحو ما جاني من واحد ومن ديار فان احدا ويا راضعا عموم وشتر طرية وتما في النوصين تقدم نفي واستثناء مبهل نحو ما  
تستقط من وردة الا يعلم ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطرو وتقول ولا تقرب من احدتك  
بحر وها لكونه فيون والافخس لا يشترط لون وذلك مستلزما لا يقتل تعالى فيضركم من ذنوبكم فمن في جزا لا يجاب وهو واحد على  
المعقود وهي من سيبويه مبني على ان يفر من من ذنوبكم شيئا قالوا فتقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا فانه واجب بان  
يفر من ذنوبكم خطابا بقرم فوجهم وقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا خطابا لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان  
ايضا خطابا لامة واحدة فخر ان بعض الذنوب لا يباحق فخر ان كلها بل عدم فخر ان بعضها مباحق فخر ان كلها ثم قال هذا الشيخ

منه من المعنى المتساوي في أصل الموضوع ومكان إذا كان مغلا يكتب بالالف واصلا والواو مجلدا إذا كان اسما وحرفا وكذا من في ولي  
انفلا واصلا اثنين وواو في واو في قال الشيخ الرضي وفيما قال نظرا لان هذا الاسمية يكتب الفاء واصلا واو اتفاقا كلفنا اذا  
انضيف الى الضمير فقلب الالف يات شيئا على الحرفية قال الرضي ثم احرم من الضمير على نفسه وقال في شأنا جلا وهذا هو  
لاصل لانها متساوية في فعلية واجاب بانها لا تضمت بمعنى الاستثنا اشتبهت الحرف في عدم التعريف فصار كانه  
لا اصل لانها متساوية في الفعلية والضمير في هذا حذرا وقوله لا اسم الحرف في الفاعلية لانها اسم الحرف في الساسفة وهو الجواز الاخر قوله  
على الكل وهو الساسفة اذا لا معنى للابتداء والنهاية اذا الابداء والاساسفة لا ابتداء والنهاية لا انقضاء حتى يصح ما كان  
قوله اما من المكان آه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان هذه البصرية سواء كان الحرف وها كانا نحو سرت من البصرة او  
غيره ونحو ذلك كساب من زيد الى الحرف وواجبا لكونه في استعمالها في الزمان ايضا مستلزما لا يقتل تعالى اسس من اول يوم وقوله  
لاصله من يوم الجمعة قال والاعراب في الاليتين معنى الابداء او المقصود من معنى الابداء في من ان يكون الفعل المتعدي  
من الابداء شيئا ممتدا كالسير والشي ونحوها ويكون الحرف وحين الشيء الذي من هذا ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون  
الفعل المتعدي مباحلا للشيئ المتعدي من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت  
من الدار اذ انفصل منها ولو باق من خطوة وليس النداء والتأسيس حديثين متدين ولا اصلين بمعنى المتداول مما حدثنا وان  
فيما بعد من وها معنى في فمن في الاليتين بمعنى من في الظروف كقوله لا يقع بمعنى في خرجت من قبل زيد ومن بعده ومن هنا  
وبين كسحاب وكنت من قدما كقوله التي اليه واقر اليه عالما به افاد معنى الاستاء وقوله من امرهم كقوله من قبل او بعد  
يصح ان يكون الحرف وحين مبرز له ويوقع هم ذلك الحرف على ذلك اليهم كما يقال مثلنا لاجس انه الا زمان وللشعرين انه الدرامم والضمير  
في ذلك حرف من قائل انه اتفاق في خلافه التبعية فان الحرف وها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور يبيض الحرف  
وامم لكل لا يقع على البعض فان قلت عشر من من الدرامم فان اشترت بالدرامم الى وراهم مخفية الاخرين عشر من فمن مبعوضة  
لان العشرين بعضها وان قدرت جسد الدرامم من مبعوضة لعلها اطلاق اسم الحرف وعلى العشرين قوله لانه اذ من الابداء فخرج  
مخلا بالخرسية اي يكون خبر القول من يضع عطف المرفوع على الحرف وركونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مساقه  
قوله في خبر الوجوب في الخفي الاربعة عشر من معنى من التفسير على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاني من رجل فانه قبل دخولا  
يحل في الجسد ونفي الوحدة وتلك الاربعة ان يقال بل بدلان وتبين بعد دخول من الى اسر عشره فوكيد العموم وهي الزائدة في  
نحو ما جاني من واحد ومن ديار فان احدا ويا راضعا عموم وشتر طرية وتما في النوصين تقدم نفي واستثناء مبهل نحو ما  
تستقط من وردة الا يعلم ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطرو وتقول ولا تقرب من احدتك  
بحر وها لكونه فيون والافخس لا يشترط لون وذلك مستلزما لا يقتل تعالى فيضركم من ذنوبكم فمن في جزا لا يجاب وهو واحد على  
المعقود وهي من سيبويه مبني على ان يفر من من ذنوبكم شيئا قالوا فتقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا فانه واجب بان  
يفر من ذنوبكم خطابا بقرم فوجهم وقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا خطابا لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان  
ايضا خطابا لامة واحدة فخر ان بعض الذنوب لا يباحق فخر ان كلها بل عدم فخر ان بعضها مباحق فخر ان كلها ثم قال هذا الشيخ



في المفعول لا بد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفعول وكأنه وجه من زيادتها  
 في المفعول مع المفعول لاجله والمفعول فيه لا بد ان يكون في بعض مفعولاته المفعول به ولا بد ان يكون  
 في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ما سبقنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وتسمى في موضع منصوب  
 ولا يزداد في ثنائى مفعولان ولا ثالث مفعولات اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر  
 نحو ما خطبتهم اغتروا واليهل نحو انتم من الحيوة الدنيا من الاخرى ليعرف حقيقة قيام بدل مقاصد ومراعاة من نحو فليس للمقاتلة  
 قلوبهم من ذكر الله ومراعاة البلاء نحو فليس من اليك من طردت خشيته من اعدائه في نحو وفي ما دخلوا من الارض اذ انودي  
 للصلاة من يوم الجمعة ومراعاة من على نحو وفترنا من القوم وقيل على انفسهم من سقاه منهم كذا ذكر في المعنى قوله لو تسمى  
 مطر قال الشيخ الرضوي في نظر لان ضد الموصوف واقامة الجارة والظرف والجار والمجرور متعاضدين وان يكون الموصوف  
 بعض ما قبله من الجرح والبيان قال السيد تعالى ومنهم ومن ذلك وما هنا لا مقام معلوم اي ما من ملائكة الملك  
 له مقام وان لم يكن كذا لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 تعرف في ما انتهى وهذا يظهر ان ما في المطلق اي ما من رجل رجع من الموصوف وقيل ان المصنف اذا كانت جملة لا يحدف  
 موصوفا الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرح والبيان او لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 القوم ومن هذا في غيره تادور لا سيما اذ لم يمتد امتداد غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو وان على الحكاية  
 فزيدت في الوجوب لاجل الحكاية الزائدة في غير الموصوف فقول او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 كما قيل من غير زائدة بل هو للتبسيط والتيسير نحو غير وار على الحكاية او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 الى لانتها الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف مخرج به الشيخ الرضوي قوله وتوعدنا اي المجرور والمنصوب قوله لم يقر في ما كانت  
 اوزمانية وقد اجتمع في قوله تعالى لم يمتد الروم في ادنى الارض وهم من بعد عليهم يستعملون في بعض من ومن معناه  
 المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي سهم خرج على قومه في زينة وتعليل نحو قد كان الذي التسي في مسكن فما اختتم وفي قوله  
 ان امرأة دخلت النار في هرة حسب ما مراد قد الباء قوله ويركب يوم الردع سنا في ارس في ليل الا بالابره وكل  
 ومراد قد لا خوفه وايدى في اواخرهم ومراد قد من كذا في المعنى قوله لان الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الاصل الجاهلي في المعنى الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 شيء من جملة اولى ما يحكمه من ثوب ونحوه ويجازي نحو ممرت بزياد الاصل ان يكون حقيقيا اذا كان مضميا الى  
 نفس الشيء كما سكت بزياد وان اقصى الى ما يقرب منه مجازا كمرت بزياد فاندفع ما قبله في بحث الجواز ان يكون مشتركا  
 في مكان يقرب منه سرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشارة قوله المقابلة في المعنى وبى الاصل على الاعراض  
 كاشية بالثبوت وكافات احسانه ينفعت وقولهم هذا بناك ومنه ادخلوا الجنة بانتم تعلمون وانما لم تقدمها بالاسيبيكا  
 قالت المتقدمة كما قال المحقق في ان يدخل احدكم الجنة يعلم ان اعطى بعض قد يعطى مجازا وبما السبب فلا يوجد السبب  
 وقد بين ان لا تعارض بين الحديث والآية لا خلافا على البابين مجازين ولا ليدخل في المعنى قوله والتسمية بهذا المعنى

في المفعول لا بد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفعول وكأنه وجه من زيادتها  
 في المفعول مع المفعول لاجله والمفعول فيه لا بد ان يكون في بعض مفعولاته المفعول به ولا بد ان يكون  
 في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ما سبقنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وتسمى في موضع منصوب  
 ولا يزداد في ثنائى مفعولان ولا ثالث مفعولات اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر  
 نحو ما خطبتهم اغتروا واليهل نحو انتم من الحيوة الدنيا من الاخرى ليعرف حقيقة قيام بدل مقاصد ومراعاة من نحو فليس للمقاتلة  
 قلوبهم من ذكر الله ومراعاة البلاء نحو فليس من اليك من طردت خشيته من اعدائه في نحو وفي ما دخلوا من الارض اذ انودي  
 للصلاة من يوم الجمعة ومراعاة من على نحو وفترنا من القوم وقيل على انفسهم من سقاه منهم كذا ذكر في المعنى قوله لو تسمى  
 مطر قال الشيخ الرضوي في نظر لان ضد الموصوف واقامة الجارة والظرف والجار والمجرور متعاضدين وان يكون الموصوف  
 بعض ما قبله من الجرح والبيان قال السيد تعالى ومنهم ومن ذلك وما هنا لا مقام معلوم اي ما من ملائكة الملك  
 له مقام وان لم يكن كذا لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 تعرف في ما انتهى وهذا يظهر ان ما في المطلق اي ما من رجل رجع من الموصوف وقيل ان المصنف اذا كانت جملة لا يحدف  
 موصوفا الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرح والبيان او لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 القوم ومن هذا في غيره تادور لا سيما اذ لم يمتد امتداد غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو وان على الحكاية  
 فزيدت في الوجوب لاجل الحكاية الزائدة في غير الموصوف فقول او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 كما قيل من غير زائدة بل هو للتبسيط والتيسير نحو غير وار على الحكاية او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 الى لانتها الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف مخرج به الشيخ الرضوي قوله وتوعدنا اي المجرور والمنصوب قوله لم يقر في ما كانت  
 اوزمانية وقد اجتمع في قوله تعالى لم يمتد الروم في ادنى الارض وهم من بعد عليهم يستعملون في بعض من ومن معناه  
 المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي سهم خرج على قومه في زينة وتعليل نحو قد كان الذي التسي في مسكن فما اختتم وفي قوله  
 ان امرأة دخلت النار في هرة حسب ما مراد قد الباء قوله ويركب يوم الردع سنا في ارس في ليل الا بالابره وكل  
 ومراد قد لا خوفه وايدى في اواخرهم ومراد قد من كذا في المعنى قوله لان الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الاصل الجاهلي في المعنى الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 شيء من جملة اولى ما يحكمه من ثوب ونحوه ويجازي نحو ممرت بزياد الاصل ان يكون حقيقيا اذا كان مضميا الى  
 نفس الشيء كما سكت بزياد وان اقصى الى ما يقرب منه مجازا كمرت بزياد فاندفع ما قبله في بحث الجواز ان يكون مشتركا  
 في مكان يقرب منه سرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشارة قوله المقابلة في المعنى وبى الاصل على الاعراض  
 كاشية بالثبوت وكافات احسانه ينفعت وقولهم هذا بناك ومنه ادخلوا الجنة بانتم تعلمون وانما لم تقدمها بالاسيبيكا  
 قالت المتقدمة كما قال المحقق في ان يدخل احدكم الجنة يعلم ان اعطى بعض قد يعطى مجازا وبما السبب فلا يوجد السبب  
 وقد بين ان لا تعارض بين الحديث والآية لا خلافا على البابين مجازين ولا ليدخل في المعنى قوله والتسمية بهذا المعنى

في المفعول لا بد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفعول وكأنه وجه من زيادتها  
 في المفعول مع المفعول لاجله والمفعول فيه لا بد ان يكون في بعض مفعولاته المفعول به ولا بد ان يكون  
 في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ما سبقنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وتسمى في موضع منصوب  
 ولا يزداد في ثنائى مفعولان ولا ثالث مفعولات اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر اعلم انهما في الاعمال خبر  
 نحو ما خطبتهم اغتروا واليهل نحو انتم من الحيوة الدنيا من الاخرى ليعرف حقيقة قيام بدل مقاصد ومراعاة من نحو فليس للمقاتلة  
 قلوبهم من ذكر الله ومراعاة البلاء نحو فليس من اليك من طردت خشيته من اعدائه في نحو وفي ما دخلوا من الارض اذ انودي  
 للصلاة من يوم الجمعة ومراعاة من على نحو وفترنا من القوم وقيل على انفسهم من سقاه منهم كذا ذكر في المعنى قوله لو تسمى  
 مطر قال الشيخ الرضوي في نظر لان ضد الموصوف واقامة الجارة والظرف والجار والمجرور متعاضدين وان يكون الموصوف  
 بعض ما قبله من الجرح والبيان قال السيد تعالى ومنهم ومن ذلك وما هنا لا مقام معلوم اي ما من ملائكة الملك  
 له مقام وان لم يكن كذا لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 تعرف في ما انتهى وهذا يظهر ان ما في المطلق اي ما من رجل رجع من الموصوف وقيل ان المصنف اذا كانت جملة لا يحدف  
 موصوفا الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرح والبيان او لم يقر الظرف والجملة مقام مالا في الشرح قال في انما من رجعوا وطلوع الشمس اي متى مضى  
 القوم ومن هذا في غيره تادور لا سيما اذ لم يمتد امتداد غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو وان على الحكاية  
 فزيدت في الوجوب لاجل الحكاية الزائدة في غير الموصوف فقول او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 كما قيل من غير زائدة بل هو للتبسيط والتيسير نحو غير وار على الحكاية او هو اي قد كان من مظهر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
 الى لانتها الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف مخرج به الشيخ الرضوي قوله وتوعدنا اي المجرور والمنصوب قوله لم يقر في ما كانت  
 اوزمانية وقد اجتمع في قوله تعالى لم يمتد الروم في ادنى الارض وهم من بعد عليهم يستعملون في بعض من ومن معناه  
 المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي سهم خرج على قومه في زينة وتعليل نحو قد كان الذي التسي في مسكن فما اختتم وفي قوله  
 ان امرأة دخلت النار في هرة حسب ما مراد قد الباء قوله ويركب يوم الردع سنا في ارس في ليل الا بالابره وكل  
 ومراد قد لا خوفه وايدى في اواخرهم ومراد قد من كذا في المعنى قوله لان الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الاصل الجاهلي في المعنى الاصل ان يستلزم المصاحبة اي حقيقة الاصل  
 شيء من جملة اولى ما يحكمه من ثوب ونحوه ويجازي نحو ممرت بزياد الاصل ان يكون حقيقيا اذا كان مضميا الى  
 نفس الشيء كما سكت بزياد وان اقصى الى ما يقرب منه مجازا كمرت بزياد فاندفع ما قبله في بحث الجواز ان يكون مشتركا  
 في مكان يقرب منه سرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشارة قوله المقابلة في المعنى وبى الاصل على الاعراض  
 كاشية بالثبوت وكافات احسانه ينفعت وقولهم هذا بناك ومنه ادخلوا الجنة بانتم تعلمون وانما لم تقدمها بالاسيبيكا  
 قالت المتقدمة كما قال المحقق في ان يدخل احدكم الجنة يعلم ان اعطى بعض قد يعطى مجازا وبما السبب فلا يوجد السبب  
 وقد بين ان لا تعارض بين الحديث والآية لا خلافا على البابين مجازين ولا ليدخل في المعنى قوله والتسمية بهذا المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]



ولو كانت الحظوظ لجاز انظار رب بعد ما جاز بعد الفاء وبل فنده الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها ما  
بمعنى رب فجزت كما جبره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وويله خمس ولا قوليه خمس  
اصلها مختلف واد القسم فانما لم تكن في الاصل واد العطف ولذا جاز دخول واد العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك  
اي تقدير العطف عليها مع كونه بمعنى رب وعدم جواز انظار رب بعده بخلاف الفاء وبل تصفاي قول بلا دليل وما ذكرنا من  
قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلما يرد ما قيل وجوب انظار الفاء وبل سبيل ذلك ويجوز عن كونه تصفا قوله  
باسم الله قال الشيخ الرضوي من المجازة في القسم يخص بربى وبالله قوله من الامور المختصة بالاختصاص هذا الجواب والمبادر  
في المجازة في المنية قوله باللام وان لاسما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واحتمل ان اللام لما تجمع حرفين  
وان جازانما لو كان لكانت التي في خبر حرف النفي نحو لا زيد ما هو بقاؤه ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاشبات  
وحرف النفي للرفع والازالة فينبغي ان ظاهر الامر خلاف ما نأخذ قوله لا زيد ما هو بقاؤه وان زيدا لم يبق فان واللام انتبا في مضمون  
الجملة لا ما جمعت بين الحرفين قوله ولما يرد ما هو بقاؤه من غير ان يرد ما هو بقاؤه وان زيدا لم يبق فان واللام انتبا في مضمون  
عن نفس شيئا وفي حديث مروي عن امك الاستعلاء نحو فاذا جعل من نفسه والتعجيل نحو ما كان استغفارا بربهم لا به الا ان  
مودة ونحو ما نحن تباركي التنا من قولك ومداوة بعد نحو ما قليل يصح من ناديين والطرفية ومداوة من نحو وهو الذي يقبل  
التوبة من عباده والباء نحو ما ينطق من البوي والاستعانة قاله ابن مالك قد يكون سببا بمعنى الجانب اذ ياء دخل عليه  
وهو كونه كقولهم ولقد اراني للمراح درية من عن يمينه واما في مقال على الاستعلاء ومن معناه المداوة نحو واتي المال  
حيه وان ربك لند ومغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعجيل كاللام نحو وليك بلاه على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
المدنية على حين غفلة ونحو اتبعوا ما اتوا به من الامور على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا تقول والاسد راك والاضراب كقولك فزان لا يدخل الجنة بسوءه صينته على انه يأس من حبه  
تعالى قوله ليس مثله بالنسب ليس شئ بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون التثنية لان زيادة ما هو حرف او  
ولاسيما اذا كان من قسم ا حروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف في امثال قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شئ لان  
نفي ان يكون شئ مثله تعالى لانفي ان يكون شئ مثل مثله قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكثرة  
في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحروف اول  
لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون التثنية لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انا  
يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله لان نفي المثل يستلزم نفي المثل  
بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اشياء بالذات فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ يعني لازمه  
لان نفي الامور يستلزم نفي المثل وكما يقال ليس لاني زيدا خ فانه زيدا موزوم والاش لازم لانه لا بد لاني زيدا من اخ  
هو زيدا فثبت هذا اللازم والمرد في موزوم اي ليس لاني زيدا خ لو كان لاني زيدا كان لذلك الماخ هو زيدا فثبت ان  
يكون مثل امثله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لاني زيدا كان لاني زيدا فثبت ان

ما في كلامه من ان لا يقال رب بعد ما جاز بعد الفاء وبل فنده الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها ما  
بمعنى رب فجزت كما جبره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وويله خمس ولا قوليه خمس  
اصلها مختلف واد القسم فانما لم تكن في الاصل واد العطف ولذا جاز دخول واد العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك  
اي تقدير العطف عليها مع كونه بمعنى رب وعدم جواز انظار رب بعده بخلاف الفاء وبل تصفاي قول بلا دليل وما ذكرنا من  
قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلما يرد ما قيل وجوب انظار الفاء وبل سبيل ذلك ويجوز عن كونه تصفا قوله  
باسم الله قال الشيخ الرضوي من المجازة في القسم يخص بربى وبالله قوله من الامور المختصة بالاختصاص هذا الجواب والمبادر  
في المجازة في المنية قوله باللام وان لاسما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واحتمل ان اللام لما تجمع حرفين  
وان جازانما لو كان لكانت التي في خبر حرف النفي نحو لا زيد ما هو بقاؤه ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاشبات  
وحرف النفي للرفع والازالة فينبغي ان ظاهر الامر خلاف ما نأخذ قوله لا زيد ما هو بقاؤه وان زيدا لم يبق فان واللام انتبا في مضمون  
الجملة لا ما جمعت بين الحرفين قوله ولما يرد ما هو بقاؤه من غير ان يرد ما هو بقاؤه وان زيدا لم يبق فان واللام انتبا في مضمون  
عن نفس شيئا وفي حديث مروي عن امك الاستعلاء نحو فاذا جعل من نفسه والتعجيل نحو ما كان استغفارا بربهم لا به الا ان  
مودة ونحو ما نحن تباركي التنا من قولك ومداوة بعد نحو ما قليل يصح من ناديين والطرفية ومداوة من نحو وهو الذي يقبل  
التوبة من عباده والباء نحو ما ينطق من البوي والاستعانة قاله ابن مالك قد يكون سببا بمعنى الجانب اذ ياء دخل عليه  
وهو كونه كقولهم ولقد اراني للمراح درية من عن يمينه واما في مقال على الاستعلاء ومن معناه المداوة نحو واتي المال  
حيه وان ربك لند ومغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعجيل كاللام نحو وليك بلاه على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
المدنية على حين غفلة ونحو اتبعوا ما اتوا به من الامور على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا تقول والاسد راك والاضراب كقولك فزان لا يدخل الجنة بسوءه صينته على انه يأس من حبه  
تعالى قوله ليس مثله بالنسب ليس شئ بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون التثنية لان زيادة ما هو حرف او  
ولاسيما اذا كان من قسم ا حروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف في امثال قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شئ لان  
نفي ان يكون شئ مثله تعالى لانفي ان يكون شئ مثل مثله قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكثرة  
في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحروف اول  
لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون التثنية لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انا  
يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله لان نفي المثل يستلزم نفي المثل  
بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اشياء بالذات فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ يعني لازمه  
لان نفي الامور يستلزم نفي المثل وكما يقال ليس لاني زيدا خ فانه زيدا موزوم والاش لازم لانه لا بد لاني زيدا من اخ  
هو زيدا فثبت هذا اللازم والمرد في موزوم اي ليس لاني زيدا خ لو كان لاني زيدا كان لذلك الماخ هو زيدا فثبت ان  
يكون مثل امثله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لاني زيدا كان لاني زيدا فثبت ان

في اسم الفاعل لا يقال اذ لا استعلاء في  
بمعنى لاني اذ قال اذ لا استعلاء في  
من قوله اذ قال اذ لا استعلاء في  
واما في مقال على الاستعلاء ومن معناه المداوة نحو واتي المال  
حيه وان ربك لند ومغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعجيل كاللام نحو وليك بلاه على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
المدنية على حين غفلة ونحو اتبعوا ما اتوا به من الامور على ما ذكره في ليدية اياكم والطرفية نحو و  
وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا تقول والاسد راك والاضراب كقولك فزان لا يدخل الجنة بسوءه صينته على انه يأس من حبه  
تعالى قوله ليس مثله بالنسب ليس شئ بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون التثنية لان زيادة ما هو حرف او  
ولاسيما اذا كان من قسم ا حروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف في امثال قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شئ لان  
نفي ان يكون شئ مثله تعالى لانفي ان يكون شئ مثل مثله قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكثرة  
في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحروف اول  
لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون التثنية لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انا  
يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لانفي مثل مثله لان نفي المثل يستلزم نفي المثل  
بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اشياء بالذات فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ يعني لازمه  
لان نفي الامور يستلزم نفي المثل وكما يقال ليس لاني زيدا خ فانه زيدا موزوم والاش لازم لانه لا بد لاني زيدا من اخ  
هو زيدا فثبت هذا اللازم والمرد في موزوم اي ليس لاني زيدا خ لو كان لاني زيدا كان لذلك الماخ هو زيدا فثبت ان  
يكون مثل امثله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لاني زيدا كان لاني زيدا فثبت ان



في الكناية تيش وفيه بحث وهو ان في مثل الشئ لا يستلزم في مثل لان الشئ ليس مثل مثله بل للمثل المشاركة في صفة مع كون الشئ  
اخرى منه فيها وبذلك الاصل والمثل بمنزلة الحجة والمقارب منها متى اقول وفيه ان المماثلة كون اشعيين بحيث يساويهما ساد  
الاخرى يصحح كل لما يصحح له لا اخر كذا ذكر العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة مع انما ثبت بالاشتراك في جميع صفات  
حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فاشي مثل مثله فبقي مثل الشئ يستلزم في مثل والشئ الثاني ما ذكره صاحب الكاشا  
وهو انهم قد قالوا لما لا يلحق فعلا بمل من مثله والغرض نفعية من ذاتة فسلطوا على الكناية بقصد الى البساطة لانهم اقاموا  
من مماثلة ومن يكون على اخص او صا نه قد نفوه عنه في لافق بين قوله ليس كالاشي وبين قوله ليس كشئ الاشئ اللامعطيه  
الكناية من فائدتها وهذان الوجوه وان كانا مشتركين في كونهما كائنتين في النسبة لان الاول ح كناية في النسبة بحيث  
نسب الشئ الى مثل الشئ واديد بنسبة الى مثل والثاني في الكناية في النسبة بحيث في ثبوت مثل الشئ واديد في ثبوت  
مثل لغيره فجمعا الى استعمال لفظ وال على انشاء مثل الشئ في انشاء مثل لان الاداء مختلف وبواسط اختلاف الاداء اجمين  
لا من جهة من الاول بان ثبوت مثل الشئ لازم ثبوت الشئ وفي لازم يستلزم في اللزوم وعن الثاني بان في المماثلة مع جموع  
اخص او صا نه في المماثل من طريق البساطة قوله اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل اخص لادى الى اجتماع الكافين او شئت بان في طلب  
فقط والمنع في الكل قوله لا ابتداء بمعنى بمعنى من قوله والظرفية بمعنى بمعنى في وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيت  
ايام قوله اجمية عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي بجميع زمان الفعل اذ الفعل ينقطع في الزمان الماضي  
بل امتد في زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي بجميع مدة زمان الفعل قوله لا يكون فيما مضى لقوله ما مضية اس  
لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيما اي في النسبة الماضية قوله لان معناه اه دليل قوله لا يكون  
فيما مضى جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الروية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقاسم والروية بل امتد الى زمان الفعل  
قوله لا انما ينقصنا اي الشهر واليوم قوله لغيره اي بعد الان قوله فكيف اي لا يصح قوله كذا يتوهم  
بحسب الظاهر لان الظان الاول مثال الاول والثاني في الثاني قوله لغيره لكن بتقدير العناف ليكون انما من زمان الشئ  
اعتما لا ابتداء قوله واذا انصبت بهما بعد ما قوله لغيره بالقاء والياء وحاشا جاء فعلا متقدما متصرفا لقول حاشيت بمعنى  
استثيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسأله صاحب الناس الى ما حاشي فاطمة بانافيتة والمعنى انه عليه الصلوة  
والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها قوله بالاعرف اشبهتة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التثنية  
واما اذا كانا مثنيتين باللام فكلاهما لكثرة العلم لان يقال لعين من الصيغة القلة بدون ملاحظة التثنية قوله ولونانما اي  
ان وكان قوله ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهر بالعل وحل وعن وجاه لعل اغنية بجموع وجاه لعل بعين جيز  
مبوء وآخ بانون وجاه وعن وجع يجعل الرواء مقام اللام ولان وان ولعا بالرد وقديرة لعنت قوله على حذف العناف  
انما لم يحل على الظاهر لان تخيه بعكس ما يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل ورج يلزم ان يكون ان بعكس نفسها وليس لك قوله  
يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء العدة فلو كان معنى قوله في بعكس ما يلزم استرداك قوله في بعكس ما قوله  
ان اي العزة الواقعة قبل النون لان بعكس العزة وتشديد النون والاي لم كسر السور قوله في ابتداء الكلام المراد ابتداء الكلام



والله اعلم بالصواب





[illegible]

في هذه المسئلة البسيطة وان كان في شرح باب المفعول معه من كتاب التيسيل ما من مصغور في شرح الايضاح ونقله  
عن كثيرين واجازة الصغار وجماعة قوله لم يتركيب اولى زيد ام هو قادر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله  
لا ريت ليس لك الا انه ينبغي ان يقر بالشونين وقوله اريت بيان لما على تقدير الاضافة يلزم ايضا غير انظر الى الجملة  
قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله طلب التبيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله شرطين احدهما احد الامرين  
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام حلف على قوله ما خبر قوله كما تقول ازيد عندك  
ام عمرو اي هل ازيد وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي في الجملة فاذ وقعت بعد الاستفهام املا  
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوزان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بثلثة تشاياتا منها انه يليها المفعول  
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو ازيد عندك ام  
قال جابا سلبا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظه  
بعد ما في الاستفهام حقيقة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجملة لا التباس نحو ازيد عندك ام شاة انتهي في الاشياء  
منقطعة بمعنى هل والجملة تقع في الجملة والاستفهام ولا يرمي في الاخر لفظ الجملة والا لايال في المنقطعة اي ام متصلة انتهى وفي خبر  
شرح الباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالجملة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي الجزئي  
اذا كانت بعد الاستفهام بالجملة حقيقة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك  
عمرو فادقل ام عمرو حذف احدي الجزئين التبس المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك في لفظ الجملة بعد ما في الجملة في الاستفهام بغير الجملة  
حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيدها بجملة الاستفهام انتهى قوله لكن سالتك النون قوله لا لانه لا ينفق في  
ان وليها مفرد وفي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدم الثاني او ينفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وان قلت قام زيد خرجت  
بلكن جملة ما حرف ابتدا فخرجت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يبق الثاني ان لا ينفق بالواو والفاصلة ما اكثر نحو حين وقال قوم لا ينفق في  
الابا والواو واختلف في نحو ما قام زيد لكن عمرو على اربعة اقوال احدها باليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني ان  
الكسب ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة حذفت بعضها على جملة صرح بجميعها قال القامدي في نحو ما قام زيد لكن عمرو ولكن قام  
عمرو الثالث ان لكن مصغور ان لكن عاطفة والواو لازمة والدرج لان كيسان ان لكن عاطفة والواو لازمة غير لازمة  
قوله لا والواو قال الشيخ الرضي اهما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدة المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما كتمان  
من جملة الانكار وحر في النفي والاشارة في النفي بالاشياء فما لا فائدة بالاشياء والتحقيق فصار بمعنى ان الانكار غير  
حاملين يدل على ان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي واستفهام او تمن ونحو ذلك ويختصمان بالجملة تجلها  
وفائدة المعنوية كون الكلام بعد ما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليها كما هو من باب العلم قوله تدخل الاكثر على النداء وما كثر  
على القسم ولجميع حروف التنبيه مصدر الكلام الا بالداخل على اسم الاشارة غير مفصلة فانها تكون اما في الاول او  
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي يجعل النفي ايجابا اي على حقيقة يجعل النفي ايجابا فلا يحاب بها الايجاب  
وذلك تحقق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يحاب بها الاستفهام المجرى في صحيح البخاري في كتاب الايمان

تأمل في هذه المسئلة البسيطة وان كان في شرح باب المفعول معه من كتاب التيسيل ما من مصغور في شرح الايضاح ونقله  
عن كثيرين واجازة الصغار وجماعة قوله لم يتركيب اولى زيد ام هو قادر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله  
لا ريت ليس لك الا انه ينبغي ان يقر بالشونين وقوله اريت بيان لما على تقدير الاضافة يلزم ايضا غير انظر الى الجملة  
قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله طلب التبيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله شرطين احدهما احد الامرين  
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام حلف على قوله ما خبر قوله كما تقول ازيد عندك  
ام عمرو اي هل ازيد وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي في الجملة فاذ وقعت بعد الاستفهام املا  
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوزان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بثلثة تشاياتا منها انه يليها المفعول  
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو ازيد عندك ام  
قال جابا سلبا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظه  
بعد ما في الاستفهام حقيقة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجملة لا التباس نحو ازيد عندك ام شاة انتهي في الاشياء  
منقطعة بمعنى هل والجملة تقع في الجملة والاستفهام ولا يرمي في الاخر لفظ الجملة والا لايال في المنقطعة اي ام متصلة انتهى وفي خبر  
شرح الباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالجملة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي الجزئي  
اذا كانت بعد الاستفهام بالجملة حقيقة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك  
عمرو فادقل ام عمرو حذف احدي الجزئين التبس المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك في لفظ الجملة بعد ما في الجملة في الاستفهام بغير الجملة  
حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيدها بجملة الاستفهام انتهى قوله لكن سالتك النون قوله لا لانه لا ينفق في  
ان وليها مفرد وفي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدم الثاني او ينفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وان قلت قام زيد خرجت  
بلكن جملة ما حرف ابتدا فخرجت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يبق الثاني ان لا ينفق بالواو والفاصلة ما اكثر نحو حين وقال قوم لا ينفق في  
الابا والواو واختلف في نحو ما قام زيد لكن عمرو على اربعة اقوال احدها باليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني ان  
الكسب ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة حذفت بعضها على جملة صرح بجميعها قال القامدي في نحو ما قام زيد لكن عمرو ولكن قام  
عمرو الثالث ان لكن مصغور ان لكن عاطفة والواو لازمة والدرج لان كيسان ان لكن عاطفة والواو لازمة غير لازمة  
قوله لا والواو قال الشيخ الرضي اهما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدة المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما كتمان  
من جملة الانكار وحر في النفي والاشارة في النفي بالاشياء فما لا فائدة بالاشياء والتحقيق فصار بمعنى ان الانكار غير  
حاملين يدل على ان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي واستفهام او تمن ونحو ذلك ويختصمان بالجملة تجلها  
وفائدة المعنوية كون الكلام بعد ما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليها كما هو من باب العلم قوله تدخل الاكثر على النداء وما كثر  
على القسم ولجميع حروف التنبيه مصدر الكلام الا بالداخل على اسم الاشارة غير مفصلة فانها تكون اما في الاول او  
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي يجعل النفي ايجابا اي على حقيقة يجعل النفي ايجابا فلا يحاب بها الايجاب  
وذلك تحقق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يحاب بها الاستفهام المجرى في صحيح البخاري في كتاب الايمان

منه عليه الصلوة والسلام قال لا صحابة اترضون ان يكونوا ربيع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب البيعة ان  
يكونوا لك في البر سواء قال علي وبعيناه فانه قال انت الذي تشي بك فقال علي ما ذكره صاحبنا في قوله تصديق  
لجبرئيل ان الجبرئيل اوصفنا فليكن بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام ولاما وغيره ما قوله لمن قال وهو ضال من شريك  
قوله ان وراكها تقول قول ابن الزبير وراكها منصوب على انه منقول لمان لفظ تصديق له من الحسن بن علي بن ابي طالب  
قدس سره بقوله اي لمن استملك الفاترة وراكها قوله من جوي حسن الجوي الحرة وشدة الحرة كوجده من عشق او حزن قوله  
لا تحيل بل لا يزيد بسبب الالاء تأكيد المعنى الثابت فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها قال  
الشيخ الرضي ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي  
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغفرت تبت والمباركة في جبرائيل  
فان قيل فبما ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير اصل المعنى بل لا يزيد بسبب الالاء كذا  
لمعنى الثابت وتقرية فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام  
الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به كلامه وهو صريح في ان فائدة التأكيد العارضة للكلام الذي يودي  
به اصل المعنى لم يغير الفاترة كالحاصلة قبل زيادة الحروف فكأنه لم يغيره حاله وف شيئا من المعاني ولا من زوائد ما حرقض  
على الخاتمة بان يقولوا يقتضي هذا الدليل زيادة ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضي انها  
لم تعد المعاني التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية  
على ما وضعت له فلا يلزم زيادة تملأ وليس كذلك وعبارته المذكورة بزيادة معنوية فاقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى يدور  
لا تحيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولا لك ما كتبت بالرضي وقال مع انهم لم تعد المعاني  
التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية على ما  
وليس على ما ينبغي فقال قوله كان عليه يعطى الى ناصر السمع او له واما توافيقا بوجه ترجمته الموافقة الايتان والجمانة  
الحسنه ولهم بغيرهم الميم وقمع القاف وتشديد السين للمعاني الحسن من العتسام وهو حسن وتطويعا يتناول ضمن معنى  
الميل ولذا عدى بالي والجملة صفة لطلبية والناظر من نفع وجهه او حسن وارا وبه الحضره واطراوة والسلم فحقين جمع سلمه وهو  
عظيم وله شوك ولم يمت بوماتنا الجبوتية بوجه حسن كطبيعة تدفعنا الى ضمن ناصر من هذا الشجر قوله على تقديره رواية غريبة بالحق قد بان  
زيادة ان بعد كاف التشبيه نايكون على تقديره الجوه قوله من ان شرطه لا حاجة اليه لان قوله شرطه يعني عنه لان حاله من المذكور  
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطه قوله لا يتعلق بالمذكورات قوله لا يلو وان شرطه قد انصاف لان  
المذكورات او واث شرطه لا شرطه قال الشيخ الرضي قوله شرطه تقديره جميع ما ذكر من اذا وصي واين وان لانها كما يكون شرطه  
وغير شرطه وزيادة كلمة فيها مخصصة بما لا شرطية قوله زيادة مانع المنصاف اي بعد المنصاف قوله لا يلو كما هي كلمة في الوضوح  
المذكورة من وقومها بعد الحروف الجارة وبعد المنصاف قوله لا يلو لا ورسي وما شرطه تمامه بما حكمه حتى افاض جميع حشوة  
بالحكم متعلق بشيئا وسرى القدر والبا سببية والحز المكي على وزن الطلعية جمع حائر كبريل وبازل والحز اربعة الملكة بعضهم

منه عليه الصلوة والسلام قال لا صحابة اترضون ان يكونوا ربيع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب البيعة ان  
يكونوا لك في البر سواء قال علي وبعيناه فانه قال انت الذي تشي بك فقال علي ما ذكره صاحبنا في قوله تصديق  
لجبرئيل ان الجبرئيل اوصفنا فليكن بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام ولاما وغيره ما قوله لمن قال وهو ضال من شريك  
قوله ان وراكها تقول قول ابن الزبير وراكها منصوب على انه منقول لمان لفظ تصديق له من الحسن بن علي بن ابي طالب  
قدس سره بقوله اي لمن استملك الفاترة وراكها قوله من جوي حسن الجوي الحرة وشدة الحرة كوجده من عشق او حزن قوله  
لا تحيل بل لا يزيد بسبب الالاء تأكيد المعنى الثابت فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها قال  
الشيخ الرضي ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي  
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغفرت تبت والمباركة في جبرائيل  
فان قيل فبما ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير اصل المعنى بل لا يزيد بسبب الالاء كذا  
لمعنى الثابت وتقرية فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام  
الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به كلامه وهو صريح في ان فائدة التأكيد العارضة للكلام الذي يودي  
به اصل المعنى لم يغير الفاترة كالحاصلة قبل زيادة الحروف فكأنه لم يغيره حاله وف شيئا من المعاني ولا من زوائد ما حرقض  
على الخاتمة بان يقولوا يقتضي هذا الدليل زيادة ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضي انها  
لم تعد المعاني التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية  
على ما وضعت له فلا يلزم زيادة تملأ وليس كذلك وعبارته المذكورة بزيادة معنوية فاقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى يدور  
لا تحيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولا لك ما كتبت بالرضي وقال مع انهم لم تعد المعاني  
التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية على ما  
وليس على ما ينبغي فقال قوله كان عليه يعطى الى ناصر السمع او له واما توافيقا بوجه ترجمته الموافقة الايتان والجمانة  
الحسنه ولهم بغيرهم الميم وقمع القاف وتشديد السين للمعاني الحسن من العتسام وهو حسن وتطويعا يتناول ضمن معنى  
الميل ولذا عدى بالي والجملة صفة لطلبية والناظر من نفع وجهه او حسن وارا وبه الحضره واطراوة والسلم فحقين جمع سلمه وهو  
عظيم وله شوك ولم يمت بوماتنا الجبوتية بوجه حسن كطبيعة تدفعنا الى ضمن ناصر من هذا الشجر قوله على تقديره رواية غريبة بالحق قد بان  
زيادة ان بعد كاف التشبيه نايكون على تقديره الجوه قوله من ان شرطه لا حاجة اليه لان قوله شرطه يعني عنه لان حاله من المذكور  
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطه قوله لا يتعلق بالمذكورات قوله لا يلو وان شرطه قد انصاف لان  
المذكورات او واث شرطه لا شرطه قال الشيخ الرضي قوله شرطه تقديره جميع ما ذكر من اذا وصي واين وان لانها كما يكون شرطه  
وغير شرطه وزيادة كلمة فيها مخصصة بما لا شرطية قوله زيادة مانع المنصاف اي بعد المنصاف قوله لا يلو كما هي كلمة في الوضوح  
المذكورة من وقومها بعد الحروف الجارة وبعد المنصاف قوله لا يلو لا ورسي وما شرطه تمامه بما حكمه حتى افاض جميع حشوة  
بالحكم متعلق بشيئا وسرى القدر والبا سببية والحز المكي على وزن الطلعية جمع حائر كبريل وبازل والحز اربعة الملكة بعضهم

منه عليه الصلوة والسلام قال لا صحابة اترضون ان يكونوا ربيع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب البيعة ان  
يكونوا لك في البر سواء قال علي وبعيناه فانه قال انت الذي تشي بك فقال علي ما ذكره صاحبنا في قوله تصديق  
لجبرئيل ان الجبرئيل اوصفنا فليكن بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام ولاما وغيره ما قوله لمن قال وهو ضال من شريك  
قوله ان وراكها تقول قول ابن الزبير وراكها منصوب على انه منقول لمان لفظ تصديق له من الحسن بن علي بن ابي طالب  
قدس سره بقوله اي لمن استملك الفاترة وراكها قوله من جوي حسن الجوي الحرة وشدة الحرة كوجده من عشق او حزن قوله  
لا تحيل بل لا يزيد بسبب الالاء تأكيد المعنى الثابت فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها قال  
الشيخ الرضي ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي  
فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغفرت تبت والمباركة في جبرائيل  
فان قيل فبما ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير اصل المعنى بل لا يزيد بسبب الالاء كذا  
لمعنى الثابت وتقرية فكأنها لم تعد شيئا للمالم لغيره فاندتها العارضة الفاترة كالحاصلة قبلها ويلزم من ان يعود اصل هذا ان ولام  
الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا زوائد ولم يقولوا به كلامه وهو صريح في ان فائدة التأكيد العارضة للكلام الذي يودي  
به اصل المعنى لم يغير الفاترة كالحاصلة قبل زيادة الحروف فكأنه لم يغيره حاله وف شيئا من المعاني ولا من زوائد ما حرقض  
على الخاتمة بان يقولوا يقتضي هذا الدليل زيادة ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضي انها  
لم تعد المعاني التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية  
على ما وضعت له فلا يلزم زيادة تملأ وليس كذلك وعبارته المذكورة بزيادة معنوية فاقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى يدور  
لا تحيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولا لك ما كتبت بالرضي وقال مع انهم لم تعد المعاني  
التي وضعها الواضع لها فكأنها لم تعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت ولا فائتها باقية على ما  
وليس على ما ينبغي فقال قوله كان عليه يعطى الى ناصر السمع او له واما توافيقا بوجه ترجمته الموافقة الايتان والجمانة  
الحسنه ولهم بغيرهم الميم وقمع القاف وتشديد السين للمعاني الحسن من العتسام وهو حسن وتطويعا يتناول ضمن معنى  
الميل ولذا عدى بالي والجملة صفة لطلبية والناظر من نفع وجهه او حسن وارا وبه الحضره واطراوة والسلم فحقين جمع سلمه وهو  
عظيم وله شوك ولم يمت بوماتنا الجبوتية بوجه حسن كطبيعة تدفعنا الى ضمن ناصر من هذا الشجر قوله على تقديره رواية غريبة بالحق قد بان  
زيادة ان بعد كاف التشبيه نايكون على تقديره الجوه قوله من ان شرطه لا حاجة اليه لان قوله شرطه يعني عنه لان حاله من المذكور  
كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطه قوله لا يتعلق بالمذكورات قوله لا يلو وان شرطه قد انصاف لان  
المذكورات او واث شرطه لا شرطه قال الشيخ الرضي قوله شرطه تقديره جميع ما ذكر من اذا وصي واين وان لانها كما يكون شرطه  
وغير شرطه وزيادة كلمة فيها مخصصة بما لا شرطية قوله زيادة مانع المنصاف اي بعد المنصاف قوله لا يلو كما هي كلمة في الوضوح  
المذكورة من وقومها بعد الحروف الجارة وبعد المنصاف قوله لا يلو لا ورسي وما شرطه تمامه بما حكمه حتى افاض جميع حشوة  
بالحكم متعلق بشيئا وسرى القدر والبا سببية والحز المكي على وزن الطلعية جمع حائر كبريل وبازل والحز اربعة الملكة بعضهم

بمعنى الملك اصيغ فاستقام او كذا او معنى بان الناس سرى والكافى في ملكها اليك ان او في غير الملكة بافك واما بطيلة وما  
علم فموجده دخلتانه سار فيها حتى اذ انشلق الصبح او قامت القيمة علمنا ان كان ساقط في ظلمات محقق او الكفر ولكنه لم ينفقه  
ذلك لم يفسر الشارح قدس سره بل هو بالملك على وزن الطلبة من علم وقيمين بناء على انه جافعل بغير فاعله وسكون الهمزة  
جمع فاعل لا محذور فمن ثمة بناء على انه منصرف لوجهى المحرر بالملك بمعنى الملك والشارح ضمن بالملك على وزن الطلبة على  
به الاماير وما قيل المحرر بالملك على وزن مفرقة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الملكة جمع ملك كالطلبة جمع  
طالب فتوهم فمادح وانه لاجاب فقال المحرر جمع حائر قوله اي بفعل تنصرف في معنى القول بشاره الى ان ما هو مفرقة وصفت  
مفرقة قد رتب على الجار والمجرور المقصود ومنه توجيه كون المعنى طرفا للفعل مع ان ايشهوه رعا بين العلماء ان الالفاظ  
توالى المعاني وما حصل التوجيه ان كون المعنى طرفا للفعل اعتبارا بى باعتبار تشبيهه بغير الفعل بمعنى القول بقر المظروف في نظر  
وجعل في حكمه فاستقر في معنى القول وجعل طرفا للفعل واما كون اللفظ طرفا للمعنى فهو شاذ وذائع فيه فبذلك الطريقة الحقيقية ولا  
قال الفضل الهندى في طرف اعتبارا بى على اعتبار فاعله وعلية وفيه ان طرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارا بى فلا يصح جعل  
قسمه لظرفية الاعتبارية قوله فلا يقع بعد صرح القول فان قلت قوله تعالى والخلق الملائكة ان مشوا ان فيه تفسير  
القول لان التقدير قائما لبعضه بعضا لان مشوا اجيب بانه زانما وبان صرح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في  
عدم الفعور وبان انطلق تفسيرا للمعنى القول لان المظلقين عن مجلس تبارعوا وضوء فاجرى قيودا وبان انطلق الما بمعنى  
انطلقوا في القول وشرعوا فيه ويبنى ان يعرف ان ما بعد ان لم يفسر قليس من صلتها ما قبلها بل تيم الكلام وانه ولا يحتمل  
البناء لان وجه تفسير المصير المقدر فيه قوله تعالى واخرجه من ان المحرر رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قوله ولو لم تعالى اقامت  
لا يصح ايراد ه في ملك بيان قوله في التفسير في الاكثر الا انه لا يقدر اللفظ خبر صرح القول لان انطاطا قوله وقوله عطف على  
قوله لم اولى قوله قولك كتبت اليد الصواب ان يذكر في خبر قوله وقا في خبره بالفعول بانها كمالا على شئ الرضى حيث قال وفيه  
الفعول به انطاطا قوله وحينما الى كيا هو ان اقضيه قوله ما قلت لهم الاماير تنبى بان عبده الله قوله ان عبده الله منفسه الضمير  
به وفي امرته معنى القول قوله هو مصدر خبر احضا قالى اسمها بمعنى بلغنى ان زيد اقامت بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جارا  
مخوفى فانك نبيد ان زيد يترك وكذا بلغنى ان زيد انى الدارى حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او  
معناه اى في معنى مصدر الخبر ومنه مصدر الخبر على قوله مصدر خبر باقوله اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر  
اؤك الا انه بمنزلة لان اؤك بمنزلة يواؤك او يواؤك قوله فان تعد مصدر خبر ما وفي معناه قوله او تعدير اؤك قال الشيخ الرضى  
واذا وليها الطرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بقدر قبله كما في قوله تعد ولو لا اؤك اؤك فتبكت انتهى قوله اؤك انتص  
بفعل مذكور بعده وهو قلت قوله لعل فاعله زيد اضربت وعل زيد اضربت فاعله لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام  
وان كان الاسم منصوبا لم يضر اؤك لا يجوز اختيار بل زيد اضربت بل لا بد من اطلاقها اياه لفظا لذكوره العادة التثنية  
في المطلق ناقلا عن بعض محققين من العادة قوله انضرب زيدا هو اؤك باستعمال التثنية لان الفعل الواقع في الجمال  
والراجح استعمال بل فيه لانهما تخصص المضارع بالاستقبال قوله لان استقامت عنده في الموضوع محذوف بالحقبة فيبانه لا ضرورة

بمعنى الملك اصيغ فاستقام او كذا او معنى بان الناس سرى والكافى في ملكها اليك ان او في غير الملكة بافك واما بطيلة وما  
علم فموجده دخلتانه سار فيها حتى اذ انشلق الصبح او قامت القيمة علمنا ان كان ساقط في ظلمات محقق او الكفر ولكنه لم ينفقه  
ذلك لم يفسر الشارح قدس سره بل هو بالملك على وزن الطلبة من علم وقيمين بناء على انه جافعل بغير فاعله وسكون الهمزة  
جمع فاعل لا محذور فمن ثمة بناء على انه منصرف لوجهى المحرر بالملك بمعنى الملك والشارح ضمن بالملك على وزن الطلبة على  
به الاماير وما قيل المحرر بالملك على وزن مفرقة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الملكة جمع ملك كالطلبة جمع  
طالب فتوهم فمادح وانه لاجاب فقال المحرر جمع حائر قوله اي بفعل تنصرف في معنى القول بشاره الى ان ما هو مفرقة وصفت  
مفرقة قد رتب على الجار والمجرور المقصود ومنه توجيه كون المعنى طرفا للفعل مع ان ايشهوه رعا بين العلماء ان الالفاظ  
توالى المعاني وما حصل التوجيه ان كون المعنى طرفا للفعل اعتبارا بى باعتبار تشبيهه بغير الفعل بمعنى القول بقر المظروف في نظر  
وجعل في حكمه فاستقر في معنى القول وجعل طرفا للفعل واما كون اللفظ طرفا للمعنى فهو شاذ وذائع فيه فبذلك الطريقة الحقيقية ولا  
قال الفضل الهندى في طرف اعتبارا بى على اعتبار فاعله وعلية وفيه ان طرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارا بى فلا يصح جعل  
قسمه لظرفية الاعتبارية قوله فلا يقع بعد صرح القول فان قلت قوله تعالى والخلق الملائكة ان مشوا ان فيه تفسير  
القول لان التقدير قائما لبعضه بعضا لان مشوا اجيب بانه زانما وبان صرح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في  
عدم الفعور وبان انطلق تفسيرا للمعنى القول لان المظلقين عن مجلس تبارعوا وضوء فاجرى قيودا وبان انطلق الما بمعنى  
انطلقوا في القول وشرعوا فيه ويبنى ان يعرف ان ما بعد ان لم يفسر قليس من صلتها ما قبلها بل تيم الكلام وانه ولا يحتمل  
البناء لان وجه تفسير المصير المقدر فيه قوله تعالى واخرجه من ان المحرر رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قوله ولو لم تعالى اقامت  
لا يصح ايراد ه في ملك بيان قوله في التفسير في الاكثر الا انه لا يقدر اللفظ خبر صرح القول لان انطاطا قوله وقوله عطف على  
قوله لم اولى قوله قولك كتبت اليد الصواب ان يذكر في خبر قوله وقا في خبره بالفعول بانها كمالا على شئ الرضى حيث قال وفيه  
الفعول به انطاطا قوله وحينما الى كيا هو ان اقضيه قوله ما قلت لهم الاماير تنبى بان عبده الله قوله ان عبده الله منفسه الضمير  
به وفي امرته معنى القول قوله هو مصدر خبر احضا قالى اسمها بمعنى بلغنى ان زيد اقامت بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جارا  
مخوفى فانك نبيد ان زيد يترك وكذا بلغنى ان زيد انى الدارى حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او  
معناه اى في معنى مصدر الخبر ومنه مصدر الخبر على قوله مصدر خبر باقوله اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر  
اؤك الا انه بمنزلة لان اؤك بمنزلة يواؤك او يواؤك قوله فان تعد مصدر خبر ما وفي معناه قوله او تعدير اؤك قال الشيخ الرضى  
واذا وليها الطرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بقدر قبله كما في قوله تعد ولو لا اؤك اؤك فتبكت انتهى قوله اؤك انتص  
بفعل مذكور بعده وهو قلت قوله لعل فاعله زيد اضربت وعل زيد اضربت فاعله لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام  
وان كان الاسم منصوبا لم يضر اؤك لا يجوز اختيار بل زيد اضربت بل لا بد من اطلاقها اياه لفظا لذكوره العادة التثنية  
في المطلق ناقلا عن بعض محققين من العادة قوله انضرب زيدا هو اؤك باستعمال التثنية لان الفعل الواقع في الجمال  
والراجح استعمال بل فيه لانهما تخصص المضارع بالاستقبال قوله لان استقامت عنده في الموضوع محذوف بالحقبة فيبانه لا ضرورة

بمعنى الملك اصيغ فاستقام او كذا او معنى بان الناس سرى والكافى في ملكها اليك ان او في غير الملكة بافك واما بطيلة وما  
علم فموجده دخلتانه سار فيها حتى اذ انشلق الصبح او قامت القيمة علمنا ان كان ساقط في ظلمات محقق او الكفر ولكنه لم ينفقه  
ذلك لم يفسر الشارح قدس سره بل هو بالملك على وزن الطلبة من علم وقيمين بناء على انه جافعل بغير فاعله وسكون الهمزة  
جمع فاعل لا محذور فمن ثمة بناء على انه منصرف لوجهى المحرر بالملك بمعنى الملك والشارح ضمن بالملك على وزن الطلبة على  
به الاماير وما قيل المحرر بالملك على وزن مفرقة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الملكة جمع ملك كالطلبة جمع  
طالب فتوهم فمادح وانه لاجاب فقال المحرر جمع حائر قوله اي بفعل تنصرف في معنى القول بشاره الى ان ما هو مفرقة وصفت  
مفرقة قد رتب على الجار والمجرور المقصود ومنه توجيه كون المعنى طرفا للفعل مع ان ايشهوه رعا بين العلماء ان الالفاظ  
توالى المعاني وما حصل التوجيه ان كون المعنى طرفا للفعل اعتبارا بى باعتبار تشبيهه بغير الفعل بمعنى القول بقر المظروف في نظر  
وجعل في حكمه فاستقر في معنى القول وجعل طرفا للفعل واما كون اللفظ طرفا للمعنى فهو شاذ وذائع فيه فبذلك الطريقة الحقيقية ولا  
قال الفضل الهندى في طرف اعتبارا بى على اعتبار فاعله وعلية وفيه ان طرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارا بى فلا يصح جعل  
قسمه لظرفية الاعتبارية قوله فلا يقع بعد صرح القول فان قلت قوله تعالى والخلق الملائكة ان مشوا ان فيه تفسير  
القول لان التقدير قائما لبعضه بعضا لان مشوا اجيب بانه زانما وبان صرح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في  
عدم الفعور وبان انطلق تفسيرا للمعنى القول لان المظلقين عن مجلس تبارعوا وضوء فاجرى قيودا وبان انطلق الما بمعنى  
انطلقوا في القول وشرعوا فيه ويبنى ان يعرف ان ما بعد ان لم يفسر قليس من صلتها ما قبلها بل تيم الكلام وانه ولا يحتمل  
البناء لان وجه تفسير المصير المقدر فيه قوله تعالى واخرجه من ان المحرر رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قوله ولو لم تعالى اقامت  
لا يصح ايراد ه في ملك بيان قوله في التفسير في الاكثر الا انه لا يقدر اللفظ خبر صرح القول لان انطاطا قوله وقوله عطف على  
قوله لم اولى قوله قولك كتبت اليد الصواب ان يذكر في خبر قوله وقا في خبره بالفعول بانها كمالا على شئ الرضى حيث قال وفيه  
الفعول به انطاطا قوله وحينما الى كيا هو ان اقضيه قوله ما قلت لهم الاماير تنبى بان عبده الله قوله ان عبده الله منفسه الضمير  
به وفي امرته معنى القول قوله هو مصدر خبر احضا قالى اسمها بمعنى بلغنى ان زيد اقامت بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جارا  
مخوفى فانك نبيد ان زيد يترك وكذا بلغنى ان زيد انى الدارى حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او  
معناه اى في معنى مصدر الخبر ومنه مصدر الخبر على قوله مصدر خبر باقوله اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر  
اؤك الا انه بمنزلة لان اؤك بمنزلة يواؤك او يواؤك قوله فان تعد مصدر خبر ما وفي معناه قوله او تعدير اؤك قال الشيخ الرضى  
واذا وليها الطرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بقدر قبله كما في قوله تعد ولو لا اؤك اؤك فتبكت انتهى قوله اؤك انتص  
بفعل مذكور بعده وهو قلت قوله لعل فاعله زيد اضربت وعل زيد اضربت فاعله لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام  
وان كان الاسم منصوبا لم يضر اؤك لا يجوز اختيار بل زيد اضربت بل لا بد من اطلاقها اياه لفظا لذكوره العادة التثنية  
في المطلق ناقلا عن بعض محققين من العادة قوله انضرب زيدا هو اؤك باستعمال التثنية لان الفعل الواقع في الجمال  
والراجح استعمال بل فيه لانهما تخصص المضارع بالاستقبال قوله لان استقامت عنده في الموضوع محذوف بالحقبة فيبانه لا ضرورة



في ارتكاب المحذوف ولا دليل عليه قوله ليجعل الفقرة معادلة لام المتصلة ولا يصح جعل بل معاد قلما فلا يصح بل زيد منك مام محمول  
وقوع الفقرة بعد مام دليل الاتصال ومام المتصلة لطلب تبيين احد الامور من العلم بقوت اصل الحكم فلو لم يكن لطلب المتصلة  
بعد حصول التصديق بنفس الحكم بل ليس لطلب التصديق فيها تاريخ قوله فاستفاد الفقرة اي قوله ان نسب وايضا فيه ان يستعمل  
بل معادلة لام المتصلة يكون من مناسب ما على ما يقتضي اسم التفضيل مع ان لا يصح فلا يتم التقريب قوله بل مام المقيدة بالانفرد  
المادة بالانفرد قوله وقد قيل على تقدير لزوم الثاني للاول بهذا المعنى اي من المعاني المعبرة بمنزلة اللغة الواردة في استعمال  
عواطفها فتم تقدير قصد الاستدلال في الامور المعرفية كما يقال كسبل في زيد في البلد فنقول لا لا يكون كمنه يستعمل بعد مام  
على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من لحي الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما  
بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول فبمعنى لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله لم يعلم من ذلك اي  
من كون الفضا وتفتيا انتفاء السند ولان انتفاء الزام يدل على انتفاء اللزوم قوله وحط اي نسب الى افعال الشيخ ابن  
قائل بان الاول سبب والثاني مسبب وبسبب قد يكون اهم من السبب لجواز ان يكون للشيء سبب متفقد كان في شخص لا يشترط  
فاتقاء السبب لما يوجب اعتبار السبب بخلاف انتفاء السبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يدرك الشيخ ابن الحاجب قوله لم  
انتفاء من المعنوية كون الاتفاقين معلومين اعلم من قول العلماء ولو لتعلق حصول معلون بالجزء بحصول معلون الشرح  
وضعا فلا بد وما قيل اعتبارا لمعلم لا يخلو من مناقشة قوله لم فلا يتصور جهك يستدل لاولا بانه من كون احد الشئيين معلوما  
والآخر مجهول لا و ليس لك قوله البعد واختار البعد واي من الابد لان لا يبعد حذف الموكود والعامل مع بقاء التاكيد  
لذا ذكره التفتازاني في المطول في اول بحثه بقوله ولا يقال لو انك منطبق بده قوله تعري ووان لو انهم يادون في الاعراب  
قوله اي في اول زمان الحكم قال الفاضل السدي اول ظرف تقدم تعيين الدخول اي اذا تقدم القسم على شرطه واحتل الاول  
الكلام والاعلا يصح ترك في عدم كونه زمانا ولا مكانا بما قوله لانه لا يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوا لان الشرط اذا كان انشيا  
وان لم يجب كون الجزاء مجزوا بل يجوز جزمه لكن يكفي في المحذور المذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجزا يلزم كونه مجزوا وغير مجزوا  
فالمدح باللزوم على تقديره على خاص او بعبارة العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا ان ادعى كمالا يشوبه قوله كان الجزم يجوز  
المؤمن اولى والاولى بغيره الواجب قوله على المشي الاول وهو جازان لمية القسم ويلقى بشرطه وان يلحق القسم وليتشرطا  
قوله نه اي انا والله ان تاتي تلك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله شرطا على غير ترتيب اللفظ وذلك لان ذكر التقديم بشرط  
مقدم على ذكر التقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللفظ وفي المثال قدم غير الشرط على القسم  
واعبر الشرط بقرينة جزم تلك ذلوا اعتبار القسم اقل اتيك بالياء ويكون الشرط على غير ترتيبه قوله وعلى التثنية في التثنية وهو قوله  
ويجوز ان يكون اني جائز ان يعتبر الشرط آه قوله فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ لان التقديم الشرط مقدم  
على التقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم  
في المثال لك بقرينة جزم تلك قوله بان استال اي قوله وان اثبت واسد لا تترك قوله ثم باعتبار ما اي اعتبار الشرط  
واعبار القسم قوله نشر على ترتيب اللفظ لان التقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

کشتار و انانیت

مجلس شورای اسلامی

[illegible]



[illegible][illegible]













[illegible]

ايضا فالمراد بالمراد ان يكون الجمع منقولاً منها او الجمع منقولاً من غير رابع ان ليس كذلك بل بعضها منقولاً من البعض  
 وبعضها منقول من الاصوات والوجوب ان المراد ان كل واحد من الجمع منقولاً الى اي جميعها باعتبار بعضها منقولاً من البعض  
 وباعتبار بعضها منقولاً من غير ما دخل هذا واقع بينهم كما قال هذه الجملة شيع هذا الجري شيع بعض منهم بعضه لا لجميعهم فكان  
 ما ذا شيعوا جزم عظيم وقيل هذه الجملة يرشح هذا الجزم معناه ان هذه الجملة من حيث هي يرشد لال واحداً اشارته الى ان الجملة  
 من الحقيقة كرو يد ومن التقدير كيهات والى ان غير المصدر اعم من الطرف نحو ونك والصوت نحو صد والجار والجر وكليهما  
 وقوله ودخل فيه اي بقوله ومضاعف على قوله فخرج والمراد هو الافعال المنسوبة عن الاقران بالزمان اعم من ان يكون  
 فيه الزمان او لا يكون فيه الحدث تكون الاقران نسبة بين الحدث والزمان فلا حاجة الى ذكر الافعال المنسوبة عن الحدث  
 قوله لاقران معناها اي بالزمان اي زمان الاستقبال قوله ويصدق على المضارع وقع دخل تقريره ان المضارع  
 يلزم ان يخرج لا غير مقترن باحد الارزمنة الثلاثة لا مقترن بزمانين الجواب ان هذا لا غاية توجب اذا اعتبر لفظ فقط في تعريفه  
 وليس كذلك فانهم مقترن بزمانين يصدق عليه مقترن بزمان واحد واورد بهذا الجواب في بحث الامم ايضا واورد فيه  
 الجواب باننا لا نسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعمال في الاستقبال او بالعكس  
 فعلى هذا يكون المضارع باحد الارزمنة فقط قوله ولا يمتنع ان يوضع المضارع لعين ليس بوضع واحد بل يتعدد الوضع  
 فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لعينين  
 هذا تسليم باعتبار قيد فقط في تعريف هذا الجواب غير مذکور في تعريف الاسم قوله دخول قد اي قد اذلة فيكون من الخواص  
 اللفظية وكذا البواقي قوله لتقريب الماضي الى الحال بمعنى قد ضرب هو الضرب في الزمان الماضي ولكنه قريب بالزمان  
 الحال والمراد بالتقريب الماضي الى الحال حقيقة ولا يوجد في حقيقة فلا بد ان يجر زمان تدخل الاسم في ما قوله ادخل  
 الفعل قبل المراد من الفعل الاصطلاحي او اللغوي وان كان الثاني في تسليم ولكن قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا في غير مسلم  
 منه وهو لما في التثنيات اليق وهو باطل وان كان الاول فهو كاذب لان الفعل الاصطلاحي هو لفظ ضرب مثلاً فلا معنى  
 لتقليل لفظ واجيب بتقدير المضاف الى تقليل بدلول الفعل الاصطلاحي ومفهومه قال مولانا عجم والاولى ان يقول  
 الا فيه موضع قوله الا في الفعل لانه موضع الضمير قول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوي وهو الذي  
 يكون كلمة لتقليل الفعل الاصطلاحي باعتبار احد اجزائه لا على كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لتقليل احد اجزائه  
 لان التقليل تعلق بجميع اجزائه في قولنا قد يعرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداق النظر الى النسبة  
 والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات وبغيره بالتبع وان قلت قليل الفعل اللغوي لا يصح في قوله تقريب  
 الماضي الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحتقل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذي هو يقترن بزمان  
 الماضي او الحال قوله لانه الاول على الاستقبال الخ ولو قال لدلتها على الاستقبال ثم الدليل ولكنه اراد بيان معنى  
 السمين والسوف في ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السمين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلتها على  
 الاستقبال فالكبري فيه عطوي اي كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو في غير المنع لوجوده في التثنيات قبل

[illegible]











[illegible][illegible]

[illegible]









من اصابه من هذه المعنى لا الاصطلاحى وكون الضدين وجودا متباينين باعتبار المعنى الاصطلاحى قوله على جميع انواع  
 المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخاطب قوله وكلما الجازاة المذكورة من اجل اشارة الى انما في قول الفاعل غير  
 فليكون معطوفا على ما في قوله فاعلم الخ لا يصلح للاضافة لاجل اعادة المعرفة فانها اذا وجدت كانت عين الاولى غالبيا  
 قوله تدل على الفعلين ان قلت نهى يدل على عدم كون الجزاء اسمية وليس لك مكان في قولنا ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود وقلت المراد انما تدل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلية سمية كما لا يخفى  
 قوله لا يصلح الفعل الاول سببا ولا معنى ان كل الجازاة لم يصل الاول سببا بل الثاني سببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
 في نفس الامر فكل الجازاة والله وبغيرة سببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه لك فاشم بغيره ولما قال  
 وفي شرح المصنف الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان التكلم يجعل منبى الخاطب سببا لضرب نفس في قولنا ان  
 تضربني فاضربك بل التكلم بغيره بغيره شئ لا يوجب كل الجازاة والله على سببية فتقوله ولا شك الخ اشارة الى ان المصنف  
 على ما وقع في شرح المصنف وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية  
 ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا ذنبها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم بغيره نسبة  
 بينهما باعتبار تلك النسبة صحيح ايراد ما في صورة السبب السبب بل في صورة اللام والملازم وانما حصل ان ليس المراد من سبب  
 والسبب الحقيقيين كذا من اللام والملازم بل المراد هو الملازم والملازم باعتبار التكلم اي التكلم بغيره بنسبة ليصح بها الا  
 في صورة الملازم والملازم وان كان في بعض المواضع سببية وملازمة حقيقية كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح  
 ملازمة للثاني كسبب بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان كتمني اكرهك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
 ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كذا تصور الشتم تصور الاكرام لانها عند ان بل  
 يتصور الالبانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لان في الخارج ولا في الذهن قوله  
 اظهار الاحكام الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخ ليجتنب الى نفسان الشتم الذي هو سبب الالبانة  
 عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن كان اخلافا الصفة الى الموصوف الخ الاخلاق مجتنب  
 قوله فبني اذ اي الحكم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من لعلها مكان اي بوجوده ومرة يعبر الشتم الخ قوله لا يشرط  
 اي شرط بسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يعني على وجود الاول فتقوله باعتبار الجزاء منصوب على نزع  
 الخافض قوله ان تتردى اذ لك في الاصل تتردى واذا ترك فخرقت والواو فيها للتعقار الساكنين بين الواو والراء  
 قوله الاول عطف على منية في كان لوجود الفصل وذكر فقط تعريضا بمقابلة القسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وانما  
 ضيق في جزاء الشرط المحذوف اي لا عرفت ويحتمل ان تكون زايدة لتبيين الكلام قوله ان تتردى فتعذر تركه بل  
 ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما فيها اجيب بان المراد تتردى اذ لك اي الان اخترت تتردى  
 اياك ليس قوله وما يستغنى عنها والظهير المستر لا ما باله الى ان وهو ما لا شرط وانما قال مع صلاحته لعل لان الجزاء لو كان

من اصابه من هذه المعنى لا الاصطلاحى وكون الضدين وجودا متباينين باعتبار المعنى الاصطلاحى قوله على جميع انواع  
 المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخاطب قوله وكلما الجازاة المذكورة من اجل اشارة الى انما في قول الفاعل غير  
 فليكون معطوفا على ما في قوله فاعلم الخ لا يصلح للاضافة لاجل اعادة المعرفة فانها اذا وجدت كانت عين الاولى غالبيا  
 قوله تدل على الفعلين ان قلت نهى يدل على عدم كون الجزاء اسمية وليس لك مكان في قولنا ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود وقلت المراد انما تدل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلية سمية كما لا يخفى  
 قوله لا يصلح الفعل الاول سببا ولا معنى ان كل الجازاة لم يصل الاول سببا بل الثاني سببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
 في نفس الامر فكل الجازاة والله وبغيرة سببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه لك فاشم بغيره ولما قال  
 وفي شرح المصنف الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان التكلم يجعل منبى الخاطب سببا لضرب نفس في قولنا ان  
 تضربني فاضربك بل التكلم بغيره بغيره شئ لا يوجب كل الجازاة والله على سببية فتقوله ولا شك الخ اشارة الى ان المصنف  
 على ما وقع في شرح المصنف وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية  
 ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا ذنبها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم بغيره نسبة  
 بينهما باعتبار تلك النسبة صحيح ايراد ما في صورة السبب السبب بل في صورة اللام والملازم وانما حصل ان ليس المراد من سبب  
 والسبب الحقيقيين كذا من اللام والملازم بل المراد هو الملازم والملازم باعتبار التكلم اي التكلم بغيره بنسبة ليصح بها الا  
 في صورة الملازم والملازم وان كان في بعض المواضع سببية وملازمة حقيقية كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح  
 ملازمة للثاني كسبب بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان كتمني اكرهك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
 ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كذا تصور الشتم تصور الاكرام لانها عند ان بل  
 يتصور الالبانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لان في الخارج ولا في الذهن قوله  
 اظهار الاحكام الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخ ليجتنب الى نفسان الشتم الذي هو سبب الالبانة  
 عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن كان اخلافا الصفة الى الموصوف الخ الاخلاق مجتنب  
 قوله فبني اذ اي الحكم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من لعلها مكان اي بوجوده ومرة يعبر الشتم الخ قوله لا يشرط  
 اي شرط بسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يعني على وجود الاول فتقوله باعتبار الجزاء منصوب على نزع  
 الخافض قوله ان تتردى اذ لك في الاصل تتردى واذا ترك فخرقت والواو فيها للتعقار الساكنين بين الواو والراء  
 قوله الاول عطف على منية في كان لوجود الفصل وذكر فقط تعريضا بمقابلة القسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وانما  
 ضيق في جزاء الشرط المحذوف اي لا عرفت ويحتمل ان تكون زايدة لتبيين الكلام قوله ان تتردى فتعذر تركه بل  
 ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما فيها اجيب بان المراد تتردى اذ لك اي الان اخترت تتردى  
 اياك ليس قوله وما يستغنى عنها والظهير المستر لا ما باله الى ان وهو ما لا شرط وانما قال مع صلاحته لعل لان الجزاء لو كان

من اصابه من هذه المعنى لا الاصطلاحى وكون الضدين وجودا متباينين باعتبار المعنى الاصطلاحى قوله على جميع انواع  
 المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخاطب قوله وكلما الجازاة المذكورة من اجل اشارة الى انما في قول الفاعل غير  
 فليكون معطوفا على ما في قوله فاعلم الخ لا يصلح للاضافة لاجل اعادة المعرفة فانها اذا وجدت كانت عين الاولى غالبيا  
 قوله تدل على الفعلين ان قلت نهى يدل على عدم كون الجزاء اسمية وليس لك مكان في قولنا ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود وقلت المراد انما تدل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلية سمية كما لا يخفى  
 قوله لا يصلح الفعل الاول سببا ولا معنى ان كل الجازاة لم يصل الاول سببا بل الثاني سببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
 في نفس الامر فكل الجازاة والله وبغيرة سببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه لك فاشم بغيره ولما قال  
 وفي شرح المصنف الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان التكلم يجعل منبى الخاطب سببا لضرب نفس في قولنا ان  
 تضربني فاضربك بل التكلم بغيره بغيره شئ لا يوجب كل الجازاة والله على سببية فتقوله ولا شك الخ اشارة الى ان المصنف  
 على ما وقع في شرح المصنف وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية  
 ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا ذنبها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم بغيره نسبة  
 بينهما باعتبار تلك النسبة صحيح ايراد ما في صورة السبب السبب بل في صورة اللام والملازم وانما حصل ان ليس المراد من سبب  
 والسبب الحقيقيين كذا من اللام والملازم بل المراد هو الملازم والملازم باعتبار التكلم اي التكلم بغيره بنسبة ليصح بها الا  
 في صورة الملازم والملازم وان كان في بعض المواضع سببية وملازمة حقيقية كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح  
 ملازمة للثاني كسبب بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان كتمني اكرهك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
 ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كذا تصور الشتم تصور الاكرام لانها عند ان بل  
 يتصور الالبانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لان في الخارج ولا في الذهن قوله  
 اظهار الاحكام الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخ ليجتنب الى نفسان الشتم الذي هو سبب الالبانة  
 عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن كان اخلافا الصفة الى الموصوف الخ الاخلاق مجتنب  
 قوله فبني اذ اي الحكم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من لعلها مكان اي بوجوده ومرة يعبر الشتم الخ قوله لا يشرط  
 اي شرط بسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يعني على وجود الاول فتقوله باعتبار الجزاء منصوب على نزع  
 الخافض قوله ان تتردى اذ لك في الاصل تتردى واذا ترك فخرقت والواو فيها للتعقار الساكنين بين الواو والراء  
 قوله الاول عطف على منية في كان لوجود الفصل وذكر فقط تعريضا بمقابلة القسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وانما  
 ضيق في جزاء الشرط المحذوف اي لا عرفت ويحتمل ان تكون زايدة لتبيين الكلام قوله ان تتردى فتعذر تركه بل  
 ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما فيها اجيب بان المراد تتردى اذ لك اي الان اخترت تتردى  
 اياك ليس قوله وما يستغنى عنها والظهير المستر لا ما باله الى ان وهو ما لا شرط وانما قال مع صلاحته لعل لان الجزاء لو كان











مکملہ انعام و ثواب، بحث الفصل الثمینی و غیر الثمینی

[illegible]















١٠  
 الامكان هو الا  
 بجانب الوجود والغير الوجود  
 قد يكونا غير متجانسين  
 بمعنى خارجا عنه واما اذا اردت  
 صحتي خارجا عنه واما اذا اردت  
 الامكان هو الا  
 بجانب الوجود والغير الوجود  
 قد يكونا غير متجانسين  
 بمعنى خارجا عنه واما اذا اردت  
 صحتي خارجا عنه واما اذا اردت

[illegible]

[illegible]

واما في  
 هذه الاشياء  
 فان من لا يفهم  
 قول الله تعالى  
 واما في  
 هذه الاشياء  
 فان من لا يفهم  
 قول الله تعالى  
 واما في  
 هذه الاشياء  
 فان من لا يفهم  
 قول الله تعالى

[illegible]

*(Faint handwritten text from another page)*

[illegible][illegible]













[illegible][illegible][illegible]

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١





فلان الحقبة متعينة لعدم الحركة لازوم ههنا الطرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونا متقدرا لتعذر الابتداء بالسكان  
فجعلت بنية على السكون الذي هو قريب من السكون ثم سكون عدم الحركة والكسر لعدم وقوعه على الفعل وغير المنصرف قليل وقريب من اجرام  
واما امتقنا لزوم مجرودية در خوا بنا باهلي الكسر للنسبة بين حركتها وحملها قوله اي مكان لا يقرب منه واصله القرب لا يكون  
الامن فلهذا اقل منه دون به لكننا يعني الباشا شرابه الى ان الاصا في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا  
لمتقنا بزيادة بل مجرانا ليقول حركت بزيادة ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالمعنى التقى مروري بموضع يقرب زيد منه  
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكم الصدوق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصا المجازي خفا وذكره  
ولم يذكر الاصا الحقيقي مع اصله كما في بهاء فلان ما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصا الحقيقي ليس على ما ينبغي  
قوله كتبت بالعلم اي باستيفائه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشترا وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه  
مع الفرس في الشرا قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفا في تحقق اللزوم الجزئي و  
بهذا دفع ما يترتب من سابقه لان المختار من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقراره ملاصقا به حتى يصير  
اسم الفاعل او الفاعل جزمه قوله يكون والضمير فيه السرج وضمير الجوز للفرس قوله فلا الاصا ليلزم المصاحبة والفاة فقيعته  
ليست للتفريع لان ما يترتب على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة للاصا لاستلزام الاصا للمصاحبة ولا يبعد ان يكون  
التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجر ومفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصا للمصاحبة  
انما يكون في الاصا الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا عصم وفي بحث الجواز ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير  
من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشترا انتهى كلامه وقاصله منع صحة الاستلزام وذلك بان اشتراي رجل فرسا  
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتراي الفرس فيه فحينئذ يكون الاصا متحققا لما مر من السرج موجود في المكان الذي  
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه يمتنع ان يترتب  
قوله من غير حركس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل لازما متقدرا والمراد من الفعل هو الاحم من اللغوي  
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحى فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله  
والتعدية بهذا المعنى محققة بالبادية في سؤال تقريره ان التعدية لا تحق بالبادية وبوجه بان جميع الحروف الجارية كما يقال النصب  
على التراب الانساب الانجوار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعبيره بزيادة شخصية بالبادية بخلاف التعدية  
التي بمعنى ايعمال معنى الفعل الى معمر فلانها متعينة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطفت على قوله للاصا او على احوط  
فيكون مرورا بالعطف على الجزع على ما عرفت في من قوله في الجزع في الاستعانة بما هي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة بهل او في خبر  
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطفت على الاستعانة اي في زيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري  
زاد في الجزع لوطية لقوله قيا فاشارة الى ان قوله قيا ساسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قيا  
وساعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الجزع الواقع في اشارة  
الى ان الضمير يرجع الى الجزع المذكور وظاهره ان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن جزاى قوله وفي غيرهما فاحتمال ان لا

في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا  
الامن فلهذا اقل منه دون به لكننا يعني الباشا شرابه الى ان الاصا في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا  
لمتقنا بزيادة بل مجرانا ليقول حركت بزيادة ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالمعنى التقى مروري بموضع يقرب زيد منه  
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكم الصدوق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصا المجازي خفا وذكره  
ولم يذكر الاصا الحقيقي مع اصله كما في بهاء فلان ما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصا الحقيقي ليس على ما ينبغي  
قوله كتبت بالعلم اي باستيفائه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشترا وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه  
مع الفرس في الشرا قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفا في تحقق اللزوم الجزئي و  
بهذا دفع ما يترتب من سابقه لان المختار من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقراره ملاصقا به حتى يصير  
اسم الفاعل او الفاعل جزمه قوله يكون والضمير فيه السرج وضمير الجوز للفرس قوله فلا الاصا ليلزم المصاحبة والفاة فقيعته  
ليست للتفريع لان ما يترتب على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة للاصا لاستلزام الاصا للمصاحبة ولا يبعد ان يكون  
التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجر ومفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصا للمصاحبة  
انما يكون في الاصا الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا عصم وفي بحث الجواز ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير  
من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشترا انتهى كلامه وقاصله منع صحة الاستلزام وذلك بان اشتراي رجل فرسا  
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتراي الفرس فيه فحينئذ يكون الاصا متحققا لما مر من السرج موجود في المكان الذي  
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه يمتنع ان يترتب  
قوله من غير حركس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل لازما متقدرا والمراد من الفعل هو الاحم من اللغوي  
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحى فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله  
والتعدية بهذا المعنى محققة بالبادية في سؤال تقريره ان التعدية لا تحق بالبادية وبوجه بان جميع الحروف الجارية كما يقال النصب  
على التراب الانساب الانجوار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعبيره بزيادة شخصية بالبادية بخلاف التعدية  
التي بمعنى ايعمال معنى الفعل الى معمر فلانها متعينة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطفت على قوله للاصا او على احوط  
فيكون مرورا بالعطف على الجزع على ما عرفت في من قوله في الجزع في الاستعانة بما هي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة بهل او في خبر  
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطفت على الاستعانة اي في زيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري  
زاد في الجزع لوطية لقوله قيا فاشارة الى ان قوله قيا ساسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قيا  
وساعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الجزع الواقع في اشارة  
الى ان الضمير يرجع الى الجزع المذكور وظاهره ان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن جزاى قوله وفي غيرهما فاحتمال ان لا

في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا  
الامن فلهذا اقل منه دون به لكننا يعني الباشا شرابه الى ان الاصا في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا  
لمتقنا بزيادة بل مجرانا ليقول حركت بزيادة ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالمعنى التقى مروري بموضع يقرب زيد منه  
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكم الصدوق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصا المجازي خفا وذكره  
ولم يذكر الاصا الحقيقي مع اصله كما في بهاء فلان ما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصا الحقيقي ليس على ما ينبغي  
قوله كتبت بالعلم اي باستيفائه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشترا وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه  
مع الفرس في الشرا قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفا في تحقق اللزوم الجزئي و  
بهذا دفع ما يترتب من سابقه لان المختار من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقراره ملاصقا به حتى يصير  
اسم الفاعل او الفاعل جزمه قوله يكون والضمير فيه السرج وضمير الجوز للفرس قوله فلا الاصا ليلزم المصاحبة والفاة فقيعته  
ليست للتفريع لان ما يترتب على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة للاصا لاستلزام الاصا للمصاحبة ولا يبعد ان يكون  
التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجر ومفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصا للمصاحبة  
انما يكون في الاصا الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا عصم وفي بحث الجواز ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير  
من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشترا انتهى كلامه وقاصله منع صحة الاستلزام وذلك بان اشتراي رجل فرسا  
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتراي الفرس فيه فحينئذ يكون الاصا متحققا لما مر من السرج موجود في المكان الذي  
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه يمتنع ان يترتب  
قوله من غير حركس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل لازما متقدرا والمراد من الفعل هو الاحم من اللغوي  
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحى فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله  
والتعدية بهذا المعنى محققة بالبادية في سؤال تقريره ان التعدية لا تحق بالبادية وبوجه بان جميع الحروف الجارية كما يقال النصب  
على التراب الانساب الانجوار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعبيره بزيادة شخصية بالبادية بخلاف التعدية  
التي بمعنى ايعمال معنى الفعل الى معمر فلانها متعينة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطفت على قوله للاصا او على احوط  
فيكون مرورا بالعطف على الجزع على ما عرفت في من قوله في الجزع في الاستعانة بما هي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة بهل او في خبر  
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطفت على الاستعانة اي في زيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري  
زاد في الجزع لوطية لقوله قيا فاشارة الى ان قوله قيا ساسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قيا  
وساعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الجزع الواقع في اشارة  
الى ان الضمير يرجع الى الجزع المذكور وظاهره ان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن جزاى قوله وفي غيرهما فاحتمال ان لا



[illegible]

تخصيص الحذف بهنا لاجل الاحتراز والتقديم المذكورين في جواب كلامه قوله انما عرض اي حذف مشروط بما هو من الامور من قوله بن اجزاء الجملة التي قبل على وجههم شارة الى حذف المفعول عن قوله عرض لان قوله عرض وقوله قد تقدم تنازع في قوله ما يدل عليه وجعله معمولاً للشيء كما هو من باب المعبرين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله ما يدل عليه الى جمل ما هو معمول حيث منه المعرفة وتحمل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد واسم قائم مثال لتوسط القسمين اجزاء الجملة التي قبل على جواب القسم والمثال الثاني تقدم لاجل على القسم والتعديري قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله ما يدل عليه فاعل تقدم قوله لا يستغناء اي القسم وهذا دليل لما جميعا قوله لا جواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موحداً في القسم قوله ولذا في ولاجل ما ليس بجواب لفظ لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي يليه السؤال في الامور وان وحرف المعنى فلا يقال واسم زيد قائم او زيد قائم واسم قوله اي لجائزة تشبيهاً وتعدية الى اشارة الى ان الامور عموم عن المضاف اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله مما بعده لا قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم واديت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلك في رمية السهم عن القوس الى العصيد قوله وذلك اي مجاوزة تشبيهاً وتعدية ما برون الى الشيء الاول عن الثاني الى لا يقال الا ان ايراد المشتار الى المكنون بان يقول تلك موضع ذلك لتأنيث المجاوزة لا تافق القول المجاوزة مصدر مجوز بذكره وتاثيره قوله الى العصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى العصيد الذي هو ثلثه قوله او بالوصول وحده اي او يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشيء القول التلخيص اخذت عنه اي زيد الاستغناء والعلم فان العلم باق في زياره ايضا قوله اديت عنه الدين اي اديت عن جانب زيد الدين الى خالده فليزيد يكون الزوال عن الشيء الثاني في خطه بدون الوصول الى لانه ادى الدين الى خالده من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل وصل الى خالده الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث في كليهما في الزوال عن الثاني فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول الاول الى الثاني ثم من الثاني الى الثالث وفي المثال الثاني لا يكون الوصول الى الثالث قوله يعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واما كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذي هو الاسم مثل حليفت من عن يميني من جانب يمينه وكذلك اخذت من عن يميني من فوته ومن جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف المجازة عليهما غير مختص بان الا ان يقال لما كان دخول من عليهما اكثر استعجالاً فلهذا خص به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيهاً تشبيهاً بغيره بغيره اى للدلالة على اشتراكه في المعنى وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه التشبيه اقوى في التشبيه وانما يستدعيه في ذلك ان الغرض منه الى ان الغرض بالاكمل واما اذا كان الغرض بيان حال التشبيه فلا قوله وزائدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما في قوله وزائدة معطوفة على قوله لا ابتداء قوله اذا التقدير ليس بتشبيه شئ بانيكون مثله بالنصب خبر ليس شئ مرفوع على ان اسمه وانما قال على بعض الوجه اشارة الى ان في الآية وجوها وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجه منها لا زائدة الكاف بل الزائدة هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة فهو كخرج الخف قبل روية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل وخرج الاول بان الحكم بزيادة الخف اقرب من الحكم بزيادة الاسم فحصل اذا كان الحرف حرفاً واحداً وخرج ايضا بان الحكم بزيادة المثل لوجوب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

تفصيل الحذف بهنا لاجل الاحتراز والتقديم المذكورين في جواب كلامه قوله انما عرض اي حذف مشروط بما هو من الامور من قوله بن اجزاء الجملة التي قبل على وجههم شارة الى حذف المفعول عن قوله عرض لان قوله عرض وقوله قد تقدم تنازع في قوله ما يدل عليه وجعله معمولاً للشيء كما هو من باب المعبرين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله ما يدل عليه الى جمل ما هو معمول حيث منه المعرفة وتحمل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد واسم قائم مثال لتوسط القسمين اجزاء الجملة التي قبل على جواب القسم والمثال الثاني تقدم لاجل على القسم والتعديري قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله ما يدل عليه فاعل تقدم قوله لا يستغناء اي القسم وهذا دليل لما جميعا قوله لا جواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موحداً في القسم قوله ولذا في ولاجل ما ليس بجواب لفظ لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي يليه السؤال في الامور وان وحرف المعنى فلا يقال واسم زيد قائم او زيد قائم واسم قوله اي لجائزة تشبيهاً وتعدية الى اشارة الى ان الامور عموم عن المضاف اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله مما بعده لا قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم واديت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلك في رمية السهم عن القوس الى العصيد قوله وذلك اي مجاوزة تشبيهاً وتعدية ما برون الى الشيء الاول عن الثاني الى لا يقال الا ان ايراد المشتار الى المكنون بان يقول تلك موضع ذلك لتأنيث المجاوزة لا تافق القول المجاوزة مصدر مجوز بذكره وتاثيره قوله الى العصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى العصيد الذي هو ثلثه قوله او بالوصول وحده اي او يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشيء القول التلخيص اخذت عنه اي زيد الاستغناء والعلم فان العلم باق في زياره ايضا قوله اديت عنه الدين اي اديت عن جانب زيد الدين الى خالده فليزيد يكون الزوال عن الشيء الثاني في خطه بدون الوصول الى لانه ادى الدين الى خالده من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل وصل الى خالده الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث في كليهما في الزوال عن الثاني فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول الاول الى الثاني ثم من الثاني الى الثالث وفي المثال الثاني لا يكون الوصول الى الثالث قوله يعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واما كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذي هو الاسم مثل حليفت من عن يميني من جانب يمينه وكذلك اخذت من عن يميني من فوته ومن جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف المجازة عليهما غير مختص بان الا ان يقال لما كان دخول من عليهما اكثر استعجالاً فلهذا خص به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيهاً تشبيهاً بغيره بغيره اى للدلالة على اشتراكه في المعنى وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه التشبيه اقوى في التشبيه وانما يستدعيه في ذلك ان الغرض منه الى ان الغرض بالاكمل واما اذا كان الغرض بيان حال التشبيه فلا قوله وزائدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما في قوله وزائدة معطوفة على قوله لا ابتداء قوله اذا التقدير ليس بتشبيه شئ بانيكون مثله بالنصب خبر ليس شئ مرفوع على ان اسمه وانما قال على بعض الوجه اشارة الى ان في الآية وجوها وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجه منها لا زائدة الكاف بل الزائدة هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة فهو كخرج الخف قبل روية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل وخرج الاول بان الحكم بزيادة الخف اقرب من الحكم بزيادة الاسم فحصل اذا كان الحرف حرفاً واحداً وخرج ايضا بان الحكم بزيادة المثل لوجوب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير



لانا نقول ان في الحيوان من قولنا ما اي هذا الخ قوله اما جرح قوله صدر الكلام وتقديم الجرح في هذا الموضع اختصاص المصدر  
لانه الحروف وهو باطل لان جرح الاستفهام ايضا يقتضيه وكذلك ربكم وغيرهما واجزاها بالانتم ان يكون تقديم الجرح  
لم لا يجوز ان يكون تقديم المصدر لاجزاءها ولان الجرح يقتضي ان يكون المصدر صافيا لا يقتضيه  
قوله وجوب ذكر الالف الجمل على الجواز كما يتوهم من اللام في قوله لما كان قولكم ذلك يعني جازلكم قوله يدل على قسم منه الخ  
منها قوله كالكلام المتوكل فان كان جميعا تلام على الكلام اشتمل على التشبيه وكذا البولي قوله اي بعكس باقيا على حذف  
المصاف وهو لفظ الباقى وجاز ذلك ان تقول على حذف المصاف اليه موضع قوله على حذف المصاف لان لفظ الباقى كما يكون  
مضافا الى المصدر كذا يكون مضافا اليه للعكس وانما اختلف الى حذف المصاف لئلا يلزم ان يكون الشيء عكسا لنفسه وان قلت  
لا حاجة الى تقدير المصاف لجواز ان يكون المصدر راجعا الى ما يقتضي بعد الاستثناء كذا يكون راجعا الى ما صدر الكلام اي التي لها صدر  
الكلام قلت عدم اختياره لانه اذا ما كان يكون المرجح للمصدر لهما والمصدر في عكسها الى امر واحد قوله لا تمنع بهما جرحا في تاويل  
المفرد وهذا لا يمنع ما قيل من انه ان اراد مصدره مطلق الكلام فهو باطل كما لا يخفى وان اراد مصدره كلاما فان المقصود مقتضى  
صدره كلاما ايضا وان اراد مصدره الكلام الذي هو مقصود بالذات فالمرجع ليس تمام لان الدليل لا يدل الا على  
صدره كلاما وانما يقتضيه بقولنا جاز في زيد وان عروفا عاده بقولنا قال زيد ان عروفا فاضل فاجاب باعتبار التثنية التي  
ومنع كون ان المقصود مع مدحها كلاما لا معذوق قوله وينفذ الوقت في العشرة الخ وضع سؤال تقريره ان كونها متعلقا  
بشيء آخر لا يلزم تأخيرها وعدم مصدرها لان يجوز ان يكون مقتضى على ما تعلقت به فاجاب بقوله وينفذ الوقت آه وانما  
حل الاستفهام على الاستفهام في الكتابة مع وجود الاستفهام في اللفظ ايضا لان السكون الذي هو من المقصود لفظا مثلا قد ذكر  
سابقا في بحث المبتدأ فلم يذكره هنا قوله وانما جعلنا العكس على اقتضائه الخ حيث قال بان يقتضي عدم الصدارة ولم يقل  
بان لا يقتضي الصدارة فان بينهما قولان الثاني انهم من الاول شامل له وليزه مفهومنا وذلك فان معنى قولنا لا يقتضي  
الصدارة انما لا يكون طائفة لها وهو اهم من ان يكون طائفة لعدم الصدارة ولا قوله لان مجرد الاستثناء يكتفي في ذلك  
اي بالاستثناء المستفاد من قوله سوى لان لغيره المعنى الا لا يقتضيه فلو حل العكس في قوله فني بعكسها على المعنى الا لا يقتضيه  
استدراك قوله فني بعكسها وهذا الكلام تعريف على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الا لا يقتضيه فقال ان يقول وحمل العكس على  
المعنى الا لا يكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على كل  
الوجوه بل جرحا يقتضي صدره وجوبا كما ذكره فندم اقتضاء ما صدر الكلام وجوبا اعم مفهومنا من ان يقتضي صدره جوازا  
اولا وحمل العكس على المعنى الا لا يقتضيه جرحا في قوله فني بعكسها فلو لم يلزم الاستدراك وتبين الجواب بان المراد  
من قوله سوى ان لا يقتضي صدره الكلام وجوبا كما لا يقتضي صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح ان يعترض بقوله فني بعكسها فلو  
يكون عدم اقتضاء ما صدر الكلام وجوبا اعم مفهومنا جرحا لان باقيا يقتضي صدره الكلام وجوبا ولا يقتضي صدره جوازا  
في قوله لان مجرد الاستثناء يأتى ان الاخصر والاصح ان يقول ولما صدر الكلام ولان على كل من الصدرة قوله كالكلام  
النافته عن العمل قبل انما هي ما لا كفاية اعم بمعنى الشيء فيكون انما زيد مطلق بمعنى ان شيئا زيد مطلق فيكون شيئا اسما

انما نقول ان في الحيوان من قولنا ما اي هذا الخ قوله اما جرح قوله صدر الكلام وتقديم الجرح في هذا الموضع اختصاص المصدر  
لانه الحروف وهو باطل لان جرح الاستفهام ايضا يقتضيه وكذلك ربكم وغيرهما واجزاها بالانتم ان يكون تقديم الجرح  
لم لا يجوز ان يكون تقديم المصدر لاجزاءها ولان الجرح يقتضي ان يكون المصدر صافيا لا يقتضيه  
قوله وجوب ذكر الالف الجمل على الجواز كما يتوهم من اللام في قوله لما كان قولكم ذلك يعني جازلكم قوله يدل على قسم منه الخ  
منها قوله كالكلام المتوكل فان كان جميعا تلام على الكلام اشتمل على التشبيه وكذا البولي قوله اي بعكس باقيا على حذف  
المصاف وهو لفظ الباقى وجاز ذلك ان تقول على حذف المصاف اليه موضع قوله على حذف المصاف لان لفظ الباقى كما يكون  
مضافا الى المصدر كذا يكون مضافا اليه للعكس وانما اختلف الى حذف المصاف لئلا يلزم ان يكون الشيء عكسا لنفسه وان قلت  
لا حاجة الى تقدير المصاف لجواز ان يكون المصدر راجعا الى ما يقتضي بعد الاستثناء كذا يكون راجعا الى ما صدر الكلام اي التي لها صدر  
الكلام قلت عدم اختياره لانه اذا ما كان يكون المرجح للمصدر لهما والمصدر في عكسها الى امر واحد قوله لا تمنع بهما جرحا في تاويل  
المفرد وهذا لا يمنع ما قيل من انه ان اراد مصدره مطلق الكلام فهو باطل كما لا يخفى وان اراد مصدره كلاما فان المقصود مقتضى  
صدره كلاما ايضا وان اراد مصدره الكلام الذي هو مقصود بالذات فالمرجع ليس تمام لان الدليل لا يدل الا على  
صدره كلاما وانما يقتضيه بقولنا جاز في زيد وان عروفا عاده بقولنا قال زيد ان عروفا فاضل فاجاب باعتبار التثنية التي  
ومنع كون ان المقصود مع مدحها كلاما لا معذوق قوله وينفذ الوقت في العشرة الخ وضع سؤال تقريره ان كونها متعلقا  
بشيء آخر لا يلزم تأخيرها وعدم مصدرها لان يجوز ان يكون مقتضى على ما تعلقت به فاجاب بقوله وينفذ الوقت آه وانما  
حل الاستفهام على الاستفهام في الكتابة مع وجود الاستفهام في اللفظ ايضا لان السكون الذي هو من المقصود لفظا مثلا قد ذكر  
سابقا في بحث المبتدأ فلم يذكره هنا قوله وانما جعلنا العكس على اقتضائه الخ حيث قال بان يقتضي عدم الصدارة ولم يقل  
بان لا يقتضي الصدارة فان بينهما قولان الثاني انهم من الاول شامل له وليزه مفهومنا وذلك فان معنى قولنا لا يقتضي  
الصدارة انما لا يكون طائفة لها وهو اهم من ان يكون طائفة لعدم الصدارة ولا قوله لان مجرد الاستثناء يكتفي في ذلك  
اي بالاستثناء المستفاد من قوله سوى لان لغيره المعنى الا لا يقتضيه فلو حل العكس في قوله فني بعكسها على المعنى الا لا يقتضيه  
استدراك قوله فني بعكسها وهذا الكلام تعريف على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الا لا يقتضيه فقال ان يقول وحمل العكس على  
المعنى الا لا يكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على كل  
الوجوه بل جرحا يقتضي صدره وجوبا كما ذكره فندم اقتضاء ما صدر الكلام وجوبا اعم مفهومنا من ان يقتضي صدره جوازا  
اولا وحمل العكس على المعنى الا لا يقتضيه جرحا في قوله فني بعكسها فلو لم يلزم الاستدراك وتبين الجواب بان المراد  
من قوله سوى ان لا يقتضي صدره الكلام وجوبا كما لا يقتضي صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح ان يعترض بقوله فني بعكسها فلو  
يكون عدم اقتضاء ما صدر الكلام وجوبا اعم مفهومنا جرحا لان باقيا يقتضي صدره الكلام وجوبا ولا يقتضي صدره جوازا  
في قوله لان مجرد الاستثناء يأتى ان الاخصر والاصح ان يقول ولما صدر الكلام ولان على كل من الصدرة قوله كالكلام  
النافته عن العمل قبل انما هي ما لا كفاية اعم بمعنى الشيء فيكون انما زيد مطلق بمعنى ان شيئا زيد مطلق فيكون شيئا اسما





[illegible][illegible]

عنه في كل يوم من الايام  
والا فليس له ان يتركها  
فانما هو الذي لا يتركها  
والمقصود من هذا ان  
المراد من قوله "لا يتركها"  
هو ان لا يتركها في كل يوم  
من الايام بل في بعض الايام  
فقط او في بعض الايام فقط  
او في بعض الايام فقط او في  
بعض الايام فقط او في بعض  
الايام فقط او في بعض الايام  
فقط او في بعض الايام فقط

من ان لا يجوز الالغاء فيه واجوب ان فيه ما نقاس الالغاء كما جئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير  
التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان الالغاء في الحقيقة كالمسودة مشابه الالغاء في الحقيقة فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لا يصل  
فوات المشابهة للفظية والاعمال لبقاء المشابهة المنوية قوله كما يجوز انما على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الالغاء  
وتجمل ان يكون معناه على ما هو اصله هو الفعل لانهم بطل عمله كمن يرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤه بقوله انما لم يذكره  
صريحاً على ما هو اصله بل هو الالغاء على العمل مغلوب لم يذكر الاعمال صريحاً اصله ولم يقل يجوز انما على ما هو اصله بل هو الالغاء صريحاً  
واكتفى بذكر الاعمال ضمنها واعلم ان ما بعد هذا من انية سابقه سابقة عليه لانه لا حقيقة ولا حقيقة في العلم بالمعلول بل العلم  
بالعلة والاولى على ذلك ان يقال ان العلة الانية المقنونة من قوله ولما في ذلك من العلم بالمعلول وهو عدم  
ذكر الاعمال صريحاً على كون الالغاء هو الغالب يجوز ان يكون في ذلك عدم ذكر الاعمال صريحاً المتصريح به من مذهب الكوفيين لانهم  
يحبون الالغاء ويمكن ان يحجب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلي من حيث انه معلول على انك العلة العلية من  
حيث انها علة علمية في حصول العلم من عدم ذكر الاعمال صريحاً من حيث انه معلول على كون الالغاء غالياً العلم بالمالحاحه فاعلم  
ذلك فانه ما خطر بخله على قوله واللام على هذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء  
لان لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو مذهب سيمويه فيمنعنا من تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيمويه  
كما سيأتي قوله في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فلفظ الفرق بين المخففة والمنافية في المخففة اللام لازم وهي ليست في انية  
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم الانية فلم يندخل اللام في المخففة لم يظهر الفرق  
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسباً للمخففة لانها للتاكيد والتشديد والانية  
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في اصل  
اي بالزوم اللام في صورة العمل فلفظ الباب بين بان يكون ملغاة وبين لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه  
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بالخلاف اذا كانت نافية وثباتاً  
لو لم تعلم فلفظ اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا لفظ الباب فانك تقول ان يداقها لفظ سوارات اعلمتها او لم تعلمها  
فقولنا ان يداقها برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما من الاسماء وليد آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي  
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكن احواله قد يداقها او لكونه مبنياً على الاول مثل ان يفتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها  
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فلفظ  
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لفظاً فهو يداقها انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول  
ان القياس بين المخففة والمنافية كما في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء  
فيها الاعراب لفظاً فالفرق بينهما بحسب النسبة المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها  
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالفعل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لاطراد الباب  
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء التي يداقها في العمل فلفظ باب ليس على ما ينبغي ان يكون

ان العلم على ما هو اصله هو العلم بالمالحاحه فاعلم ذلك فانه ما خطر بخله على قوله واللام على هذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء  
لان لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو مذهب سيمويه فيمنعنا من تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيمويه  
كما سيأتي قوله في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فلفظ الفرق بين المخففة والمنافية في المخففة اللام لازم وهي ليست في انية  
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم الانية فلم يندخل اللام في المخففة لم يظهر الفرق  
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسباً للمخففة لانها للتاكيد والتشديد والانية  
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في اصل  
اي بالزوم اللام في صورة العمل فلفظ الباب بين بان يكون ملغاة وبين لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه  
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بالخلاف اذا كانت نافية وثباتاً  
لو لم تعلم فلفظ اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا لفظ الباب فانك تقول ان يداقها لفظ سوارات اعلمتها او لم تعلمها  
فقولنا ان يداقها برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما من الاسماء وليد آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي  
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكن احواله قد يداقها او لكونه مبنياً على الاول مثل ان يفتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها  
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فلفظ  
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لفظاً فهو يداقها انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول  
ان القياس بين المخففة والمنافية كما في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء  
فيها الاعراب لفظاً فالفرق بينهما بحسب النسبة المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها  
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالفعل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لاطراد الباب  
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء التي يداقها في العمل فلفظ باب ليس على ما ينبغي ان يكون

ان العلم على ما هو اصله هو العلم بالمالحاحه فاعلم ذلك فانه ما خطر بخله على قوله واللام على هذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء  
لان لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو مذهب سيمويه فيمنعنا من تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيمويه  
كما سيأتي قوله في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فلفظ الفرق بين المخففة والمنافية في المخففة اللام لازم وهي ليست في انية  
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم الانية فلم يندخل اللام في المخففة لم يظهر الفرق  
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسباً للمخففة لانها للتاكيد والتشديد والانية  
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في اصل  
اي بالزوم اللام في صورة العمل فلفظ الباب بين بان يكون ملغاة وبين لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه  
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بالخلاف اذا كانت نافية وثباتاً  
لو لم تعلم فلفظ اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا لفظ الباب فانك تقول ان يداقها لفظ سوارات اعلمتها او لم تعلمها  
فقولنا ان يداقها برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما من الاسماء وليد آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي  
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكن احواله قد يداقها او لكونه مبنياً على الاول مثل ان يفتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها  
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فلفظ  
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لفظاً فهو يداقها انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول  
ان القياس بين المخففة والمنافية كما في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء  
فيها الاعراب لفظاً فالفرق بينهما بحسب النسبة المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها  
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالفعل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لاطراد الباب  
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء التي يداقها في العمل فلفظ باب ليس على ما ينبغي ان يكون



[illegible]

قوله باسمك بابا عالمه القسمة اوبال والقسمية وقوله بك بالجر صفة اسم يعني قسم باسمك صفت اسم است كسر وفتح  
بدريكة كسر توبير اكنة سكتا واوجب شده است برحقوبت متحد كصا صحت قيل لم يكون ان يكون كلمة ان المشددة لا المحققة  
صحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قوله سكتا قرينة على كونها عطف لعدم كون اللام لبيان الشرطية ويروى عليه لا يجوز ان يكون  
ان تاخته واللام بمعنى الالما بعد عنه الكسوفين كما في قوله تعالى وان كانت لكيرة قوله وهو شاذ ولا انقص للمقاعدة بالشواذ لانها  
عزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر قوله لا المكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع  
حركاتها وكثرة الاستعمال ونقل التشديد قوله تفعل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب وانما اخذ الوجوب من العطف فان  
قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله تفعل في ضمير ثان مقدرة عطف على قوله فليارها اللام والمعطوف في حكم المعطوف  
عليه في المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فلذلك المعطوف فاذا قيل جابى زيد وعمر وفوفى في حكم نداء لانهما في الجمية لا ليقال ان بين  
كون في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه ثانی لاننا نقول معنى ولا ننقل على  
المغايرة ان المعطوف ليس يدخل في المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فليس يدخل في المعطوف عليه كما ان غيره من  
الفتل المذكور ليس داخل في زید قوله هو سبب في تقديره اى في تقدير ضمير الانسان ان شابهة المفتوحة بافضل اكثر من شابهة  
المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان يأن التشديد باض مضارع مثل في غير خلاف المكسورة قيل كون شابهة مفتوحة  
اكثر من المكسورة ثم لان اللام من بان بالفتح ان بكسر الباء والنون المشددة اكثر من في غير فيكون ان امر مثل في غير يكون ان بالکسر  
شمع اللام كما ان بان بالفتح مثل فرع صينة الماضي وانجواب ان المشابهة التقية على المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل المتكامل اصل الاصل  
ويجب انجاب ايضا لان آخر الماضي مفتوح ابدأ بخلاف آخر الامر فانه يجوز نية الكسر والسكون قوله كما سبق والظاهر مما سبق بقوله لينا لما  
على الفتح ثانی قوله في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النظر لا كلام النظر فيكون من اضافة العطف الى الموصوف قوله ان كان الماثيرم  
واللام في لما فوقية وهى التي تدخل على الشرط او على الفتح من الشرط فتنحى عن الفعل على الموصوف من الشرط وهى اما تدخل على الشرط او على  
ما في مقامه بن تقدم القسم لفظا او بتقديمه في الكلام جواب القسم واللام في لم فيضم فرقة بين الخفة والثانية وانما زيدت كلمة  
ما بعد الكسرة اجتماع اللام مع المعنى وان كانا مختلفين في القرآن واما في ضمير الضمير المستتر الى امره ويقال واه اذا عطاءه واه  
والمراد هو اعطاه وانجوابا وعليه قوله ويلزم منه اى من عدم وقوع احوال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الازعف  
وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان شابهتها بافضل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم حال  
المفتوحة في السعة للتداول لما عرفت ان شابهة المفتوحة بالفعل اكثر تخفيفا ليعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة  
للتداول فلا يكون ترجيح الازعف على الاقوى في الحقيقة لانه متداول حقيقة قوله وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد  
ان قوله ذلك ان كان اشارة الى ترجيح الازعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه قوله وانجملة المفردة عطف على ضمير  
المستثنى في يكون لوجود الفصل قوله كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة غائلة فيها في الاصل اى قبل التخفيف قوله  
ففى لا يزال عالما اى المفتوحة التخفة غائلة وانما في لا يلزم من عمل المفتوحة التخفة في ضمير الشأن المقدر ومن عمل المكسورة  
التخفة في الظاهر ترجيح الازعف على الاقوى لان دوام علما مرجح قوله والصلى في الظاهر وان كان المراد من الظاهر

[illegible]











قوله اي من اجل ما ذكر مبدء من مجموع قوله لان ام اتصلة بليب احد المستويين والاخر المزة بعد ثبوت  
 ولكن قوله ومن فهم في الاول تكون عملة المجموع باعتمد باراجز والثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عند  
 اى من التبيين لان المتكلم يعلم بوجود احد الا ان يسأل التبيين من الخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا  
 للسؤال قوله دون قسم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام اتصلة بنعم او لا بنعم الجواب انما رايته ام قسم ولو  
 خصها بالذكر لان تعيينها كفى فيما بعده من الفرق بين ام اتصلة وبين او واما ام اتصلة قوله فمخلاف او واما  
 مع المزة متعلق باو واما ما قال الفاضل يحلو الى ولو قال مخلاف او واما ام اتصلة مع المزة لكان او على  
 لان ام اتصلة مع المزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله مخلاف او واما مع المزة معناه مخلاف ما ثمين اكله متين اذا  
 كانا متعلقين مع المزة فانه يصح جوابها بلا قسم وليس في جواب ام اتصلة مع المزة مع ان الكلام في او واما  
 واما المتصلة والمتعلقة فمعرفة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا قسم وان جئت بالتبين يحصل الجواب ايضا  
 ويلزم من تعيين ثبوت احد هاتين مع الزيادة فيه بخلافه لاسيما في السؤال مرة اخرى وهو السؤال التبيين  
 قوله لان المقصود بالسؤال في سوال او واما ان احد هاتين على التبيين جاك في جواب بان احد هاتين على التبيين جاء  
 او لم ياتي وهو حسن نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا في كلا المستويين في السؤال اى المتصلة  
 انما هو متعلق بقول احد كان جوابا بالتبين لا بقول اخر فانه يصح جوابها بلا قسم بقرينة قوله لا يقال الخطا  
 في اعتقاد المتكلم بوجود احد هاتين جوابا بالتبين على تقدير اعتقاده بوجود احد هاتين على التبيين في قول  
 قول ان جاز ان يكون اعتراضا على المصدر حيث حصرت في جوابا التبيين ولعل جوابا مع ان المتكلم بلا في كليهما  
 لان اعتقاد المتكلم ان محتمل ويحتمل وجود احد هاتين في جوابا التبيين ان يقال في الجواب لا فمنا حيث سلب كلي عند  
 السؤال بقول ان زيد عندك ام قسم فمنا لا محتمل ان يكون قوله تحقيقا الكلام احد بان احد هاتين من كلام  
 المصدر يكون اضافيا لا حقيقيا فليس مناه لانه لا يجاب عنه بلا سلقا حتى يكون احد هاتين على معناه لا يجاب على  
 تقدير الجرح لوجود واحد هاتين ولا يصح الجواب بلا قوله فامنا لانه لا يرفع الثاني من هاتين الاشارة وقوله ام وحده اشارة  
 الى قوله واما المتصلة بليب احد المستويين والاخر المزة بعد ثبوت احد هاتين على التبيين والمفرد على تفسير ثم  
 في الموضوعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احد هاتين قوله ام اتصلة بليب احد المستويين والاخر المزة  
 بعد ثبوت احد هاتين على التبيين قوله لصحة وقوع ام اتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتقا على شرطين  
 لاجل صحة وقوعه وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء اخر ما قوله جملة وهو على حقيقة  
 المصدر ومبته او قوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جمل فهم في كل واحد من الموضوعين اشارة الى شرط من الشرطين  
 المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه مبني من العبرة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضوعين  
 باعتبار علمه كما عرفت غير مرة وقوله جملة المزة كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضوع الاول بقوله  
 اى لاجل ان ام اتصلة بليب احد المستويين والاخر المزة وفي الموضوع الثاني بقوله اى لاجل ان

طلب التبيين في  
 السؤال اى من اجل ما ذكر  
 مبدء من مجموع قوله لان  
 ام اتصلة بليب احد المستويين  
 والاخر المزة بعد ثبوت  
 ولكن قوله ومن فهم في  
 الاول تكون عملة المجموع  
 باعتمد باراجز والثاني منه  
 على ما عرفت قوله لان  
 السؤال عند اى من التبيين  
 لان المتكلم يعلم بوجود  
 احد الا ان يسأل التبيين من  
 الخاطب فلو اجيب بغيره لا  
 يكون الجواب مطابقا  
 للسؤال قوله دون قسم  
 او لا اى لا يجوز الجواب  
 عن ام اتصلة بنعم او لا  
 بنعم الجواب انما رايته  
 ام قسم ولو خصها  
 بالذكر لان تعيينها كفى  
 فيما بعده من الفرق بين  
 ام اتصلة وبين او واما  
 ام اتصلة قوله فمخلاف  
 او واما مع المزة متعلق  
 باو واما ما قال  
 الفاضل يحلو الى ولو  
 قال مخلاف او واما  
 ام اتصلة مع المزة  
 لكان او على لان  
 ام اتصلة مع المزة  
 ايضا انتهى كلامه  
 اقول قوله مخلاف  
 او واما مع المزة  
 معناه مخلاف ما  
 ثمين اكله متين  
 اذا كانا متعلقين  
 مع المزة فانه  
 يصح جوابها بلا  
 قسم وليس في  
 جواب ام اتصلة  
 مع المزة مع ان  
 الكلام في او  
 واما المتصلة  
 والمتعلقة  
 فمعرفة بعد  
 ذلك قوله  
 فانه يصح  
 جوابها بلا  
 قسم وان جئت  
 بالتبين  
 يحصل الجواب  
 ايضا ويلزم  
 من تعيين  
 ثبوت احد  
 هاتين مع  
 الزيادة  
 فيه بخلافه  
 لاسيما في  
 السؤال  
 مرة اخرى  
 وهو السؤال  
 التبيين  
 قوله لان  
 المقصود  
 بالسؤال في  
 سوال او  
 واما ان  
 احد هاتين  
 على التبيين  
 جاك في  
 جواب بان  
 احد هاتين  
 على التبيين  
 جاء او لم  
 ياتي وهو  
 حسن نعم  
 ولا قوله  
 وقد يجاب  
 بنفي كليهما  
 اى وقد  
 يجاب بلا  
 في كلا  
 المستويين  
 في السؤال  
 اى المتصلة  
 انما هو  
 متعلق  
 بقول احد  
 كان جوابا  
 بالتبين  
 لا بقول  
 اخر فانه  
 يصح  
 جوابها  
 بلا قسم  
 بقرينة  
 قوله لا  
 يقال  
 الخطا في  
 اعتقاد  
 المتكلم  
 بوجود  
 احد هاتين  
 جوابا  
 بالتبين  
 على تقدير  
 اعتقاده  
 بوجود  
 احد هاتين  
 على التبيين  
 في قول  
 قول ان  
 جاز ان  
 يكون  
 اعتراضا  
 على  
 المصدر  
 حيث  
 حصرت  
 في  
 جوابا  
 التبيين  
 ولعل  
 جوابا  
 مع ان  
 المتكلم  
 بلا في  
 كليهما  
 لان  
 اعتقاد  
 المتكلم  
 ان  
 محتمل  
 ويحتمل  
 وجود  
 احد  
 هاتين  
 في  
 جوابا  
 التبيين  
 ان  
 يقال  
 في  
 الجواب  
 لا  
 فمنا  
 حيث  
 سلب  
 كلي  
 عند  
 السؤال  
 بقول  
 ان  
 زيد  
 عندك  
 ام  
 قسم  
 فمنا  
 لا  
 محتمل  
 ان  
 يكون  
 قوله  
 تحقيقا  
 الكلام  
 احد  
 بان  
 احد  
 هاتين  
 من  
 كلام  
 المصدر  
 يكون  
 اضافيا  
 لا  
 حقيقيا  
 فليس  
 مناه  
 لانه  
 لا  
 يجاب  
 عنه  
 بلا  
 سلقا  
 حتى  
 يكون  
 احد  
 هاتين  
 على  
 معناه  
 لا  
 يجاب  
 على  
 تقدير  
 الجرح  
 لوجود  
 واحد  
 هاتين  
 ولا  
 يصح  
 الجواب  
 بلا  
 قوله  
 فامنا  
 لانه  
 لا  
 يرفع  
 الثاني  
 من  
 هاتين  
 الاشارة  
 وقوله  
 ام  
 وحده  
 اشارة  
 الى  
 قوله  
 واما  
 المتصلة  
 بليب  
 احد  
 المستويين  
 والاخر  
 المزة  
 بعد  
 ثبوت  
 احد  
 هاتين  
 على  
 التبيين  
 والمفرد  
 على  
 تفسير  
 ثم في  
 الموضوعين  
 لذلك  
 الامر  
 الواحد  
 قوله  
 على  
 شرطين  
 احد  
 هاتين  
 قوله  
 ام  
 اتصلة  
 بليب  
 احد  
 المستويين  
 والاخر  
 المزة  
 بعد  
 ثبوت  
 احد  
 هاتين  
 على  
 التبيين  
 قوله  
 لصحة  
 وقوع  
 ام  
 اتصلة  
 اى  
 كون  
 هذا  
 الامر  
 الواحد  
 مشتقا  
 على  
 شرطين  
 لاجل  
 صحة  
 وقوعه  
 وقوله  
 فرع  
 عليه  
 اى  
 على  
 مجموع  
 الامر  
 الواحد  
 وهو  
 جزاء  
 اخر  
 ما  
 قوله  
 جملة  
 وهو  
 على  
 حقيقة  
 المصدر  
 ومبته  
 او  
 قوله  
 لا  
 يخلو  
 عن  
 سماجة  
 خبره  
 اى  
 جمل  
 فهم  
 في  
 كل  
 واحد  
 من  
 الموضوعين  
 اشارة  
 الى  
 شرط  
 من  
 الشرطين  
 المذكورين  
 لا  
 يخلو  
 عن  
 سماجة  
 لانه  
 مبني  
 من  
 العبرة  
 فيكون  
 اشارة  
 الى  
 مجموع  
 لكن  
 الاشارة  
 في  
 كل  
 واحد  
 من  
 الموضوعين  
 باعتبار  
 علمه  
 كما  
 عرفت  
 غير  
 مرة  
 وقوله  
 جملة  
 المزة  
 كلام  
 بعض  
 الشارحين  
 حيث  
 فسر  
 في  
 الموضوع  
 الاول  
 بقوله  
 اى  
 لاجل  
 ان  
 ام  
 اتصلة  
 بليب  
 احد  
 المستويين  
 والاخر  
 المزة  
 وفي  
 الموضوع  
 الثاني  
 بقوله  
 اى  
 لاجل  
 ان











من كان يفتي في ذلك الموضع من ان الله تعالى قد خلق الانسان من طين  
فان كان يفتي في ذلك الموضع من ان الله تعالى قد خلق الانسان من طين  
فان كان يفتي في ذلك الموضع من ان الله تعالى قد خلق الانسان من طين  
فان كان يفتي في ذلك الموضع من ان الله تعالى قد خلق الانسان من طين

٢٩٨

والصالحون هم الذين اتوا بالهدى والبرهان على الناس فلهذا جعل الله لهم اجرهم  
في الدنيا والآخرة واولئك هم الصالحون الذين اتوا بالهدى والبرهان على الناس  
فلهذا جعل الله لهم اجرهم في الدنيا والآخرة واولئك هم الصالحون الذين اتوا  
بالهدى والبرهان على الناس فلهذا جعل الله لهم اجرهم في الدنيا والآخرة

[illegible]

في سني المثال الذي هو للشيء بعدة المثال الاول الذي هو للمضارع فيمنذ يصح قوله فان الاستقبال قوله وت  
يستعمل لشيء مستقبل نحو قوله تعالى ولما تم مودعة السلسلة مودعة غير من حرة مشتركة ولو لم يكن كذا الحركة المشتركة  
لكن فيكون المراد من محبتكم من المضارع ومنه الاحجاب ودرشوق آوردن قوله وهذا لازم من انما هو في  
لازم من لوي للشيء الموضوع كما هو الظاهر لان انما هو من حرة مشتركة وهو موضوع لتخليق فاعلم ان لويضا كذلك  
ويؤيده التبعير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف هي تقييد حصول مضمون اجزاء حصول  
مضمون الشرط على اقله قوله تقديرية اي في الماضى اى حصول الامر في الماضى يكون تعق رادف وضافيه  
وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالي قوله وما كان حصوله مقدر في الماضى انما قال مولانا عصم ان التقدير لا ياتي  
الوجود بل ليسم الوجود والعدم كما حقق في محله لشيء كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح  
اذا كان احتمل در ستند ولا معدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حقق السيد قاسم في حاشية ثبوتية  
في تحقيق المصوات ولكن ايجاب عنه بان المراد من المقدر هنا ما يقابل المحقق لا ما يتناو كسا هو في حقا وانما من  
لان المقدر في وضع لوكون الشرط فوض التحقيق في الماضى معلوم الانتفاء فيه واقابل ان يقول سلنا ان وضع  
لوكان كقول وما كان حصوله قدر لا غير حدية فصدق في هذه الكمية ممنوع الا ان يقال وهو مثل قولنا كل شمس في مكان  
كلما انحصرت في فرد واحد وهو قوله ليسم لاجل انتفاء في الماضى لاجل انتفاء في الماضى عليه وهو المقدم فصار مطلق  
وهو مطلق بافتقار قوله انتفاء مطلق في الماضى في الواقع وكان هذا من حيث ان يتسلسل في قوله انما هو في حقا  
والا غير ذلك في تحقيق لا يتدعى توقف المعلق بكونه وقد يكون المعلق من غير انما هو في حقا  
في المكان انما كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحركة وقد يكون لازما ساطعا من غير سببية شرط لوجود  
او عدمه كقولنا انما كان زيرا با عمه وقهر ابنه وانما كان انحصار موجوده انما الشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد للملزمه مستفاد  
من قوله ليسم لاجل انتفاء انتفاء في الماضى لان المعلق عليه الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء السبب لان  
اللازم قد يكون سببا وايضا لان ان يكون انتفاء السبب مستلزما لانتفاء السبب لان السبب قد يكون سببا من غير انما كان  
سببا للسبب ليس من انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء حاشا وكون انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء  
الجمعي وذلك لما عرفت من ان استحيات المعبر في حق لوانا يكون على وجه التوقف وانما كان سبب عدم الحكم او عا وكذا  
ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم في قوله في زعم الحكم انما هو في حقا ان المعبر في حقا هو سببية سبب  
الحكم وعاد على سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم ان ان يكون سبب الانتقاء والا عا و منه من ان يكون  
لواقع اطلاق لا يرد ما ذكره الفاضل المحمدي من انه لو قال بحسب ادعاء الحكم كان اول سبب ان وجه الادعاء لوي قوله لا يعلم  
من ذلك اي من انتفاء الفساد وانتفاء النقاء والذي هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازم والملازم  
في قوله لتعد ولا لعلية لانتفاء قوله ومن هذا الاستعمال اى احتمال لوي لويهم المصداق لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني  
فان قوله تعالى لو كان فيها آية الا انه لانتفاء ان احمر في فيه انما هو انتفى الفساد ويتبعه الانتفاء فاعلم ان لولا انتفاء الاول

في سني المثال الذي هو للشيء بعدة المثال الاول الذي هو للمضارع فيمنذ يصح قوله فان الاستقبال قوله وت  
يستعمل لشيء مستقبل نحو قوله تعالى ولما تم مودعة السلسلة مودعة غير من حرة مشتركة ولو لم يكن كذا الحركة المشتركة  
لكن فيكون المراد من محبتكم من المضارع ومنه الاحجاب ودرشوق آوردن قوله وهذا لازم من انما هو في  
لازم من لوي للشيء الموضوع كما هو الظاهر لان انما هو من حرة مشتركة وهو موضوع لتخليق فاعلم ان لويضا كذلك  
ويؤيده التبعير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف هي تقييد حصول مضمون اجزاء حصول  
مضمون الشرط على اقله قوله تقديرية اي في الماضى اى حصول الامر في الماضى يكون تعق رادف وضافيه  
وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالي قوله وما كان حصوله مقدر في الماضى انما قال مولانا عصم ان التقدير لا ياتي  
الوجود بل ليسم الوجود والعدم كما حقق في محله لشيء كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح  
اذا كان احتمل در ستند ولا معدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حقق السيد قاسم في حاشية ثبوتية  
في تحقيق المصوات ولكن ايجاب عنه بان المراد من المقدر هنا ما يقابل المحقق لا ما يتناو كسا هو في حقا وانما من  
لان المقدر في وضع لوكون الشرط فوض التحقيق في الماضى معلوم الانتفاء فيه واقابل ان يقول سلنا ان وضع  
لوكان كقول وما كان حصوله قدر لا غير حدية فصدق في هذه الكمية ممنوع الا ان يقال وهو مثل قولنا كل شمس في مكان  
كلما انحصرت في فرد واحد وهو قوله ليسم لاجل انتفاء في الماضى لاجل انتفاء في الماضى عليه وهو المقدم فصار مطلق  
وهو مطلق بافتقار قوله انتفاء مطلق في الماضى في الواقع وكان هذا من حيث ان يتسلسل في قوله انما هو في حقا  
والا غير ذلك في تحقيق لا يتدعى توقف المعلق بكونه وقد يكون المعلق من غير انما هو في حقا  
في المكان انما كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحركة وقد يكون لازما ساطعا من غير سببية شرط لوجود  
او عدمه كقولنا انما كان زيرا با عمه وقهر ابنه وانما كان انحصار موجوده انما الشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد للملزمه مستفاد  
من قوله ليسم لاجل انتفاء انتفاء في الماضى لان المعلق عليه الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء السبب لان  
اللازم قد يكون سببا وايضا لان ان يكون انتفاء السبب مستلزما لانتفاء السبب لان السبب قد يكون سببا من غير انما كان  
سببا للسبب ليس من انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء حاشا وكون انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء  
الجمعي وذلك لما عرفت من ان استحيات المعبر في حق لوانا يكون على وجه التوقف وانما كان سبب عدم الحكم او عا وكذا  
ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم في قوله في زعم الحكم انما هو في حقا ان المعبر في حقا هو سببية سبب  
الحكم وعاد على سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم ان ان يكون سبب الانتقاء والا عا و منه من ان يكون  
لواقع اطلاق لا يرد ما ذكره الفاضل المحمدي من انه لو قال بحسب ادعاء الحكم كان اول سبب ان وجه الادعاء لوي قوله لا يعلم  
من ذلك اي من انتفاء الفساد وانتفاء النقاء والذي هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازم والملازم  
في قوله لتعد ولا لعلية لانتفاء قوله ومن هذا الاستعمال اى احتمال لوي لويهم المصداق لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني  
فان قوله تعالى لو كان فيها آية الا انه لانتفاء ان احمر في فيه انما هو انتفى الفساد ويتبعه الانتفاء فاعلم ان لولا انتفاء الاول

في سني المثال الذي هو للشيء بعدة المثال الاول الذي هو للمضارع فيمنذ يصح قوله فان الاستقبال قوله وت  
يستعمل لشيء مستقبل نحو قوله تعالى ولما تم مودعة السلسلة مودعة غير من حرة مشتركة ولو لم يكن كذا الحركة المشتركة  
لكن فيكون المراد من محبتكم من المضارع ومنه الاحجاب ودرشوق آوردن قوله وهذا لازم من انما هو في  
لازم من لوي للشيء الموضوع كما هو الظاهر لان انما هو من حرة مشتركة وهو موضوع لتخليق فاعلم ان لويضا كذلك  
ويؤيده التبعير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف هي تقييد حصول مضمون اجزاء حصول  
مضمون الشرط على اقله قوله تقديرية اي في الماضى اى حصول الامر في الماضى يكون تعق رادف وضافيه  
وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالي قوله وما كان حصوله مقدر في الماضى انما قال مولانا عصم ان التقدير لا ياتي  
الوجود بل ليسم الوجود والعدم كما حقق في محله لشيء كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح  
اذا كان احتمل در ستند ولا معدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حقق السيد قاسم في حاشية ثبوتية  
في تحقيق المصوات ولكن ايجاب عنه بان المراد من المقدر هنا ما يقابل المحقق لا ما يتناو كسا هو في حقا وانما من  
لان المقدر في وضع لوكون الشرط فوض التحقيق في الماضى معلوم الانتفاء فيه واقابل ان يقول سلنا ان وضع  
لوكان كقول وما كان حصوله قدر لا غير حدية فصدق في هذه الكمية ممنوع الا ان يقال وهو مثل قولنا كل شمس في مكان  
كلما انحصرت في فرد واحد وهو قوله ليسم لاجل انتفاء في الماضى لاجل انتفاء في الماضى عليه وهو المقدم فصار مطلق  
وهو مطلق بافتقار قوله انتفاء مطلق في الماضى في الواقع وكان هذا من حيث ان يتسلسل في قوله انما هو في حقا  
والا غير ذلك في تحقيق لا يتدعى توقف المعلق بكونه وقد يكون المعلق من غير انما هو في حقا  
في المكان انما كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحركة وقد يكون لازما ساطعا من غير سببية شرط لوجود  
او عدمه كقولنا انما كان زيرا با عمه وقهر ابنه وانما كان انحصار موجوده انما الشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد للملزمه مستفاد  
من قوله ليسم لاجل انتفاء انتفاء في الماضى لان المعلق عليه الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء السبب لان  
اللازم قد يكون سببا وايضا لان ان يكون انتفاء السبب مستلزما لانتفاء السبب لان السبب قد يكون سببا من غير انما كان  
سببا للسبب ليس من انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء حاشا وكون انتفاء انتفاء في قوله ليسم انتفاء  
الجمعي وذلك لما عرفت من ان استحيات المعبر في حق لوانا يكون على وجه التوقف وانما كان سبب عدم الحكم او عا وكذا  
ان انتفاء الموقوف عليه سبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم في قوله في زعم الحكم انما هو في حقا ان المعبر في حقا هو سببية سبب  
الحكم وعاد على سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم ان ان يكون سبب الانتقاء والا عا و منه من ان يكون  
لواقع اطلاق لا يرد ما ذكره الفاضل المحمدي من انه لو قال بحسب ادعاء الحكم كان اول سبب ان وجه الادعاء لوي قوله لا يعلم  
من ذلك اي من انتفاء الفساد وانتفاء النقاء والذي هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازم والملازم  
في قوله لتعد ولا لعلية لانتفاء قوله ومن هذا الاستعمال اى احتمال لوي لويهم المصداق لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني  
فان قوله تعالى لو كان فيها آية الا انه لانتفاء ان احمر في فيه انما هو انتفى الفساد ويتبعه الانتفاء فاعلم ان لولا انتفاء الاول





قال الفاضل الجواب في ههنا بحث وهو انه قد مر في بحث كمال المجازات ان الجوزم واجب ان كان كل من شرطه والجواب ان شرطه  
فقط يضار عاوجا وان كان الجوزم فقط مضار عاوجا هو يدل على ان التطابق بين الشرط والجواب في العمل وعدمه مما لا شك  
فليس يجب التطابق ههنا حتى يشترط معنى الجواب انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجواب كما هو الظاهر فما  
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كمال المجازات فلا يخفى  
حينئذ قوله وان الجواب بالقسم فقط لفظا اي لفظا مضطحا لم يحرف من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات  
الشرطية لفظا قوله لا بالقسم والشرط جميعا للنتائج بين اثرهما واما الجوزم وعدم الجوزم قوله لا لا يلزم ان يكون اي الجواب  
موجودا ولا اثر ادوات الشرطية لفظا وغير مجزوم لوظيفية علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن  
واحدا على سبيل الوجوب لا باعتبار جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يلزم شيئا باعتبار جواب الشرط مجزوم  
قطعا وهو محال واذا حوت ذلك فلا بد وما ذكره ولا ناهي من ان اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجواب فكيف يلزم  
كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لان اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجواب لفظا لان  
الجواب اذا كان مضارا عاجزا عن التكلم في الجوزم مثل والسر ان آتيتي في صورة عدم الجوزم ويقال والسر ان آتيتي  
انك تحذف الياء في صورة الجوزم من ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تأثيرها في لفظا ويمكن الجواب  
ايضا بان اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجواب اذا تقدم القسم على شرطه لا يجب جزم الجواب اذا لم تقدم القسم عليه كما هو  
المراد في بحث كمال المجازات وجاب عنه مولانا عسما وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير  
مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشاراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تأثير  
ادوات الشرطية وجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه  
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما بها كان كونه مجزوما وان كان محالا محال او لقول عدم الجوزم وجوبه لا يجب  
الجوزم وبها هو الظاهر ان ما ذكره التلايل الاصل ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجب  
ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان الذي هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط  
فوجب بان وجوب كون الجواب للشرط فقط ان تقدم القسم الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وبه القسم  
ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فعمل الجواب بغيره لا يقتضي لفظا ماضيا ظاهرا او بعبارة اخرى بان تقدم القسم يدل على  
العناية اي بالقسم حينئذ الجواب الاول من جملة جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب  
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لم يحرف من وجوب ان يكون جوابا بالاحد بها فعمل الجواب بالغير للفرع من ادنى من جملة جوابا للفرع من  
لان الشرط للفرع من خلاف القسم لانه غير مفرغ من قوله لكون القسم عليه اي على جواب القسم اي والله لا كرتك ان آتيتي  
قوله والشرط اي هو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كرامه مشروطا بآتيانه قوله الماضى لفظا  
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اول ما تاتي اي والسر ان لم تاتي في الشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع  
الى الماضى قوله لا كرتك بلام الابتداء ولون التاكيد التفسيرية يكون الجواب بالقسم شهادة للام والنون قوله اي تقدم

هذا هو الجواب في ههنا بحث وهو انه قد مر في بحث كمال المجازات ان الجوزم واجب ان كان كل من شرطه والجواب ان شرطه  
فقط يضار عاوجا وان كان الجوزم فقط مضار عاوجا هو يدل على ان التطابق بين الشرط والجواب في العمل وعدمه مما لا شك  
فليس يجب التطابق ههنا حتى يشترط معنى الجواب انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجواب كما هو الظاهر فما  
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كمال المجازات فلا يخفى  
حينئذ قوله وان الجواب بالقسم فقط لفظا اي لفظا مضطحا لم يحرف من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات  
الشرطية لفظا قوله لا بالقسم والشرط جميعا للنتائج بين اثرهما واما الجوزم وعدم الجوزم قوله لا لا يلزم ان يكون اي الجواب  
موجودا ولا اثر ادوات الشرطية لفظا وغير مجزوم لوظيفية علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن  
واحدا على سبيل الوجوب لا باعتبار جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يلزم شيئا باعتبار جواب الشرط مجزوم  
قطعا وهو محال واذا حوت ذلك فلا بد وما ذكره ولا ناهي من ان اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجواب فكيف يلزم  
كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لان اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجواب لفظا لان  
الجواب اذا كان مضارا عاجزا عن التكلم في الجوزم مثل والسر ان آتيتي في صورة عدم الجوزم ويقال والسر ان آتيتي  
انك تحذف الياء في صورة الجوزم من ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تأثيرها في لفظا ويمكن الجواب  
ايضا بان اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجواب اذا تقدم القسم على شرطه لا يجب جزم الجواب اذا لم تقدم القسم عليه كما هو  
المراد في بحث كمال المجازات وجاب عنه مولانا عسما وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير  
مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشاراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تأثير  
ادوات الشرطية وجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه  
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما بها كان كونه مجزوما وان كان محالا محال او لقول عدم الجوزم وجوبه لا يجب  
الجوزم وبها هو الظاهر ان ما ذكره التلايل الاصل ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجب  
ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان الذي هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط  
فوجب بان وجوب كون الجواب للشرط فقط ان تقدم القسم الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وبه القسم  
ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فعمل الجواب بغيره لا يقتضي لفظا ماضيا ظاهرا او بعبارة اخرى بان تقدم القسم يدل على  
العناية اي بالقسم حينئذ الجواب الاول من جملة جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب  
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لم يحرف من وجوب ان يكون جوابا بالاحد بها فعمل الجواب بالغير للفرع من ادنى من جملة جوابا للفرع من  
لان الشرط للفرع من خلاف القسم لانه غير مفرغ من قوله لكون القسم عليه اي على جواب القسم اي والله لا كرتك ان آتيتي  
قوله والشرط اي هو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كرامه مشروطا بآتيانه قوله الماضى لفظا  
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اول ما تاتي اي والسر ان لم تاتي في الشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع  
الى الماضى قوله لا كرتك بلام الابتداء ولون التاكيد التفسيرية يكون الجواب بالقسم شهادة للام والنون قوله اي تقدم







[illegible][illegible]











من كلامه ابن العنبر ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان

وكذا اخبروا انهم لما اتصل كلمة منفصلة به قوله يعني بهما اي بالتصريف او التثنية كما ذكره المعنى في شرحه من قبل ذكر العام و  
 ارادة الخاص لمعونة المقام وقوة المقارن وكذا اشار الى وقع ما اورده الرضى من ان اتصل ليس بالالف فقط بل الواو  
 والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما ثبتت مع الالف فليس اذن قوله كما اتصل على الالف  
 صحيحا قوله في تل بل يرون بسكون الواو قوله كضمها في لم تروا القوم بالتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون  
 نون التاكيد اشتبهت بفتحة حركة ما قبلها واللام في التقاء الساكنين في كلتين واما حركة النون لاجل الواو قوله في النون  
 للساكنين لغرض ذلك مثل امر من بعض المباءة وتخفيف النون واهل من بكسر المباءة وتخفيف النون فاهم بحرف للساكنين  
 واوحجج والنون في الاول وياها الحاطبة والنون في الثاني بل حذرة المدة واجيب بان اللام ساكنان ولها النون المنفصلة  
 ببليل ان الحذف للساكنين لا يكون الاول للاول قوله اللام الساكنة التي بعد اللام لان النون يكون اللام الآخر ساكنة  
 الا اذا كان ما بعد حرف ساكن كالالف واللام فينجز كما بالساكن في التاميم الفقه قوله لا تميم الفقه ساكن تردى يوم  
 والدهم قد رقيت قوله تميم صيغة الخطاب المذكور من باب فعل بغير العين في الماضي فتم في الضم من غير ميم من اللها  
 ضد الاكرام والفقه يحتاج وملك اصله تشديد اللام بمعنى اهل للترجي والكاف للخطاب وترى منصوب بان من الركوع  
 ورواها الخاء والراء ههنا الاخطا طس المترية يعني يستشدن وازم مرتبة افتخاوان وانعنى اذا اناك فخره ودعوه اليك فلا تمنه  
 فمضى ان ينكس اللام فيستغنى هو اى الفقه فتنقذت وتحتلج اليه لان احوال الزمان لا يستقيم النعم لا تدمر والمال غادر  
 ولاح قوله بالبيت فتمت قبلها اي مع اثبات الياء قوله لتدل اي الفقه عليها اي على النون المنفصلة من الساكنة المقصود من  
 الغزاة قوله والا لان الواجب ان يقول لا تميم الفقه اي بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك النون في قوله كيك  
 احد بالسكون قوله تعالى قل هو الله احد الله الصديق قوله خطا لمرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد من مرتبة ما قبل الاسم  
 وهو النون وقيل ترجيها لما هو اللازم عن عدم المانع على غير اللازم فان النون في لازم اللام ممكن عن عدم الازالة والاضافة  
 بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف النون كذلك في اى الوقت تخفيفا لانهم وكسر  
 ما قبلها قوله فيرو ما حذفت اى في حال الوقت لا ما حذفت لاجل التقاء الساكنين بل لاقى حينئذ دليل على التاكيد في غيرت  
 منع كونه مقصودا فالصواب ان لا يواكب بها عند ارادة الوقت اصلا لا يقتضي الى الحذف وقوله لاجل الحذف لغنى لاجل حذف سوا  
 كان حذفت لاجل الحذف او لاجل غير ما قبله فانه لا يرد ما حذفت لاجل اى عند الوقت كما لا يرد ما حذفت لاجل التقاء الساكنين فلا  
 يقال قاض حال الوقت قاضى بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد وقوله والمفتوح ما قبلها انقلب الفاء اى عند الوقت لا المقامض  
 يجوز ان قلب الضاد هنا بمنزلة الاستثناء من قوله وفي الوقت حيث لم يقيد النون فيكون ما قبلها مفتوحا ومكسورا قوله وان الضاد انكسر  
 بحذف اى يجوز ان يحذف نحوما حبت خيرا فقلت النون اى النون بالالف فالمراد من النون سة قوله فان النون اذا فتح الخ  
 هو النون قوله حبت بالفتحة سية يسدى قوله صا بنى خيرا ليعلم ان الحذف النون وكذلك قوله يحذف النون وكسر اى

من كلامه ابن العنبر ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان

من كلامه ابن العنبر ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان  
 قوله في النون ان

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)